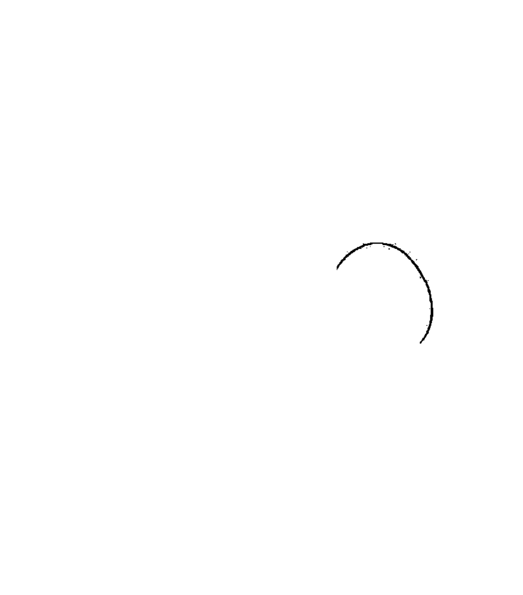
دفاتر وجهة نظر (14)

الحركات الاحتجاجية بالمغرب

مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي

عبد الرحيم العطري



دفاتر
وجهة نظر
14

الحركات الاحتجاجية بالمغرب

مؤشرات الاحتقان و مقدمات السخط الشعبي

عبد الرحيم العطري

تقديم: الدكتور إدريس بنسعيد

● الحركات الاحتجاجية بالمغرب
مؤشرات الاحتقان ومقدمات السخط الشعبي
● عبد الرحيم العطري
● التصميم والغلاف : طارق جبريل
● الإيداع القانوني : 2007/2721

● الناشر : دفاتر وجهة نظر
● طبع من هذا الكتاب : 12000 نسخة
● السحب : مطبع النجاح الجديدة

دفاتر

وجهة نظر

المراسلات:
ص.ب: 2111 حي الرياض – الرباط
الهاتف: 037561225
063707106

e-mail:
abdellatifhousni20@yahoo.fr

فهرست

إهداء

إلى رفيقة الدرب رجاء . .حبا معتقا إلى الأبد

إلى الراحل عبد الله إبراهيم شموخا و صمودا وسط الإعصار

إلى زكي الجابر في جمر الاغتراب و سؤال الوطن

إلى المختار الهراس و إدريس بنسعيد اعترافا بالدرس السوسيولوجي المائز

إلى عبد اللطيف حسني ، نور الدين الزاهي و محمد زرنين تقديرا لبحث عن المعنى في زمن اللامعنى

إلى آل الحركات الاحتجاجية هنا و الآن ممن يحاولون ، بمقدار ما ، إعادة كتابة تاريخ الحقول المجتمعية

إلى كل هؤلاء أهدي هذا الكتاب،

إنه ثمرة من غرس أيديكم جميعا .

مع كل الود و التقدير الجدير بكم

المؤلف

تقديم بقلم الدكتور إدريس بنسعيد*

مساهمة متميزة في الفهم و التفسير

تطرح السوسيولوجيا السياسية أكثر من غيرها من فروع علم الاجتماع بحدة مسألة ترتيب العلاقة بين الباحث وموضوع بحثه من جهة على مستويين حاسمين على الأقل . يتعلق أولهما بالمسافة الضرورية بين حدث اجتماعي ساخن ، هو الظاهرة أو الواقعة السياسية كما يعيشها الفاعلون الاجتماعيون بتوتراتها ورهاناتها ، التي تشتغل في غالب الأحيان بمنطق الاحتواء أو الإقصاء المطلقين . هذا التفاعل السياسي يشتغل في نفس الآن على مستوى اللغة والرمز ، إذ يصبح القاموس السياسي الذي ينتجه الفاعل السياسي بكيفية تدريجية مكونا أساسيا من مكونات هذا الصراع ، وأحد أهم أسلحته التي تشكل قوته الضاربة . بموازاة مع ذلك ، يسعى الفاعلون إلى تعزيز مواقعهم السياسية المكتسبة أو بناء وتحصين مواقع جديدة إلى تحويل الصراع السياسي بين مجموعات وأشخاص وتكتلات إلى صراع بين قيم ورموز ومواقف ، تترجم من جديد إلى برامج وشعارات ومبادئ تحدد الفروق وتؤسس الاختلاف وتسيج المواقع .

في هذا السياق ، تصبح مفاهيم سياسية ومصطلحات كالتقدمية ، الرجعية ، اللامية ، الجاهلية ، الردة الجديدة ، القومة ، الجماهير ، الإخوان أو الرفاق بمثابة نواة صلبة يؤسس حولها الموقف السياسي ويبنى التحليل وتحدد الاستراتيجيات . غير أن ما يجدر الانتباه إليه هو أن منطق ومقتضيات إنتاج الصراع السياسي ، على مستوى الفعل واللغة ، يختلف جوهريا عن منطق البحث السوسيولوجي العلمي

الذي يشتغل على محتوى النسق السياسي ورهاناته ومقتضيات تنظيمه وخطابه ، دون أن تصبح هذه الرهان أو الخطاب واللغة جزءا طرفا في إنتاج المعرفة السوسيولوجية نفسها . هذا الحد الفارق بين السوسيولوجيا كعلم وبين مجال ومحتويات اشتغالها هو أحد أهم مبررات وجودها العلمي وضمانة استمراريته الأساسية . بعبارة أخرى ، فإن البرنامج أو التحليل السياسي لطرف ما ولغته ومصطلحاته (تقدمية/ردة ، جماهير/أمة ، الخ .) هو مادة للتحليل السوسيولوجي في مجال السياسة وليس نتاجا لهذا التحليل ، وذلك هو التحدي العلمي الأهم الذي يفترض في سوسيولوجية السياسة أن ترفعه ، خاصة داخل مجتمعات كالمغرب يحتل فيها القول والرمز والشعار جل مساحة الفعل السياسي و ينحو إلى تعويضه .

إذا كانت العلاقة بين التحليل السوسيولوجي وموضوعه تطرح على هذا النحو عندما يتعلق الأمر بإنتاج معرفة علمية (سوسيولوجية) حول السياسة وخطاباتها تقتضي درجة عليا من البرود العلمي واليقظة المنهجية ، فإن هذه قواعد ومقتضيات هذه العلاقة تصبح بمثابة إحدى أولويات البحث ، عندما يتعلق الأمر بتفاعلات وردود فعل سياسية سريعة وبالغة التوتر ، تنتج الفعل والاحتجاج ، ولا تنتج آنيا على الأقل ، الموقف واللغة والخطاب .

إن الحركات الاحتجاجية متوترة وآنية بطبيعتها ، باعتبارها ردات فعل على ضغوط أو إكراهات لا تطاق ، يحضر بدرجة عالية التوتر والعنف ، خاصة العنف المضاد ، يرتفع فيها صوت الحناجر ويخبو صوت اللغة وبعدها المكتوب ، وبالتالي فإن الحركة الاحتجاجية لا

تعبر عن نفسها ، كما هو أمر الفعل السياسي ، على مستوى اللغة والخطاب ، و لا تخلف أثرا مكتوبا من إنتاجها الداخلي (باستثناء الشعارات) وتلك صعوبة إضافية أمام التحليل السوسيولوجي الذي يجب أن يضاعف من حذره ويقظته في ظل غياب نص أو أثر مكتوب يسمح بفهم ترتيب الحركة الاحتجاجية .

يندرج عمل عبد الرحيم العطري في هذا الإطار بالنظر لطمحه لتناول موضوع "ساخن" هو الحركة الاحتجاجية بمنهج "بارد" هو السوسيولوجيا ، وهو أمر تصدى له بكيفية تستحق التنويه ، خاصة في شرط شح الدراسات العلمية ، خاصة باللغة العربية ، وندرة الوثائق وتعذر إجراء مقابلات بخاصة في صفوف المحتجين في العالم القروي . على هذا المستوى ، نسجل:

- ضعف الذاكرة الوثائقية بالمغرب بصفة عامة وانعدام أو محدودية أرشيفات المؤسسات الرسمية و الهيئات السياسية
- يعوض هذا النقص نسبيا بوفرة الكن الإعلامي من خلال تغطية الصحافة المكتوبة لهذه الاحتجاجات
- ضعف التراكم المعرفي في مجال السوسيولوجيا السياسية ، خاصة فيما يتعلق بالحركات الاحتجاجية والعفوية

تصدي عبد الرحيم العطري للبحث في الحركات الاحتجاجية كان ، في تقديري ، بناء على تمثل جيد لمجمل الصعوبات والمنزلقات المشار إليها أعلاه ، كان بمثابة محطة طبيعية قاده إليها اهتمامه بالشباب وبالنخب السياسية وهي هموم تبلورت في أعماله المنشورة غذت المكتبة السوسيولوجية في المغرب ، خاصة في مجال النشر

باللغة العربية الذي يعاني من قصور مزمن . في هذا السياق ، لا تفوتني الإشارة إلى حالة العقم الكبير الذي تعاني منه المدرسة السوسيولوجية المغربية التي تكاد إنتاجاتها تقتصر حصرا على نشر الرسائل والأطروحات الجامعية والتوقف عندها ، وعلى هذا المستوى ، يشكل عبد الرحيم العطري حالة "خصوبة" استثنائية نتمنى أن تنتقل عدواها إلى مجايليه من السوسيولوجيين الشباب . اشتغل الباحث انطلاقا من متن متفرق توثقه الجريدة اليومية والرواية الشفوية وتشهد عليه الصورة الفوتوغرافية ، مكملا رصده بل ومعايشته لهذه الحركات بالتوسل بتقنية الملاحظة وهي وسيط منهجي بامتياز برهن على خصوبته ونجاعته منذ اللحظة التأسيسية للسوسيولوجيا ، غير أن هذا المنهج نادر الاستعمال خارج سياق ومقتضيات الدراسات الإثنوغرافية . على هذا المستوى أيضا ، نعتبر مساهمة العطري متميزة وواعدة .

هذه الندرة في ، سواء فيما يتعلق بالمعطيات الموثقة أو بالمقاربات النظرية التي حاولت فهم الظاهرة الاحتجاجية والتحركات العفوية خارج الخطاطات النظرية العامة التي أنجتها كل من الماركسية والوظيفية ونظريات أخرى في سياق محاولتها لفهم الظاهرة السوسيولوجية عموما والظاهرة السياسية بوجه أخص ، انطلاقا من جملة من المبادئ العامة التي تنطبق في عموميتها التجريدية على كل المجتمعات الإنسانية ، دون أن تعير كبير اهتمام لخصوصيات المحلي دفعت بالكاتب للاشتغال في اتجاهين مختلفين .

على مستوى الرصد المباشر ، وظف العطري متنا جيدا مستخلصا

من المتابعة اليومية للصحافة لمجمل الاحتجاجات التي شهدها المغرب في الفترة التي تشملها الدراسة ورتبها كرونولوجيا وصنفها بكيفية ممتازة ، غير أن الابتعاد عن ما هو حدثي وخاص بجماعة محتجة أو مطلب دون غيره قاد خطوات الباحث نحو البحث عن تفسير نظري أو إطار تاريخي يمنح تحليله القوة التشخيصية والتفسيرية المطلوبة في كل عمل سوسيولوجي ، وهو ما أدى به إلى ولوج متن التاريخ المعاصر بحثا للحركات الاحتجاجية الراهنة عن سوابق أو امتدادات تاريخية يمكن أن تساهم في فهم طبيعتها وآليات اشتغالها .

هذا المنحى في البحث قاد العطري إلى التوقف عند حركات تاريخية أعاد قراءتها وتأويلها على ضوء حاجياته النظرية الآنية ، الأمر الذي دفعه إلى اعتبار "السيبة" التي ظهرت وتطورت في سياق رهانات القرن التاسع عشر بمثابة النموذج المثالي للحركة الاحتجاجية والمفسر لآليات اشتغالها ، وهو أمر يتسم بشيء من التسرع في استعمال مبتسر للمادة التاريخية ، وهو أمر كثيرا ما يعيبه المؤرخ على السوسيولوجي الذي يدمج الواقعة التاريخية المنفردة أو المجتثة من سياقها ضمن مسار تحليلي ينحو نحو البحث عن الثابت انطلاقا من المتغير ويعمل على استخلاص قوانين عامة تتحول بدورها ، داخل بعض النظريات السوسيولوجية ، إلى قوانين اجتماعية عامة . إن حالة السيبة التي عرفها مغرب ما قبل الاستعمار لا تعنى الفوضى ولا تشتغل بعفوية كما هو أمر الحركة الاحتجاجية وإنما تحيل إلى تصادم مشروعين سياسيين يسعى كلاهما إلى الطعن في مشروعية الطرف الآخر و في اختياراته السياسية أو العقدية أو الاقتصادية .

إن إنتاج المعرفة السوسيولوجية ، على الرغم من أن الواقع العيني هو مادتها الأولية لا يعمل من أجل وصف العلاقات والتفاعلات الاجتماعية فقط وإنما ، وهو الأهم ، تجريدها في مرحلة ثانية وتحويلها إلى مفاهيم تغذي النظرية السوسيولوجية وتزودها بالأطر الذهنية والأدوات العلمية اللازمة للفهم أولا والتفسير ثانيا . هكذا فإن مفاهيم مثل الطبقة الاجتماعية والتوازن الوظيفي والانقسامية والباتريمونيالية والزبونية وغيرها ، لا تحيل إلى واقع محدد ، وإن كان الواقع هو مبتدؤها ، وإنما تشتغل بكيفية مستقلة عن الواقع العيني ، وهذا هو المعنى الكامل للنظرية العلمية ، وهما اختلفت مجالتها ، غير أن السوسيولوجيا لا تعبر عن نتائجها إلا من خلال اللغة والوصف .

هذا التعرض لعلاقة السوسيولوجيا بالوصف واللغة يكتسي دلالة خاصة عند قراءة هذا العمل لعبد الرحيم العطري في علاقته الحميمية باللغة العربية التي اتخذها لنفسه مسكنا ووسيلة للتعبير في نفس الآن . تتميز لغة العطري بالجزالة وسلامة اللفظ وحفظ المعنى ، غير أنها تشتغل في إطار من البذخ اللغوي غير المألوف في الدراسات التي تعتبر العلم عنوانا وموطنا لها . هذه الصفة المتميزة للكاتب تكشف عن نفس روائي وشاعري للعطري سبق نشره تحت يافطة الأدب من خلال مجموعة قصصية صدرت له منذ عهد قريب . هذا التعامل الخاص مع اللغة يشكل في نفس الوقت موطنا للقوة ومأخذا . تتمثل القوة في قدرة مرموقة على التعبير وتطويع القول في سبيل تقريب الأفكار والنظريات ، والمزاوجة بين حرية الحياة الاجتماعية وحرارتها وبين مقتضيات "التوثيق" والتقييد" الذين يرسمان حدود وأسلوب

عيش (أو ممات) النص المكتوب . هذه القدرة التعبيرية يمكن أن تتحول إلى عائق عندما يتعلق الأمر بمقتضيات النظرة الإكلينيكية المتقشفة التي يقتضيها ، في كثير من الأحيان ، البحث السوسيولوجي ، خاصة عندما يتعلق الأمر برصد محاولة الوصول إلى السلطة أو التأثير على توجهاتها واختياراتها ، أي عندما يتعلق الأمر بالسياسة .

أخيرا ، يؤكد هذا العمل لعبد الرحيم العطري التوفر على نفس سوسيولوجي عميق ويضع لبنة جديدة على درب البحث الخاص للمؤلف الذي يبقى وفيا لانشغالاته وهواجسه المعرفية التي تخترق وتنظم كل كتاباته ، وهي هموم وانشغالات سوف نجدها حاضرة ومتطورة في كتبه ودراساته المقبلة بنفس الصدق والحرارة والرغبة في مواكبة خلجات أكثر الفئات حيوية وتأثيرا في الحياة السياسية للمغرب .

إدريس بنسعيد

الرباط ، نوفمبر 2007

* أستاذ علم الاجتماع و منسق مجموعة الأبحاث و الدراسات السوسيولوجية بكلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة محمد الخامس أكدال الرباط

في البدء
ممكنات التساؤل

لقد شهدت السنوات الأخيرة تناميا ملحوظا لأشكال وصيغ الاحتجاج بالمغرب ، ففي أكثر من مناسبة وعلى غير قليل من الأصعدة ، لاحت حركات مختلفة في النوع والدرجة ، وهي تمارس «فعلها» و« سلوكها» الاحتجاجي ، تعبيرا عن موقف يكون منطويا على الرفض في كثير من الأحيان . إلا أن هذا الحضور الذي باتت تسجله هذه الممارسات الاحتجاجية في مجموع النسق السوسيوسياسي المغربي ،لم يوازه حضور آخر على مستوى الدرس السوسيولوجي ، مثلما لم توازه مقاربات تحليلية من قارات علمية أخرى .

القراءة السوسيولوجية للحركات الاحتجاجية مغربيا ، تظل شبه غائبة أو مغيبة من خارطة الانشغالات والانهجاسات العلمية داخل مطبخ السوسيولوجيا ، بالرغم من الأسئلة التي يثيرها الاحتجاج كفعل غير عاد بالمرة في تضاريس المجتمع ، وبالرغم أيضا من الجدوى العلمية التي يمكن أن يقود إليه تعميق النظر العلمي في هكذا موضوع . فالحركات الاحتجاجية باتت واقعا متجذرا في المجتمع المغربي ، لأسباب كثيرة ومركبة ، تمتح من نفس التعقيد والتركيب الذي يبصم هذا المجتمع وفقا لأطروحة بول باسكون ، كما أنها صارت منتجة لصيغ وأساليب جديدة تقطع مع الثقافة الصدامية التي أطرتها لمدة طويلة ، فثمة « إبداع» تعرفه الأشكال والصيغ الاحتجاجية آنا ، فبعد أن كان الرشق بالحجارة مثلا ، أقصر طريق للتعبير عن الاحتجاج ، فقد تم الاهتداء مؤخرا إلى إضاءة الشموع وحمل الأواني[1]

فوق الرؤوس و النزوح نحو بلد آخر2 ووضع الكمامات على الأفواه ، للتعبير عن الرفض والامتعاض من مواقف وممارسات وسياسات منتهجة من قبل الدولة أو غيرها ممن يتوجه إليه برسالة الاحتجاج .

لقد تغير مفهوم الاحتجاج ، مع ما يرافق هذا المفهوم من تمثلات وممارسات ، من مستوى الإضراب ، إلى ظاهرة استغلال الفضاء العمومي عبر تجريب عدد من الأشكال الاحتجاجية ، كالوقفات والمسيرات والاعتصامات والإضراب عن الطعام ، متجاوزا بذلك ، وبشكل نسبي ، بعض إمكانات صناعة العنف والعنف المضاد التي كانت تبصم اشتغاله وديناميته في أوقات فائتة . إلا أنه بالرغم من ملامح هذا التغير فإن التعامل مع الاحتجاج لا يكون سويا في مطلق الأحوال ، فغير ما مرة تلجأ الدولة عبر أجهزتها الأمنية إلى مواجهة السلوك الاحتجاجي بالمنع أو العنف الذي لا يكون مأمون العواقب داخليا وخارجيا .مثلما يلجأ المحتجون إلى تجريب أشكال «تصعيدية» فائقة الخطورة ، كمحاولة الشباب المعطلين إضرام النار في أجسادهم ، واحتلالهم لبنايات عمومية وإقبالهم على تكبيل أيديهم وأعناقهم بالسياج الحديدي التابع لمقر البرلمان .

إنها « أشكال تعبيرية جديدة في حد ذاتها ، أو لم نتعود عليها ، ذلك أنها تتضمن من جملة ما تتضمن ، إضرابات واعتصامات واحتجاجات وإشهارا واتصالات واجتماعات وأسفارا وحملات تنظيمية وإعلامية . . . بحيث نجد على هذا المستوى الثاني خطابا يوميا يتكرر كأن لسان حاله يقول : نحن هنا ، نحن موجودون ، لدينا مشاكل»3 .

هذا التنامي الملحوظ الذي عرفه الفعل الاحتجاجي بالمغرب من جهة ، والتطور الممارساتي الذي عرفته أشكاله وصيغه من جهة ثانية ، فضلا

عن تنوع جذوره ومساراته ، كلها مبررات موضوعية لا ذرائعية ، توجب الانشغال السوسيولوجي بالظاهرة الاحتجاجية ، وكلها تدعو إلى تعميق النظر في شروط إنتاج وإعادة إنتاج السلوك الاحتجاجي ، مع ما يعنيه ذلك من انفتاح على آليات الاشتغال واستراتيجيات التصعيد ومساحات العنف والعنف المضاد .

فالسوسيولوجيا لا تتأسس علميا وموضوعيا إلا من خلال الاشتغال على «الاجتماعي» ومحاولة فهمه وتفهمه ، وتحديدا بالمراهنة على مناطق ظله وعتمته ، حيث تكمن المعرفة ، وتتضح ممكنات التساؤل والتفكير والتفكيك ، ففي تفاصيل التفاصيل يوجد المعنى ، الذي نهفو إلى إضفائه على طابع التعقيد الباصم باستمرار لمنطق الحقول المجتمعية ، وسعيا إلى قراءة واكتشاف هذا المعنى ، فلا مناص من المغامرة والانتصار القوي للفكرة .

ذلك أن الانخراط في هكذا موضوع واقع على خطوط التماس مع مصالح مالكي وسائل الإنتاج والإكراه يستوجب حسا معرفيا مغامراتيا ، بالنزول إلى الميدان ، واختبار الممارسة الاحتجاجية واقعيا ، وليس كما «يحكى أنه» ، والنتيجة بالطبع تعرض ممكن لمضايقات وسوء استقبال وصيغ إحباط ومنع من الوصول إلى المعلومات فضلا عن نصيب من الضرب بهراوات قوات الأمن ، كما حدث ذات لقاء مع أحد المبحوثين بشارع محمد الخامس بالرباط ، على هامش وقفة احتجاجية للمكفوفين من حاملي الشهادات المعطلين .

و لمواصلة المسير في طريق ملأى بعوائق البحث العلمي ومثبطاته ، لا بد من الانتصار للفكرة ، وهو ما كان حافزا على الاستمرار في التساؤل

والقراءة، انتقالا من العاصمة الرباط إلى أقاصي إقليم أزيلال وتحديدا إلى جماعة أيت بلال ثم إلى أحواز إقليم القنيطرة بسيدي الطيبي، فمن مجال لآخر، ومن متن لآخر، وبالرغم من كل الصعوبات التي كانت توضع قبالة تساؤلات البحث قصدا وعفوا، لم يخب هذا الانتصار، ولم ينته البحث عن جواب شاف لما تحيل عليه الحركات الاحتجاجية هنا والآن.

لكن وبالرغم من كل هذه الإكراهات التي أطرت هذه التجربة البحثية، فإن الفهم الخاص للسوسيولوجيا كمعرفة نضالية تهفو إلى الفضح والتعرية أملا في التجاوز والبناء، كان يسجل حضوره أثناء لحظات التراخي والكلل، ويدفع بالتالي نحو طرح مزيد من التساؤلات المربكة، وهو ما يحفز أيضا على المضي قدما في البحث والانكتاب، لهذا فإن هذه الدراسة، وبقدر ما تنهجس بالحركات الاحتجاجية بالمغرب، فإنها تنشغل بذات القدر، بتوسيع دوائر النقاش السوسيولوجي حول جملة من الفعاليات والديناميات الاجتماعية المغيبة من خارطة البحث السوسيولوجي. فالسوسيولوجيا مدعوة أنا وبإلحاح إلى إنتاج المعنى وتفهم الكثير من تمظهرات «الاجتماعي» التي صارت تفوق وتتجاوز بكثير وتيرة الإنتاج السوسيولوجي.

فالتاريخ يمارس علينا الإغراء والثقل الرمزي، «فالإنسان منتج لتاريخه»4، كما أن كل مجتمع يعيد كتابة المكان الذي يتأصل فيه ثانية .. فالتاريخ هو مسكن الإنسان ومنبت هويته المتعددة»5. إننا نعيد كتابة تاريخنا في كل حين، ونهفو في كل محاولة إلى أن نكون جديرين بهذا الانكتاب والانتماء. فكل كتابة، بما هي محاولة للتفكير والتفكيك، فهي تحتمل المحو والتقعيد، وفي اللحظة التي نوثق فيها تاريخ الفعل الفردي أو الجمعي، ونسعى لقراءته واستكناه مغاليقه، نكون بذلك قد انخرطنا في

لعبة التاريخ والتأريخ ، ليس فقط من أجل التقاط العبر ولكن أساسا من أجل اكتشاف الهوية وشرط الانتماء .

ومن هذا المدخل يمكن الحديث عن سبب ذاتي للانهجاس بالحركات الاحتجاجية ، فالباحث عاين وشارك6 في العديد من الاحتجاجات ، بل كان طرفا في بعض الأوقات ، في صلب نزاعات استوجبت تصعيدا لخطوات الفعل الاحتجاجي ، « فمن أجل فهم اللعبة ، لابد من المشاركة فيها ، لأن الفهم ابن التجربة»7 .

إن اختيار الحركات الاحتجاجية موضوعا للدرس والتحليل ، يسير في اتجاه تكريس فعل سوسيولوجي قاطع بالمرة مع التواطؤ أو التلاعب كما يطرحه بول باسكون ، ويشير في الآن ذاته إلى تفجير الأسئلة ، بالنفس البورديوي ، حول مجال ما زال مسيجا بالطابوات ، ومعفيا من التفكير فيه وخلخلته لكثير من الأسباب ، ولهذا يمكن للدراسة أن تحمل أكثر من قيمة مضافة على مستوى التفكيك والتشريح العلمي للحركات الاحتجاجية .

و هذا ما يجعل من دراسة الحركات الاحتجاجية ، احتجاجا علميا على ثقافة المحو من جهة ، وعلى ثقافة الغياب من جهة ثانية ، فمن غير المقبول ، أن تستمر السوسيولوجيا المغربية معفية من التفكير في مواضيع تمتلك راهنية قصوى ، وتقع بالضبط على خطوط التماس مع مصالح مالكي وسائل الإكراه والإنتاج . لهذه الأسباب كان من الضروري أن ننخرط في هكذا دراسة أملا في الفهم والتفسير ، لحركات احتجاجية مثيرة في الحال والمآل والثابت والمتغير .

الفصل الأول
سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية

يمكن اعتبار زمن ما بعد الحرب العالمية الثانية ، نقطة البدء في مسار الدرس المعرفي للحركات الاجتماعية ، فقد عرفت السنوات الأولى لما بعد الحرب احتداما قويا للنقاش السوسيولوجي والسياسي بشأن تفسير الفعل الاحتجاجي الذي تمارسه هذه الحركات . كانت الرغبة في فهم شروط الانبناء موجهة لكثير من الدراسات وشاحذة لعدد من الاجتهادات لباحثين أسسوا السوسيولوجيا الحركات الاجتماعية ، كمبحث جديد داخل قارة السوسيولوجيا ، لكن إلى أي حد استطاعت مجموع هذه الاجتهادات أن تؤسس علميا لهذا المبحث الجديد؟ وأن تجعل منه مدخلا ضروريا لقراءة الظاهرة الاحتجاجية؟ بل وهل يسعف التراكم النظري الحاصل في هذا الشأن في استيعاب كافة ألوان الحركات الاجتماعية بدءا من أشكالها التقليدية إلى موجاتها الجديدة التي باتت على درجة عليا من التنظيم والاحترافية؟

إن البحث في تاريخ الحركة الاجتماعية سيقود حتما نحو البدء الإنساني ، وتحديدا نحو مختلف الحركات الاحتجاجية التي عرفتها المجتمعات الإنسانية في الأزمنة القديمة ، فالحركة الاجتماعية في بعدها الاحتجاجي تعد ممارسة قديمة في التاريخ البشري ، إلا أن استعمالها كمفهوم نظري يظل حديثا ، فقد كان على قارئي اللحظات التاريخية الاحتجاجية أن ينتظروا سنة 1842 ، ليبحث لورينز فون ستاين8 Lorenz von stein مصطلح الحركة الاجتماعية للدلالة على أشكال وصيغ الاحتجاج الإنساني الرامية

إلى التغيير وإعادة البناء .

فالتاريخ البشري يعج بكثير من الحركات الاحتجاجية الباصمة لمسارات من التحول والتجاوز ، والتي لا يمكن القفز عليها بأي حال من الأحوال في سياقات التحقيب السوسيولوجي للواقعة الاجتماعية ، فثورة العبيد بقيادة سبارتاكوس Spartacus ضد سلطة روما ، وغيرها من ثورات الفلاحين والعمال والنساء في القرون الأخيرة ، كلها تؤشر على حركات اجتماعية يراد من ورائها صوغ علاقات مجتمعية جديدة وبناء أسلوب حياة مختلف عن الفائت . ومع ذلك تظل هذه القرون الثلاث الأخيرة من التاريخ الإنساني من أقوى اللحظات التي مهدت لصياغة المفهوم الجديد للحركة الاجتماعية ، وذلك اعتبارا لما عرفته من ثورات مهمة وحاسمة ، لقد كانت الثورة الإنجليزية عام 1689 والثورة الأمريكية عام 1776 والثورة الفرنسية عام 1789 والثورة البولشيفية عام 1917 ، وكلها ثورات ساهمت بمقدار ما في تجذير الفعل الاحتجاجي وتطوير أشكاله وممارساته ، وجعله وهذا هو الأهم مثار تساؤلات معرفية من قارات علمية متعددة .

لقد غدت الحركات الاجتماعية موضوعا للدرس والتحليل ، ينشغل به الكثيرون من آل العلوم الإنسانية ، بهدف فهم شروط إنتاجها وسيرورتها ومآلها ، فآل التاريخ والسياسة وعلم الإجرام وعلم النفس وعلم الاجتماع ، حاولوا جميعا من داخل مقترباتهم وبراديغماتهم أن يحللوا هذه الحركات ويقدموا الإجابات الممكنة لها . ففي اللحظة التاريخية التي تتحرك فيها الجماهير ، كما هو الأمر في الانتفاضة مثلا ، ضدا في إخفاقات السلطة الحاكمة ، تتجه الأنظار قصدا نحو آل العلم ، لتقديم التفسير السببي لما حدث ، ففي أعقاب انتفاضة الشباب لسنة 1968 توجهت الاجتهادات

العلمية نحو تأسيس سوسيولوجيا الشباب لتشخيص الانتفاضة وتفسيرها9 .وفي أعقاب مختلف حركات التحرر الوطني التي عرفتها سنوات السبعينيات من القرن الفائت، فضلا عن الحركات النسائية والحقوقية والبيئية والحركات المناهضة أنا للعولمة والنيوليبرالية، تأكد بالملموس أن فرعا سوسيولوجيا منشغلا بالحركات الاجتماعية، صار حاضرا في خارطة السوسيولوجيا، وذلك بالنظر إلى الاجتهادات التي تصب فيه، والتي تعود لباحثين كبار من أمثال أنطونيو غرامشي Antonio gramsci وبيير بورديو Pierre Bourdieu وتشارلز تللي Charles Tilly وإيريك نوفو Erik Neveu وأموري ستار Amory Starr وآلان تورين Alain Touraine .

المبحث الأول: من المفهوم إلى النظرية

قبل الاندلاق مع مسارات الدرس السوسيولوجي للحركات الاجتماعية يتوجب في هذا المستوى، إعادة المفهوم إلى واجهة التدقيق، لاكتشاف شروطه التاريخية وتطوراته الدلالية، فبالرغم من الحضور القوي الذي باتت تسجله هذه الحركات في مختلف الأنساق الاجتماعية والسياسية، فإن إيجاد مفهوم دقيق وموحد لها، ما زال بعيدا لحد الآن، والنتيجة طبعا، تعاريف لا نهائية، تؤسس اختلافها وتناقضها أحيانا على خلفية الأطر المعرفية والتوجهات الإيديولوجية، وهو ما يفضي نهاية إلى ضبابية في الرؤية والتقدير لحجم وطبيعة الكثير من الحركات الاجتماعية .

إن التباس المفهوم يثير من ناحية أخرى إشكالية أخرى على مستوى القراءة والنمذجة، ففي أي سياق يمكن تفكيك الحركات الاجتماعية الاحتجاجية؟ ووفق أي منظور أو توجه سياسي وإيديولوجي يمكن تحليلها؟

خصوصا وأن التراكم المعرفي الذي تحقق في هذا الباب ، لم يسلم كثيرا من ثقل الإيديولوجيا ، فالحركات الاجتماعية ظلت لزمن بعيد أسيرة فهم مصطبغ برهانات الصراع الدائر قبلا بين المعسكرين الشرقي والغربي ، بما يفيد في إنتاج قراءات ماركسية أكثر انتصارا للحركات الاجتماعية باعتبارها صراعا طبقيا وجسرا نحو التغيير ، وأخرى رأسمالية لا ترى فيها إلا " عدوا احتياطيا " يتوجب التخلص منه في أقرب فرصة تتيحها شروط التاريخ ، بل إن تحليل الحركات الاجتماعية في الأدبيات الفرانكفونية ظل إلى حدود السبعينات مرتبطا بالمقاربة الماركسية10 .

تاريخ الدرس العلمي للحركات الاجتماعية لم يتأسس بمعزل عن الصراعات الدائرة في المجتمعات الإنسانية ، ولا يمكنه بالمرة أن يكون منفصلا عنها ، ما دامت هذه الحركات أصلا تدل على الصراع ، الذي يعني" كل تعارض بين الأفراد أو الجماعات من حيث القيم والمصالح"11 ، فالصراع بعد من أبعاد الحركة الاجتماعية في شكلها الاحتجاجي القائم أصلا على الرفض ونشد التغيير .

يشير بلومر إلى أن الحركة الاجتماعية هي ذلك "الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين ، فالحركات الاجتماعية بنظره مشروعات جماعية تستهدف إقامة نظام جديد للحياة وتستند إلى إحساس بعدم الرضا عن النمط السائد والرغبة في إقامة نسق جديد"12 ، فالشرط المؤسس لأي حركة اجتماعية يظل مرتبطا بفعل التغيير المستمر" كتحول في الزمان يلحق بطريقة لا تكون عابرة بنية وصيرورة النظام الاجتماعي ، لمعرفة ما يعدل أو يحول مجرى تاريخها"13 ، والحركة الاجتماعية لا تكتسب شرعية الانوجاد إلا إذا جعلت التغيير

شرطا وجوديا لها ، وإلا سقطت عنها عناصر المبنى والمعنى .

وفضلا عن هاجس التغيير يحضر في تعريف الحركة الاجتماعية عنصر آخر لا يقل أهمية عن سابقه ، وهو بالضبط عنصر الاستمرارية ، فقاموس علم الاجتماع لجولد وكولب14 يؤكد بأنها جهود مستمرة من قبل جماعة اجتماعية تهدف لتحقيق أهداف مشتركة لكافة الأعضاء ، فالفعل المستمر هو الذي يؤهل الممارسة الاحتجاجية إلى الانتماء مفهوميا إلى الحركة الاجتماعية كجهود منظمة وغير عابرة تروم كتابة زمن آخر ، ينتفي فيه واقع ويتأسس فيه آخر . لهذا يؤكد فرانسوا شازل François chazel بأن الحركة الاجتماعية هي بمثابة "فعل جماعي للاحتجاج بهدف إقرار تغييرات في البنية الاجتماعية أو السياسية" 15 ، فالأمر يتعلق "بجهود منظمة يبذلها عدد من الناس بهدف التغيير أو مقاومة التغيير في المجتمع"16 .

إن الحركة الاجتماعية تفترض درجة معينة من التنظيم لبلوغ هدف التغيير والتجاوز ، وهذا ما يلح عليه غوي روشي Guy Rocher مبرزا" أنها تنظيم مهيكل ومحدد ،له هدف علني يكمن في جمع بعض الأفراد للدفاع عن قضايا محددة "17 ، وهذا ما يقود إلى الاعتراف مرة أخرى بحساسية عنصر القضية الموجبة والمولدة للحركة الاجتماعية ، فكل حركة تعمل من أجل قضية معينة ، وتحتج أساسا من أجلها . ومنه يمكن الانتهاء إلى أن الحركة الاجتماعية لا تكتسب مبناها ومعناها بعيدا عن الحد الأدنى من التنظيم ووضوح الأهداف وشرط القضية ، وقبلا وجود جماعة تؤطرها قيم ومعايير تتحقق حولها درجة من الإجماع .

إن تعريف الحركة الاجتماعية يثير الكثير من الاختلافات تبعا لتعدد المقاربات والمنطلقات النظرية والمنهجية ، إلا أنه ، وبالرغم من مجمل الحبر

الذي أسيل حول نحت مفهوم موحد وواضح للحركة الاجتماعية ، فإن الاختلاف لا يبدو محتدما حول تحديد خصائصها المحتملة ، فأغلب التعاريف تؤكد أن الأمر متصل بجهود جماعية مقصودة لأفراد لهم أهداف محددة يسعون إلى تحقيقها بمقاربة جماعية ، وأن الأمر يتصل أيضا بوجود ومعايير مقبولة اجتماعيا ومن الممكن أن يتحقق بصددها نوع من الإجماع في شكل تضامن وتأييد مطلق أو تعاطف نسبي . كما تتميز الحركات الاجتماعية في غالبيتها بالإرادة الواعية للأعضاء ، على اعتبار أن التغيير يفترض بداهة درجة معينة من الوعي بالحاجات والمطالب ، هذا بالإضافة إلى وجود حد أدنى من التنظيم كخصيصة مميزة للحركة الاجتماعية .

إن الصعوبات التي يطرحها التعريف تبرر إلى حد ما اتساع دوائر النقاش المعرفي الذي أثير حول الحركات الاجتماعية منذ منتصف القرن العشرين ، ذلك أن أنظار الباحثين من علوم مختلفة اتجهت نحو تحليل الأفراد والجماعات التي تخرج محتجة ومطالبة بالتغيير ، في شكل مظاهرات وانتفاضات وتمردات وحركات احتجاجية أخرى أكثر تنظيما وتأثيرا . وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى النتائج الأولى التي قدمها علم الإجرام الذي انشغل باحثوه الإيطاليون بظاهرة "الجماهير المجرمة" التي تمارس هذه الأفعال الاحتجاجية ، مؤكدين بأنه تعبير ينسحب على "كل الحركات الاجتماعية والمجموعات السياسية من الفوضويين إلى الاشتراكيين ، وبالطبع العمال وهم في حالة الإضراب عن العمل أو التجمعات الحاصلة في الشوارع"[18] .

إن تفسيرا كهذا الذي يقدمه علم الإجرام الإيطالي لا يخلو من توظيف سياسي وإيديولوجي ، ذلك أنه يعلن ضمنا وعلنا الانتصار لمقولات

الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي بدلا من التفكير في الظاهرة كمؤشر على الاختلال والصراع الاجتماعي بين مكونات المجتمع . وهكذا ، وفي حمأة الصراع الإيديولوجي ستظهر العديد من الأطروحات الماركسية التي تجعل من الحركات الاجتماعية المحرك الفعلي للتاريخ ، مزيلة عنه تهمة "الجريمة" ، ومدرجة إياها في الشروط الموضوعية لبناء المجتمع الاشتراكي ، فهذه روزا لوكسمبورغ Rosa Luxembourg تقول بأن " الحركات الشعبية ناجمة عن قوة طبيعية تجد منبعها في الطابع الطبقي للمجتمع العصري " ، فالأمر لا يتعلق بجماهير مجرمة ، بل بنتاج موضوعي لفصول من الاستغلال والتوزيع غير العادل للثروات .

لقد تعذر التمكن المعرفي الموضوعي من الحركات الاجتماعية ، وذلك في سياق الصراع الإيديولوجي الدائر بين معسكر شرقي منتصر للاشتراكية ومتمثل لهذه الحركات كفعل تاريخي حاسم ، ومعسكر غربي مؤمن بالرأسمالية أفقا ومعتبر هذه الحركات دليلا على إخفاقات السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي . إلا أنه بالرغم من ذلك فقد تواصلت المقاربات والتحليلات التي تصر على التحرر من ثقل الإيديولوجيا في الفهم والتفسير ، أملا في إنتاج مقاربات موضوعية لهذه الحركات ، كأشكال ومضامين اجتماعية تعبر عن فاعلية إنسانية لتغيير الواقع والمواقع والمصالح .

و بالنظر إلى حساسية وأهمية الحركات الاجتماعية في صياغة التغيير أو على الأقل في التعبير عنه ، فإنها ستصير مدخلا أثيرا لقراءة الأفراد والجماعات ، واكتشاف العديد من النتائج التي تخص الديناميات الأكثر تعقيدا ، لهذا سيحرص غوستاف لوبون Gustave Loppon من داخل علم

النفس الاجتماعي على التفكير علميا في سيكولوجية الجماهير مقدما الملامح والشروط والأشكال والظواهر التي تحدد الفعل الجماعي .

لن يتوقف الأمر عند الدرس السيكولوجي ، بل سيتعداه إلى الجغرافية والتهيئة الحضرية ، ففي بحر الستينيات ، وعلى إثر النقاشات التي تعالت حول تهيئة وإعداد التراب ، وذلك من أجل محو وتجاوز الاختلالات البنيوية العميقة بين الجهات ، سيجد آل الجغرافية الحضرية والتنمية المحلية أنفسهم مدعوين إلى تأمل الانتفاضات الحضرية والقروية لتحليل أسبابها وسياقاتها ، مقدمين بذلك العديد من المقاربات التي تؤكد أن التهميش السكني والمجالي عامل مركزي في إنتاج الفعل الاحتجاجي ، فالحركات الاجتماعية وفقا لهذا البراديغم ، يتوجب النظر إليها في إطار جدل المركز والهامش ، حيث يسود الاختلال وتنفرط إمكانات الضبط الاجتماعي وتحل الفوضى مكان الاتساق والتوازن .

الحركات الاجتماعية ستكون أيضا محط اهتمام آل السياسة والتاريخ ، وستصير أفقا للاشتغال في العلوم السياسية ، لفهم الحركات السياسية والنقابية الكبرى والزعامات والتحالفات وجماعات الضغط ، مثلما سيواصل المؤرخون ، كما العادة ، توثيق الانعطافات المفصلية في تاريخ الشعوب والتي تكون الحركات الاجتماعية منتجة لها ، وإذا كان علم السياسة يلح في تحليله لهذه الحركات على الصراع السياسي من أجل الوصول إلى دفة التدبير وصناعة القرار ، فإن التاريخ يقدم نفسه كعلم ومنهج قادر على التقاط تفاصيل الحركات الاجتماعية وتوثيق سيروراتها في اتصال مع التحولات التي يجيش بها مجموع النسق .

انطلاقا من النتائج التي اهتدت إليها هذه المعارف ، وبالنظر إلى أواليات

الممارسة السوسيولوجية كمعرفة تهفو إلى الفهم ، ستجد السوسيولوجيا ، ومنذ أواسط القرن الفائت مدعوة لتأسيس فرع جديد يهتم بفهم الحركات الاجتماعية ، فثمة مبررات موضوعية عدة ، توجب هذا الانشغال وتزيد من ضرورته . فالحركات الاجتماعية تندرج ضمن صلب الاهتمام المعرفي للسوسيولوجيا ، كما أنها تعد مفتتحا نوعيا لتحليل ظواهر أخرى يطرحها النسق الاجتماعي في إطار سياقات التقاطع والتوازي التي تعبر عنها الوقائع الاجتماعية ، هذا بالإضافة إلى «عسر المعنى» الذي تنطوي عليه هذه الحركات كممارسات دالة على الأزمة والاختلال في كثير من الأحيان .

لقد كانت الحاجة ، وما زالت ، إلى سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية كمعرفة قادرة على الإجابة على مختلف القضايا والأسئلة التي يثيرها الاحتجاج الاجتماعي ، فمع ثلة من آل السوسيولوجيا في القرن العشرين سينطلق البدء السوسيولوجي في تشريح وتفكيك ظاهرة الحركات الاجتماعية ، وستتسع مساحات الانشغال ، مثلما ستتعدد المقاربات والتحليلات ، وستلوح إثر ذلك أسماء باحثين سخروا جانبا مهما من جهودهم العلمية لدراسة هذه الحركات .

إن هذه السوسيولوجيا تقدم نفسها اليوم كتخصص معرفي يهتم بدراسة وتحليل الحركات الاجتماعية كتاريخ اجتماعي ، وكصراع دائر بين مكونات النسق ، وبعدا كدينامية إنسانية يشارك في صنعها الأفراد والجماعات ، فتاريخ الحركات الاجتماعية وديناميتها المفتوحة على الصراع الاجتماعي يعد هدفا حيويا للدرس السوسيولوجي ، الذي يستوجب التركيز على النشأة والامتداد وأشكال وصيغ التعبير والإعلان عن نفسها ، وكذا قنوات الاتصال أو الانفصال مع/عن المحيط والنسق العام ، فضلا عن مآلاتها

المتصلة بالتغيير أو الفشل في بلوغه .

إن الحركة الاجتماعية تفترض دوما انبناء محاولات قصدية للتدخل في مسارات التغيير الاجتماعي ، وهذا ما يجعل منها موضوعا متعدد الأبعاد في خارطة البحث السوسيولوجي ، اعتبارا لاتصالات وتقاطعات التغيير الاجتماعي مع كثير من الحالات والوقائع الاجتماعية التي يجيش بها المجتمع ، بل ويجعل منها موضوعا بنيويا لا يمكن الاشتغال عليه سوسيولوجيا إلا باعتماد مقاربة تركيبية تستثمر تقنيات ومناهج شتى ، وتتوسل بنظريات ونتائج من قارات علمية متعددة ، وصولا إلى درجة متقدمة من الفهم والتفكيك . فالحركات الاجتماعية في مطلق الأحوال لا تنشأ من فراغ ، وإنما تجد جذورا لها في النسق المجتمعي الذي تنمو فيه ، وهو ما يتطلب بناء مقاربات أكثر أصالة وعمقا أثناء التحليل السوسيولوجي لها . وهكذا يمكن التمييز لدى بناء الموضوع السوسيولوجي للحركات الاجتماعية بين ثلاث مستويات من الاشتغال ، فهناك البعد التنظيمي والبعد الخطابي فضلا سؤال المآل كبعد آخر في مسارات الانشغال العلمي بهذه الحركات .

فكل حركة اجتماعية تتطلب حدا أدنى من التنظيم ، مع ما يستتبع هذا التنظيم من آليات وقواعد للسلوك والتدبير والتعبير ، وهي محددات أساسية للبنية التحتية للفعل الاحتجاجي ، كما أنه لا يمكن بالمرة أن نتصور حركة اجتماعية بلا خطاب مؤطر وموجه لفكرة الاحتجاج ، فالخطاب يعبر عن البنية الفوقية للحركة الاجتماعية ، في حين يمكن اعتبار البحث في المآل سؤالا مفصليا في دراسة هذه الحركات ، لكونه يدل من خلال التفكير فيه على المبنى والمعنى المفترض لها .

إنها أكثر الأسئلة أهمية وحساسية في مطبخ سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية ، وهي الأكثر حضورا في التعاطي المعرفي مع أشكال الاحتجاج ، إنها العناوين الكبرى لانشغالات هذه السوسيولوجيا التي صارت الحاجة إليها ملحة جدا في زمن الاحتجاج والاحتقان محليا وعالميا . لكن ، وبالنظر إلى مجموع التراكمات الحاصلة في درس هذه الحركات ، هل يمكن الحديث عن تأصيل نموذج نظري للفهم والتفسير؟ وهل هناك نظرية / نظريات عامة للحركات الاجتماعية؟ أم أن الأمر ما زال لحد الآن متعلقا بجهود متفرقة تحاول ، كل من منطلقاتها ، أن تؤسس لفهم سوسيولوجي خاص لها ؟

و بالرغم من جدة التعاطي العلمي مع موضوع الحركات الاجتماعية ، فقد تمكن عدد من الباحثين من بناء نظريات قائمة الذات والسؤال للتفكير فيها وتقديم خلاصات بشأنها ،وفي هذا السياق يمكن التمييز بين النظريات الأربع التالية :

· نظرية السلوك الجماعي : تعود إلى سنوات البدء في درس وتحليل الحركات الاجتماعية ، أي إلى سنوات الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين19 ، و تدين هذه النظرية بالكثير لمدرسة شيكاكو20 ، وأساسا لبارك park ومن بعده بلومر blumer ، كما تدين أيضا لبعض الوظيفيين من أمثال سملسر smelser وبعض الباحثين القريبين من علم النفس الاجتماعي مثل غور gurr .و تستند في تفسيرها للحركات الاجتماعية ، إلى خلاصات علم النفس الاجتماعي وسيكولوجية الجماهير ، وتربط هذه النظرية ميلاد الحركات الاجتماعية بحدوث مظاهرات وأشكال من الهستريا الجماعية ، حيث تنتقل العدوى الجماعية التي تجعل الفرد منسابا

مع السلوك الاندفاعي . بمعنى أن الحركات الاجتماعية وفقا لهذا الفهم تنطوي على ردود أفعال ،ليست بالضرورة منطقية تماما ،في مواجهة ظروف غير طبيعية من التوتر الهيكلي بين المؤسسات الاجتماعية الأساسية . ويؤكد أنصار هذه النظرية على المسار الانحرافي الذي قد تسير فيه الحركة الاجتماعية ، أي أنها من الممكن أن تحتمل في مستقبلها ملامح الخطورة ، تماما كما هو الأمر بالنسبة للحركات الفاشية في ألمانيا ، وإيطاليا . كما يصرون على اعتبارها انعكاسا لمجتمع مريض ، حيث لا تحتاج المجتمعات الصحية إلى حركات اجتماعية ، بل تتضمن أشكالا من المشاركة السياسية والاجتماعية .

• نظرية تعبئة الموارد : في الستينيات من القرن الفائت تبلورت هذه النظرية ارتكانا إلى فهم خاص يبحث في انبناء الحركات الاجتماعية وآليات تدبيرها وتشكلها بواسطة الموارد الاقتصادية والسياسية والتواصلية التي تتوفر للأفراد والجماعات المنخرطة في الفعل الاحتجاجي ، دون إغفال القدرة على استعمال هذه الموارد . و قد ظهرت الإرهاصات الأولى لهذه النظرية بأمريكا21 ،في سياق البحث عن إطار تحليلي للحركات الاجتماعية خصوصا مع تنامي الحركات النسائية وحركات السود والمدافعين عن البيئة ، ويعد أوبرشال oberschal وغامسون gamson وتيلي tilly وماكارتي زالد McCarthy zald من أبرز منظري هذا الاتجاه22 .و يعتقد آل هذه النظرية أن الحركات الاجتماعية هي استجابات منطقية لمواقف وإمكانيات طرأت حديثا في المجتمع ، وعليه لا يتوجب اعتبارها مؤشرات للاختلال الاجتماعي ، بل هي مظهر من مظاهر الفاعلية الاجتماعية ومكون بنيوي من العملية السياسية . لهذا تعير هذه النظرية جانبا كبيرا من الاهتمام

للعلائق القائمة بين هذه الحركات والقضايا السياسية المثارة في النسق المجتمعي ، لاكتشاف جدل التأثير والتأثر بين الاحتجاجي والسياسي .

· **نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة** : لقد تم تأصيل هذه النظرية في أوروبا لتبرير مجموعة من الحركات الجديدة23 التي عرفتها الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ، كما أنها طورت مع فريق24 ألان تورين Alain Touraine بفرنسا وميلوسي Alberto Melluci بإيطاليا وكلوس أوف Claus offe بألمانيا وكريسي Kriesi بسويسرا وكلانديرمانس Klanderman وتارد رايتشمان Tard Riechman وكوبمانس Koopmans و فرنانديز Fernandez buey بإسبانيا25 . وتتمثل هذه النظرية الحركات الاجتماعية كفعل اجتماعي عاكس لتناقضات المجتمع الحديث بسبب العولمة والنيوليبرالية والبيروقراطية المفرطة ، كما أنها أيضا تختزن الحلول الممكنة لكافة هذه الأعطاب والتناقضات ، ويتم التأكيد دوما في إطار هذه النظرية على الاختلافات القائمة بين الحركات الاجتماعية القديمة والأخرى الجديدة ، التي تؤشر على الانتقال من الدفاع عن المصالح الطبقية إلى المصالح غير الطبقية المتعلقة بالمصالح الإنسانية الكونية . وهو ما يعبر ، حسب منظري هذه المقاربة ، على أن هذه الحركات الاجتماعية الجديدة تهتم أكثر بتطوير الهوية الجماعية والمراهنة على الطبقة المتوسطة بدلا من الطبقة العاملة .

براديغم الفعل/الهوية : تعتبر هذه النظرية الحركات الاجتماعية كديناميات اجتماعية حائلة دون الركود أو الثبات الاجتماعي ، فهي أفعال احتجاجية تروم التغيير ومقاومة كل إمكانيات التكريس وإعادة إنتاج القائم من الأوضاع ، وهو ما يجعل منها ممارسات ضد الهيمنة . فأنصار

هذه النظرية يؤكدون على أن المجتمعات البشرية سائرة على درب الانتقال من الشكل القديم للرأسمالية الصناعية إلى مجتمع مرحلة ما بعد التصنيع القائم على "البرمجة" ، حيث يسيطر التكنوقراط وتتنامى عناصر الهيمنة والتوجيه . وعليه يلح أنصار هذه النظرية على أن المجتمع المبرمج والموجه من قبل التكنوقراط يبخس دور الطبقة العاملة ويحد من فعاليتها في صناعة التغيير ، لهذا ينبغي وفقا لهذا البراديغم النظري فهم الحركة الاجتماعية كفعل ضد الهيمنة من أجل تحصين الهوية .

و هكذا ننتهي إلى نتيجة مفادها أن الحركة الاجتماعية كموضوع للدرس والنقاش المعرفي ، استأثرت منذ البدء باهتمام ثلة من الباحثين من شتى التخصصات العلمية في دلالة قصوى على أهميتها في قراءة الأنساق والتحولات ، وإذا كان النقاش قد تمحور في وقت سابق حول المفهوم وأشكال الاحتجاج ، فإن الاجتهادات النظرية آنا باتت تنشغل أساسا بالمضامين والهويات والشروط البنيوية التي تميز هذه الحركات ،و كل ذلك يسير في اتجاه بلورة وتجذير الدرس العلمي للحركات الاجتماعية كاحتجاجات لا يمكن قراءتها إلا بالانضباط للبراديغم السوسيولوجي .

المبحث الثاني : آلان تورين وبيير بورديو

ما الذي قدمه آل السوسيولوجيا من أسئلة ومقاربات لفهم وتفسير الحركات الاجتماعية؟ ومن هم مؤسسو سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية؟ وأيهم انشغل قويا بهذه الحركات؟ وإلى أي حد تسعف الخلاصات السوسيولوجية في التمكن المعرفي من ذات الحركات؟ وبعدا كيف تقدم المقاربة السوسيولوجية نفسها ضمن خارطة العلوم الإنسانية؟

وما الإضافات النوعية التي تقترحها كأدوات اشتغال أو كنتائج علمية؟

إن سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية تدين نظريا ومنهجيا إلى العديد من المفكرين والباحثين من قارات معرفية متنوعة ، ويمكن التمييز في تاريخ هذه السوسيولوجيا بين ثلاث لحظات قوية ، فهناك ما قبل 1968 ،و التي ظهرت فيها اجتهادات منظري الحركات الجماهيرية ، هذا دون إغفال التراث المتصل بالمجتمع المدني والصراع الطبقي العائد إلى هيجل وكانط وغرامشي وماركس ، هذا فضلا عن نتاجات منظري السلوكات الجماعية المتأثرين ببارسونز .

و هناك مرحلة ثانية تمتد من سنة 1968 إلى حدود 1989 ، ظهرت فيها نظرية تعبئة الموارد26 والحركات الاجتماعية الجديدة ، وذلك مع مكارتي زالد وألان تورين وإيمانويل كاستلز وألبيرتو ميلوتسي . أما المرحلة الثالثة فتهم الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1989 إلى الآن ، والتي عرفت تطويرا للمقاربات النظرية الفائتة واللاحقة في سبيل فهم التحولات التي تعرفها دينامية الحركات الاجتماعية .

و بحثا عن مؤسسي سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية يلتمع اسم عالم الاجتماع الفرنسي ألان تورين Alain Touraine الذي انشغل إلى حد بعيد بالحركات الاجتماعية ممارسة وتنظيرا ، تماما كما هو الأمر بالنسبة لعالم الاجتماع الفرنسي الراحل بيير بورديو Pierre Bourdieu . وهذا ما يستوجب في هذا المستوى من النقاش الاقتراب أكثر من فهمهما الخاص للحركات الاجتماعية ومقاربتهما لها ، فمنجزهما السوسيولوجي جدير بالمتابعة والانشغال ، ليس فقط بالنظر إلى عمق الإنتاج السوسيولوجي حول هذه الحركات ، ولكن اعتبارا للنضال والالتزام كما صورة المثقف

العضوي الذي نحتها غرامشي ، وهذا الكل النظري والممارساتي يعد مبررا موضوعيا لتقديمها كعلمين بارزين في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية والاحتجاجية .

والواقع أن آلان تورين يستند في انهجاسه بالحركات الاجتماعية إلى موقفه النقدي من فكر ما بعد الحداثة باعتباره فكرا هداما للنموذج العقلاني ، مؤكدا بأن هذه الحركات هي فعل خاص يؤشر على سلوك جمعي لفاعلين من جماعة معينة تناضل ضد جماعة أخرى من أجل القيادة الاجتماعية ، فالصراع حاضر بقوة في مستوى هذه الحركات27 . ، ويميز تورين في تصنيفه لهذه الحركات بين الجانب النوعي المتصل بالأشكال والصيغ والجانب التنظيمي المفتوح على شروط الإنتاج والتكوين28 ، و يضيف قائلا بأن الحركات الاجتماعية تستوجب منظورا غير اختزالي بالمرة ، بحيث يتعين "النظر إليها في نسق من التفاعلات التي تنطوي عليها"29 .

إن العمل السوسيولوجي برأي ألان تورين لا يفترض ممارسة ذات بعد واحد ، عبر الحرص الدائم على «تفسير كل الظواهر الاجتماعية بعامل مهيمن هو العامل الاقتصادي»30 ، فثمة عوامل أخرى أكثر أهمية ، يتوجب الانتباه إليها في تفسير الفعل الاجتماعي .فالمجتمع هو «منظومة صلات اجتماعية ونقاشات وصراعات ومبادرات سياسية ومطالبات وصنوف ضياع»31 ، إنه ليس معطى ثابتا يجعل الباحث يطمئن لمقاربات جاهزة وغطية ، وإنما هو نسق من الصراع المتواصل الذي يستدعي الشحذ المستمر للأسئلة الجسورة ، التي تتأسس بالضرورة على التركيب والتداخل .

ولهذا يعتبر أن الموضوع الرئيس للسوسيولوجيا هو "دراسة التصرفات الاجتماعية ، وفي الدرجة الأولى ، دراسة التصرفات التي ترتبط مباشرة

بالتاريخية ، أي بعلاقات وصراعات الطبقات ، تصرفات ندعوها الحركات الاجتماعية"32 . ولعل هذا الفهم الخاص لغايات السوسيولوجيا ، هو ما جعله يراهن منذ البدء على تجذير سوسيولوجيا الفعل33 التي تركز اهتمامها على الفعل والعلاقات والصراعات والبنيات والأنساق الاجتماعية .

لقد عمل ألان تورين على تأسيس نظريته حول الحركات الاجتماعية ، وتحديدا حول الجديد منها ، منذ منجزه الموسوم بالوعي العمالي34 La conscience ouvrière ، والذي يعتبر فيه العمال فاعلين تاريخيين بامتياز ، ثم عمله المفصلي الآخر الذي أسماه بالكلمة والدم35 La parole et le sang والذي تعرض فيه لعدد من الحركات الاجتماعية المهمة بأمريكا اللاتينية ، ولقد استمر في الاشتغال على الفعل الاحتجاجي بمعية فريقه العلمي ، منتهيا إلى مقاربات متعددة المناحي تتوجه إلى الحركات الطلابية والعمل النقابي والاحتجاجات الجديدة لأنصار البيئة ومناهضي العولمة ،و هي المقاربات التي لا يمكن تجاوزها في التحقيب العلمي لسوسيولوجيا الحركات الاجتماعية من حيث الحصيلة والتراكم .

تورين في الصوت والنظرة La voix et le regard الصادر عام 1978 ، ومن بعد في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية عام 1993 حاول أن يدمج الفاعل (الموضوع) في التنظير للحركات الاجتماعية ، فبالنسبة إليه فتنامي هذه الحركات في المجتمع ما بعد الصناعي يدل على إخفاقات النظام الديموقراطي في ضمان الحرية والمساواة والإخاء . فالدولة بمختلف أجهزتها القمعية والإيديولوجية تعمل جاهدة على التقليص من مساحات الحرية ، ولهذا ، تنطرح هذه الحركات الاحتجاجية الجديدة كوسيلة وحيدة لاسترجاع هذه الحرية . وبذات النفس التحليلي استمر يورغن هابرماس

في كتاب "النسق والحياة العالمية " Life world and System الصادر عام 1987 ، في التأكيد على أن المجتمع ما بعد الحداثي يعرف استعمارا لعالم المعيش عبر بنيات الدولة والسوق . فالحياة الشخصية صارت مسيسة ، وهو ما يجعل من الحركات الاجتماعية الجديدة الأفق المحتمل لرد الفعل الدفاعي الأمل في الخروج من هكذا وضع . إنها الإمكان ، ربما الوحيد ، لتحريك الفاعلين وغيرهم من الخاضعين لهيمنة الدولة والسوق ، من أجل بناء مجتمع تنتفي من جنباته كل مظاهر الإقصاء والتهميش .

ويبدو من مجموع هذه الاجتهادات أن تورين ينتصر للحركات الاجتماعية بسبب حيويتها في صياغة وقلب مجريات التاريخ لهذا يعتبر العمال فاعلين تاريخيين وأصحاب الحركات الاجتماعية الجديدة فاعلين جدد في إنتاج المجتمع وإعادة إنتاجه ، ولهذا"فصراع الطبقات لا يمكن أن يتحدد إلا بالنضال من أجل الرهان الأقصى المتمثل في قيادة العمل التاريخي"[36] .

إن ألان تورين يلح في اشتغاله على هذه الحركات على التذكير دوما بأنها تضم ثلاثة عناصر أساسية ، وهي الدفاع عن الهوية والمصالح الخاصة ، ثم النضال ضد الخصم وأخيرا الرؤية العامة التي يتقاسمها الأفراد[37] ، فالحركات الاجتماعية في طبعتيها القديمة والجديدة تفترض وجود صراع حول مصالح ودفاع عن حقوق ، مع يعنيه الصراع والدفاع من وجود خصوم أو مالكين لوسائل الإنتاج والإكراه وآخرين غير مالكين بالمرة ، وكل هذا يتطلب حدا أدنى من التنظيم والرؤية وقواعد اللعب . فكل "حركة اجتماعية تتميز بهويتها ومعارضتها وكليتها ، مبرزا بأن الحركات الاجتماعية الجديدة تقدم نفسها كمولدات للتاريخ المعاصر"[38] ، فثمة رهان

أقصى على امتلاك التاريخية أو قيادتها أو توجيه الفعل التاريخي ، وهذا الرهان هو الذي يولد الحركات الاجتماعية في مجتمع ما . فاعتبارا لكون العلاقات الاجتماعية قائمة على الصراع الدائم والبنيوي بين من يملك ومن لا يملك ، أي بين من يعبر عن النموذج الثقافي ويمارس إكراها على مجموع المجتمع ، وبين من يساهم في حركة النموذج الثقافي ولكنه لا يديرها ، فإن الصراع الطبقي يتواصل ويمهد لانبناء الحركات الاجتماعية .

فهذه الحركات تؤشر على الرغبة في إعادة كتابة التاريخ لصالح من لا يفيد من الأوضاع القائمة ، ومن يظل مبعدا من صناعة القرار وصياغة التاريخ ، لهذا تعد لحظات تاريخية قوية جديرة بالدرس السوسيولوجي لقراءة كافة تفاصيل النسق المجتمعي ، فهي جسر عبور نحو اتساق المجتمع واختلاله ، وهي أيضا المدخل الرئيس ، لبناء سوسيولوجيا الفعل بالفهم التوريني .

وعلى درب البحث عن مؤسسي سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية يلوح بيير بورديو كعلم بارز أسهم في توسيع دوائر النقاش والتحليل حول الحركات الاحتجاجية التي عرفتها فرنسا والعالم منذ انتفاضة الشباب لعام 1968 . فمنذئذ وبيير بورديو يستمر في التقاط تفاصيل هذه الحركات مسائلا شروط إنتاجها وتناميها في المجتمع الفرنسي وغيره من المجتمعات ، إلى الدرجة التي صار فيه اسمه مرتبطا بحركات مناهضي العولمة ، ليس كباحث دارس فقط ، وإنما كمنظر ومشارك ملتزم39 . فبورديو يشكل مع نعوم تشومسكي وأنطونيو نيغري40 وتيار لوموند ديبلوماتيك أبرز المنظرين للحركات الاحتجاجية المناهضة للعولمة المتوحشة .

ويرتكن بورديو في تحليله للحركات الاجتماعية إلى ما نحته من مفاهيم

وطروحات بخصوص الحقل والرأسمال والعنف والهابيتوس وجدوائية العلم الاجتماعي والمثقف الجمعي . فأدوات التحليل السوسيولوجي البورديوي تفيد كثيرا في فهم وتفهم ديناميات الحركات الاجتماعية ، خصوصا عندما يتم تمثلها كحقول صراعية في نزاع وتنافس مستمر مع مؤسسات الهيمنة والاحتواء ، وأيضا عندما يتم النظر إليها عبر مقتربات العنف والرسمال وغير ذلك من المصوغات النظرية والعملية التي اهتدى إليها بورديو ، وهو يؤصل لسوسيولوجيا متقدمة في النوع والدرجة .

فمنذ العام 1995 بدأ بيير بورديو ينظر للحركة الاجتماعية الجديدة ويناضل في إطاراتها المختلفة ، مقدما بذلك النموذج الناصع للمثقف العضوي بالمفهوم الغرامشي ، ورافضا كليا النيوليبرالية ، ودليله في هذه المعركة ما انتهى إليه من مقاربات سوسيولوجية وما يؤمن به من التزام سياسي . ففي تلك السنة بالذات عمل على تأسيس الحركة الاجتماعية الأوروبية بعيدا عن الأحزاب التقليدية بما فيها الأحزاب القادمة من اليسار ، فما راكمه في مهنة عالم الاجتماع le métier de sociologue والحس العملي le sens pratique وبؤس العالم la misère du monde وما إلى ذلك من الكتب العميقة ، جعله ينتصر للحركات الاجتماعية الجديدة ، محتجا على العولمة والرأسمالية المتوحشة ، التي تتأسس على "قوانين اقتصادية مجحفة تتوكأ بدورها سياسة تستهدف نزع السياسة من المجتمع ، وذلك بهدف منح سيطرة مقدرة للقوى الاقتصادية من خلال تحريرها من أية رقابة ومن أية عوائق ، وفي الوقت ذاته تخضع الحكومات والمواطنين إلى سيطرة هذه القوى الاقتصادية التي تم تحريرها"[41] .

بيير بورديو في سياق انشغاله والتزامه بهذه الحركات الاحتجاجية ،

سيدعو إلى "حركة اجتماعية أوروبية" تكون خطوة أولى على طريق بناء أممية جديدة ، وهي حركة تفترض مزيدا من الالتزام والانخراط الإيجابي للنقابات والحركات الاجتماعية والمثقفين ، والذين لا بديل أمامهم لمواجهة إكراهات العولمة واقتصاد السوق غير إبداء الرفض والاحتجاج ماديا ورمزيا ، دفاعا عن "الاجتماعي" ، وذلك بإبداع قنوات جديدة للحركة الاجتماعية ضدا في النسخة الجديدة للرأسمالية العالمية التي زاوجت بين التكنولوجيات الحديثة وسلطة المال ، مما يمنحها إمكانيات قصوى للهيمنة والتأثير .

إن النيوليبرالية برأي بورديو "اتجاه مفرغ من البعدين الاجتماعي والتاريخي ، إنه اتجاه ينبني على التدمير المنهجي لكل ما هو جماعي"42 ، فالسوق كحقل لتبادل المصالح ، صار مسيطرا على كافة تفاصيل الحياة الاجتماعية ، عبر ثقافته المتأسسة قبلا وبعدا على المنافسة والربح السريع والحركة السريعة لرأس المال ، والنتيجة تكاد تنكشف بسهولة في عقود العمل القصيرة الأجل والتسريحات الجماعية للعمال . ففي ظل هذا الوضع يعيد بيير بورديو سؤال "الاجتماعي" إلى الواجهة ، مفكرا في المآلات المحتملة ، ومشددا في الآن ذاته على ملحاحية الحركات الاحتجاجية .

يقول بورديو في هذا الصدد بأن الراهن العالمي يعرف تناقضا صارخا ، فمن جهة هناك التدمير المنهجي لكل ما هو اجتماعي ، وفي المقابل "هناك نشاط كل الفئات العاملة في المجال الاجتماعي ، وكذلك كل أشكال التضامن والتكافل الاجتماعي ، التي لن تنهار وتسقط في الفوضى على الرغم من الحجم المتزايد للسكان الذين يعيشون في ظروف العوز والهشاشة"43 . وهذا ما يؤكد أن "سياسة العولمة لها نتائج وخيمة على المجتمع ، لا تكون في البداية مرئية ولا مدركة"44 ، ومنه يغدو الرهان المركزي للسوسيولوجيا

متمحورا بالدرجة الأولى حول فضح اللعبة والانخراط في مختلف أشكال النضال ضد آليات الهيمنة والوصاية .

إن "الاجتماعي" اليوم يعد حقلا نوعيا لاختبار القوة ، إنه موضع منافسة شديدة بين من يملكون ومن لا يملكون "فالحقل دوما هو مكان اللعبة ، أي الحقل الذي تقوم فيه علاقات موضوعية بين أفراد ومؤسسات في حالة تنافس لاكتساب مزايا متماثلة"45 ، إنه فضاء من الصراعات والتنافس ، وهنا فهو مماثل لميدان المعركة ، حيث يتنافس "مشاركون على احتكار النوع الخاص من الرأسمال الناجع في ذلك الميدان"46 . ومن الطبيعي أن يستحيل حقل محكوم بمثل هذه الرهانات إلى أفق للنضال والدفاع عن المصالح أو الوقوف ضدها ، "فالأفراد يتموقعون في هذا الحقل تبعا للرساميل الرمزية والمادية التي راكموها خلال مساراتهم الحياتية ، مما يدفع نحو انبناء علاقات للسلطة تتخذ طابع الهيمنة (مهيمنون / خاضعون)" ، وهو ما يقود نهاية إلى تبلور الحركات الاجتماعية وتنامي صيغ الاحتجاج والرفض .

والواقع أن الالتزام الذي أبداه بورديو تجاه الحركات الاجتماعية نابع أصلا من تمثله للسوسيولوجيا كرياضة من رياضات فنون الحرب sport de combat ، فالسوسيولوجيا تصير بلا معنى إذا لم تساهم في تغيير العالم الاجتماعي الذي تدعي معرفته47 ، إنها معرفة مدعوة في كل حين إلى فضح سياسة العولمة والوقوف إلى جانب الخاضعين لمنطق الهيمنة والتدمير المنهجي ل"الاجتماعي" .

ففي بؤس العالم48 دشن بورديو فكرة الالتزام والانتصار للهامش ومهمشيه ، وهو يقدم ، من غير مساحيق ، حالات الإقصاء التي ينتجها

المجتمع الرأسمالي ، لإعادة اكتشاف الحقيقة الاجتماعية من مفاقسها الأولية ، مسائلا حياة المهاجرين والحركات النسائية والشباب وعمال النظافة وطلاب المدارس ومروجي المخدرات وكبار السن ، وفئات أخرى آثر بورديو وفريقه أن يتركوها تنقل معاناتها بدون تحوير أو رقابة . وهكذا فقد أنفق بيير بورديو السنوات الأخيرة من حياته في النضال ضد السلط السياسية والاقتصادية التي تروم الإجهاز على الاجتماعي ، داعيا بقوة إلى تحصين الأشكال التقليدية للعلاقات والممارسات الاجتماعية ضد النيوليبرالية ، التي يهفو المعلن والمضمر من سياساتها إلى تفكيك المجتمعات ومحو قيم التضامن الاجتماعي على كافة الأصعدة المحلية والكونية . "فهذه السياسات المسطرة بإتقان تسعى إلى استئصال البنى الجماعية التي قد تعوق منطق السوق»49 ، لهذا لم يتردد بورديو في النزول إلى الشارع لممارسة الفعل الاحتجاجي من خلال المشاركة في المظاهرات والاعتصامات ، ضدا في كل أشكال الهيمنة والتهميش ، على اعتبار أن «العالم ليس سلعة» كما يؤكد المنتدى الاجتماعي العالمي .

إن جوهر الحركات الاجتماعية الجديدة يتكثف حسب بورديو في سؤال الهيمنة وصراعات التحرر منها ، فالهيمنة منغرسة في اللاوعي الجمعي ، وينبغي في كل حين تبئير هذا اللاوعي وتحويله إلى وعي يعيد كتابة التاريخ ، فكل علم اجتماع يجب أن يكون تاريخيا وكل تاريخ يجب أن يكون اجتماعيا . . .و انبثاق الأحداث التاريخية ، مثل أحداث ماي 1968أو أية قطيعة تاريخية كبرى أخرى لا يكون قابلا للفهم إلا بشرط أن يعاد بناء معظم السلاسل السببية المستقلة»50 . وفي ظل هذا الشرط التاريخي للحركات الاجتماعية يلتقي مع آلان تورين ، فكلاهما لم يترددا

لحظة في إعلاء شأن هذه الحركات في كتابة التاريخ وتحصين قيم وممارسات بصيغة الجمع .

ثمة نقط التقاء عديدة بين تورين وبورديو ، وثمة نقط اختلاف كثيرة أيضا ، لكن القاسم المشترك الأكثر بروزا بينهما هو الانتصار للحركات الاجتماعية الجديدة ، والاقتناع الجذري بقوتها المادية والرمزية في صوغ العلاقات والأنساق الاجتماعية والتاريخية ، كما أنهما يلحان ، كل من داخل مسكنه السوسيولوجي إلى إعادة قراءة الحركات الاجتماعية بنفس تحليلي مغاير ، يتجاوز المعرفة الانطباعية المتسرعة إلى التحليل الحذر ، بما يفيد نظريا وعمليا في مواجهة كل صيغ الهيمنة والتهميش . وإذا كان هناك من درس مهم يستفاد من مقاربة تورين وبورديو للحركات الاجتماعية ، فهو درس التحليل التركيبي الذي لا يغفل أيا من الجوانب أو الشروط التاريخية المساهمة في إنتاج وإعادة إنتاج الاحتجاج ، و هو الدرس الذي يتوجب الانضباط إليه في القادم من محاور هذه الدراسة .

الفصل الثاني
تيبولوجيا الحركات الاحتجاجية

كيف نصنف الحركات الاحتجاجية؟ هل نرتكن إلى التصنيف الجغرافي مميزين حينئذ بين حركات قروية وحضرية ومحلية وعالمية؟ أم نلجأ إلى التصنيف الفئوي الموضوعاتي منتهين إلى القول بوجود الحركة النقابية العمالية وحركات الفلاحين وحركات المعطلين والحركة الطلابية والحركة الحقوقية والحركة النسائية والحركات الدينية والحركات الثقافية واللغوية والحركات السياسية؟ أم نتجاوز مختلف التصنيفات المقترحة لننتصر أكثر للحركات الاجتماعية كمفهوم دال على الجماعات والتنظيمات المناهضة للعولمة والنيولبيرالية51 والتي تطلق على نفسها الحركات الاجتماعية الجديدة؟

فالصور والصيغ التي تنطرح بها وعليها الحركات الاحتجاجية في الأنساق المجتمعية تعد مدخلا جائزا للفهم والتفسير، ففي أشكالها وأنواعها المحتملة تتأتى إمكانات القراءة والنمذجة ،وتستوي طرق التحليل ، حتى في ظل انهدام الحدود الفاصلة بين شكل احتجاجي وآخر . وبالطبع فالجذر النظري هو المسؤول إلى حد كبير عن خلاصات التصنيف ، بل إنه المرتكز الأساس الذي يبرر النماذج والقنوات الاحتجاجية في تنوعها وانتمائها الكيفي إلى الحقل السوسيوسياسي الذي تنضبط إليه أو تسعى إلى تغيير خطاطاته واستراتيجيات توزيع مصالحه ورساميله .

فإذا كان الطرح الماركسي يولي أهمية قصوى للحركات العمالية وحركات الفلاحين باعتبارها حركات صانعة للتاريخ ومحركة لتناقضاته ،

في أفق تغيير أنماط الإنتاج وعلاقات الملكية ، فإنه لا يمكن أن نجد الارتهان إلى حساسية هذه الحركات في الرؤية الموجهة لتفسيرات نظرية أخرى ، ذلك أن هناك من يراهن على الأنتلجانسيا أو الطلاب أو النساء ، فضلا عن وجود طروحات أخرى لا تؤمن إلا بجدوائية الحركات الكونية التي تقفز على ما هو طبقي أو محلي ، كما الحركات المناهضة للعولمة والنيوليبرالية .

هناك درجة ما من الصعوبة المرتبطة بالتصنيف والنمذجة ، وهي صعوبة تنضاف إلى باقي الصعوبات التي يطرحها الانتماء المقارباتي إلى سجل السوسيولوجيا ، "فالصعوبة الخاصة بعلم الاجتماع تأتي من كونه يعرف أشياء يعرفها الجميع بصورة من الصور ، ولكننا لا نريد أن نعرفها ، أو لا نستطيع معرفتها ، لأن قانون النسق هو محاولة إخفائها"52 ، وهذا يزيد من تعقيد المشكلة ، فالتصنيف ينطوي على بعدين تعسفي واختزالي في الآن نفسه ، ذلك أن القراءة التصنيفية مهددة دوما بالوقوع في فخ اختزال المتن الاجتماعي أو ممارسة نوع من التعسف في حقه ، وهذا ما يستوجب تقوية آليات الحذر الإبستيمولوجي ، وتجريب أكثر من خطاطة لاختيار أكثر الطرق والاقتراحات التصنيفية في هذا الشأن ، وذلك أملا في فهم السلوك الاحتجاجي وتفهم مساراته وأشكاله .

و عليه فهذا الفصل يبحث بالضرورة في أسئلة الشكل الاحتجاجي وفق منظور عام لا يقيم حدودا تعسفية بين المحلي والخارجي ، بحكم كونية الاحتجاج ، وحضوره بأكثر من صيغة ومطلب في مختلف الأنساق السوسيوسياسية ، فالاحتجاجات ليست حكرا على مجتمع دون غيره ، إذ نجدها في الدول التي أحرزت مزيدا من التقدم التكنولوجي والصناعي ، مثلما نجدها في أكثر الدول فقرا قياسا إلى مؤشرات التنمية البشرية ،

لكن ما يختلف بطبيعة الحال هو الشكل والمطلب ،" فما أن يوجد حقل اجتماعي حتى يوجد الصراع "53 ، والفرق البين هو في نوع الصراع وثنائياته واستراتيجياته ونتائجه . "فبنية الحقل هي حالة لعلاقة القوة بين العناصر الفاعلة أو المؤسسات المشتبكة في الصراع"54 ، ويجب أن يكون الانشغال دائما بهذا الصراع ، الذي يعبر عن نفسه بكثير من الديناميات الاجتماعية ، تماما كما الحال بالنسبة للاحتجاجات المنهجسة بكتابة التاريخ الممكن لا الكائن وإحداث القطائع الضرورية مع شروط الهيمنة والتسلط .

المبحث الأول : مأزق التصنيف

لقد ظل التصنيف الفئوي أو الطبقي بالفهم الماركسي مسيطرا على قراءة الحركات الاحتجاجية ، بل إنه التصنيف الوحيد الذي صمد طويلا ، منذ بدء النقاش حول هذه الحركات ، ومن المؤكد أن الاعتماد عليه سيستمر مستقبلا ، وذلك بالنظر إلى مبرراته الموضوعية في التصنيف ، فضلا عن التقعيد التاريخي الذي يقدمه الفاعل الاجتماعي عبر مسارات من التحول ، في تأكيد على الملمح الفئوي أو الطبقي لكثير من الحركات والثورات في مسيرة الاحتجاج الإنساني .

هناك حركات اجتماعية عامة مثل حركة العمال وحركات اجتماعية خاصة مثل الحركة ضد نظام العبودية فضلا عن الحركات الاجتماعية التغييرية مثل الحركات الدينية55 ، فالاتصال قائم دوما بين سائر الحركات الاحتجاجية والفئات المعنية بها ، في شكل التزام أو مواجهة ، فالحديث عن أية حركة احتجاجية لا يستقيم إلا باستحضار فاعليها المنتمين فعلا

إلى فئة اجتماعية بعينها ، وهذا ما يجعل من هذه الحركات متوزعة على التشكيلات الاجتماعية للنسق .

فالأمر في البدء والمنتهى مفتوح على صراع اجتماعي بين فاعلين متعارضين ، يروم كل طرف منهم تحصين مصالحه ، وفي سبيل ذلك يستثمر ما هو متاح من وسائل التعبير أو العنف المشروع وغير المشروع . وهذا البعد الصراعي المميز للحركة الاحتجاجية يضعنا مرة أخرى في صلب النقاشات الفكرية التي أثيرت حول ماهية الصراع الاجتماعي ، والتي تنوعت باختلاف وتعارض الرؤى والمنطلقات الفكرية للباحثين الذين انشغلوا به ، الشيء الذي يزيد من مأزقية التصنيف ، خصوصا وأن النظريات الاجتماعية التي اهتمت بالصراع الاجتماعي ، تبدو موزعة في الغالب على ثلاث اتجاهات وهي :

- **الاتجاه الأول** : وهو اتجاه يعتبر أن كل صراع هو صراع ضد وظيفي Antifonctionnel ويمثله كل من تالكوت بارسونز Talcot Parsons ومايو لاندبرغ Mayo Lundberg وكورت لوين Kurt Lewin ، ويميل هذا الاتجاه إلى اعتبار الصراع بمثابة مرض اجتماعي .

- **الاتجاه الثاني** : يعتبر أن صراع الطبقات هو صراع وظيفي Fonctionnel ويمثله كل من أقطاب الماركسية اللينينية والماركسية المحدثة والفوضوية النقابية Anarcho-syndicalisme ، ويعد هذا الاتجاه تيارا ثوريا تاريخيا ، على اعتبار أن الصراعات هي ضرورة تاريخية لتجاوز الأوضاع القائمة .

- **الاتجاه الثالث** : يميز بين الصراعات الوظيفية والصراعات غير الوظيفية Non Fonctionnel ويمثله توماس ، مالينوفسكي ، وارد Ward ،

سمول Small ، روس Ross ، فيبلين Veblen ، كولي Cooley ، كوزير Lewis Coser 56 ، و يتم التأكيد في إطار هذا الاتجاه دوما على الاعتراف بالفائدة العامة للصراع وأيضا على قدرته المدمرة57 .

إن تفريع الاحتجاج إلى هذه الاتجاهات الثلاث يؤكد مرة أخرى صعوبة التصنيف وخطورته الإبستيمولوجية في آن ، فالفعل الاحتجاجي في معناه ومبناه هو ملمح رئيس للصراع الاجتماعي ، والنظر إليه من صنافات الصراع مفيد جدا في الدرس والتحليل ،لكنه في الآن ذاته لا يعد المدخل الممكن والأوحد لقراءة الممارسات الاحتجاجية داخل أكثر من نسق وسياق ، فثمة مداخل أخرى لا يمكن القفز عليها في هكذا مطلب .

لكن هل يمكن الانضباط كلية إلى التصنيف الفئوي الاجتماعي لهذه الحركات ، خصوصا عندما تبدو الحركة الاحتجاجية الواحدة ممارسة من طرف حساسيات اجتماعية مختلفة؟ وهل يمكن القول بوجود احتجاج طبقي خالص؟ أم أن الاحتجاج لا طبقة له وأنه في النهاية احتجاج لفاعلين اجتماعين من نفس النسق أو غيره؟

إن مثل هذه التساؤلات تعبر عن مأزق التصنيف الذي ينطرح بقوة في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية والاحتجاجية . فكل تصنيف ، ومهما بدت موضوعيته وجدوائيته المعرفية ، يبدو هشا ومتجاوزا بعد تغيير زوايا النظر واستحضار معطيات أخرى ، إلا أنه وبالرغم من ذلك كله ، فلا مناص من الأخذ بالتصنيف الفئوي ، من أجل الاقتراب أكثر من حقل الاحتجاج الاجتماعي ، واختبار مقولاته واكتشاف ديناميانه الممكنة .

و تأسيسا عليه سنعمد في هذا المستوى من النقاش إلى التعريف بأكثر الحركات الاحتجاجية حضورا في مسارات الأنساق المجتمعية ، باعتماد

المقترب الفئوي ، منتهين إلى التأكيد على وجود حركات عمالية وفلاحية وطلابية ونسائية ودينية فضلا عن الحركات الجديدة التي صارت تبصم المشهد الاحتجاجي المغربي والدولي منذ العقود الثلاثة الأخيرة .

- **الحركات العمالية** : مع اتساع مجالات النشاط الصناعي وتنامي حركات الهجرة نحو المدن ، في الدول الأوروبية عشية الثورة الصناعية ، بدأت تنبث في هوامش المدن ، مجموعة من الأحياء التي تقل فيها شروط العيش الكريم ، وهي الأحياء التي كانت تأوي بالدرجة الأولى عمال المصانع النازحين إلى المدن ، والذين سيجدون أنفسهم مضطرين للاحتجاج على سوء أحوالهم المعيشية والمطالبة بأوضاع أكثر عدالة وكرامة ،» فلا وعي مهني بدون صراع اجتماعي»58 ، وهكذا ستتشكل الأنوية الأولى للحركة العمالية في القرن السابع عشر ،لتتطور هذه الأنوية وتتنامى وتسجل حضورا لافتا في المشهد المجتمعي ، وتخرج من رحمها حركات نقابية وسياسية وفكرية ستمارس بعدا فائق التأثير على العالم أجمع ، فمن رحم الحركة العمالية سيتبلور الفكر الماركسي وستنطلق ثورات العمال والفلاحين في أكثر من مكان . ولقد كانت الحركة العمالية تناضل وما تزال من أجل زيادة الأجور وإنقاص ساعات العمل دون تخفيض الأجر وتحصين الحقوق وتوسيع الحريات عبر تجذير مبدأ حرية التنظيم والانتماء .

و الواقع أن الحركات العمالية ليست وليدة القرون الأخيرة فحسب ،» فهي ليست مجرد انعكاس للثورة الصناعية »59 ، بل تؤكد العديد من الدراسات التاريخية» أن مصر والصين القديمتين والرومان لاسيما في القرن الأول من التاريخ الميلادي عرفت رفضا جماعيا للعمل وقعه العمال» ، ولقد استمرت هذه الحركات في التطور بموازاة مع النقاشات الفكرية التي أثارها

كل من توماس مور60 خلال القرن السادس عشر ، وكامبانيلا61 في القرن السابع عشر ، وروبيرت أوين وشارل فورييه وسان سيمون خلال القرنين الثامن والتاسع عشر ، والذين مهدوا جميعهم ، بمقدار ما ، لظهور نظرية الحركة لعمالية ، التي ستتبلور أكثر في ظل النظرية الماركسية وتحديدا في البيان الشيوعي الذي صاغه كارل ماركس وفريديريك إنجلز سنة 1847 . لتتوج هذه التطورات بصدور قانون يسمح بالإضراب والاتحاد بفرنسا سنة 1864 ، وظهور أول نقابة عمالية سنة 1868 بإنجلترا وفرنسا .

- **حركات الفلاحين** : تعد حركات الفلاحين من أقدم الحركات الاحتجاجية في العالم ،على اعتبار أن النشاط الفلاحي سابق على مختلف الأنشطة الإنسانية ،وأن القرية سابقة على المدينة ،ويعد الاستغلال بكافة ألوانه محركا أساسيا لهذه الحركات التي تروم في الغالب التحرر من أنماط الاستغلال غير العادل للأرض ، ولذلك تظل أكثر ظهورا في الأنظمة الإقطاعية ،وفي الأوضاع التي تسوء فيها أحوال الفلاحة والإنتاج .

ففي الصين القديمة كان الفلاحون ينتفضون من حين لآخر احتجاجا على نظام الضرائب ، وقد كانت هذه الاحتجاجات تقود في كثير من الأحايين إلى قلب سلالة ووصول أخرى إلى السلطة ،لهذا يمكن القول بأن حركات الفلاحين كانت ذات أبعاد سوسيواقتصادية ، ترمي إلى تحسين شروط العيش وإحقاق عدالة الاستفادة من الأرض وخيراتها ، بعيدا عن الاستغلال والاضطهاد ، "لكنها ، وبالإضافة إلى مهمتها النضالية فهي تتميز بسمات موضوعية وذاتية تعطي لها البعد التأثيري في صلب المجتمع بأسره" ، ولهذا كانت المراهنة دوما على حركات الفلاحين كما الحركات العمالية في إعمال مقتضيات التغيير ومقاومة مختلف شروط التكريس

وإعادة الإنتاج . وإلى حدود الآن ما زالت هذه الحركات القادمة من أعماق الريف تخلخل معادلات الأنساق في أكثر من بلد ، ففي "المكسيك جرى الدفاع عن "الإيخيدوس" الأرض الجماعية الهندية ، وفي البرازيل توجد حركة "الفلاحين بدون أرض" من أجل إصلاح زراعي ، وفي فرنسا والدول المتقدمة نجد بشكل خاص الدفاع عن صغار الفلاحين في مواجهة فائض الإنتاج"62 .

إن الحضور النضالي الذي باتت تسجله حركات الفلاحين في العالم أجمع أدى إلى قيام"أممية فلاحية" 63 ، تناضل ضد العولمة والنيوليبرالية ، وهو ما يؤكد أن هذه الحركات تظل الأكثر قوة وتأثيرا في صياغة الممكن ، فالنشاط الفلاحي ما زال في كثير من الدول ، نشاطا رئيسيا في اقتصادياتها ، وبالتالي فإن أي اختلال فيه ، لا بد وأن تتأثر به باقي القطاعات الأخرى .

- الحركات الطلابية : لعل أقوى مثال على حساسية الحركات الطلابية وقدرتها على صناعة التغيير ، سيظل بلا منازع هو ما حدث في ماي 1968 ، لما قاد الطلاب حركة احتجاجية مؤثرة شارك فيها أزيد من عشرة مليون عامل ، وتأكد فيها أن هؤلاء الفاعلون الجدد بإمكانهم الإسهام بقوة في تغيير معالم النسق ، "فالتحرر والمشاركة والتعبير كانت أكبر عناوين ماي1968 ، حين اندلعت ثورة الطلاب من أعماق المدارس ضدا في أنماط التعليم الأرثوذوكسية ورفضا أيضا للسياسة الرأسمالية الماحقة لإرادة الفرد وحقوق العمال"64 .

وبالنظر إلى النتائج الواقعية لهذه الانتفاضات والمتمثلة أساسا في تراجع الإدارة الأمريكية عن الزج بشبابها إلى أدغال فيتنام ، وكذا تكريس الحقوق المدنية والسياسية لفائدة العمال ، وإصلاح النظام التعليمي بفرنسا

تأكد بالملموس بأن الحركات الشبابية الطلابية يمكن أن تساهم فعلا في تغيير مجرى التاريخ ومحو الأوضاع غير السوية65 .

فالحركات الطلابية باتت تؤكد حضورها في المشهد المجتمعي منذ أواسط القرن العشرين ،وقد تمكنت في كثير من البلدان من الإسهام المباشر في تغيير معطيات الواقع أو على الأقل الدفع به نحو التغيير كما يحدث آنا في الصين وعدد من دول أمريكا اللاتينية .

- الحركات النسائية : تشير الحركات النسائية إلى تلك الجهود والرؤى الفكرية التي تهدف إلى الدفاع عن مصالح النساء وتحصين وتوسيع حقوقهن ، ولقد تبلورت هذه الحركات منذ أواسط القرن التاسع عشر في الدول الصناعية الكبرى ، التي وجدت فيها المرأة نفسها مهمشة66و مغيبة بالمرة من دوائر صنع القرار ، وفي الوقت نفسه كانت مدعوة للمشاركة في العمل وتحمل الأعباء التي أنتجتها الثورة الصناعية . وهكذا ، وفي ظرف قصير سوف تتنامى الحركات النسائية وتنتقل "عدواها" إلى أغلب دول المعمور ، في تأشير بالغ على عولمة القضية النسائية ، إلا أن اتساع الحركة النسائية في العالم لن يكون مجاليا فقط ، بل سيكون إيديولوجيا أيضا ، عن طريق تعدد المقاربات والأطروحات67 المؤطرة لنضالات النساء ، فإلى غاية السبعينات من القرن الماضي تبلور التيار النسائي الإصلاحي الليبرالي والتيار النسائي الماركسي فضلا عن التيار الراديكالي ، كما عرفت ذات الفترة ظهور تيار نسائي مثلي وكذا تيار النساء السوداوات .

لقد ظهرت الحركات النسائية في تساوق تام مع الحركات العمالية وارتفاع مؤشرات التصنيع ،فخروج المرأة إلى العمل ، جعلها تواجه ، بشكل مباشر ، فصولا أخرى من التمييز في الأجر وساعات العمل والحقوق

السياسية والثقافية . ولهذا كان من الضروري ، أن تظهر صيغ الاحتجاج ، ويتبلور الوعي بالأوضاع القائمة على الميز وعدم المساواة ، والتي ستثمر في النهاية حركات نسائية متعددة الأبعاد والاتجاهات ، إلى الدرجة التي سيصير فيها الحديث ممكنا وملحا عن النوع الاجتماعي68 tne gendre بدل الفروق الجنسية69 في السنوات الأخيرة من القرن العشرين . والدليل على حساسية الحركات النسائية في إعمال مقتضيات التغيير ، هو الانخراط الواسع للنساء في عدد من التجارب الثورية ، فالنساء أكدن بحركاتهن في أكثر من مناسبة وعلى أكثر من صعيد أنهن قادرات على صناعة واقع آخر .

- الحركات الدينية : لم يخل عصر من العصور من بروز حركات ترتكن في اشتغالها على المكون الديني ، فمنذ البدء الاحتجاجي والدين يشكل أرضية للانطلاق أو بعدا للوصول ، ولهذا يلح الكثيرون من سوسيولوجيي الحركات الاجتماعية والاحتجاجية على ضرورة الانتباه إلى هذا المكون في الدرس والتفسير .

و الحركات ذات المنشأ أو المطلب الديني قديمة جدا ، ولا تقف بالمرة عند حدود حركة المعتزلة70 أو الخوارج في السجل الإسلامي أو الحركات البروتستانتية في السجل المسيحي أو غيرها من الحركات التي لاحت في أكثر من نسق ديني ، إلا أنه مع سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي ، وتحديدا مع تنامي الحركات الاحتجاجية الدينية ستعلن هذه الحركات عن نفسها كفاعل جديد في مشهد الحركات الاجتماعية الهادفة إلى التغيير والتجاوز ، وسيتأكد مع نجاح الكثير منها في الوصول إلى دوائر صناعة القرار ، أن الأمر يتصل بحركة احتجاجية عميقة الأثر والفعل ، قد

تفوق باقي الحركات حضورا وفعالية .

فمفهوم الحركات الدينية يتسع ليشمل كل التيارات التي تحمل مشروعا للتغيير ، وتمتلك روزنامة من الأهداف واستراتيجيات التنفيذ والاحتجاج أساسا ، وتتوفر قبلا على سند ديني ترتكن إليه وتحتكم إليه في مختلف خطواتها وإجراءاتها ، وتعد الحركات الإسلامية في الوطن العربي آنا ، وبغض النظر عن أفكارها وتوجهاتها ، أكثر تعبير عن مفهوم الحركة الدينية .

- الحركات الثقافية : الاحتجاج حاضر في كل مناحي الفاعلية الإنسانية ، لأنه بعد من أبعاد الصراع الاجتماعي ، الملازم أصلا لكل الحقول ، والدال أصلا على حركيتها واستمراريتها ، وعليه فالحقل الثقافي ، كان دوما ميدانا ملتهبا للصراع والسجال المجتمعي ، ولم تخل حقبة تاريخية من بروز حركات ثقافية احتجاجية ، في شكل حالات معزولة أو اتجاهات عامة نافذة التأثير على عمق المجتمعات ، ويتخذ الاحتجاج الثقافي مسارات متنوعة تلوح أحيانا في شكل تيارات أدبية أو فنية أو لغوية ، تماما كما هو الأمر بالنسبة لحركات المطالبة بحماية اللغة الأمازيغية وإعادة الاعتبار لها في البلدان المغاربية بوجه خاص .

و كثيرا ما تكون الحركات الثقافية ممهدة لميلاد حركات احتجاجية أخرى ، بالنظر إلى قدرتها التعبوية والتحريضية ، فهي تكون في منطلقها محدودة الأثر ، لكن سرعان ما تؤثر في باقي الحقول المجتمعية ، وتساهم في بلورة الوعي بالوضع القائم ووجوب تغييره ، خصوصا عندما يكون عنصر الالتزام محددا لاختياراتها وتوجهاتها التي تحسم الانبناء والحضور .

- الحركات الجديدة : وبالرغم من حملها لصفة الجدة ، فإن لها تاريخا

طويلا ، وهي تنسحب على مختلف الديناميات الاحتجاجية التي برزت بقوة مع منتصف القرن العشرين ، كالحركات الاجتماعية الجديدة المناهضة للعولمة والنيوليبرالية وحركات السلام وحماية البيئة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والدفاع عن حقوق الإنسان والحركات النسوية وحركات الشواذ والأقليات العنصرية أو العرقية .

فالحركات الاجتماعية الجديدة تقدم نفسها كفاعل كوني ذي مطالب مندمجة ، غير مقتنعة بالحلول الجزئية والمقاربات الاختزالية ، فاستفادتها من نجاحات وإخفاقات الحركات الاحتجاجية الكلاسيكية ، جعلتها تركز على مبدأ الاشتغال الكوني ، على اعتبار أن العدالة والمساواة لا تعني مجتمعا دون غيره ، وإنما هي قيم كونية يتقاسم هاجس الوصول إليها ، من يستقر في دول الجنوب أو من يقيم في دول الشمال ، ويبدو هذا الفهم الجمعي حاضرا بامتياز في أنماط اشتغال حركات مناهضة العولمة والنيو ليبرالية .

إن الحركات الاجتماعية الجديدة تتميز عن الأخرى القديمة بفارق الأهداف النوعية والدقيقة ، كما أنها لا تتسم كثيرا بالبعد الطبقي ، فهي حركات عابرة لحدود الطبقات الاجتماعية ، خلافا للحركات الاجتماعية القديمة التي يشار بها إلى الحركات القائمة عل الموقع والهوية الطبقية ، بحيث نجد داخل الحركة الواحدة العديد من الانتماءات والانحدارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدولية أيضا .

إن ما تنطوي عليه الحركات الاجتماعية الجديدة من أبعاد وأنماط اشتغال ، ليعيد إلى واجهة النقاش سؤال التصنيف الذي كان منه البدء في منطلق هذا الفصل ، فهذه الحركات صارت تنفتح في تحركاتها على الفلاحين والعمال والطلاب والنساء والأقليات وجميع صنوف المحتجين ،

بعيدا عن إشهار واجب التناظر أو التماثل الطبقي أو المجالي ، فقط ما يهم هو الانتماء لصف المغبونين في الحقوق أو المهددين بفقدانها .

فالحركات الاحتجاجية التي نعاينها اليوم باتت عصية على التصنيف الصارم ، وبالطبع فالحرص في هذا المبحث على النظر إليها من زاوية التصنيف الفئوي ، لا يراد منه إلا المزيد من الفهم والتفهم لهذه الحركات في أكثر الصيغ انطراحا عليها في الأنساق الاجتماعية . لأن مفهوم الجماعات المغلقة لا ينسحب كليا على هذه الحركات ، سواء في طبعتها القديمة أو ملمحها الجديد ، فثمة جسور اتصال وتقاطع وإمكانات تبادل ومصالح قائمة باستمرار بينها .

كانت هذه إذن أبرز الحركات الاحتجاجية التي نقابلها في كثير من الأنساق المجتمعية ،وهي بالطبع لا تعبر إلا عن الجزء ، بسبب تعذر الرصد الشامل لمجموع أشكال الممارسة الاحتجاجية ،سواء بمقاربة أفقية تقرأ القائم والسائد آنا ، أو باعتماد قراءة عمودية تاريخية تسترجع جميع الممارسات الاحتجاجية منذ البدء الإنساني ، فثمة أشكال لم يعد لها وجود بالمرة ، كما تمردات العبيد أو أنها في تراجع كما هي حركات الطلاب ، هذا فضلا عن الحركات الجديدة بأساليبها ومطالبها . فهل من مقاربة أخرى لتصنيف هذه الحركات؟

المبحث الثاني : الاحتجاج بين العنف واللاعنف

ثمة مدخل آخر لمقاربة تيبولوجيا الحركات الاحتجاجية ، ينفتح بالأساس على الممارسة والتدبير الممكن لاختبار مقولات التغيير والتجاوز وإعلان الرفض تجاه القائم من الأوضاع والسياسات ، وذلك بالارتكان إلى

أساليب اللاعنف"كسلوك هادئ يجنح نحو التفاهم وتجنب القوة والصدام مع الخصم"71 . فالاحتجاج لا يحتمل دوما مسارات من العنف ، بل إنه يستند في روحه إلى الرفض السلمي ، فاللاعنف "نوع من الوعي الاجتماعي والثقافي الذي يجعل الفرد يعترف بحقه وحق الآخرين عليه ، بهدف وضع حد للاستغلال والاحتكار والنزاع والاقتتال والحرب"72 ، إنه ممارسة حضارية تفرض على الجهة التي تعتمدها في حل مشكلاتها وصراعاتها مع الآخرين" انتهاج أساليب إنسانية سلمية"73 .

فالحركة الاحتجاجية في الأصل ممارسة سلمية ، وما أعمال العنف والتخريب التي قد تحدث أحيانا في سياقاتها إلا انزلاقات ظرفية لا توجبها حصرا مبادئ وقيم هذه الحركة ، ولهذا يفترض فيها دوما أن تجنح إلى خيارات اللاعنف وألا تصير وسيلة لإنتاج العنف بكافة ألوانه . لأن الاحتجاج كممارسة رافضة لا تحتمل مفهوميا ولا إجرائيا أي نزوع نحو العنف الدموي ، فالأفراد والجماعات يلجأون إلى أشكال متعددة من الاحتجاج تعبيرا عن رفض السياسات والبرامج والمواقف ، خصوصا عندما تختل موازين القوى ، وتتنامى مؤشرات القهر والاستغلال والتهميش ، لكن هذا الاحتجاج في حركاته الاجتماعية تحديدا لا يميل إلى العنف المسلح ، بل يرتكن إلى اللاعنف لإبداء مواقفه والدفاع عن مصالحه .

في إطار اللاعنف كممارسة مميزة للحركات الاحتجاجية ، على الأقل في مستواها النظري ، يمكن التمييز بين أنواع متعددة من الاحتجاج والرفض ، فقد عمل جين شارب في كتابه "من الدكتاتورية إلى الديموقراطية"74 إلى جرد 198 أسلوبا لا عنيفا لمقاومة الأنظمة الاستبدادية وإحداث التغيير المأمول ، مفرقا بين أساليب الاحتجاج والإقناع ، وأساليب

اللاتعاون الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ، إضافة إلى أساليب التدخل الفعال .

- **أساليب الاحتجاج والإقناع** : يورد جين شارب ضمن هذا الإطار مجموعة من الأشكال الاحتجاجية الرمزية ، التي يلجأ إليها المحتجون في صراعهم الاجتماعي مع من يفترض أنهم خصوم ومناوئون لمصالحهم . وتنسحب أساليب الاحتجاج والإقناع على مختلف مناحي الاحتجاج التي تقطع مع ثقافة العنف ، وترمي أساسا إلى لفت الانتباه إلى حساسية المطالب أو المشاكل والقضايا التي يمارس الاحتجاج من أجلها ، فهذه الأساليب يراد منها بدءا التعبئة الشاملة والتعريف بالقضية وإقناع مختلف الفرقاء بضرورة تأييدها والانتصار لها بصيغ تتنوع حسب المواقف والمواقع داخل النسق الجمعي .

و يؤكد جين شارب بأن هذه الأساليب تعد خطوة أولى في استراتيجية اللاعنف ، وأنها تتوزع على الخطابات العامة ومخاطبة الجماهير العريضة والاحتجاجات الجماعية وممارسة الضغط على المسؤولين والمسرح والموسيقى والمواكب وتكريم الموتى والضحايا والتجمعات الشعبية والانسحاب والتنصل .

- **أساليب اللاتعاون** : وبخصوص أساليب اللاتعاون يميز جين شارب بين مستويات اجتماعية واقتصادية وثالثة سياسية ، فالاحتجاج بأسلوب اللاتعاون يكون مفيدا جدا في تغيير الأوضاع وإعادة كتابة التاريخ كما يقول ألان تورين ، ففي الوقت الذي ينتهج فيه الأفراد والجماعات هذا الشكل الاحتجاجي ، فإنهم يؤثرون على المسارات المحتملة للنسق ، ويسببون الحرج لمالكي وسائل الإنتاج والإكراه ، خصوصا عندما تتواتر هذه الأساليب

ضديا مع سياسات الشرعنة والتكريس .

و هكذا فإن اللاتعاون الاجتماعي يتصل بنبذ الأشخاص وعدم التجاوب مع خطاباتهم وممارساتهم ، في حين يتوزع اللاتعاون الاقتصادي على أعمال يقوم بها المستهلكون أو العمال والمنتجون أو الوسطاء أو اصحاب الأملاك والتجار أو أصحاب المصادر المالية ، كما يندرج ضمن قائمة أشكال الاحتجاج بواسطة أسلوب اللاتعاون الاقتصادي ، مجموع الإضرابات الزراعية والصناعية العادية والإضرابات الجزئية . أما اللاتعاون السياسي ، فيتفرع إلى أسلوب نبذ السلطة وامتناع المواطنين عن التعاون مع الحكومة ومقاطعة المنظمات التي تدعمها الحكومة أو الأعمال والمبادرات التي يقوم بها موظفوها .

- أساليب التدخل الفعال : يقترح جين شارب في جرده لأساليب الاحتجاج باللاعنف مستوى آخر أسماه بأساليب التدخل الفعال ، اقتناعا منه بأنه المستوى المتقدم في إملاء الشروط وتحقيق المطالب ، فأمام استنفاذ كافة الخطوات السابقة ، يعد ضروريا في سياق هذه الثقافة ، تصعيد الموقف والسلوك الاحتجاجي إلى درجة التدخل الفعال ، لتغيير اللحظة التاريخية تغييرا جذريا ، دونما سقوط في العنف والعنف المضاد ، حتى لا يبخس الصراع الاجتماعي ويحيد عن أهدافه .

و نجد ضمن هذه الأساليب أنواعا من التدخل النفسي والجسدي والاقتصادي والسياسي والتي تدفع إلى تغيير واقع أو تدعيم موقف أو التعبير عن رفضه ، ففي خانة التدخل النفسي نجد الإضراب عن الطعام والصيام الجماعي والمحاكمات الرمزية . ونجد على سبيل المثال ضمن أشكال التدخل النفسي الاقتحام واحتلال المؤسسات العامة ، كما يقترح

عليها تضارب في مستوى التدخل الاقتصادي الإضرابات العامة والاستعانة بأنظمة مواصلات بديلة وإقامة مؤسسات اقتصادية بديلة . وفي التدخل السياسي يحدد خيارات إرهاق الأنظمة الإدارية وكشف هويات العملاء السريين والعصيان المدني واختراق مواقع الإنترنيت الحكومية .

إن الصراع عنصر مميز للأنساق الاجتماعية ، بل إنه العنصر الحاسم في صياغة الثابت والمتغير فيها ، ويجب في كل مرة أن يتم الكشف عن شروط إنتاج هذا الصراع بدل الانشغال بالتحكم المتسرع فيه ، "لأنه سيظل في الوقت نفسه نزاع دائم بين مردودات المجتمع الإنتاجية وطبيعة استخدام هذه المردودات لأغراض التدمير والاضطهاد"75 ، وبالطبع ففي الوقت الذي تتعالى فيه مؤشرات الصراع ، وتتجه بوصلته نحو الاحتقان ، فإن الاتجاه يكون مفضيا إلى العنف أو اللاعنف تبعا للشروط المنتجة لهذا الصراع ، وهو ما يعني أن طبيعة الصراع ومكونات النسق ، هي التي تحدد جميعها المآلات الممكنة للاحتجاج بالعنف أو اللاعنف .

"و مهما يكن من شيء ، فإن كل الحركات المناوئة للنظام الرمزي ، مهمة من زاوية ما تطرحه للتساؤل من أشياء تبدو خارج أي شك أو جدل ، فهي تحدث خللا فيما هو جلي وباد للعيان ، وتلك حالة ماي 1968"76 ، فدهشة السؤال حاضرة على درب التفكيك والتفكير في الحركات الاحتجاجية ، لأنها تخلخل وتربك واقعا مستكينا إلى ثباته ووثوقيته وحقيقته الاجتماعية ، خصوصا وأن ذات الحقيقة " تنازعية الطابع ، فإذا وجدت ، فلن تكون إلا رهانا لصراع ما"77 .

إن الاحتجاج باللاعنف هو "شكل معين من التحرك السياسي يتميز بغياب كل تصرف عنيف"78 ، وهو سلوك يقطع منذ البدء مع"استخدام

للقوة بهدف الاستيلاء على السلطة أو الانعطاف بها نحو أهداف غير مشروعة"79 . لكن إلى أي حد يسهم هذا السلوك الاحتجاجي في تغيير خرائط أو قواعد اللعب؟ وهل يقود فعلا نحو كتابة التاريخ الممكن؟ وما حدود النجاح في ظل أنساق لا تؤمن إلا بالعنف بدل اللاعنف؟

من المؤكد أن الاحتجاج يختلف من مجتمع إلى آخر ، بل إنه يختلف داخل نفس المجتمع ، فكل حقل ينتج ويعيد إنتاج صراعاته وتناقضاته ، وفي الوقت نفسه ينتج احتجاجاته ، ولهذا فقد اختبر الفاعل الاجتماعي في أوضاع مختلفة عددا من الصيغ الاحتجاجية المتراوحة بين العنف واللاعنف ، والهدف انتهاء هو التحكم في الصراع وإعادة تدبير معطياته . والمراوحة بين العنف واللاعنف تكشف من تلقاء نفسها درجة الاحتقان والتوتر السوسيوسياسي للحقل ، بل إنها تشير إلى مآلاته المحتملة في سياق التحولات التي تبصم راهنه ومستقبله .

إن الاختلال البنيوي للنسق يفرز على التو مقاومات وتضامنات ، صراعات وتنافسات بمقدار ما حول مولدات الشرعية وامتيازات المصالح والرساميل الرمزية والمادية ، كما أن الاختلال ينتج في مطلق الأحوال قوى للهيمنة وأخرى مهيمن عليها ، وهو ما يؤدي إلى تبئير الصراع في مستويات تكريس الهيمنة وإعادة إنتاج نفس الأوضاع القائمة ، أو في صيغ الاحتجاج والمناداة بالتحرر من الهيمنة وإعادة توزيع منافع الحقل من جديد . وهنا بالضبط تنكتب سيرة العنف أو اللاعنف ، لأن المسألة تصير مرتبطة بشكل مباشر بتعارض المصالح وتهديدها ، فكل طرف يأمل تقوية رساميله وتحصين مواقعه .

إن الحسم في استراتيجية العنف أو اللاعنف يتحدد من خلال

معطيات النسق كما سلف الذكر، فالأفراد أو الجماعات يكتسبون السلوك العنيف أو اللاعنيف من خلال الثقافة التي توجه المجتمع، وتحكمه أو لا تحكمه بواسطة أدوات الضبط ومعايير السلوك80 التي تميز النسق العام، وهذا يدفع أيضا إلى إعادة سؤال الجدوائية والفعالية إلى واجهة المساءلة، بهدف اكتشاف أقصر الطرق وأجداها نفعا إلى التغيير والتجاوز، فهل ينفع الاحتجاج باللاعنف؟ أم يفيد العنف في بلوغ المأمول؟

تتعدد المواقف بشأن هذه المسألة، لكنها تصب في اتجاهين على وجه العموم، فهناك الاتجاه المنحاز إلى العنف، ودليله في ذلك ما انتهت إليه تجارب حرب العصابات والمقاومة المسلحة وحركات التحرر الوطني من نتائج عملية في كثير من البلدان، وهناك الاتجاه الثاني الذي يرتكن إلى اللاعنف وحجته أيضا ما حققته الاحتجاجات باللاعنف من انتصارات في بلدان أخرى، كحركة اللاعنف التي قادها المهاتما غاندي بالهند وحركة السود التي قادها مارثن لوثر كينغ بأمريكا.

لكن السؤال يظل دائما معلقا بشأن فعالية الاحتجاج باللاعنف، وحدود اللاعنف أصلا في الحركة الاحتجاجية، على اعتبار أن هذه الحركات تمارس أيضا عنفها المضاد لعنف سابق وموجب للاحتجاج، وهو ما يجعل اللاعنف نصا غائبا في سياقات الاحتجاج. وذلك لأن العنف في بعديه الرمزي والمادي يظل باصما لأسلوب أي نفس احتجاجي، فكل عنف يستتبعه عنف مضاد، وكل فعل يليه رد فعل آخر قد يوازيه أو يفوقه في القوة، وهو ما يعني أن الحركة الاحتجاجية كنتاج خالص لعنف سابق عليها، لا بد وأن تكون مصطبغة بنوع من العنف ولو في بعده الرمزي.

ومنه ننتهي إلى مدخل آخر لتصنيف الحركات الاحتجاجية نفرق على

إثره بين الحركات العنيفة والأخرى التي تجنح إلى خيارات اللاعنف . والواقع أن الاحتجاجات العنيفة لا تكون إلا نتيجة منطقية لفشل الاحتجاجات باللاعنف في بلوغ الأهداف وتجاوز الحالات المنتجة للاحتجاج والاحتقان ، فأمام استمرار نفس أوضاع التوتر والاختلال ، لا يجد المتضررون في النسق من وسيلة إلا تحين الفرصة للتمرد والرشق بالحجارة وحرق السيارات كما حدث في الأحياء الباريسية الهامشية السنة الماضية .

فأي نسق ، يكون معرضا باستمرار للاختلال والتوتر ، ولهذا فهو يحافظ بأطره الإيديولوجية تارة ، والقمعية تارة أخرى ، على مقاومة التوترات واحتوائها ، عن طريق استراتجيات التهميش والتطبيع والتصريف ، فكثيرا ما يلجأ مالكو وسائل الإنتاج والإكراه في ذات النسق إلى تصريف التوتر وتبخيسه بمختلف الوسائل ، فرهان كل نسق هو الحفاظ على أكبر قدر من التوازن لترسيخ الاستمرارية . لكن ، ومادام الصراع من خصيصات النسق ، فإن القوى الأخرى تهفو إلى تغيير قواعد اللعب وإلى صياغة ممكنات أخرى ، الشيء الذي يؤدي إلى تعارض المصالح ونشوء التوترات التي تظهر في شكل احتجاجات ، تنشأ بسيطة بمنأى عن كل خيار عنيف ، إلا أنها وأمام الممانعة المستمرة للفاعلين المركزيين في النسق ، فإنها تسلك طريق العنف لإسماع صوتها ، ولو في شكل حركات فوضوية لا تستند إلى أي سند إيديولوجي .

إن ما يحدد الاختيار العنيف أو غيره في التعبير عن الاحتجاج ، يظل متصلا إلى حد كبير بمعطيات النسق ، فكلما تنامت مؤشرات التوتر والاحتقان وتفاقمت شروط إنتاجها ، في ظل التهميش المتواصل لإمكانات إعادة التوازن الإيجابية ، إلا وكان الاحتجاجات العنيفة أفقا محتملا

للحركات الاجتماعية ، ولو كانت من توقيع أكثر الفئات ارتكانا إلى الخيار السلمي ، "فالحرمان النسبي الذي تعاني من الشعوب أو الجماعات يعد سببا رئيسيا لتمرد المرء ، وهو ما ينجم عنه عنف سياسي ، فكلما ازدادت شدة الحرمان النسبي ونطاقه ازداد حجم العنف الجماعي المتوقع"81 .

فالعنف في أبسط تعاريفه يشير إلى وسيلة أو وسائل لتحقيق أهداف معينة باستعمال القوة والإكراه ، واللجوء إليه لا يكون اعتباطا إلا في الحالات المرضية الفردية ، أما في صيغته الجمعية الاحتجاجية ، فلا يكون دالا إلا على مستوى متقدم من اختلال موازين القوى وسوء الأحوال السوسيوسياسية في النسق العام .

إن الاحتجاج العنيف ضد الآخر الذي يكون متوجها لنظام سياسي أو اقتصادي في الغالب ، لا يكون اللجوء إليه إلا حين تقتضيه مبررات الدفاع المشروع عن الحقوق والمصالح ، كما أنه لا يكون بالضرورة خطوة أولية في سلم الاحتجاج ، وإنما يأتي ختاما أو عفوا بعد استنفاد العدد الكافي من وسائل الاحتجاج السلمية ، وهذا يفضي بنا إلى التأكيد على أن الاحتجاج العنيف ما هو إلا وسيلة وخطوة على درب المطالبة بالحقوق والدفاع عن المصالح ، بمعنى أنه لا يشكل هدفا لذاته في مسارات الحركات الاحتجاجية .

ثمة متغيرات عديدة تلوح أثناء تفكيك الفعل الاحتجاجي الجمعي الجانح إلى العنف ، إلا أن تيد روبيرت غير Ted Robert Gur يشير في كتابه "لماذا يتمرد البشر؟ » إلى أنه يمكن التمييز بين متغيرين بارزين يتصلان بالدوافع الكامنة وراء العنف الجماعي ، وهي دوافع مرتبطة بمدى عمق السخط المشترك الذي يشعر به أفراد مجتمع ما ، والدوافع الكامنة

وراء العنف السياسي ، وهي مرتبطة "بمدى ما يلقي من اللوم على النظام السياسي والقائمين عليه"82 .كما يتوجب التذكير أيضا بمتغيرين لا يقلان أهمية عن سابقيهما ، يتعلقان بحجم العنف من جهة وأشكاله من جهة ثانية83 ، ففي مسألة الحجم تحضر عناصر المشاركة والقوة التدميرية وطول المدة :

- مدى المشاركة ضمن الوحدة السياسية ، ويطلق عليها النطاق .
- القدرة التدميرية للإجراء ، ويطلق عليها شدة العنف .
- طول المدة التي يستمر فيها العنف ، ويطلق عليها أمد العنف .

أما مسألة الشكل فيؤكد تيد روبيرت غير أنها تتوزع على ثلاثة دعائم أساسية وهي الاضطرابات والمؤامرة والحرب الداخلية :

- الاضطرابات : وهي عنف عضوي غير منتظم يشترك فيه قسم كبير من الأفراد ، ويشمل الاضطرابات السياسية التي تتسم بالعنف وحركات الشغب والصدامات السياسية وحركات التمرد المحلية .
- المؤامرة : وهي عنف شديد التنظيم ، يشترك فيه عدد محدود من الأفراد ، ويشمل الاغتيالات السياسية المنظمة والإرهاب على نطاق ضيق ، وحروب العصابات والانقلابات وحركات العصيان .
- الحرب الداخلية : وهي عنف شديد التنظيم يشترك فيه قسم كبير من أفراد الشعب ويرمي إلى الإطاحة بالنظام الحاكم ، أو حل الدولة ، ويقترن بعنف واسع النطاق ، بما في ذلك الإرهاب واسع النطاق ، وحروب العصابات والحروب الأهلية والثورات84 .

فشروط النسق هي التي تحدد اختيارات العنف أو اللاعنف في مسارات الحركات الاحتجاجية ، وهي التي تحدد أيضا الشكل والمضمون

الاحتجاجي ، بالإضافة إل درجته ومداه الممكن . وهذا ما يتوجب التأكيد عليه في نهاية هذا المبحث المفتوح على تيبولوجيا الحركات الاحتجاجية . وإن كان هناك من نتيجة أخرى يتوجب التذكير بها أيضا ، فهي مآزق التصنيف التي أثيرت في مفتتح القول ، فالفعل الاحتجاجي من مداخل النمذجة والتصنيف يفضي بنا إلى صنافات متنوعة تبررها موضوعية الشكل أو المضمون أو الفئة ، علما بأنها جميعا تطرح إشكالات التعميم والإطلاقية . ذلك أنه لا يمكن الاطمئنان بشكل مطلق لتصنيف دون آخر ، بل يمكن استلهام العديد من الطروح التيبولوجية ، واستدماجها أحيانا في طرح واحد ،للاقتراب أكثر من ماهية الفعل الاحتجاجي في تشكله وتطوره ، خصوصا وأن هذا الفعل لا يقدم نفسه دوما بذات الوتيرة والانطراح ، وإنما يتقدم في صور مختلفة ومناقضة للسابق واللاحق تبعا لمعطيات النسق وملامحه ،ولهذا فالتفكير والتساؤل حول الفعل الاحتجاجي يظل ضروريا ، لكن بعيدا عن" التوصيف الخطي الصارم"[85] .

و هذا ما يدفع إلى القول بأن لكل نسق فعله الاحتجاجي ، وأشكاله الخاصة والطبيعية لتصريف هذا الفعل ، في اتجاه فئوي طبقي محض أو ممارسات كيفية تدمن العنف أو اللاعنف ، أو بكل بساطة بالشكل والنوع الذي يقتضيه النسق المنتج قبلا لشروط الاحتجاج والخروج على ما هو قائم ومكرس من طرف النظام .

الفصل الثالث
مسارات الفعل الاحتجاجي

لكل حركة احتجاجية تاريخ معين ، بدء وامتداد ، مسار من البناء والتحول يحسم تاريخها وحضورها في المشهد العام ، لهذا يمكن الحديث عن مسار بيولوجي للحركات الاحتجاجية تدشنه ممارسات تلقائية عفوية ، وتحركه قبلا دوافع وحاجات ملحة ، وتليه تعبئة وعمل عفوي ، فآخر منظم ومؤثر في مستويات متقدمة من الفعل والحضور . فالفعل الاحتجاجي وبالرغم من ظهوره بشكل عفوي ، فإن هناك درجة معينة من التنظيم تحكمه وتؤطره داخل الحقول التي ينتمي إليها .

وهناك من يميز بين مرحلتين من الحياة البيولوجية لأي ممارسة احتجاجية : الأولى تلقائية تتضاءل فيها إمكانات التنظيم ووضوح الأهداف والأدوار بمقدار كاف ، ومرحلة ثانية من التنظيم وتحديد الممارسات والأهداف وبلوغها أيضا .و على طول المرحلتين معا ، تتألق وتخبو معايير وقيم وسلوكات وصيغ رمزية ومادية ، وتتواصل العديد من الفعاليات المعبرة عن حياة الحركة الاحتجاجية ، وهذا كله يستوجب التساؤل عن مختلف هذه المسارات التي تتخذها الحركات الاحتجاجية في الأنساق المجتمعية .

إن شروط إنتاج الحركات الاجتماعية تظل مفتوحة في الغالب على عوامل الإقصاء والتهميش وإخفاقات التنمية ، فاتساع شرائح الفئات التي تعيش تحت عتبة الفقر أو تظل مهددة به ، فضلا عن سيادة واقع من لا تكافؤ الفرص وعدم احترام الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية

والاقتصادية والثقافية واللغوية ، كلها مولدات مركزية للنفس الاحتجاجي الذي يتطور إلى مستوى الحركة الاجتماعية ، التي تتخذ أكثر من صيغة وواجهة للتعبير عن مطالبها وحساسيتها .

و هذه الشروط جميعها يمكن التعبير عنها بمفهوم "الحرمان النسبي"86 كما يقترحه تيد روبيرت غير ، فالحرمان برأيه مسؤول بشكل مباشر عن كل أشكال العنف والاحتجاج والاختلال التي تلوح في حقول النسق ، فالحرمان النسبي يشير إلى "إدراك الأطراف الفاعلة في النسق للتناقض بين توقعاتهم وقدراتهم المتعلقة بظروف الحياة التي يعتقد البشر أن لهم حقا فيها"87 ، فعندما يتبلور هذا الإدراك ، نكون حينئذ أمام حرمان نسبي محفز بالضرورة للعنف والاحتجاج والتمرد . فالفعل الاحتجاجي ، ومهما بدا بسيطا أو محدودا في أثره ، لا يولد من فراغ ، وإنما هو نتاج خالص لعامل أو عوامل متعددة تضافرت على صنعه وتصريفه وفق صيغة من الصيغ . إلا أن هذا العامل المحفز أو العوامل المتضافرة ، لن تكون إلا من رحم الحرمان والأزمة والاختلال . فالعطب مسؤول بدرجة عالية عن بروز الاحتقان والتوتر المجتمعي ، الذي نقرأه في تفاصيل الحركات الاحتجاجية بصورة أوضح .

فماذا عن نقطة الصفر في مسار الحركات الاحتجاجية؟ كيف تولد هذه الحركات وكيف تستمر في الزمان والمكان؟ وما أقوى اللحظات في عمرها الافتراضي؟ ولماذا تتطور بعض الحركات وتدوم أطول ، وبالمقابل سرعان ما تخبو حركات أخرى؟ وما محددات الفشل أو النجاح بالنسبة لكل حركة؟ وما الذي ينتج فعلا هذه الحركات في المجتمع ويجعل منها واقعا مألوفا في بعض الأنساق دون غيرها؟

إنها نماذج فقط لتساؤلات هذا الفصل من الدراسة ، والذي يتوزع على مبحثين ، أولهما يفكك الأسباب العميقة لانبناء الفعل الاحتجاجي ، وثانيهما يفكر في عمره الافتراضي ومساره الحركي ، من العفوي إلى المنظم ، فالصانع فعلا لممكنات التغيير والتجاوز في حالات النجاح التام ، أو على الأقل المخلخل لقواعد اللعبة ، ولو بشكل جزئي ، في حالات الإخفاق والتعثر .

المبحث الأول: نتاج الأزمة وشرط التوازنات

هناك ما يكفي دوما من الأسباب العميقة التي تؤسس لظهور الواقعة الاجتماعية ، فليس هناك فعل بالصدفة في قارة الدرس السوسيولوجي ، فالأفعال أو ردود الأفعال هي بالضرورة إجابات موضوعية لحاجات ووضعيات سابقة ، فكل واقعة اجتماعية ، ومهما اتجهت نحو التوازن أو الاختلال ، إلا وكانت نتاجا خالصا لشروط معينة تفرزها وتعضد انبناءها المحتمل في سياق التفاعلات والصراعات الاجتماعية التي تتميز بها حقول المجتمع .

و عليه فالاحتجاج الاجتماعي لن يكون إلا محصلة نهائية لشروط وظروف قائمة سابقة عليه أو متساوقة معه ، فالأفراد يحتجون أساسا لصياغة أوضاع جديدة ، وتجاوز القائم منها ، بشكل يعكس الحرمان النسبي أو المطلق ، هناك المثير والاستجابة أو الحرمان والعدوان كما تقترح بعض المدارس في علم النفس ، هناك أوضاع وممارسات مفتوحة على الحرمان تثير الحنق وتقود نحو التوتر والاختلال ، وهناك استجابة تتراءى في شكل عنف واحتجاج وخروج على القائم بغية تقويضه وإعادة بنائه من جديد ،

وذلك بالمستوى الذي يتيح الحد المناسب من المشاركة في اقتسام الخيرات وصناعة القرار .

لقد انتهى كل من ريمون بودون Raymond Boudon وفرانسوا بوريكو François Bourricot إلى التأكيد على أن الحركات الاجتماعية ذات النفس الاحتجاجي تتشكل في الفترات التي تعاني فيها المجتمعات من أزمة88 . ففي ظل الأزمة والاختلال تتنامى إمكانيات التوتر والاحتقان ،المحفزة غالبا لمؤشرات الاحتجاج ، الذي ينتهي بالانتظام في حركة اجتماعية يكون لها الدور البين في تسريع وتيرة التغيير ،» فهذه الحركات تسهم بشكل أو بآخر في عملية التغيير وتجاوز الأزمة«89 ،فالحركات الاجتماعية لا تفهم دوما على أنها مؤشر لاتساع هوامش الحرية والديموقراطية ، بل تدل على نوع الإفلاس المجتمعي والأزمة التي تنذر باختلال ميزان القوى وتنامي مؤشرات الاحتقان .

كما لا ينبغي النظر إلى الحركات الاحتجاجية على أنها حالات معزولة عن سياقها المجتمعي العام ، بل تتوجب قراءتها في علاقة دالة مع المعطيات الكلية لمجموع النسق الذي أفرزها قبلا ،» فتمردات الفلاحين مثلا ليست مجرد ردود أفعال ناجمة عن تراكم مشاكل محلية ، بقدر ما هي حركات محلية ناجمة عن اضطراب المجتمع برمته«90 ، وهذا يعني ، فيما يعنيه ، أن الفعل الاحتجاجي متصل بالضرورة بكافة عناصر النسق ، بما فيها تلك التي تبدو جانبية للغاية ، وأنه أيضا ، وهذا هو المهم ، بنيوي في تركيبه وامتداده .

يؤكد سمير أمين بأن»معظم الحركات الاجتماعية تندلع في مواجهة حكم قاس أو إفقار عام«91 ، ففي ظل شروط سوسيوسياسية تتضاءل

فيها فرص العدالة الاجتماعية ، وتتفشى فيها بالمقابل مظاهر التفقير والتهميش ، يغدو اندلاع الحركات الاحتجاجية أمرا عاديا ، خصوصا تلك الحركات ذات المطالب السوسيواقتصادية أو السياسية بالدرجة الأولى ، ولهذا يفهم كثيرا كيف أن دول الجنوب تنتشر بها انتفاضات وثورات من أجل الخبز بعكس دول الشمال التي تندلع فيها حركات المحافظة على البيئة والمطالبة بحقوق المثليين مثلا .

و في هذا الصدد يقول إيريك هوبز باوم Erik Hobsbawm بأن الحركات الاجتماعية ليست «وقائع لا يمكن التكهن بها أو أحداثا منبتة الصلة بما قبلها وبعدها وحولها»92 ، إنها برأيه تمثل»احتجاجا عنيفا على القمع والفقر»93 .و باعتبارها كذلك «فإنها كعنف خاص ليست معطى خارج الزمان والمكان ، أو لحظة من التوتر المنفصل عن محددات بروزه وتحققه ، إنها ظاهرة لها منطلقاتها وأبعادها»94 ، فاستقراء ما يعتمل داخل النسق من وقائع وتفاعلات كفيل بتخمين المآلات الاحتجاجية ، لأنه من رحم هذه الوقائع تتأسس وتتقوى ممارسات ومعايير أخرى قد تكون مناوئة بالمرة للمكرس قبلا .

و مع ذلك ففرضية الأزمة الاجتماعية لا يمكن أن تكون دائما سببا مباشرا في تحريك مؤشرات الاحتجاج ، وإنما توجد عوامل أخرى قد لا تتصل بالمرة بالملمح السوسيواقتصادي المتعلق بالفاقة والاحتياج ، ففي كثير من الدول حيث الرفاه الاجتماعي والحد المطلوب من العدالة الاجتماعية ، نلاحظ أن الحركات الاحتجاجية ما تنفك تتنامى وتعبر عن مطالبها بكثير من الصيغ والوسائل ، ودون أن يكون الهاجس السوسيواقتصادي دافعا لها ، وهو ما يعني أن الاحتجاج هو نتاج للأزمة المحلية فقط ، ودون التنصيص

على أن هذه الأزمة مختزلة بالضرورة في الفقر حصريا ، فهو نتاج خالص لأزمة واختلال محليين ، لهما فائق الاتصال بمعطيات النسق لا غير . «فكل التنظيمات والهيئات التي تبدو في حالة احتجاج ونضال لسبب من الأسباب تكون بدورها في وضعية أزمة»95 ، لكن ما الذي تعنيه الأزمة المنتجة للاحتجاج؟ وما المفهوم الذي تنطوي عليه في سياق الاختلال وتعارض المصالح؟

لقد «ارتبط مفهوم الأزمة في الفكر المعاصر بالتحولات والثورات الكبرى التي قادت العالم نحو المجتمع الصناعي»96 ، لهذا بات هذا المفهوم لصيقا بالتوتر والاختلال ، ودالا على اللاسوي والمرضي بشكل أكبر ، فالأزمة تشير إلى حالة من العسر والاختناق التي تنتجها جملة من شروط الفائت والراهن ، وهي حالة متقدمة من» الاختلال المؤقت في النظام تتولد عنه في سياق التطور والتحول ممكنات تعيد صياغة نظام للعلاقات ضمن زمانية مفتوحة على التحول المتواصل»97 .

فعندما تعتري النسق أزمة عامة أو جزئية ، تنشأ من اختلال بنيوي عميق ، وتتعارض مصالح الفاعلين الاجتماعيين ، يلح حينئذ كل طرف على تحصين مصالحه وتقوية رساميله الرمزية والمادية ، وفي سياق هذا السعي الحثيث إلى الحفاظ على الحال أو الجنوح إلى صياغة المآل ، يبدو النسق مكونا من حقول من الصراع والتنافس حول اقتسام الخيرات . ومن هنا يبدأ كل طرف في استثمار ما يحوزه من وسائل وتقنيات وممارسات لتوجيه نهايات اللعبة نحو ما تقتضيه مصالحه الأولية ، ليتواصل الصراع الاجتماعي بصيغ سلمية أو دموية ، وذلك بالنظر إلى حدة الاحتقان ومدى التعارض بين المصالح .

في هذا الإطار يلجأ الفاعل الاجتماعي الأقل امتلاكا للرساميل الرمزية والمادية ، والمبعد قليلا أو كثيرا من دوائر صياغة اللعب بصنع القرار ، يلجأ إلى التعبير عن مطالبه الملحة ، عبر سلم احتجاجي يتخذ منحى تصاعديا في الغالب . في حين ينطلق الفاعل الأقوى المالك بالضرورة لإمكانيات العنف المشروع والمتحكم بالتالي في موازين القوى ، ينطلق في الرد على مناوئيه ومنافسيه ، بما يتوفر لديه من أجهزة إيديولوجية وقمعية . إن الأمر وفقا لهذا التفسير يبدو كما استراتيجية العنف والعنف المضاد ، «فهو عند القوي وسيلة لتثبيت واقع عدم التكافؤ وتشريع المقتضيات الضامنة لاستمراريته ، وهو لدى الضعيف واحدة من الوسائل الكفيلة باسترداد مكانته وصيانة قيمه»98 . وهكذا ففي سياق الفعل ورد الفعل ، تتطور الصيغ الاحتجاجية وتتقوى إمكانات التغيير أو التكريس تبعا لمآلات التنافس والصراع بين هذين الفاعلين .

إن مناخ الأزمة والاختلال يساهم بشكل واضح في ميلاد الحركات الاحتجاجية ، ويساهم أيضا في تقوية مؤشرات الصراع والتنافس بين الفاعلين الاجتماعيين ، لأن الأزمة تعبر عن نوع من الاختناق البنيوي الذي لا تستمر معه التبادلات الاجتماعية بشكل عاد ، مثلما يعبر الاختلال عن حالة من اللاتوازن في شأن الاستفادة من خيرات النسق ،» ففساد الحكم يؤدي إلى سوء توزيع الثروة ، وبالتالي تزايد فاحش في الفوارق بين الطبقات الاجتماعية ، الأمر الذي يؤدي إلى صراع طبقي نتيجة عجز النخب الحاكمة عن إقامة عدالة اجتماعية «99 ، وهذا الاختناق واللاتوازن معا يؤديان إلى احتقان مجتمعي ، يجد ترجمته الصريحة في أشكال الاحتجاج الاجتماعي التي تلوح في أكثر من مناسبة ، وعلى أكثر من

صعيد ، في دلالة قصوى على أن الصراع فاقت حرارته حدود المحتمل .

و بالطبع فالهدف المركزي لأي فعل احتجاجي يظل هو تغيير القائم من الأوضاع ، فالاحتجاج ممارسة تنشد التغيير قبلا وبعدا ، من أجل صياغة واقع آخر وسن تقعيد جديد للإفادة من مصالح النسق وخيراته ، إنها ممارسة منهجسة بالتغيير «الذي تحاول من خلاله الذات أن تتبدل في خاصية أو مجموعة من خصائصها»100 ، ولهذا تجنح إلى التعبير عن مطالبها بوسائل تتوزع على أفعال موغلة في السلمية أو أخرى مدمنة للعنف المثير . وهذا التأرجح بين الاحتجاج بالعنف أو اللاعنف يبدو طبيعيا في دينامية الممارسة الاحتجاجية ، ما دام مفهوم التغيير الأكثر التصاقا بها منطويا في مدلوله على الاضطراب والتجديد والتحويل والتبدل والانتقال . . . ، فظهور بوادر الاحتجاج يعبر عن الميل نحو التغيير ولو بدرجات دنيا ، ويعبر أيضا عن اختلال ما في النسق العام ، الشيء الذي يؤدي إلى شحذ معطيات الصراع والتنافس بين الفاعلين الاجتماعيين ، أملا في التغيير والتجاوز ، أو من أجل تحصين المواقع وإعادة إنتاج نفس الأوضاع بالنسبة لمن يملكون وسائل الإنتاج والإكراه .

ومهما يكن من أمر ، وسواء تعلق الأمر بانهجاس بالتجاوز وتحصين المصالح أو ارتكان إلى عناصر التكريس وإعادة الإنتاج ، فإن التغيير واقع لا محالة ، باعتباره فعلا طبيعيا في مسارات الأنساق وتحولاتها ، وهو ما يعني أن الأزمة والاختلال يقودان إلى الاحتجاج ويساهمان بطريقة أو بأخرى في تغيير خارطة اللعب ، ولو بشكل نسبي ، فالتفسير البنيوي ينطبق بقوة على الحركات الاحتجاجية ، وذلك بالنظر إلى أن كل حركة احتجاجية ، ومهما بدت بسيطة وهامشية ، إلا وكان لها بالغ الأثر على مجموع النسق

الذي تنشأ وتلوح فيه .

إن الفعل الاحتجاجي بهذا المعنى يسعى إلى تدبير صراعات النسق وفق خطاطات أخرى مغايرة ، عبر إبداع حلول ممكنة تؤمن شرط التوازنات الضروري لاستمرار الشريط الحضاري للمجتمع . فالثورة مثلا كفعل احتجاجي هي « ظاهرة اجتماعية تتحدد في حل التناقض الاجتماعي الذي يسود في مجتمع معين ، في مرحلة تاريخية معينة ، لصالح الأطراف الشعبية الصاعدة ضد القوى المسيطرة والمهيمنة المحافظة »101 . هناك إذن مطلب غير معلن في عمق كل حركة احتجاجية ، إنه مطلب التوازن ، فالحركة الاحتجاجية قد تكون من أجل المطالبة بخفض الأسعار أو المحافظة على البيئة أو تكريس الحقوق السياسية أو غير ذلك من المطالب التي تشتغل عليها ، لكنها في العمق ترمي إلى محو علامات اللاتوازن الذي يتراءى في هدر هذه المطالب .

فاللاتوازن في المصالح والحاجات هو الذي يخلق نوعا من التوتر والفوضى الجزئية أو العامة في حقول النسق ، وهو الذي ينتج في النهاية ثنائية الاستفادة والحرمان ، مما يقوي من إمكانات المساءلة والبحث عن أجدى السبل لإعادة التوازن وشرعنة الواقع ، وهذا ما يجعل من مطلب التوازن مطلبا ملازما لكل الحركات الاحتجاجية ، وبعدا رئيسيا من أبعادها العميقة . لهذا لا يتوجب فهم هذه الحركات على أنها ممارسات فوضوية ، وإن بدت كذلك ، لأن محركها الأصلي يهفو إلى تكريس التوازن المجتمعي ، وتجاوز حالات التفاوت والاختلال .

لكن كيف يتم تدبير هذا الانتقال من التوازن إلى اللاتوازن؟ وكيف تولد الحركة الاحتجاجية وتتطور في ظل رهاناتها ومحفزاتها؟ وكيف يتطور

السلوك الاحتجاجي في نسق ما؟ وهل ثمة خطاطة عامة تنسحب على كل الحركات الاحتجاجية؟ أم أن عامل الخصوصية والمحلية يظل فيصلا بينها؟

«إن الحركات الاحتجاجية والإضرابات ليست إلا تقنية للمطالبة، يهفو من خلالها منظموها إلى تحقيق مقاصد معينة، وهي تعد مؤشرا هاما لاكتشاف العلاقات المهزوزة بين الفاعلين الاجتماعيين، وبالضبط بين المستفيدين من خيرات المجتمع والمحرومين منها»102، وهذا التوصيف الصدامي للحركة الاحتجاجية يدفع إلى الاعتقاد في انضباطها لمقترب الصراع أكثر من أي مقترب آخر، «فتاريخ كل المجتمعات التي وجدت حتى الآن هو تاريخ النضالات الطبقية، الرجل الحر والعبد، النبيل ورجل العامة، السيد والقن، رئيس الطائفة المهنية والعامل المياوم، وبعبارة واحدة المضطهد والمضطهد»103.

ثمة صراع مستمر بين يفيد من خيرات النسق ومن لا يفيد منها، إنهما «يقفان في تعارض دائم، آخذين في نزاع مستمر، مرة خفيا ومرة مكشوفا، نزاع ينتهي في كل مرة بإعادة بناء ثورية للمجتمع»104. إن الأمر أشبه ما يكون بصراع تاريخي لا تزيده الأوضاع والأجيال إلا اطرادا وتجذرا في مشهد العلاقات القائمة بالفعل وبالقوة بين من يملكون ومن لا يملكون. ويجب أن ننتبه في كل حين إلى منحنيات هذا الصراع ومعطياته، لقراءة حدوده ومساراته، عبر مساءلة الأشكال الاحتجاجية وموضعتها في سياقاتها الخاصة والعامة.

و منه نقول بأن اللاتوازن الاجتماعي ينشأ بسبب انبناء أوضاع غير عادلة تتعارض فيها المصالح، أو بالأحرى تنتهك فيها مصالح البعض،

وهو ما يقود إلى بروز مضطهدين ومضطهدين ، أي مالكين لوسائل الإنتاج والإكراه ، وغير مالكين أصلا لهذه الوسائل ، والنتيجة تعارض في الرؤى والمواقف واختلال بنيوي مأزوم ، يجعل كل طرف يشحذ إمكانياته وقواه لتدبير الصراع وتحصين الموقع . وهنا بالضبط يبدأ الاحتجاج من أجل إعادة توزيع منافع النسق وتجاوز حالات العسر والاضطهاد واللاتوازن .

و إذا جاز أن نستعير من محمد عابد الجابري نقده لصدام الحضارات وإلحاحه على توصيفه بصراع المصالح ، كصدام أشبه ما يكون بالصراع الطبقي على المستوى العالمي105 ، أمكن القول بأن الاحتجاج هو تعبير بالغ عن صراع المصالح وتعارضها في ظل شروط تاريخية مجتمعية معينة . وإذا كان صراع المصالح هذا بمثابة « علاقة عدوانية في الغالب ، فإنه ليس من الحتم وقوع الصدام والانفجار ، لأنه من الممكن جدا إقرار التوازنات الضرورية التي من شأنها أن تخفف من تناقض المصالح»106 ، فالتوازن هو المطلب الخفي والمعلن في آن لكل ممارسة احتجاجية .

فالفعل الاحتجاجي سواء كان مرتهنا إلى خيارات العنف أو اللاعنف ، فإنه يبدو عنيفا في تصوراته وإجراءاته ومطالباته ، لكنه في عمقه يظل سلميا إلى أقصى الحدود ، "هناك إذا جدلية حادة بين منزعين جامحين : بين النزوع إلى التعبير عن السياسة والمصالح بالعنف المادي والرمزي ، وبين النزوع إلى ترجمتها في مشروع سلمي يشدد على فكرة توازن المصالح"107 ، فالاحتجاج ومهما كان منخرطا في أتون اللاتوازن والفوضى العارمة ، فإن مبعثه الرئيس هو التوازن الاجتماعي ، فالثورة مثلا "يكون هدفها شيئا آخر غير ذاتها"108 ، لأن الاحتجاج يصير غير ذي معنى في حالة انتفاء مولداته ومسبباته .

لكن الفعل الاحتجاجي لا يمكنه دائما وبالضرورة ، أن يقود إلى تحقيق أهدافه المعلنة والخفية ، إنه يربك قواعد اللعب ، يطرح وضعيات جديدة ويساهم في تسريع مسارات التغير ،لكنه ليس من الحتمي أن يجني الثمار التي يهفو إليها . فالفاعل الأقوى في النسق لا يسلم بسهولة ، بل يبدي معاندة واضحة تجاه أي مطالب تعمل على تحجيم أداء وفعالية مصالحه ، فالثورة مثلا " لا تحل تماما وكليا المشاكل والقضايا التي تواجهها ، بل تصنع الإنسان في موقع يستطيع منه أن يختار كيف يمكن له أو يجب عليه حلها"109 ، فالإخفاق محتمل الحدوث كما النجاح في كل تجربة احتجاجية ، لأنه ليس من السهل إعادة التوازن وتجاوز العطب بطريقة آلية .

فالحركة الاحتجاجية تولد وتتطور في ظل رهانات ومحفزات شديدة التركيب والتعقيد ، وهذا ما يجعل منها بالتبعية ظاهرة بنيوية منضبطة بالدرجة الأولى إلى محيطها الذي أفرزها وأنتج مسلكياتها ومعاييرها ، وهو ما يزيد من صعوبة نحت خطاطة عامة تنسحب على كل الحركات الاحتجاجية . فلكل حركة خصوصيتها ومحليتها التي تمتح منها ، ولعل هذه المواصفات كلها ، والتي تتوزع على التركيب البنيوي والفرادة التمييزية هي التي تجعل الحسم في الإخفاق أو النجاح نسبيا في سيرورة الفعل الاحتجاجي .

إن الانتفاضات والتمردات وكثير من ألوان الاحتجاج الاجتماعي لا يمكن تفسيرها بعامل واحد ، وإنما ترد إلى "مجموعة من العوامل التي تعد بمثابة اختلالات وتناقضات كامنة في المجتمع ، تؤدي إلى انفجار أعمال العنف الظاهري ، وتعبر هذه التناقضات والاختلالات عن نوع من العنف

الكامن"110 ، وهذا ما يؤكد الملمح البنيوي للممارسة الاحتجاجية .

لقد بدا جليا من خلال تفاصيل هذا المبحث أن مسارات الفعل الاحتجاجي محكومة في الغالب بعنصري الأزمة والاختلال وشرط التوازنات العامة للنسق ، ذلك أن الاحتجاج يظل في مختلف أشكاله وتصريفاته ممارسة غير عادية تنشأ في ظروف غير عادية بالمرة ، ينتجها واقع من العسر والعطب ، لتلوح كرد فعل عنيف أو لا عنيف ضدا في فعل آخر سابق عليها ، قد يكون بدوره موغلا في العنف أو تعارض المصالح ، وبالطبع فالملمح الرئيس لهذه الممارسة لا ينأى في الغالب عن شرط التوازنات التي تضمن للنسق خصوصيته وتحدد استمراريته .

المبحث الثاني : سيرورة الفعل الاحتجاجي

إذا كان الفعل الاحتجاجي بهذا المستوى من التعقيد والتركيب ، فكيف يتأتي لنا فك شفراته؟ وكيف يمكن تتبع خطواته التصعيدية؟ وهل بالمقدور التحكم في سيرورته في ظل النسق الذي ينشأ فيه؟ وماذا ، بالضبط ، بعد الأزمة وشرط التوازنات؟

لقد تم التأكيد سلفا على أن تاريخ الأنساق المجتمعية هو تاريخ من الصراعات والتنافسات ، التي تترجم في شكل تمردات وانتفاضات وثورات ، إنه تاريخ مستمر من السيطرة والهيمنة والتحرر والرفض . «فتاريخ الكون لم يكن إلا سلسلة من تمرد الآلهة على الآلهة ، والأبناء على الآباء والمظلومين على الظالمين والفقراء على الأغنياء والصغار على الكبار والمسودين على السادة»111 . فالفعل الاحتجاجي باصم باستمرار لمسارات الحياة الإنسانية ، إنه الثابت والمتغير في آن ، عبر أجيال وأوضاع مستمرة

ومنتهية ، نكاد نعاينه في مختلف الأنماط والاتجاهات ، فهو من مكونات المبنى المحتمل للفاعلية الاجتماعية ومن محددات معناها العميق .

إن الحضورية المستمرة للفعل الاحتجاجي تجعل منه سيرورة اجتماعية لها قانونها الخاص أو على الأقل خطواتها وقواعدها التي تنضبط إليها وتعمل بمضامينها ، وهذه السيرورة المميزة للاحتجاج تفترض من جهة أخرى وجود قنوات وخطوات عملية لتصريف ما تنادي به الحركة الاحتجاجية ، وذلك في صورة «دورة كاملة من شكل إلى شكل آخر جديد كما يوضح ألبير كامي»112 بالنسبة لسيرورة الثورة . فالفعل الاحتجاجي بحاجة دوما إلى أسلوب ومسار خاصين ، مثلما يحتاج إلى أسس موضوعية تضمن له مزيدا من شرعية الانوجاد والاستمرار .

فما يجعل من الحركة الاحتجاجية ممارسة نوعية ، بمقدورها الانتقال إلى مستوى الحركة الاجتماعية المستمرة في الزمان ، والمحدثة فعلا لتغييرات عميقة في بنية النسق ، ما يجعل هذا الأمر ممكنا وإلى حد بعيد ، عنصران مترابطان وهما " الإيديولوجية المتماسكة التي تحدد الأهداف والمرامي القريبة والبعيدة ، ثم التنظيم المترابط الذي يضم أطراف الحركة ويحدد مسؤوليات الأعضاء فيها ودرجات انتمائهم وأساليب عملهم"113 ، فالسند الإيديولوجي النظري مضافا إليه الأفق التنظيمي الصلب يمهدان لتشكل الحركة الاجتماعية ويضمنان لها ممكنات النجاح والتغيير .

فكل ممارسة احتجاجية بحاجة إلى أرضية انطلاق تضم الأدبيات المؤطرة للاشتغال ومسوغات الفعل ودلالاته ، كما أنها بحاجة أيضا إلى الأدوات الضرورية للفعل والمبادرة والمناورة ، ما دام الأمر مفتوحا على الصراع والتنافس ، فلا يمكن تصور حركة احتجاجية مهما بدت بسيطة وعشوائية

بدون سند فكري محفز لها وداعم لها ، ولو كان هذا السند على درجة من الهشاشة والمحدودية في الفعل والتأثير ، فثمة أفكار يتم التقاطها على وجه السرعة ، هي التي تقوي من استعدادات الخروج على ما هو قائم من الأوضاع ، فالفكري يلعب دورا بارزا ، ولو بشكل خفي ، في تثوير سؤال الرفض والاحتجاج .

من جهة ثانية فهذه الممارسة الاحتجاجية تستوجب توافر مجموعة من الأدوات الكفيلة بالتعبير عن اتجاهاتها وأهدافها ومطالبها ، لا بد من آليات اشتغال وتفاعل مع معطيات النسق في اتجاه السلب أو الإيجاب ، من أجل إعلان الحضور وتأكيد الانتماء إلى سجل الاحتجاج . فالأداة ليست مجرد وسيلة للممارسة ، بل هي علامة مميزة للفاعل الاجتماعي ، ومحددة لهوية المشترك ، وطبيعة الحقل القادم منه ، بل إنها من أجدى المداخل لقراءة الفعل الاحتجاجي وتخمين حاله ومآله .

لهذا تعمد الكثير من الحركات الاحتجاجية إلى إيلاء فائق العناية لأدوات الاشتغال بدلا من السند الفكري ، على اعتبار أن هذه الأدوات هي التي تحدد ملامح الاحتجاج ، وهي التي تعمل على تسويقه بشكل جيد ، خصوصا وأن الاحتجاج في البدء والختام ليس إلا محاولة لتسويق موقف مضاد بهدف التغيير أو الدفع بالتغيير . فالمحتجون عندما ينزلون إلى الشارع مثلا منددين ومستنكرين ومطالبين بحق ما ، فهم لا يريدون فقط إسماع صوتهم إلى من يفترض أنه المسؤول عن ضياع حقهم ، وإنما يرغبون أيضا في كسب التأييد الجماعي وتوسيع شبكات الاهتمام والتعاطف من حولهم ، ولهذا تلزم درجة معينة من التسويق والتعريف بالقضية .

من هنا يتضح بجلاء أن سيرورة أي ممارسة احتجاجية تعرف مراحل

متعددة تقود نهاية إلى الفعل ورد الفعل اللذان يتجهان رأسا إلى العنف أو اللاعنف تبعا لمولدات الاحتجاج وشروط صناعته وتدبيره داخل النسق ، ففي حالة الاحتجاج بالعنف ، تماما كما هو الأمر بالنسبة للعنف السياسي ، يقول تيد روبيرت غير بأن هذا النوع من الاحتجاج "يمر بمراحل ثلاث وهي : توليد السخط ، وتسييس السخط ، وإخراج السخط إلى حيز الوجود ، دون وجود علاقة زمنية بالضرورة بين المراحل الثلاث"114 . فالاحتجاج ينشأ من عدم الرضا على القائم من الأوضاع ، لهذا يتحين الفرص للتعبير عن ذاته والإعراب عن مطالبه ، لتأتي مرحلة أخرى من تنظيم الاحتجاج وتأطيره بالسند الفكري والأدوات المنهجية ، ليتم الإعلان عنه أخيرا بصيغ وأشكال شتى .

و هكذا ففي مرحلة تسييس الرفض والسخط "تتفاوت أحجام وأشكال العنف بتفاوت توازن الدعم المؤسسي بين الأنظمة ومنظمات المحتجين التي تتحدد بخصائص بنيوية ، مثل : النطاق115و التماسك ، وبقدرة المنظمات على أن تقدم لأعضائها فرصا للقيم وإشباعا للحاجات ومدى وجود وسائل للإعراب عن الاحتجاج" . هناك إذا ما يكفي من الخطوات والأساليب القمينة بتثمير الاحتجاج وتطويره نحو ما تقتضيه أهدافه ومطالبه القصوى .

و منه نقول بأن الممارسة الاحتجاجية في غالبيتها تظل مسبوقة بمرحلة الإنتاج والتحفيز ، وتستكمل نضوجها مع مرحلة التعبئة والوعي ، لترسم لنفسها طريق التعبير وإعلان الحضور والمواجهة أو التجذير أو الامحاء والكمون في حالات الإخفاق ، إنها أقوى اللحظات في تفاصيل المشهد الاحتجاجي ، وهي اللحظات التي نقترح تفصيلها

أكثر في هذا المستوى من النقاش :

- مرحلة الإنتاج : في هذه المرحلة تكون بوادر الاحتجاج في لحظة كمون ، تنتظر ما يمهد لولادتها وانطلاق شراراتها ، وتعد هذه المرحلة أكثر تأثيرا وحسما في سيرورة الفعل الاحتجاجي وتحديد مداه وأفقه الممارساتي . فالأزمة والاختلال وما إلى ذلك من عوامل اللاتوازن تكون مؤثرة في صناعة النفس الاحتجاجي وتصعيد مؤشراته ، وهكذا تتضافر هذه العوامل كلها في جعل النسق أو بعض من حقوله مهيئا لاحتضان الفعل الاحتجاجي ، وبذلك تتم عملية الإنتاج الأولي للاحتجاج . ويمكن اكتشاف ملامح هذه المرحلة مثلا في الحقل العمالي من خلال تدهور معدلات الرضا الوظيفي وسيادة أجواء التذمر والحنق ، وبروز حالات الاحتقان وتراجع مردودية الإنتاج .

- مرحلة التعبئة : بعد استكمال شروط الولادة ، تنطلق عملية التعبئة والتوعية بحدود القضية المحتج بشأنها ، وذلك وفق أساليب متنوعة يحكمها جدل الخفاء والتجلي ، تبعا لنوعية القضية وعلاقتها بمصالح مالكي وسائل الإنتاج والإكراه ، ففي هذا المستوى من التطور الاحتجاجي يتبلور حد معين من الوعي الجمعي بالقضية/ السبب ، ويتنامى الانشغال بها ، ويبدأ تسويقها بين المعنيين بها بصفة خاصة ، من أجل تعبئة كافة الموارد والإمكانيات ، قصد حشد مزيد من التأييد والأتباع ، الذين بدونهم لا يستقيم الاحتجاج ، فالتعبئة في هذا المستوى تستوجب السند الإيديولوجي وتحديد آليات الاشتغال ، بما يفيد بأن عنصري التنظيم والفكر الموجه ، يتحددان نظريا وإجرائيا على طول خط التعبئة .

- مرحلة التعبير : وهي المرحلة التي يعلن فيها الاحتجاج عن نفسه

بصيغ شتى ، كالتظاهر في الشارع أو الكتابة فوق الجدران أو إصدار البيانات وتنظيم الوقفات . . . ، المهم أنه في هذا المرحلة يتحول الاحتجاج إلى مرحلة المواجهة الصريحة مع المتنازع معهم ، إذ لا يجد المحتجون حرجا في التعبير عن مطالبهم والإعلان عن توجهاتهم واختياراتهم التي قد تتعارض مطلقا مع المحتج عليهم .كما أن التعبير الاحتجاجي تتحكم فيه قبلا مسارات الإنتاج والتعبئة ، فهي التي تحدد طبيعته وانتماءاته الممكنة لسجل العنف أو اللاعنف ، وخلال هذه المرحلة الحاسمة في سيرورة الفعل الاحتجاجي ، يحتدم الصراع بين الفاعلين ، وتتواتر التبادلات الرمزية والمادية بينهم ، ممهدة بذلك لمرحلة لاحقة من الردود .

– مرحلة الردود : هنا ينطلق مسار من الفعل ورد الفعل ، فكل طرف يرد على الآخر بما أوتي من رساميل رمزية ومادية ، فإذا كان المحتجون يعبرون عن مطالبهم النابعة أصلا من موقف رافض للقائم من الأوضاع ، فإن الطرف الأخر لا يدخر جهدا في الرد على التعبيرات الاحتجاجية ، وبذلك يتوزع هذا الرد المحتمل على جملة من الممارسات التي تتوسل بالعنف أو اللاعنف ، أو تجنح مباشرة إلى تبخيس الصراع واحتوائه سواء بالاستجابة للمطالب أو تجاهلها كليا ، وبالطبع فمسلسل الردود لا يقف بالضرورة عند خطواته الأولى ، وإنما يستمر إلى حين استنفاد احتمالاته القصوى ، فالمحتجون يردون على كل رد ووجهوا به ، والمحتج عليهم يفعلون الأمر ذاته ، إنه تاريخ من الصراع والعنف والعنف المضاد .

– مرحلة التجذير : بعد سلسلة من الأفعال وردود الأفعال ، أي بعد استنفاد صيغ المواجهة والصراع بين الفاعلين الاجتماعيين يدخل الفعل الاحتجاجي إلى مرحلة التجذير ، والذي يكون بمعنيين ، الأول منهما يفيد

التحول إلى حركة اجتماعية فاعلة ومؤثرة في صناعة التغيير، وثانيهما يدل على الكمون والانمحاء النسبي من مسارات النسق بسبب الإخفاق المؤقت. فمعنى التجذر الإيجابي ينسحب على الأفعال الاحتجاجية التي تتمكن من تعزيز بناها الفوقية والتحتية وبلوغ أقصى درجات التنظيم والتماسك الفكري والهيكلي، في حين يشير معنى التجذر السلبي إلى حالات التراجع والتفتت الذي يحيق بالمشروع الاحتجاجي، فتتوارى من واجهة النسق إلى الخلف في صيغة كمون وانمحاء مؤقت، على اعتبار أن الصراع ملازم لكل الحقول.

إن هذه المراحل التي تبصم هذه السيرورة تدل على أن الاحتجاج يولد ويتطور خطابا وممارسة بشكل متدرج مرورا بلحظات من الفعل ورد الفعل وانتهاء باحتمالات النجاح أو الإخفاق، لكن ما الذي يجعل ذات الفعل يتعثر عند منتصف الطريق؟ ما الذي يبخس الصراع ويحكم عليه بالانمحاء التام أو المؤقت؟ وبالمقابل ما الذي يبعد احتمالات الإخفاق عن المشروع الاحتجاجي؟ وما حدود الفشل أو النجاح في سيرورة الممارسة الاحتجاجية؟

إن الحرمان الذي يجعل منه مالكو وسائل الإنتاج والإكراه واقعا يلتفح به تحديدا من لا يملكون، يقود هؤلاء إلى التعبير عن انتظاراتهم ومطالبهم الملحة، وإلى ممارسة الاحتجاج أي الرد على العنف الرسمي بعنف مضاد. وكلما تعارضت المصالح أكثر وتعالت صيغ الاضطهاد والغبن كلما تولد مناخ يقوي من إمكانات الاحتقان والتوتر، فالتمرد مثلا « لا يمكن تصوره بمعزل عن السلطة التي يتمرد عليها والتي تعمل دوما على قهره»116، فلا يمكن النظر موضوعيا إلى الحركة الاحتجاجية

بعيدا عن مناخات وشروط إنتاجها ، فالسياق كفيل دائما بإنتاج المعنى ، والسياق المنتج للاحتجاج يقود حتما نحو ترجيح إحدى كفتي الإخفاق أو النجاح .

إن أي سلوك مهما بدا سويا أو مرضيا إلا وكان نتاجا موضوعيا للسياق الذي ينشأ فيه ، والاحتجاج كممارسة تنطوي على العنف بدرجة ما تنغرس وتتقنن بفعل النظام الاجتماعي117 الذي تولد فيه ، وهذا الارتباط العضوي هو الذي يفسر حال ومآل الخطاب أو الممارسة ، فالواقع أو المستقبل الاحتجاجي يحسم قبلا عبر جينات البدء والامتداد ، ففي ظل هذه التربة الأولية تتحدد معالم السيرورة والصيرورة معا .

كلما كانت معطيات النسق مائلة إلى مزيد من الضبط والتحكم في التفاصيل ، كلما كانت فرص استمرار الاحتجاج ونجاحه محصورة جدا ، ففي حالة الأنظمة الكليانية يصير من المتعذر أو على الأقل من النادر جدا إنجاح الممارسة الاحتجاجية والذهاب بها بعيدا إلى غاية تحقيق الأهداف ، فالاحتجاج ممنوع بقوة القهر والقمع ، وما على الذين لا يملكون إلا انتظار لحظات التراخي والضعف التي تطرأ على مشاريع الضبط لإعلان الرفض وممارسته .

كما أنه في ظل الأنساق التي تشتغل فيها جيدا آليات التطبيع والإدماج والتهميش جيدا ، يكون الفشل أو التوقف في منتصف الطريق ، من نصيب الحركات الاحتجاجية ، ففي ظل هذه الأنساق يواجه كل خروج محتمل عن معايير الجماعة وقواعدها بصيغ الاحتواء والتطبيع ، التي تنتهي بإدماج المحتجين وتبخيس الصراع معهم ، وتحويل مجراه نحو ما لا يتعارض ضديا مع مصالح النسق ، كما أن هذه الأنساق لا تجد حرجا

في اللجوء إلى تقنيات الفرملة والتهميش في حالات إخفاق عمليات التدجين والاحتواء، فالإقصاء والتهميش تكون له كامل الجدوائية في الانتهاء من شغب عارض أو عنف مضاد ناتج بالضرورة عن عنف سابق عليه.

يبدو من خلال ما سلف ذكره أن مالكي وسائل الإنتاج والإكراه يتعاملون مع السلوك الاحتجاجي بالارتهان دائما إلى أجهزتهم القمعية أو الإيديولوجية، وبالطبع فنوعية الاحتجاج ودرجته هي التي تحسم الاختيار وتبرر حتمية طلب خدمات الأجهزة القمعية أو الإيديولوجية. فإذا كان الاحتجاج بسيطا في المنشأ والمقصد والوسيلة، كان اللجوء إلى آليات التطبيع والاحتواء مناسبا، خصوصا وأن أي نسق، ومهما كانت مرجعيته يحاول دائما الاقتصاد في طلب خدمات أجهزة عنفه. أما إذا كان الاحتجاج فوق حدود المتوقع ومن الممكن أن يهدد مصالح من يملكون بشكل نسبي أو كلي، فإن استثمار العنف المشروع وغير المشروع يكون المنهج الأقرب بالنسبة لأسياد النسق، في سبيل تحصين وحماية مصالحهم ورساميلهم المادية والرمزية.

إلا أنه لا ينبغي بالمرة رد الفشل أو النجاح بطريقة قطعية إلى من يتوجه إليهم الاحتجاج، فآل الفعل الاحتجاجي مسؤولون بدورهم عن بلوغ الأهداف أو الإخفاق في الوصول إليها، فصلابة الموقف الاحتجاجي وسنده الإيديولوجي وقدرته على التنظيم والاستمرار، كلها عوامل تجعل منه ممارسة نوعية من الممكن أن تتحول إلى حركة اجتماعية منظمة ومؤثرة في مسارات التحول. ذلك أن التنظيم الفعال يمنح للاحتجاج مسافة زمنية مديدة نسبيا يتمكن على إثرها المحتجون من إسماع صوتهم، وتأكيد

حضورهم في حقل الصراع والتنافس ، كما أن السند الفكري يساهم في توضيح الرؤية والمرجعية ، وينتقل بالتالي بالحركة الاحتجاجية من الفعل بالصدفة أو بالخطأ إلى الفعل القصدي والاحترافي ، وهو ما يمهد لتطورها وتفاعلها مع معطيات النسق ، في اتجاه التغيير والتجاوز طبعا .

وبالمقابل ، فكلما كان الفعل الاحتجاجي مفتقدا لمقومات التنظيم والتماسك ومبتعدا عن مبدأ وضوح الأهداف والإطارات المرجعية ، كلما كان التوقف في مستهل الطريق أو منتصفه أفقا محتملا له ، مما يعني أن الإخفاق الاحتجاجي ليس بالضرورة مسألة موضوعية مرتبطة بمدى قوة أسياد النسق وخبراتهم في الاحتواء أو التهميش ، ولكنه مسالة ذاتية أيضا ، تتصل بمعطيات القوة أو القصور التي يحوزها الفعل الاحتجاجي . ثمة حضور بارز لعنصرين مفتوحين على الذاتي والموضوعي في الآن ذاته ، وهما العنصران اللذان يشتغلان وفق آلية الازدواجية أو آلية الفردية ، بمعنى أنهما قد يجتمعان معا في حسم الحال والمآل الاحتجاجي أو أنهما يشتغلان بطريقة فردية بعيدا عن جدل التأثير والتأثر لحسم إمكانات النجاح أو الإخفاق . لكن ما الذي يجعل من هذه الحركة أو غيرها مستقطبة لمزيد من التأييد الجماهيري؟ وما الذي يجعل الأخرى نخبوية بامتياز؟ فأي الحركات الاحتجاجية تملك درجة عليا من الإقناع والحشد الجماهيري؟ وأيها أكثر تهيؤا للانمحاء والتراخي؟

هنا يقترح علينا علم النفس الاجتماعي أكثر من جواب لفهم الظاهرة ، فأمام تنامي الاحتجاجات ذات البعد الجماهيري ، قفزت إلى واجهة النقاش المعرفي وداخل أكثر من مطبخ علمي ، أسئلة الانتقال من الاحتجاج بالمفرد على الاحتجاج بصيغة الجمع ، وفي شكل انتفاضات

وتمردات قد تنتهي بثورات تقطع مع الفائت كليا . وعلى درب هذا التساؤل المعرفي ستظهر مقاربات فرويد وتارد وغوستاف لوبون من خلال كتابه الموسوم بسيكولوجية الجماهير ، هذا بالإضافة إلى جان بودريار الذي نحت مفهوم الأغلبية الصامتة ، وبول أديلمان الذي أنتج إنسان الجماهير ، وسيرج موسكوفتشي الذي انتهى إلى عصر الجماهير .

لقد كانت أكثر الأسئلة التهابا في ظل هذه المشاريع والمقاربات الفكرية ، متصلة بالسلوك الجماهيري ، وعلاقة الأفراد والجماعات بالقادة والظروف التي تصنع الواقعة الجماهيرية ، والشروط التي تحدد انبناءها ومآلها ، ولهذا بدت انشغالات هذه المباحث العلمية الجديدة أكثر أهمية ليس فقط بالنسبة للمحتجين الذين يرون أنفسهم وسلوكاتهم في مرآتها ، ولكن بدرجة أكبر بالنسبة لمسيري حقول المجتمع ، الذين باتوا في حاجة ماسة إلى التحكم في اندلاق الحركات الجماهيرية ، خصوصا مع شيوع الاحتجاج وسهولة انطلاق شراراته حتى من قلب التجمعات التأييدية والرياضية والاحتفائية .

يقول غوستاف لوبون بأن معدلات الانفعال عالية لدى الجماهير ، لأنها تكون «مرتهنة في تعاطيها مع النسق ومستجداته إلى كل المحرضات التي تعكس تقلباتها المستمرة ، ذلك أن دوافع القوة والهيمنة هي التي تحدد مساراتها بعيدا عن القصدية»118 . فحتى الفرد لا يكاد يبين أثناء المد الجماهيري ، ثمة عملية محو تحيق بإرادته ، ليجد نفسه منساقا مع ما ينحته الفعل الجماهيري من ممارسات واتجاهات . فالتأثير على الجماهير لا يكون إلا بتوافر شرط "التأثير على عواطفها اللاواعية"119 .

وبالطبع فمن يقود الحركة الجماهيرية يتوجب عليه استثمار هذه

المعطيات باحترافية بالغة ، فالحركات الجماهيرية مستعدة قبلا للخضوع لقائد قادر على صناعة المعتقد وتنظيم الفعل وأجرأته واقعيا ، فعن طريق"التأكيد والتكرار والعدوى والهيبة الشخصية"120 ، يتمكن القائد المفترض من التحكم في الجمهور لكن هل بمقدور الآخر الذي تتوجه إليه احتجاجات الجماهير أو خروجها العفوي ، أن يتحكم في مساراتها؟ وهل يمكنه فعلا تحجيم حركتها وتوجيهها نحو أهداف الشرعنة التكريس؟

إن الحركات الاحتجاجية الجماهيرية تندلع غالبا في لحظات الاختلال والأزمة العالية التوتر ، ففي اللحظة التي تتعارض فيها بشكل خانق مصالح المحافظة والتكريس مع رهانات التغيير والتجاوز ، ولا تصير عمليات الاحتواء أو التطبيع أو حتى التهميش مفيدة في شيء ، حينئذ يكون كل تجمع جماهيري قابلا لممارسة الاحتجاج ، ولو كان التجمع من أجل الاحتفاء ، تماما كما هو الأمر بالنسبة لجماهير كرة القدم أو الحفلات الغنائية . والواقع أن الأنساق التي تختزن في حقولها مؤشرات الأزمة ، لجدها تستشعر الخطر دائما من التجمعات الجماهيرية ، ولهذا تهرع إلى تطويقها واستعراض عضلاتها الأمنية في وجهها ، هذا في أحسن الأحوال ، إن لم تكن قد منعت انوجادها ولم ترخص لها منذ البدء .

إن الجماهير المحتجة لا تتحرك في الغالب وفق خطة معدة سلفا ، وحتى إن وجدت هذه الخطة ، فإنه لا يتم الانضباط إليها كلية ، إنها تتحرك منهجسة بالتجاوز والانتهاء من شروط اللحظة الراهنة ، أملا في صياغة غد مختلف . وعلى طول هذا التحرك ، تطفو إلى السطح كل الخبرات المكبوتة بفعل القمع والتهميش ، والتي كانت تتحين الفرص للتعبير عن ذاتيتها ، لينطلق مسلسل من العنف المضاد بدءا من ترديد الشعارات "المهذبة"

إلى الأخرى النابية فالتخريب وإضرام النار والنهب ، وذلك تبعا لمولدات الاحتجاج وظروف تطوره وأشكال مواجهته من طرف مدبري الحقول المجتمعية .

فالحركة الاحتجاجية ذات البعد الجماهيري تمهد للثورة في حالة النجاح ، إنها نقطة البدء في تنفيذ المشروع الثوري ، وبغض النظر عن معطيات الفشل والتحجيم الذاتي أو الموضوعي ، فإنها تظل من أبلغ من المؤشرات الدالة على الاختلال والأزمة العارمة التي تعتري تفاصيل النسق .كما أنه بمقدورها أن تتحول إلى حركة اجتماعية مستمرة في حالات أخرى من نجاعة التوجيه والاحتواء .

إن ما تم تحصيله في هذا الفصل من نقاش حول سيرورة الفعل الاحتجاجي في ظل الأزمة وشرط التوازن ، وكذا عبر تتبع أقوى لحظاته ، ليقود مباشرة إلى طرح سؤال الانتقال من الاحتجاج العفوي إلى الحركة الاجتماعية المستمرة والمؤثرة ، فلماذا يتعثر الانتقال إلى هذا المستوى من الفعل في عدد من التجارب الاحتجاجية؟ ولماذا يكون الانتقال مشوها ومعطوبا في ظل تجارب أخرى؟

ربما تنتهي بنا الفصول القادمة من هذه الدراسة إلى تخمين الجواب المحتمل ، فإعمال النظر في الاحتجاج المغربي من الأمس إلى اليوم ، قد يفيد في مقاربة سؤال الأفق المغلق أو المعطوب .

الفصل الرابع
الحركات الاحتجاجية بالمغرب

كيف تعبر الحركات الاحتجاجية عن ذاتها في المجتمع المغربي؟ كيف تشتغل في ظل نسق مفتوح على الأزمة والاختلال؟ وكيف تتعامل مع معطيات النسق وردود مالكي الإنتاج والإكراه فيه؟ وكيف تدبر خطاب وممارسة الانتقال من الاحتجاج العرضي إلى الحركة الاجتماعية القوية والفاعلة في مسارات صناعة التغيير؟ وما الذي حدث فعلا في مسارات الاحتجاج المغربي؟ ما الثابت والمتحول في صلب هذه الدينامية؟ وما أقوى اللحظات في تاريخ الخروج على القائم من أوضاع؟

إنها جملة من التساؤلات التي تنطرح عند إثارة كل نقاش عن الفعل الاحتجاجي بالمغرب ،وخصوصا عندما يثار هذا النقاش على حدود التماس مع الاتساع الكمي والكيفي للمظاهرات والاعتصامات والإضرابات وغيرها من صيغ الاحتجاج ، والتي باتت تلوح بشكل يومي ، وفي كثير من المجالات ، بما فيها تلك التي كانت لزمن طويل معفية من الاحتجاج . فثمة مناطق كان الاحتجاج فيها وحولها محرما ، صارت أكثر احتضانا له وسائرة في دروبه ، فما دلالة هذا التحول؟

إن الاحتجاج مغربيا يطرح معه صعوبات عدة على مستوى التصنيف والتفكيك ، إنه يتراءى حينا كممارسة لتخويف السلطة أو كممارسة لإحراجها ، مثلما يلوح في وقت آخر كممارسة للتنفيس عن الغضب والاحتقان أو لتصفية الحساب ، ولو بطريقة رمزية ، مع من يفترض أنهم مسؤولون عن الأوضاع الموجبة للاحتجاج . وفوق ذلك كله فهو متأرجح

دوما بين العفوية والتنظيم ، والإخفاق والفشل في تحقيق المأمول .

الصعوبات التي تطرحها مقاربة الاحتجاجات المغربية تتصل من جانب آخر بطرائق الاشتغال والحضور ، والتي تتنوع وتتناقض أحيانا ، الشيء الذي يتعذر معه الحسم بدقة في مسألة النموذج المغربي الاحتجاجي ، فالاحتجاج مغربيا لا يستقيم وفق خطاطة نمطية جاهزة ، تحدد موعد الولادة وشروط اللحظة التاريخية التي ينحتها لنفسه ، ولا حتى النتائج التي يمكن أن يؤول إليها ، وهو ما يخلق مشكلة أخرى على مستوى الفاعلية والجدوائية .

فالاحتجاج بالمغرب تعرض ، وما يزال لكثير من العسف والاختزال ، وذلك وفق ثلاث مستويات على الأقل ، أولها يتعلق بالتوظيف ، والثاني بالقراءة والأخير بالمقاربة والتعاطي . ففي أقوى لحظاته التي فاقت حدوده الخاصة إلى النسق السوسيوسياسي العام تأثيرا وتأثرا ، كان هذا الفعل موظفا بشكل أو بآخر في عمق صراعات النسق حول امتلاك سلط التدبير والتوجيه الرمزي والمادي للحقول المجتمعية ، وهذا ما زاد من صعوبة الانتقال غير المعيب نحو نموذج الحركة الاجتماعية ، فبمجرد انتفاء موجبات الصراع وتطبيع العلائق ، تخبو رهانات التوظيف والتوجيه وتفقد الممارسة الاحتجاجية سندها المؤسسي ، الذي قد يتمثل في الأحزاب والنقابات وغيرها من التنظيمات التي تكون في لحظة تاريخية ما ، منخرطة في أتون الصراع مع السلطة الحاكمة .

المستوى الثاني من هذا العسف والاختزال يتراءى في القراءة ، فما يثار بصدد هذا الفعل من قراءات لا يخرج عن دائرة المعرفة الانطباعية العفوية ، المسكونة بهواجس التوظيف السياسي أو الحذر الأمني ، ليظل

الشق الأعظم مما أنتج حول الحركات الاحتجاجية بالمغرب ، وعلى قلته ، قادما من قارات التاريخ والسياسة والإعلام بعيدا عما تقترحه القراءات العلمية المنتمية للسؤال السوسيولوجي .

أما ثالثة الأثافي فتتعلق بأشكال المقاربة والتعاطي مع الظاهرة الاحتجاجية بالمغرب ، ذلك أن الرد الأمني القمعي كان هو الأكثر استعمالا ، وبشكل دموي في زمن الانتفاضات الكبرى التي عرفها المغرب المعاصر ، والتي لم تجد فيها الدولة حرجا في إطلاق الرصاص على المحتجين العزل واعتقالهم ومحاصرة أحيائهم بالمدرعات ، فاللجوء إلى طلب خدمات الأجهزة القمعية ، كان الجواب الأوحد ، حتى عهد قريب ، على كثير من احتجاجات المغاربة ، أما الردود التنموية والتفاوضية في اتجاه الاستجابة أو التسويف ، فلم تعد تظهر إلا في السنوات الأخيرة .

المبحث الأول : زمن السيبة

هل ثمة ميل مغربي إلى الانتفاض وإبداء الرفض؟ وهل الاحتجاج صناعة مغربية بامتياز؟ أم أن معطيات النسق المغربي بما تحتضنه من أزمات وصراعات واختلالات ، هي التي تؤجج الفعل الاحتجاجي ، وتقوي من إمكانات ظهوره وتناميه؟

مهما كان الجواب ، فقد حسم الشارع المغربي الكثير من اللحظات التاريخية ، وتمكن من إسماع صوته وفي عز القمع والتهميش . بشكل عفوي أو منظم قال المحتجون المغاربة كلمتهم ، وبقيت انتفاضاتهم محطات بارزة في التحقيب السوسيوسياسي ، انبنت على إثرها أوضاع وتشكلت عبرها رؤى ومقاربات وسياسات ما زال الارتكان إليها ساريا إلى اليوم ،

"لقد مارس المغاربة نمط الاحتجاج الصدامي ، ولم تكن نتيجته الإطاحة بالنظام السياسي ، بل الدخول في دورات سياسية مغلقة أو منفتحة"121 ، ودون أن تطرأ على بنية النظام تغييرات جذرية ، ثم استكانوا إلى" ثقافة الاحتجاج"122 ، ومع ذلك لم ترسم القطائع ، ولم يحقق المحتجون " انتصارات باهرة " في جولات الصراع الدائرة بين الأطراف المستفيدة المهيمنة والأخرى المحرومة والمهيمن عليها .

إن هناك من يفسر هذا المنزع الاحتجاجي في المغرب وغيره من الدول العربية الإسلامية بثقافة الانتفاضة المستدمجة في الوعي الجمعي بدل ثقافة الطلب ، «فالمجتمعات الإسلامية تحمل بين أحشائها ثقافة الانتفاضة والاغتراب ، إذ أن عملية الاحتجاج أو الرفض تنزلق بسهولة داخل هذه المجتمعات»123 ، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى خاصية المعمار الاجتماعي والثقافي السائد محليا . فالتصريف السوي للاحتباس والاختناق يكون مستبعدا من أجندة الفاعلين الاجتماعيين ، الشيء الذي يقوي احتمالات اللجوء إلى الحلول غير الإجرائية ، والتي لا تساهم إلا في التأزيم والتعقيد ، «فمقابل النموذج الغربي لثقافة الطلب culture de la demande نجد في العالم الإسلامي ثقافة الرفض أو الانتفاضة culture de l'émeute المرتبطة بالاغتراب»124 .

إلا أن هذا التفسير لا يصمد طويلا أمام عالمية الاحتجاج وحضوريته في مختلف الأنساق المجتمعية المنتمية لدول الشمال حيث الرفاه والحد المقبول من العدالة الاجتماعية والاحتكام لدولة الحق والقانون ، أو في دول الجنوب حيث التنمية المعطوبة والتدبير الشخصاني بدل المؤسساتي .ليتأكد بالملموس أن ما يصمد قويا في تفسير الاحتجاجات هو الطابع الخصوصي

والمحلي لكل خطاب أو ممارسة احتجاجية ، بالرغم من كافة القواسم التي تشترك فيها مع ممارسات أخرى مغايرة لها في المجال والانتماء . والواقع أن هذا التميز والتفرد يمكن أن نقرأه بوضوح تام في تاريخ الاحتجاجات الكبرى بالمغرب ، وتحديدا في دراسة سيروراتها وإشكالات التعاطي معها ، فضلا عن مآلاتها . فعلى طول هذه اللحظات تنكشف ملامح المجتمع المزيج وفقا للفهم الباسكوني ، وتبرز أزمة الاحتقان والجمود في آن ، والانتفاض وإعادة إنتاج الخضوع ، و بلاد المخزن وبلاد السيبة ، وما إلى ذلك من الثنائيات الباصمة للمجتمع المغربي .

لاكتشاف ملامح الاحتجاج المغربي لامناص من إنجاز نوع من الحفر الأركيولوجي على مستوى زمن الاحتجاجات الكبرى التي عرفها مغرب القرن التاسع عشر ، أملا في التقاط إشاراتها وتفكيك علبها السوداء الكفيلة بتقديم خلاصات موضوعية عن شكل ومضمون الاحتجاج المغربي . فعبر مساءلة زمن السيبة125 / المخزن يمكن تخمين الكثير من الإجابات بصدد سوسيولوجيا الاحتجاج ، خصوصا وأن ذلك الزمن كان حاسما في تحديد مآلات المغرب اللاحق ، مثلما كان مفتوحا على كثير من الاضطرابات والاختلالات السياسية والاجتماعية ، بالرغم من كون «تاريخ الانتفاضة القروية تحديدا ينتمي إلى حيز المنسي والمكبوت بالنسبة للكتابة التاريخية التقليدية»126 .

لقد عرف مغرب القرن التاسع عشر العديد من الأزمات التي كانت تنتهي بمجاعات وأوبئة وفتن عارمة ، بل إن واقع الأزمة بات مكرسا بمتوالية السنوات ، «بمعدل ثلاث سنوات من الصعوبات في كل عشرية تقريبا ، فعلى امتداد سنوات 1850 ، 1857 ، 1863 ، 1869 ، 1878 ، 1881 ، 1904و1911 ،

عاش المغرب على إيقاع أزمات خانقة عرفت ذروتها في سنتي 1863 و1878»127 ، وهذه الأزمات الناتجة بالضرورة عن الجفاف وتراجع المحاصيل الزراعية ، ينجم عنها غير قليل من الاضطرابات والقلاقل الاجتماعية . وهو ما يفيد بأن مغرب القرن التاسع عشر قد انتهى إلى « غاية كبيرة من الانحدار» كما يؤكد محمد المنوني128 .

فالقبائل في زمن الأزمة والعسر ، لا تجد بدا من الإغارة على القبائل الأخرى التي تتوفر لها ظروف الرخاء ، أو على المدن المجاورة129 ، لضمان البقاء ومواجهة خطر الزوال ، في حين يلجأ الفاعل المركزي الذي يتمثل في السلطة المخزنية إلى عدة ممارسات وخيارات تتوزع على استراتيجيات الاحتواء والإدماج والتهميش ، كخيارات أساسية في نسق تدبير الأزمة والتفكير بشرط التوازنات ، فكثيرا ما كانت تلجأ السلطة المخزنية إلى الرفع من قيمة الضرائب وتنظيم « حركات»130 التطويع وتقيلم الأظافر131 . لكن هل كل الفاعلين في ذات النسق ينضبطون لهذه الخيارات المركزية؟ طبعا هناك خطاطات هامشية تنكتب دوما في سجل كل نسق ، فالاستراتيجيات المخزنية لا تكون مقبولة ومستساغة بنفس الدرجة من قبل كل القبائل ، مما يفرز واقعا من الرفض والتمرد ، ينتهي أخيرا بتكريس واقع بلاد السيبة في مقابل بلاد المخزن .

وفي هذا الصدد بالذات يؤكد ألبير عياش بأن «بلاد المخزن كانت تشمل السهول والهضاب الأطلسية الجنوبية والممرات والطرق الكبرى المؤدية إلى وجدة وتافيلالت ، وكانت تشمل إلى جانب ذلك ، أهم المدن وأكثر الأسواق رواجا ، وفيها يقيم الأغنياء ذوو النفوذ الأكبر وأعيان القبائل المهتمين بالمبادلات التي تدر عليهم أرباحا طائلة بفضل الضرائب المتعددة

التي يجبونها»132 . ففي هذا المجال يؤكد المخزن حضوريته بشكل بارز ، وهو ما لا يكون متاحا أمامه ، بنفس المستوى في بلاد السيبة الخارجة عن طوع السلطة المخزنية .

فمجال السيبة يحتضن الرفض والاحتجاج ،ويبدي الكثير من المقاومة في وجه عمليات الاحتواء التي يتوجه إليه بها المخزن ، وذلك في شكل وساطات زاوياتية أو حركات133 عسكرية أو غيرها من الأساليب . «و تمتد بلاد السيبة على «الأطلس المتوسط وشمال الأطلس الكبير ومنطقة زمور والحدود مع الجزائر والواحات الصحراوية»134 ، فهذه المجالات كانت عصية على الاختراق جغرافيا وسياسيا ، «فكتلة الجبال كانت دائما عسيرة الاختراق ، وشكلت منذ القرن السادس عشر بلاد السيبة ، حيث كانت القبائل ترفض أداء الضرائب . . .و تدافع عن نفسها حين تأتي قوات السلطات لتطالبها بالضريبة . .»135 ، إلا أن مجال السيبة لم يكن ثابتا بشكل نهائي ، إنه مجال متحرك يتسع ويتقلص تبعا لمتغيرات القوة والضعف التي تطرأ على الفاعلين داخل النسق ، فالثابت هو النزوع نحو التحرر من إكراه السلطة المخزنية وجميع ألوان تصريفها والمتغير هو الخضوع أو التمرد ، «فبلاد السيبة كانت دوما تميل إلى الاستقلال القبلي عن النظام المركزي»136 .

ويقترح محمد حنداين توصيفا آخر لبلادي المخزن والسيبة ، مميزا بين مجال الطاعة ومجال البيعة ،» فمجال الطاعة ، هو المجال الذي يدخل ضمن دائرة الأحكام المخزنية ، وتكون ساكنته خاضعة للمخزن وتجري عليها مختلف الكلف المخزنية من ضرائب وهدايا وفروض الطاعة والبيعة وتموين المحلات والحركات ، وهو المجال الذي يطلق عليه بلاد المخزن»137 ،

أما مجال البيعة فيعني بها بلاد السيبة ، مبرزا بأنه «مجال تعترف ساكنته ببيعة السلطان . . لكنها لا تؤدي الضرائب ولا تساهم في الحركات والمحلات السلطانية »138 ، فالأمر يتعلق بقبائل » ذات خضوع قليل للمطالب المخزنية «139 .

لقد كانت السلطة المخزنية في مغرب القرن التاسع عشر تطرح نفسها كقوة لإعادة النظام إلى الحقل الاجتماعي عبر محو علامات الفوضى والخلل ، للوصول في النهاية إلى ما يضمن لها الاستمرارية والتجذر ، ولهذا فقد كان انشغال المخزن دوما متمحورا حول بسط نفوذه وسيطرته على كل القبائل لتقوية مكانته ، وضمان إعادة إنتاج نفس الرموز والأوضاع ، لهذا ظلت عبارة « السلطان الذي يحكم فوق صهوة الجواد» مميزة للتدبير السياسي لمغرب تتنازعه الزوايا والقبائل والمخزن ، ولمغرب « أصبح عرضة للاضطرابات والفتن والأزمات والاختلالات التي كانت تسم الحياة المغربية في القرن التاسع عشر»140 .

إن بلدا بمثل هذه المواصفات والبنيات سيكون مؤهلا لإنتاج سلوك احتجاجي متقدم في النوع والدرجة ، و«ستعم بعض مناطقه (بلاد السيبة) الفوضى وعدم التوازن في كافة المجالات ، وستكون حياته الاجتماعية ملأى بالتناقضات ، التي ستزيدها الكوارث الطبيعية والمجاعات والعلاقات اللامتكافئة بين المدينة والبادية ، ونهب أعوان المخزن للقبائل وتفقيرها وتهميشها تناقصا وانحدارا»141 .

لقد كان المغرب يومئذ بطعم الأزمة والاحتقان ، تتعالى في مختلف تفاصيله آهات المسحوقين وزفرات الساخطين ، لهذا كانت الحركات الاحتجاجية ، الأكثر حضورا في مغرب القرن التاسع عشر ، فقد كانت

هناك «أحداث وفتن واضطرابات اجتماعية جمة ضد المخزن كرفض عرب الوديان مثلا لعاملها وثورة الخرازين والدباغين والحدادين التي أطاحت بعاملي سلا والرباط ، وفتك أزمور بنائب عاملهم أحمد المودن الفرجي ، وفي بداية عهد السلطان مولاي الحسن ، قام طرف من قبيلة الرحامنة على عاملهم محمد بن بلة »142 ، ففي أكثر من مدينة وقرية كان الاحتجاج والاحتقان سيد الموقف .

لقد عمل «المخزن طوال سيرورته التاريخية على تأكيد الطاعة والخضوع ، فقد كان يستخلص الضرائب ويقوم بوظيفة التحكيم في المجال العقاري ، كما كان يظهر كمقنن للملكية ، فضلا عن فرض مبدأ الرقابة»143 ، إنه يحاول دوما التكيف مع كل وارد جديد يطرأ على النسق ، شاحذا مختلف الإمكانيات لتوسيع مجال المخزن على حساب مجال السيبة ، أو منطق الطاعة على حساب ملمح التمرد ، في ظل البيعة . لهذا فقد كان الفاعل المخزني «يتابع نشاط القبائل ويعرف كيف يتخلص من عصيانها ، فكان يضعفها ويسلط بعضها على بعض»144 ،و على امتداد هذه الممارسات التي تغلفها سلطة قهرية تقطع مع المؤسسية والتعاقد المواطناتي ، وتنبني بالمقابل أساسيات السلطة التحكمية فإن الجهاز المخزني يواصل تجذير مكانته وحضوره كفاعل مركزي متحكم في موازين القوى145 ، وذلك على كافة الأصعدة وبمختلف الأشكال . «فالهم الأول لكل جهاز دولة هو استخلاص أكبر قدر من الطاعة من طرف المواطن ، وحيازة مصادقته ، لكنه هم مزدوج بهم آخر ، هو إحكام القبضة على كل مناحي الحياة الاجتماعية حتى لا تنفلت الأمور من أيديها»146 ، ولهذا لم يكن أمام المخزن ، على الأقل لضمان وجوده ، إلا انتهاج أسلوب « الحركة » ، وذلك لبسط نفوذه

سواء عن طريق آليات القمع وتقليم الأظافر، التي كان يجابه بها القبائل الرافضة لأداء الضرائب، أو عن طريق بعض التوظيفات الدينية والسياسية والاقتصادية، كاستثمار العلاقات مع الزوايا في مشاريع «التدجين» الاجتماعي والسياسي. فلكي «تتوصل الدولة إلى التحكم في المجتمع تلجأ إما إلى أدوات السيطرة الفيزيائية المعروفة بالأجهزة القمعية للدولة، أو ما يدعى بالأجهزة الإيديولوجية للدولة»147 وطبعا فاللجوء إلى هاته الوسيلة أو تلك تحكمه الظروف والاعتبارات المصالحية.

أمام تجذر واقع السيبة وإعلان القبائل عدم اعترافها بالكلف المخزنية تهرع السلطة المركزية إلى التذكير عبر قوادها ومبعوثيها بضرورة إبراء الذمة بأداء ما على القبيلة من واجبات، لكن" عددا كبيرا من الكلف كان يفوق طاقة القبائل، فتواجهها في كثير من الأحيان بالرفض، إذ كثيرا ما تكررت في الوثائق المخزنية عبارات " الانحراف عن الخدمة" أو " عدم الانقياد للخدمة " أو " التمنع عن أداء الكلف " "148. ومع استمرار الرفض القبلي يكون اللجوء إلى " الحركة " خيارا لا محيد عنه، إلا أن هذا الخيار العسكري لم يكن يجدي دوما في استراتيجية التعامل مع القبائل، وهو ما كان يوجب الارتكان إلى طرائق أخرى من الاشتغال كتوظيف الصراعات بين القبائل القوية واستعمال سلطة الزوايا والشرفاء.

"فالمستوى السياسي/السلطوي في المجتمع المغربي، حاول أن يوظف كل المستويات الأخرى"149 من أجل تدعيم وجوده، ولهذا فقد اعتمد على العنصر الديني بشكل أهم، "فعلاقة السياسي بالديني تتميز بنوع من الجدلية، فالسياسي يستمد مشروعيته من الديني، بما يتضمنه من دلالات رمزية"150، لهذا يعمد المخزن إلى توطيد علاقاته مع الزوايا خدمة

لمصالحه وأهدافه، التي تنحصر بالضبط في إحكام القبضة على الجميع والغاء فكرة "السيبة" من أرض الواقع.

إن السيبة كظاهرة هيكلية من صميم المجتمع المغربي، سيكون محورها هو رفض النظام المخزني، لأن هذا الأخير يعمل على "تشويه الأمور لخدمة الشرعية بمعناها الشكلي، وذلك عن طريق التحكم في وسائل العنف والإكراه وفي الإدارة والبنية الإنتاجية"151. وبذلك ستنطوي في كثير من حالاتها على ما يبصم الفعل الاحتجاجي من انهجاس بالتغيير وإعادة كتابة تاريخ الإنسان والمجال.

فالسيبة «كحالة من عدم الخضوع للحاكم أو التمرد عليه»152 تؤشر على احتجاج اجتماعي وسياسي قائم على رفض القهر المخزني، وهو احتجاج تنخرط فيه القبائل بقوة الأشياء، للتحرر من الالتزامات التي يفرضها الانتماء المجالي والسياسي إلى بلاد المخزن. لكن وبالرغم مما ينطوي عليه واقع السيبة من نفس احتجاجي، فإنها «لا تمثل خللا ولا تهديدا حقيقيا على النظام، بل هي على العكس من ذلك، تمثل انبعاثا جديدا وفرصة لإعادة ترتيب البيت الداخلي»153، فالسيبة تمنح المخزن فرصة لمعرفة امتداده وأعدائه، في انتظار تدبير طرائق التعامل مع واقع السيبة، والتي قد تقترب في الغالب من آليات الإدماج والتطبيع أو الخيار القمعي الذي يتخذ صيغة «الحركة». «فالمخزن يجتهد في الرد باستراتيجيات ذكية تصبو إلى شل حركة الخارجين عن طاعته وإعادة إدماجهم لأغراض جديدة، ولا يلجأ إلى الإقصاء إلا نادرا»154.

إن بلاد السيبة تدل على «القبائل التي لم تكن تعترف بسلطة السلطان وخاصة منها السلطة السياسية المخزنية»155، فلم يكن بمستطاع المخزن

تطويع مختلف القبائل وضمان ولائها الذي يترجمه أداء الضرائب بشكل دائم دونما تلكؤ أو امتناع ، ففي لحظة التراخي والضعف الذي يطرأ على مؤسساته وتفاصيله ، خصوصا في لحظات انتقال الملك من سلطان لآخر ، تجنح هذه القبائل إلى التنصل من التزاماتها تجاه المخزن ، كما أنها تفعل الأمر ذاته مع توالي سنوات الجفاف وسيادة الأزمة .

إن «الهدف الأساسي للمخزن هو إقرار سلم نسبي والعمل على إضعاف القبائل لكي يستمر في جمع الضرائب بسهولة»156 ، فجمع الضرائب كان يفيد المخزن في اختبار قوته وتنمية موارده ، كما كان يفيده في اكتشاف درجة الولاء أو الرفض الذي تبديه القبائل . وهذا الرفض لا يفسر في حالة الإمعان فيه إلا بالانتقال إلى بلاد السيبة انتماء وممارسة ، وهو ما يجلب على أصحابه "حركة" المخزن .

فالسيبة لم تكن مجرد امتناع عن أداء الضرائب ، بل كانت تعبر عن رفض للانضواء تحت لواء السلطة المخزنية وإدانة مباشرة لممارساتها وتدخلاتها القمعية وسوء تدبيرها للشأن العام ، لهذا لم تكن حركة السيبة ممارسة اقتصادية للتهرب الضريبي ، بل كانت احتجاجا سياسيا واجتماعيا على الأوضاع القائمة ، لهذا فالقبائل المنتمية إلى بلاد السيبة ، "كما يقول ميشو بلير Michaux Bellaire ، لم تكن تعترف بالسلطة السياسية للمخزن وبجهازه السلطان الإداري ، وإن كانت تعترف فقط بسلطته الدينية وسيادته الروحية"157 . إنه احتجاج على سوء التدبير وشظف العيش ، لا يصل إلى منتهى القطيعة والانفصال .

من خلال ما سبق يتضح أن الاحتجاج الاجتماعي والسياسي الذي عرفة المغرب خلال القرن التاسع عشر ، والذي لاح في واقع السيبة بالنسبة

للقبائل والبوادي والتمردات والثورات بالنسبة للمدن ، كانت مسبباته متعددة الأبعاد ، إذ توزعت على ظرفية انتقال الحكم أو سوء التدبير المخزني وتوالي مواسم الجفاف وانتشار الأوبئة والجوائح ، وكلها لحظات من الأزمة والاختلال . فالشرط المؤسس للاحتجاج في ذات الزمن المغربي هو شرط مأزوم يتصل بعسر انتقال الحكم من سلطان لآخر ، وتعذر استكمال طقس البيعة بدون إعمال لمنطق الإشراط ، كما يتصل بمجموع القمع الذي يمارسه المخزن وممثلوه من القواد في حق القبائل والحرفيين ، من أجل تحصيل الضرائب وحشد الولاء والتأييد بمختلف الوسائل .

و بالنسبة للشرط السوسيواقتصادي المنتج للاحتجاج في مغرب القرن التاسع عشر ، فمن المعلوم أن الجفاف تواترت مواسمه بشكل كارثي ، مخلفة الفقر والأوبئة والمجاعات والهجرات والتطاحنات القبلية من أجل الأرض والماء . فالضعيف الرباطي في تاريخه يؤكد بأنه "في سنة 1801 ارتفعت الأسعار بسلا والرباط ، وبعد أربع سنوات عاد الجفاف ليحل مرة أخرى بالمغرب ، وفي سنة 1806 تأخر المطر واشتد الأمر بالناس ، وفي سنة 1810 هاجم الجراد الجنوب المغربي"158 ، كما يشير أحمد التوفيق إلى أن المغرب شهد" ما بين سنوات 1850 و1894 مجاعات وقحوط أنهكت الناس ، وتفشى المرض وكثر الهرج والمرج بينهم ، ودفعتهم إلى الهجرة من أجل البحث عن القوت"159 . وهذا ما جعل محمد حنداين يميل إلى تأييد فرضية الارتباط الموضوعي بين الجفاف والاضطراب الاجتماعي ، "فلا شك أن الجفاف وما يترتب عنه من القلة والكفاف والمجاعة والأوبئة يؤثر على الأحداث ، فالثورات وحركات التمرد ضد المخزن ، تساهم فيها الظروف المناخية بشكل كبير"160 ، وهكذا "فعندما نقوم بمقارنة بسيطة بين

سنوات الجفاف وسنوات الثورات ، فأغلب الاضطرابات تصادف ، أحيانا سنوات الشح والجفاف ، كما أن التحرك المخزني يكون أكثر في سنوات الرخاء منه في سنوات الجفاف والقلة"[161] .

فالسيبة لم تكن ظاهرة سياسية معزولة عن نسق العلاقات السلطوية القائمة آنئذ ، ولا عن الظرفية الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تبصم المغرب حينه ، وإنما هي ظاهرة احتجاجية بنيوية ، رافضة لمنطق النسق وجنوحه عن السواء ، إنها بهذا الشكل تحتمل معنى التمرد والثورة على الأنماط السائدة ، والتي تجذرها السلطة المركزية وتسعى جاهدة إلى الحفاظ عليها .

لقد جرب مغرب القرن التاسع عشر ألوانه الاحتجاجية الخاصة بشروط عصره ، ومارس الرفض بالشكل الذي تستوجبه تلك الفترة ، عبر الإغارة على المدن والقبائل الأخرى والاقتصاص من ممثلي المخزن من عمال وأمناء ، ورفض أداء الضرائب وتموين الحركات . . . ، ذلك أن لكل زمن نفسه الاحتجاجي الذي يترجم خطابا وممارسة بدرجة ما من الخصوصية والاستثنائية . وهذا ما يدفع إلى التساؤل ، من زاوية أخرى ، عن التطور الاحتجاجي المغربي ، فماذا عن مغرب القرن العشرين؟ كيف استحال الاحتجاج الاجتماعي؟ وما الأشكال التي بات ينطرح عليها بعدئذ؟

المبحث الثاني : زمن الانتفاضات الكبرى

يشير مفهوم الاحتجاج المغربي المعاصر إلى مجموع التمردات والانتفاضات والمظاهرات ذات البعد الجماهيري التي عرفها المغرب منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى الآن ، وإن كان هناك من يدفع بالتحديد العمري

لما هو "زمن معاصر" إلى منتصف القرن العشرين ، فالضرورة المنهجية تمنع من الأخذ بهكذا تحديد . ومنه يكون الانتهاء إلى اعتبار الاحتجاج المغربي المعاصر ما لاح من احتجاجات بمختلف أجناسها وأشكالها بين زمنين : هما الفائت المبتدئ في نهاية القرن التاسع عشر والممتد المفتوح على الراهن .

إن المقصد هو إنجاز نوع من التحقيب السوسيولوجي لزمن الانتفاضات الكبرى ، وهذا يؤشر على عملية إنتاج المعنى بمتوالية الأيام والسنوات ، أي إنتاج معنى دال وواقعي للحظات احتجاجية من زاوية التأريخ السوسيولوجي ، فالتحقيب ينطوي على عملية" تجزئة الزمن وتقسيمه . . و إن كان من الصعب تحديد حقبة بتاريخ معين لنزوع الأحداث إلى الامتداد إلى اللاحق والسابق"162 ، فإن هذا لا يمنع من الانخراط في هكذا مغامرة ، على الأقل من أجل موضعة الاحتجاج المغربي في سياقاته السوسيوسياسية المفترضة .

إن التحقيب بهذا المعنى يدل على القراءة الواعية لتحولات الأنساق في الزمن المندلق نحو ما تصنعه الوقائع الاجتماعية ،" فالزمن السوسيولوجي ينقسم إلى مراحل تاريخية ، ويعتمد على أن هناك طبقات وفوارق بين الأجيال"163 . كما أن "الزمن بذاته ليس شيئا ولا وجود له إلا بالنسبة للأحداث التي تجري فيه"164 ، وعليه تصير الانتفاضات الكبرى لحظات تاريخية لها من المميزات والقواسم المشتركة ما يجعل كل واحد منها عنوانا على تحولات وحركيات وفعاليات مجتمعية ، بل تصير أيضا وثائق اجتماعية عميقة الدلالة على الجاري بلا انقطاع من صراعات النسق وتوافقاته ،" فما يهم هو القدرة على إخضاع عدد هائل من الوقائع المتنافرة في مظهرها ، لمبدأ تصنيفي"165 .

من هذا المنطلق نقترح في هذا المستوى من النقاش معانقة أقوى الانتفاضات التي عرفها المغرب ، بدءا من انتفاضة الدباغين بفاس في العام 1873 ، وانتهاء بانتفاضة فاس أيضا سنة 1990 .

* **انتفاضة الدباغين بفاس** : يعتبر عبد اللطيف المنوني هذه الحركة الاحتجاجية بمثابة أول ثورة عمالية بالمغرب166 ، ففي بحر سنة 1873 شهدت مدينة فاس انتفاضة كبرى ، كانت من توقيع الدباغين الذين رفضوا مبايعة السلطان محمد بن عبد الرحمان إلا بشرط إعفائهم من المكوس167 التي أثقلت كاهلهم . ومن أجل استكمال طقوس البيعة ، فقد تم الاتفاق مع الدباغين بأنهم معفيون من أداء هذه المكوس ، لكن العكس هو الذي حدث ، " فلما تمت البيعة أصبح الأمين الحاج محمد بن المدني بنيس168 غاديا على عمله من ترتيب وكلائه لقبض الوظيف في الأسواق والأبواب وغيرها . . .فثار به العامة وهدموا داره وانتهبوا أثاثه واستصفوا موجوده . . .و كانت فتنة عظمى"169 .

لقد دامت انتفاضة الدباغين بفاس لأزيد من سنة ، «فما بين 1873و 1874 شهدت المدينة والبوادي المجاورة لها أحداثا ، ما تزال تشكل معلمة يؤرخ لها بـ«عيطة بنيس»170 ، امتنع خلالها الحرفيون عن أداء المكوس والضرائب ، ومصعدين من النفس الاحتجاجي إلى حد اشتراط البيعة بإزالة المكس ، وهو ما يعتبر نوعا من العصيان المدني . ولم تستعد فاس هدوءها النسبي إلا بعدما وعد السلطان بالاستجابة لهذا المطلب ، لكن مع وقوع البيعة باشر المكلف بتحصيل الضرائب عمله وكأن الاتفاق السالف لم يكن بالمرة ، لهذا اندلعت الانتفاضة بشكل أكثر ضراوة .

* **حركة الجيلالي الزرهوني171** : على طريق التقاط إشارات وملامح

الاحتجاج المغربي ، يتوجب التوقف عند تمرد الجيلالي الزرهوني ، الذي «ثار ضد السلطان عبد العزيز في خريف 1902»172 وتحديدا ضد ممارسات الحاجب أحمد بن موسى المعروف بباحماد ، وكذا احتجاجا على التدخل الأجنبي في شؤون البلاد ، «فمعظم المصادر التي تتحدث عن فترته تشير إلى استفحال التعسف الذي ساد البادية والحاضرة على السواء»173 ، لهذا من الطبيعي أن تظهر حركات احتجاجية منتمية لروح عصرها ، تجد في التمرد والخروج على السلطان أجدى الطرق للتعبير عن الامتعاض والرفض .

ففي هذا السياق لاحت حركة الجيلالي الزرهوني الذي اختار التمرد إلى غاية الإعلان عن تأسيس مملكة خاصة174 به بمنطقتي الريف والمغرب الشرقي بعدما حظي بتأييد من قبائل غياثة ،» وقد اتخذت السلطنة الجديدة محورا لنشاطها مدينة تازة ثم وجدة وأخيرا قصبة سلوان قرب الناظور»175 . فتمرد الجيلالي الزرهوني يظل فعلا احتجاجيا متساوقا مع واقع السيبة الذي ينبني على رفض الممارسة المخزنية ، ويعبر عن نوع من التحول في مسار الفعل الاحتجاجي ، عبر دخوله إلى سجل المطالبة واتخاذ القرار بدل الرفض المقرون بالانتظارية ، وعلى الرغم من كل التبخيس والتحقير176 الذي تعرضت له هذه الحركة ، فإنها تؤشر على احتجاج سياسي متقدم في كرونولوجيا الاحتجاج المغربي .

* **انتفاضة الإسكافيين بمراكش** : خلال سنة 1904 بدأت السلطة المخزنية في ترويج عملة نحاسية جديدة إثر إبرامها لاتفاق مع البنك الألماني ، وفي ذات السنة لم تجد السلطة لتلافي العجز المالي من حل غير الرفع من قيمة الضرائب ، وبمدينة مراكش تحديدا ، وقبل أيام من حلول عيد

الأضحى ، لم يستسغ الحرفيون والتجار هذه العملة النقدية الجديدة ، ولا استطاعوا تحمل التهاب المكوس وفساد الباشا والمحتسب ، لهذا قرروا تنظيم سوق خاص بهم بعيدا عن السلطة المخزنية177 ، فما كان من ممثلي هذه الأخيرة إلا الإقدام على إغلاق هذا السوق .

كان قرار الإغلاق بمثابة النقطة التي أفاضت الكأس ، فقد عمت الفوضى في مختلف أنحاء مراكش وانطلقت المظاهرات في الأزقة والساحات مطالبة بوضع حد للتعامل بهذه النقود وتخفيض الضرائب ومحاربة الفساد . وكان الحرفيون ، وفي مقدمتهم الإسكافيون ، من أبرز متزعمي هذه الانتفاضة التي فرضت على مولاي حفيظ خليفة السلطان مولاي عبد العزيز حينئذ ، أن يستقبل الإسكافي علال لحسن أحد قادة الانتفاضة بمشور مراكش ويتفاوض178 معه بشأن مطالب المحتجين التي وجدت غالبيتها الطريق إلى الحل والتنفيذ179 ، وهكذا كانت انتفاضة مراكش فجر القرن العشرين محطة بارزة في تاريخ الاحتجاج المغربي .

* انتفاضة الدار البيضاء 1952 : عشية اغتيال النقابي التونسي فرحات حشاد وجدت مدينة الدار البيضاء نفسها وسط حالة من التوتر والاحتقان ، زاد من حدته إقدام سلطات الحماية الفرنسية على اعتقال عدد من الوجوه النقابية المغربية من أمثال الطيب بن بوعزة والمحجوب بن الصديق ومحمد التيباري180 ، الذين دعوا إلى إضراب عام في السابع من دجنبر 1952 للتنديد بهذا الاغتيال . إثر ذلك اندلعت الانتفاضة من كاريان سنطرال لتعم أغلب أحياء المدينة ، وتنتقل من مستوى التنديد بالاغتيال إلى المطالبة بالاستقلال والجلاء عن البلاد .

و لعل هذا التحول في المطلب هو الذي جعل سلطات الحماية تجند

كافة أجهزتها العسكرية لقمع هذه الانتفاضة والانتهاء منها ، ففي العاشر من دجنبر من نفس السنة باشرت سلطات الحماية حملة اعتقالات واسعة همت نحو 400 شخص من حزب الاستقلال والحزب الشيوعي واتحاد النقابات الموحدة بالمغرب ، كما تم وضع 112 آخرين تحت الإقامة الجبرية بالجنوب181 . لقد كانت هذه الانتفاضة نقطة تحول أخرى في مسار الفعل الاحتجاجي بالمغرب ، سواء بالنظر إلى شروط إنتاجها أو أشكال تصريفها أو ردود الفعل التي واجهتها .

* **تمرد عدي أوبيهي** : في السنوات الأولى من الاستقلال طفت على سطح الأحداث الإرهاصات الأولى للصراع الذي سيرتهن إليه المغرب طويلا ، ما بين القصر والأحزاب ، وسيبدو جليا أن حزب الاستقلال يشكل قوة سياسية لا غنى عنها في تدبير الزمن السياسي لفجر الاستقلال . ففي ظل هكذا وضع موسوم باستعراض عضلات القوة من قبل جميع الفرقاء السياسيين وإبداء الرغبة في التحكم في تدبير الزمن المغربي ، سيعلن عدي أوبيهي عامل إقليم قصر السوق182 يوم 17 يناير 1957 تمرده ضد ممارسات حزب الاستقلال وتدخلات وزير الداخلية حينئذ إدريس المحمدي .

و بالرغم من الإجهاز السريع على تمرد عدي أوبيهي183 من طرف السلطة المركزية وبتعاون تام مع المؤسستين الحزبية والعسكرية ، فإن هذا التمرد يشكل استعادة ممكنة لتلك التمردات التي وقعت في الأزمنة الفائتة كثورة بوعزة الهبري والجيلالي الزرهوني وأحمد الريسوني ، خصوصا وأن عدي أوبيهي سار تقريبا على درب إعلان العصيان وإبداء رغبة الاستقلال ، إنها «سيبة» بشكل ومضمون جديدين في السنوات الأولى من فجر الاستقلال .

* انتفاضة الريف 1958 : تهميش المناطق الريفية وتحييدها من أجندة التنمية ، كان سببا مباشرا في اندلاع انتفاضة1958 بالمناطق التي أعلن فيها محمد بن عبد الكريم الخطابي قيام جمهورية الريف ، فقد دعا الحاج سلام أمزيان الريفيين الذين كانت منطقتهم حينها تحت نفوذ جيش التحرير إلى الاعتصام بالجبال وعدم التعامل مع المخزن ، وبذلك تشكلت «حركة التحرير والإصلاح الريفية» التي أصدرت ميثاقها يوم 7 أكتوبر 1958 ، وقد قدمت 17 مطلبا من أهمها : العمل على تسيير الريف من طرف الريفيين184 .

لقد نحتت هذه الانتفاضة لنفسها مسارا جديدا في أسلوب اشتغال الفعل الاحتجاجي بالمغرب من خلال الانتقال إلى خيار العنف المسلح والمنظم في آن بدل الاكتفاء بالانطراح العفوي في تفاصيل المشهد المجتمعي . إلا أن الرد الدولتي كان أكثر عنفا في التعاطي مع هذه الانتفاضة ، وبذلك فقد استمرت هذه الانتفاضة في كتابة تاريخ الريف المغربي وإلى الآن ، فعام «إقبارن» تواصلت آثاره بمختلف تفاصيل المجتمع الريفي ، متخذا صور تهميش وإقصاء ، امتدت إلى المجال والإنسان .

* انتفاضة 23 مارس 1965 : تعد هذه الانتفاضة أول حركة احتجاجية تتجاوز مجال انطلاقها ،لتتواصل بمجالات أخرى ،فالانتفاضة انطلقت بالدار البيضاء بسبب مذكرة صادرة بتاريخ 19 فبراير 1965 عن وزارة التربية والتعليم ترفض إعادة تسجيل التلاميذ الذين فاقت أعمارهم 17 سنة في السنة الثانية من التعليم الثانوي ، ليتوسع مداها إلى العديد من المدن كالرباط وفاس ومكناس ومراكش .

كانت مذكرة وزارة التعليم مجرد نقطة مفيضة لكأس ملأى عن آخرها

بالاحتقان والتوتر ، الذي كان أبرز عنوان لمغرب الستينات ، ليخرج التلاميذ احتجاجا على هذه المذكرة بدءا من 22 مارس 1965 ، ويلتحق بهم العمال والعاطلون ، خصوصا وأن «الثامن عشر من فبراير عرف تسريحات جماعية للعمال في قطاعات عدة من الصناعة والتجارة «185 ، لتعرف الانتفاضة اندلاعها المباشر والعنيف في 23 مارس بالضبط في شكل مواجهة بين الدولة والمواطنين . ولقد كانت هذه الانتفاضة من أكبر الاحتجاجات الاجتماعية التي عرفها المغرب ، وذلك بالنظر إلى مجموع العنف الذي تم تصريفه من خلالها . فقد كانت « الحصيلة عددا هاما من القتلى . .و ظلت البيضاء وعدة مدن أخرى تعيش تحت حالة الطوارئ . .و النتيجة أيضا مئات الجرحى وآلاف الاعتقالات وانعدام الأمن»186 ، بما يفيد بأن حركة 1965 كانت الأكثر دموية في مسار الفعل الاحتجاجي المغربي ، علما بأن الرواية الرسمية حددت عدد القتلى في سبعة أشخاص فقط187 .

* انتفاضة 20 يونيو 1981 : مرة أخرى سيكون البدء الاحتجاجي من هوامش الدار البيضاء ، فأمام قرار الحكومة القاضي بالزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية ، ستنفذ الكونفدرالية الديموقراطية للشغل إضرابا عاما يوم 20 يونيو 1981 ، لتنطلق المظاهرات بكل من البيضاء والرباط ، والتي ستواجه بكثير من العنف من قبل أجهزة الأمن ، لتتواصل في باقي المدن والقرى احتجاجا على تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وسوء التدبير السياسي للملفات الوطنية .و بذلك فلم تكن هذه الانتفاضة إلا « تتويجا لمسلسل من الحركات الاحتجاجية التي عرفتها الساحة النقابية خلال الثلاث سنوات التي سبقت الأحداث»188 ، كما أنها نتاج موضوعي لماض وراهن سياسي موسوم بالجفاء والتوتر بين فاعليه المركزيين ،

فقد كانت هذه الانتفاضة ترجمة واقعية لعلاقة الدولة بالمجتمع في فجر الثمانينات . ففي هذه الانتفاضة ستستطيع النقابة تجاوز ملفاتها المطلبية المرتبطة بتحسين شروط العمل واحترام الحريات النقابية إلى «طرح مطلب جوهري واحد ومحدد بدقة ووضوح ، وذي طابع سياسي : الإلغاء الكلي والفوري لكل الزيادات التي عرفتها المواد الاستهلاكية الأساسية»189 .

وقدر عدد القتلى في هذه الانتفاضة بالمئات ، ووصف الراحلون ب « شهداء الكوميرة» على حد تعبير وزير الداخلية الأسبق الراحل إدريس البصري ، فيما طالت الاعتقالات آلاف المواطنين من حساسيات سياسية مختلفة فضلا عن مواطنين آخرين بدون أي انتماء سياسي ، وبدا واضحا من تداعيات هذه الحركة أن شروط إنتاجها أزموية وردود الفعل والتعاطي معها كانت قمعية .

* انتفاضة يناير 1984 : بعد أقل من أربع سنوات ستندلع انتفاضة شعبية بعدد من المدن والقرى المغربية ، في دلالة قصوى على مجمل الاحتقان والتوتر الذي باتت تعيش على إيقاعه البلاد ، فقد نفذت الإضرابات ونظمت المظاهرات على امتداد شهر يناير تقريبا بأزيد من 50 جماعة محلية ، احتجاجا على غلاء المعيشة وسوء الأحوال السياسية والسوسيواقتصادية .

و كما العادة في مثل هذه الانتفاضات لم تتردد الدولة في الاستعانة بخدمات أجهزتها العسكرية190 ، ليسقط مئات القتلى ويعتقل الآلاف ، وتتخذ في أعقاب ذلك مجموعة من الإجراءات الرامية إلى تحجيم المد الحركي الإسلامي ، على اعتبار أن توقيت الانتفاضة كان متزامنا مع احتضان المغرب لمؤتمر القمة الإسلامي الرابع ، وأيضا لكون «حجم الحركات

الإسلامية كان أقوى وأكثر وقعا من حجم ووزن الحركة الماركسية اللينينية المغربية ، كما أن الأحزاب والنقابات لم تتبن هذه الحركة ولم تساندها»191 . ولهذا فقد اتجهت حينها مجموعة من التنظيمات السياسية إلى تأكيد «انفصالها» عن هذه الانتفاضة وعدم مساهمتها192 في إنضاج شروطها ، خصوصا وأن الملك الراحل الحسن الثاني بدا غاضبا جدا في خطاب ألقاه مساء يوم 22 يناير 1984 ، لم يتردد خلاله في تلاوة مقاطع من البيان الصادر من باريس عن منظمة «إلى الأمام» بهذه المناسبة ، مشيرا إلى صناع هذه الانتفاضة المتوزعين بدرجات متفاوتة بين «الشيوعيين» و«الإسلاميين» ، وواصفا آل الشمال ممن خرجوا منتفضين «بالأوباش»193 .

إن انتفاضة يناير 1984 ستدشن دخول فرقاء جدد إلى مشهد الصراع الدائر بغير انقطاع ، وستؤكد أن الحقل مؤهل دوما لاحتضان عناصر جديدة تعبر عن مطالبها واحتياجاتها ، بالشكل الذي يدل على أن تحجيم الصراع والانتهاء منه بعيدا جدا عن متناول مالكي وسائل الإنتاج والإكراه ، ولو ارتهنوا قويا إلى التدبير الأشد قمعا وشراسة في التعاطي مع الاحتجاج الاجتماعي والسياسي .

* انتفاضة 14 دجنبر 1990 :هذه المرة سيكون الحدث الاحتجاجي موقعا بقوة من طرف هوامش مدينة فاس بدل انطلاقه شبه المستمر من البيضاء ، فاتصالا بالإضراب العام الذي دعت إليه مركزيتان نقابيتان ، وهما الكونفدرالية الديموقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين ، ونتيجة لواقع الاختلال الذي بصم نهاية العقد الثمانيني ، سيخرج الطلبة والعمال والمعطلون متظاهرين بمختلف أحياء مدينة فاس ليتم تطويق المدينة بالأسلحة الثقيلة للجيش ويسقط مئات القتلى بالرصاص .

مدن أخرى كطنجة والبيضاء ومراكش والرباط عرفت هوامشها اندلاع حركات احتجاجية عفوية قوبلت بعنف شديد من قبل الأجهزة الأمنية ، مخلفة بذلك آلاف الضحايا ، لقد خرجوا جميعا احتجاجا على التهميش والإقصاء ، مطالبين بالعدالة الاجتماعية ومقتصين في ذات الوقت من « الدولة» المسؤولة عن تهميشهم ، بواسطة التخريب والنهب وإضرام النار في عدد من المنشآت الاقتصادية الكبرى كما حدث بفاس . فقد عمد المتظاهرون إلى تخريب بعض مراكز الشرطة والبريد والأبناك إضرام النار في السيارات وبعض الفنادق ومحطات البنزين والحافلات .

إن حركة 1990 ستؤكد الملمح الشبابي للفعل الاحتجاجي بالمغرب ، كما ستؤكد ملحاحية المسألة الاجتماعية اتصالا بالتشغيل وإعادة إدماج هوامش المدن ، «فقد أعادت هذه الأحداث إلى الواجهة القضايا الاجتماعية التي ظلت مغيبة»194 ، وهو ما سيجعل الملك الراحل الحسن الثاني يعلن في أعقاب هذه الأحداث عن تأسيس المجلس الوطني للشباب والمستقبل واعتبار التشغيل «أولوية وطنية» .

إنها أقوى الانتفاضات التي عرفها المغرب المعاصر ، والأكثر إثارة للجدل وبصما لكثير من تحولات النسق ، فيها نقرأ تاريخية الحركات الاحتجاجية ، وفيها نقرأ أيضا تطوراتها الممكنة ، ونكتشف ثوابتها ومتغيراتها في الشكل والمضمون ، هذا بالإضافة إلى إمكان رصد التحول في شروط إنتاج الفعل الاحتجاجي المغربي ومقاربة نقطة الصفر في اندلاعه ، كما تفيد مختلف هذه الحركات في التفكر الموضوعي في الإخفاق أو النجاح المؤقت للموقف الاحتجاجي بالمغرب ، عبر مساءلة شرط الانتهاء المبكر في مقابل التجذر والاستمرارية .

لكنها بالرغم من ذلك ، فهي لا تشكل الكل الاحتجاجي بالمغرب ، فثمة حركات أخرى كان للمغرب موعد معها في أكثر من مدينة وقرية في لحظات متفرقة من عقد التسعينات وبداية الألفية الثالثة ، فمثلا في الخامس والعشرين من يونيو 1993ستعرف مدن بوزنيقة وابن احمد وتيفلت احتجاجات اجتماعية كبرى عشية الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية ، وفي الرابع عشر من يوليوز 1996سيخرج سكان الأحياء العشوائية بالهراويين بالدار البيضاء محتجين على إقدام السلطات المحلية على هدم مساكنهم ، وفي 18دجنبر من نفس السنة سيتظاهر سكان مدينة شيشاوة احتجاجا على مشروع التهيئة الجديد للمدينة .

لن يتوقف مسار الاحتجاجات الحضرية والقروية عند هذا الحد ، بل سيمتد إلى العديد من المجالات ناحتا لأسلوبه ومعناه مسارات جديدة في الرفض المغربي ، فحتى تلك المناطق التي بدت أكثر خضوعا وابتعادا عن فكرة الرفض والاحتجاج في أوقات سابقة ، صارت تنخرط بشكل واضح في مظاهرات ومسيرات مطالبة بالتغيير ، وهكذا سيخرج سكان مركز سيدي بطاش بإقليم بن سليمان في الثالث عشر من يونيو 1997 احتجاجا على المناخ الموبوء الذي رافق تدبير الانتخابات الجماعية ، مثلما خرج سكان مدينة جرادة في الثالث عشر من نونبر 1997 ، للتظاهر تضامنا مع عمال مناجم جرادة الذين خاضوا اعتصاما مفتوحا احتجاجا على عدم صرف الأجور في وقتها .

وفي المغرب العميق وتحديدا بأيت بلال بإقليم أزيلال سيقرر سكان تلك المنطقة النائية تنظيم مسيرة في اتجاه مراكش ، لعرض مشاكلهم التنموية أمام الملك ، ما دامت السلطات المحلية بالإقليم قد عجزت عن تدبير وحل

مشاكلهم ، وهي المسيرة التي شارك فيها أزيد من ألف متظاهر وقوبلت بغير قليل من العنف الرسمي . وفي الثالث عشر من نونبر 1999 ستعرف مدينة العيون حركة احتجاجية ، انطلقت في البدء بمطالب اجتماعية ، تتمثل في تمكين الطلبة من تخفيضات على مستوى النقل وتوفير مناصب الشغل ، لتصير بعد استعمال العنف إلى حركة سياسية تطالب بالانفصال وتقرير المصير .

السنوات الأولى من هذه الألفية الثالثة ستعرف تناميا للسلوك الاحتجاجي في العديد من المناطق المغربية ، بل إن الاحتجاج سيغدو الطريق الأنجع للتعبير عن المطالب وتسريع مقتضيات الاستجابة لها ، ففي الثاني من فبراير 2000 ستندلع حركة احتجاجية بقرية تارميلات بإقليم الخميسات ، وفي التاسع من أبريل من نفس السنة سيعتصم سكان سيدي الطيبي بالطريق الرئيسية الرابطة بين القنيطرة والرباط ، وبإقليم الحسيمة ، عشية الزلزال الذي ضربها سنة 2003 ستتشكل حركة احتجاجية أكثر تنظيما وتأثيرا ستنظم أضخم مسيرة عرفتها منطقة الريف في أبريل 2005 بتماسينت .

و على امتداد السنوات الأخيرة ستكون عدة مدن وقرى مغربية على موعد مستمر مع الاحتجاج بأشكال ومضامين ومطالب متنوعة ، ففي أيت أورير سيحتج السكان ضد الفلتان الأمني وتفشي الرشوة والمحسوبية ، وفي ورزازات سيتضامن السكان مع عمال منجم إيميني الذي أغلق بغير مبرر معقول ، وبفاس سيحتج السكان ضد محاولة تفويت فضاء عمومي (جنان مولاي كامل) .

«ارتفاع الطلب الاجتماعي وتنامي السلوك الاحتجاجي» هذا هو

العنوان البارز للمغرب الاجتماعي في السنوات الأولى من هذه الألفية ، فبؤر التوتر والاختلال لاحت في أكثر من مناسبة وعلى أكثر من صعيد ، في تأشير دال وقوي على التهاب الاحتقان المجتمعي ، ففي أعماق الريف المغربي استمر الاحتجاج الاجتماعي من أجل استفادة عادلة من الإعانات المخصصة لضحايا الزلزال الذي دمر الحسيمة ونواحيها ،وفي المغرب العميق وتحديدا بالعالم القروي نظم الفلاحون ، الذين اعتبرهم ذات مرة الراحل الفرنسي ريمي لوفو بأنهم مدافعون عن العرش ، مسيرات العطش من أجل حقهم في الماء الشروب ونصيبهم من العدالة الاجتماعية ، وقبالة البرلمان بأرقى شوارع الرباط استمرت المواجهة اليومية بين قوات الأمن وفئات المعطلين من أصحاب الشهادات العليا والمجازين المكفوفين وحملة الرسائل الملكية ، الذين أعيتهم الاجتماعات التي عقدوها طيلة خمس سنوات مع كبار مسؤولي الدولة ، دون أن تترجم الوعود إلى مناصب شغل تعفي من البطالة والإهدار العلني للطاقات ، الشيء الذي جعل البعض منهم يختار أسلوب الموت احتراقا لإثارة انتباه الذين هم فوق من مالكي وسائل الإنتاج والإكراه195 . إنها أقوى اللحظات الاحتجاجية بالمغرب ، والتي تكشف عمق الأزمة البنيوية وفداحة الموقف التنموي ،فالاحتجاج في البدء والختام هو إدانة صريحة وصارخة للتنمية المعطوبة والمشوهة . لكن ما الذي يجعل من الحركات الاحتجاجية بالمغرب خصوصا في زمن الانتفاضات الكبرى مجرد ممارسات عفوية عصية على التحول إلى حركة اجتماعية منظمة؟ ولماذا تكون الثقافة الصدامية مؤطرة لهذه الحركات في أقوى لحظاتها؟ وما الذي تغير في أسلوب الاحتجاج على طول هذه السنوات؟ وبالمقابل ما الذي حافظ على ثباته وألقه وفق هذا المسار؟

إنها الأسئلة الكبرى والعميقة التي ينهجس بها الفصل القادم من هذه الدراسة ، وذلك في محاولة لاستجلاء خصوصيات وطقوس وثقافة الاحتجاج المغربي .

الفصل الخامس
ملامح الاحتجاج المغربي

كيف يقدم الاحتجاج المغربي ذاته؟ وكيف يسوق مشروعه ومطالبه؟ من يوجهه ويتحكم في خططه وتحركاته؟ ولماذا يفشل في التحول إلى حركة اجتماعية أو تجربة ثورية؟ بل لماذا يعجز حتى في الوصول إلى تحقيق مطالبه وأهدافه؟

إنها جملة من التساؤلات التي تنطرح، كما في مختتم الفصل الفائت، وبحدة أكثر، جراء تتبع مسارات الفعل الاحتجاجي بالمغرب، إنها تدفع بالفكرة إلى أقاصيها الممكنة، في محاولات مستمرة لاكتشاف حقيقة هذه الوقائع الاحتجاجية التي رهنت الزمن المغربي، في ماضيه وحاضره ومستقبله، فمنذ زمن السيبة والمخزن، ومرورا بالتمردات والانتفاضات الكبرى وانتهاء بجو الاحتقان الاجتماعي وتنوع أشكال التصريف الاحتجاجي، من خلال ذلك كله تبدو ثقافة الاحتجاج حاضرة في أعماق المجتمع المغربي، ومؤثرة في دينامياته وارتكاناته، فالشرط الاحتجاجي فاعل في صياغة اللحظة التاريخية.

ثمة رأي شائع في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية والاحتجاجية متعلق بكونية الاحتجاج واشتغاله بمنطق عام لا يكاد يختلف من نسق لآخر، ففي كل المجتمعات نجد ثقافة احتجاجية تسمها بالشكل والمضمون المناسب، لكن بالرغم من هذه العالمية والعمومية التي تسم الاحتجاج، خصوصا في انبنائه على موقف الرفض ومطلب التغيير، فإن للاحتجاج في هذا النسق أو غيره ثقافة خاصة به، تحتمل طقوسا وممارسات نوعية

واستثنائية قد لا تتوفر بذات الشروط والملامح في أنساق أخرى مغايرة .

و منه نقول بأن الاحتجاج المغربي يؤسس ثقافته وطقوسه الجديرة به ناحتا لذاتيته ممكناته وتفاصيله التي تجعل منه ممارسة مختلفة عما هو سائد في أنساق أخرى ، قريبة أو بعيدة مجاليا واجتماعيا ، وهذه الثقافة الخصوصية تلوح بشكل بارز في شروط الانبناء والتصريف ، فضلا عن مسوغات الإنتاج وإعادة الإنتاج .

فمن خلال تأمل زمن السيبة وزمن الانتفاضات الكبرى والصغرى تتأكد هذه الخصوصية ، وتحديدا في إشكال العفوية والإخفاق ، فأغلب الحركات الاحتجاجية بالمغرب تنطلق بشكل عفوي ، ولا تجنح إلى التنظيم إلا في وقت متأخر ، إن لم تخب وتنتهي في شرط البدء والامتداد .كما أنها لا تقود نهاية نحو تغيير جذري لما يعتمل في أعماق النسق ، ولا تحقق في الغالب «انتصارا» كليا على موجبات الاحتجاج ، فكيف نفسر هذا الإشكال البنيوي المؤطر لاشتغال النفس الاحتجاجي بالمغرب؟

إن أغلب الحركات الاحتجاجية بالمغرب وأكثرها حضورا في الذاكرة الجمعية لم تستمر طويلا ، ولم تتحول بالتالي إلى حركة اجتماعية منظمة ومستمرة ، بل على العكس من ذلك ، فإنها سرعان ما انتهت وانتمت إلى سجل الفائت وصارت مجرد مادة للقراءة والاعتبار ، فهل للأمر علاقة بقوة مالكي وسائل الإنتاج والإكراه في هذا المجتمع؟ أم أن له علاقة بالانقسامية كملمح باصم لهذا المجتمع؟ ذلك أنه ، وبالرغم من كل عوامل التوتر والعنف والتعارض بين قسمات المجتمع ، فإن هذه العوامل ذاتها هي التي تؤمن للنسق استمراريته وإعادة إنتاج ذاته .

إن شروط إنتاج زمن الانتفاضات الكبرى والصغرى ، وقبلا زمن

السيبة، تتنوع وتتناقض، لكنها في مجموع اختلافها وتمايزها، تكشف عن الملمح الانقسامي كمكون بنيوي للمجتمع المغربي، «فإذا كانت هذه البنية تتمكن من ضمان استمرار وجودها والمحافظة على توازن نسبي بين مكوناتها، فإنها تحقق ذلك بفعل ما تشتمل عليه من دينامية مزدوجة تتجه أحيانا إلى الانشطار وأحيانا إلى الاندماج والتكتل»196. وهذا ما لاح بجلاء في كثير من لحظات الزمن المغربي، فتارة تهتز العلاقات بين القبائل فيما بينها أو بينها وبين المخزن، وتارة أخرى تتحالف في إطار اتحادات قبيلة أو علاقات مصالحية مع السلطة المركزية، دونما إغفال لدور الزوايا والصلحاء في ترتيب التحالفات ومحو النزاعات أو على الأقل التخفيف من حدتها. وإذا التعارض بين مكونات المجتمع الانقسامي هو سر الاستمرارية، فهل يمكن القول بأن الاحتجاج كممارسة تعارضية تفيد النسق كثيرا في مسارات إعادة الإنتاج، وتفيد صناع القرار أساسا في تقوية رساميلهم المادية والرمزية وإبطاء مفعول التغير والتجاوز؟ فأي الأدوار صلابة تلعبه الحركات الاحتجاجية بلا وعي من منفذيها؟

المبحث الأول: الانبناء والتصريف

إن التأمل النقدي لمسارات انبناء احتجاجات مغرب القرنين التاسع عشر والعشرين فضلا عن الموجات الجديدة من الاحتجاج في فجر هذه الألفية، سينتهي لا محالة إلى مأزق تصنيفي آخر، على غرار مأزق التصنيف الفئوي الذي اختبرناه في الفصل الثاني من هذه الدراسة، فالشروط المولدة للاحتجاج تظل مرتبطة بلحظتها التاريخية، ونقطة الصفر في اندلاع الموقف الاحتجاجي، تظل بدورها مختلفة من زمن لآخر، ومن

ممارسة لأخرى . ذلك أنه لا توجد خطاطة جاهزة وغطية لسوسيولوجيا الاحتجاج المغربي ، فحينا يكون الاحتجاج بجينات سوسيواقتصادية وحينا آخر يكون بلبوس سياسية ، وفي مناسبات أخرى يكون خارجا من رحم البعد الثقافي أو الديني ، وفي أوقات أخرى يندلع بشكل عفوي ، وبغير سبب واضح المعالم .

لكن وبالرغم من تعذر بناء تلك الخطاطة ، فإن ذلك لا يمنع من استقراء أقوى لحظات الاحتجاج المغربي واكتشاف شروط إنتاجها ، ففي زمن السيبة والانتفاضات يمكن تخمين الإجابات المحتملة لانبناء الحركات الاحتجاجية وأشكال تصريفها لمفعولها ومضمونها في النسق المجتمعي ، وعلى درب هذه المتابعة يمكن توزيع شروط إنتاج الحركة الاحتجاجية بالمغرب إلى العوامل التالية :

الأزمة البنيوية : تسجل الاحتجاجات أقوى حضورها في ظل أزمات بنيوية تعتري النسق المجتمعي ،" فالحركات الاحتجاجية عادة ما تتزامن مع وجود اختلالات داخل المجتمع وأزمات حادة"[197] ، فثمة علاقة واضحة بين ظهور الحركات الاحتجاجية وبين " وعي عام بأن المجتمع يواجه مشاكل اجتماعية واقتصادية وأوضاعا سلبية كبيرة ، ولكن دون كفاءة على حلها "[198] . وهو ما يعبر عن الأزمة البنيوية . فانتفاضة مارس 1965 ، ما هي إلا نتيجة موضوعية لأزمة بنيوية انخرط فيها حينئذ النظام السياسي المغربي ، وعجز عن تدبيرها والتحكم في مخرجاتها ومدخلاتها بأقل الخسائر الممكنة وأكثر وسائل الاحتواء فاعلية .

فالصراع الدائر بين القصر والجيش والأحزاب ، والبحث المستمر لكل طرف عن مزيد من المشروعية للتحكم في صناعة القرار ، أفرز تباينا في

الرؤى والاستراتيجيات ، مثلما أنتج صراعا حاول فيه كل طرف أن ينتهي من الآخر باستثمار مختلف آليات العنف والعنف المضاد ، وهو ما أدى نهاية إلى تعميق الأزمة وتجذيرها في مختلف مناحي وحقول النسق ، الشيء الذي ساهم في تأجيج التوتر وتقوية عناصر الصراع ، بحيث كانت مذكرة وزارية كافية لإشعال فتيل التمرد والاحتجاج .خصوصا وأن «الصراع يتجه أكثر فأكثر نحو الاحتدام والتفجر»199 .

إن النظام السياسي المغربي خلال زمن الستينات بدا مأزوما للغاية ، ولعل هذا ما جعل الاحتجاج يظهر بشكل عنيف وعفوي ، ويقابل أيضا من طرف صناع القرار بردود أكثر عنفا وضراوة . فالحركات الاحتجاجية هي نتاج موضوعي لمناخ من الأزمة البنيوية ، تتكثف على إثرها الأحداث وتترسب عبرها السلوكات والخطابات التي تمهد لانبناء علاقات معطوبة بين الفاعلين في النسق ، تنتهي ختاما بالتعارض والعنف والعنف المضاد . فالحركات الاحتجاجية في عمومها «تتطلب وجود سياق اجتماعي وسياسي واقتصادي يتسم بدرجة كبيرة من الظلم والتفاوت الذي يخلق الإحساس بعدم الرضا وتوفر الشعور بالتوتر والسخط العام»200 .

إن الأزمة البنيوية تعبر عن درجة متقدمة من العطب والاختلال ، يعسر معها الضبط التام لكافة تفاصيل الحياة المجتمعية ، مما يقوي من احتمالات الخروج عن طوع السائد ، ويؤسس بالتالي لاحتمالات التوتر والاحتقان ، فالأنساق التي يعتورها العطب القديم ، تكون مرشحة للاختلال واللاتوازن ، ولهذا يفهم كيف يرتبط واقع السيبة بفترات الأزمة التي تكون انتقالا معيبا للحكم أو تراخيا لمؤسسات الضبط أو اختلالا مباشرا في تدبيرها لحقول النسق .

الصراع السياسي : في مستوى آخر من القراءة تظهر القرارات المخزنية كعنصر حاسم في إنتاج السلوك الاحتجاجي ، ففي أعقاب أي قرار ممهور من طرف السلطة المركزية أو ممثليها ، ويكون متعارضا مع مصالح الفاعلين في النسق ، يجد المتضررون من ذات القرار أنفسهم محتجين ومتظاهرين ومقتصين لمصالحهم ، وهو ما تكرر كثيرا في مغرب القرن التاسع عشر ، فعيطة بنيس بمدينة فاس كانت ردا مباشرا على تراجع المخزن عن إلغاء المكس الذي أرهق كاهل الدباغين ، فبمجرد حدوث البيعة خرج أمين الأمناء بنيس يبغي جمع المكس ، وهو ما اعتبر نقضا لسابق اتفاق وتعاقد رمزي بين المخزن والدباغين ، فما كان من خيار أمام المتضررين إلا الاحتجاج ونهب دار بنيس ومحاولة قتله .

كما أن القرار المخزني القاضي بإلغاء السوق الجديد الذي أقامه حرفيو مراكش ، كان سببا مباشرا في اندلاع ثورتهم التي لم تنته إلا بالتفاوض مع متزعمها الإسكافي لحسن سلام وتصفيته بعدئذ ، مثلما كانت قرارات أخرى مساهمة بدرجة معينة في تقوية مؤشرات السلوك الاحتجاجي وتصريفه في أشكال متعددة تحتمل عنفا مضادا لعنف سابق عليه . «فعادة ما تندلع الانتفاضة كرد فعل على نوع من الاستفزاز الواقعي أو الوهمي»201 ، مما يعني أن الفعل الاحتجاجي هو رد فعل مباشر على فعل سابق عليه ، يوازيه أو يفوقه في درجة العنف المضمر والمعلن ، « فالاحتجاج يندلع عادة في جو مشحون ، وعادة ما يكون مصاحبا لأجواء الإعلان عن إضراب عام ، بحيث نجد الناس ينتظرون تلك اللحظة والمضربون يعبئون من جهتهم ورجال السلطة يقومون بتعبئة مضادة ، وكل هذه العوامل تزيد من حدة التوتر»202 ، والنتيجة أفعال وردود أفعال تنكشف في قرارات

مالكي وسائل الإنتاج والإكراه المنتجة للحنق والموجبة للرفض من جهة ، والسلوكات الاحتجاجية التي ينخرط فيها الأفراد والجماعات أملا في التغيير والتجاوز ، ليستمر الفعل بالضرورة في إنتاج رد فعله الممكن . و هذه الاستمرارية الاحتجاجية «دليل على استمرارية التوتر بين الدولة والمجتمع»203 . ولهذا يفهم جيدا كيف أن « إطار التوتر بين المدينة والبادية ، يدل على أن المدينة هي صاحبة الهيمنة الفعلية في القرن الماضي ، وأن عنف سلوك القبائل إزاءها ، إنما هو رد فعل المهيمن عليه»204 .

كما أن الحركات الاحتجاجية تنتج في الزمن المغربي بفعل التوظيفات السياسية في إطار صراعات النسق ، فثمة حركات بعينها ، ما كان لها أن تندلع لولا رهان التوظيف السياسي ، كعنصر حاسم في سيرورة الانبناء والإنتاج ، فانتفاضة مارس 1965 ما هي إلا نتيجة موضوعية لسلسة من الإخفاقات والصراعات السياسية205 التي بصمت علاقة القصر بأحزاب المعارضة وجيش التحرير ، فيكفي أن نعرف أنها جاءت في أعقاب الإقالة المفاجئة لحكومة عبد الله إبراهيم وإنهاء حركة شيخ العرب فضلا عن وصول التوتر والقمع إلى أقصى درجاته ، ولهذا «كانت انتفاضة 1965 استمرارا للتمرد ضد نظام يبدو استبداديا»206 ، إنها بهذا المعنى انتفاضة تمتح من الصراع الدائر بين القصر والمعارضة ، وتعد « تعبيرا عن رفض حالة الاستثناء (التي ستعلن في يونيو 1965) ، وهي بذلك محركة من طرف القوى السياسية التي تم على حسابها الإعلان عن حالة الاستثناء»207 . فالاحتجاجات تتنامى في المجالات التي يحتدم فيها الصراع والاحتقان ، ولا يجد الطريق الأنسب والسوي لتصريف حمولاته وشحناته ،» فمع تزايد أعمال العنف والقهر الحكومي ، تتزايد أعمال العنف والاحتجاج غير

الرسمي»208 .

في حركة 14 دجنبر 1990 أيضا ، يلاحظ أن عامل الصراع السياسي كان محركا لهذه الحركة التي جاءت في عز الجفاء السياسي الذي كان عنوانا ، لزمن طويل ، لعلاقة القصر بالأحزاب اليسارية وبعض المركزيات النقابية التي كانت قد عبرت عن نيتها في تنفيذ إضراب عام ، وهو ما تم تسويقه على نطاق واسع بواسطة جرائد المعارضة . فالاحتجاج يكون انعكاسا وامتدادا لصراعات الحقل السياسي ، بل إنه يصير الأسلوب الأكثر فعالية بالنسبة لأطراف الصراع ، من غير صناع القرار طبعا ، للتعبير عن مضمون صراعهم ومعارضتهم ، ولعل هذا ما يجعل الأحزاب والنقابات تسعى دوما لاحتضان الفعل الاحتجاجي واستعماله كرأسمال رمزي في تقوية الحضور داخل النسق .

العامل الاجتماعي : ويظل هذا العامل من أكثر العوامل وجاهة في تفسير السلوك الاحتجاجي بالمغرب ، فأغلب الحركات الاحتجاجية التي عرفها المغرب ، كانت بسبب وطأة الظروف المعيشية وعسر التكيف معها ، فمن أعماق الهامش المقصي تنطلق الشرارات الأولى للسلوك الاحتجاجي ، «فمن هوامش المدن أو من الضواحي الحمراء»209 كما يقول شامبار دو لوي Chombart De Lauwe ، تنطلق هذه الاحتجاجات ، باعتبارها المجالات التي تأوي من لا يملكون وسائل الإنتاج والإكراه .

فالزيادة في أثمان المواد الاستهلاكية الأساسية210 ، كانت عنصرا حاسما في صناعة انتفاضات 1981و 1984 و1990 ، وقبلها حركات التمرد والسيبة ، فأمام توالي سنوات الجفاف وتعذر الوفاء بالكلف المخزنية تخرج القبائل من مجال الطاعة إلى مجال البيعة ، خصوصا في لحظات الضعف

التي تطرأ على السلطة المخزنية جراء انتقال في الحكم أو صراع حول إدارة دفته .

فأغلب حركات التمرد والاحتجاج كانت تقع في زمن العسر والجفاف ، فالاحتجاج المغربي يكون في كثير من ظواهره بقوة الفقر والتهميش ، بل إن أكثر الحركات الاحتجاجية التي شهدها العالم العربي كانت من أجل الخبز211 ، ومن أجل تحسين ظروف المعيشة وإقرار العدالة الاجتماعية ، « ولذلك يظهر أن هناك ارتباط مزدوج بين انفجار الانتفاضات وإعادة النظر في سياسة دعم القدرة الشرائية الشعبية»212 .

ويجد العامل السوسيواقتصادي وجاهته أكثر في الانحدارات الاجتماعية للمشاركين في أقوى الانتفاضات والتمردات ، وكذا أماكن اندلاعها ،فهم في الغالب يتحدرون من هوامش المدن أو من القرى ،وينتمون إلى أقل الفئات دخلا وأكثرها فقرا ، «فلقد برهنت اضطرابات مارس 1965 أن هناك علاقة بين مشاكل الشباب العاطل والركود الاقتصادي»213 ، كما أن المجال البنائي للانتفاضة يكون في الغالب من أحياء الصفيح والسكن العشوائي أو بصفوة القول من المجالات التي أخطأتها مشاريع التنمية .

يمكن التعبير عن هذا الملمح بإعادة طرح سؤال البدء من جديد ، فلماذا يحتج المغاربة؟ وما الدافع المركزي الذي يجعلهم يخرجون متظاهرين ومطالبين بالتغيير؟ هناك أكثر من سبب وجيه يحضر في تفسير شرط انبناء الفعل الاحتجاجي بالمغرب ،لكن بالرغم من ذلك يظل الشرط الاجتماعي من أكثر الشروط قوة في إنتاج الاحتجاج . فعندما تضرب القدرة الشرائية وترتفع أسعار المواد الأساسية ، ويتعذر الوصول إلى الماء الشروب ويتأكد بالملموس أن التنمية البشرية أخطأت طريقها إليهم ، حينئذ يخرج المغاربة

محتجين بمختلف الأشكال والممارسات معبرين عن امتعاضهم ومطالبين بالتغيير .» فكلما زادت درجة التنمية الاقتصادية ، كلما انخفض معدل العنف السياسي والعكس صحيح ، فالعنف السياسي ينخفض في النظم الديموقراطية ، نظرا لوجود مؤسسات سياسية وسيطة تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم وتضبط الصراع الاجتماعي»214 أو على الأقل تقلل من عنفه وتحصر مداه .

و لهذا يفهم كيف أن السؤال الاجتماعي كان ، وسيظل ، من أكبر الأسئلة التي تؤرق بال الفاعل السياسي ، إنه سؤال مفتوح على كل الرهانات ، ومفتاح لكل الاحتمالات ، واعتباره رقما أساسا في معادلات التحرك والاشتغال أمر لا مندوحة عنه ، فكل مكونات النسق السياسي تراهن على «الاجتماعي» ، وتجعله الهدف الأقصى لممارساتها وخطاباتها . خصوصا وأن الذاكرة الاحتجاجية في العالم العربي أساسا تؤكد أن أكثر الأحداث عنفا ومواجهة بين السلطة الحاكمة والجماهير ، كانت على خلفية دواع اجتماعية ، « فمن الملاحظ أن أحداث العنف الجماهيري التي اتخذت شكل مظاهرات أو أحداث شغب عامة ، والتي عرفتها الأقطار العربية مثل مصر سنة 1977 وتونس خلال سنتي 1981 و1984 ، والمغرب سنة 1984 والسودان خلال سنتي 1981 و1985 ، كانت نتيجة قيام حكومات هذه الأقطار برفع أسعار بعض السلع الأساسية وتخفيض الدعم ، وذلك تنفيذا لبعض توصيات صندوق النقد الدولي»215 .

ومن مقترب آخر يمكن تمثل السلوك الاحتجاجي بالمغرب كمناسبة لتفريغ المكبوت السياسي ، والاقتصاص من المسؤولين عن تفاقم المشكلة الموجبة للاحتجاج ، ولو بصيغة رمزية ، «فالقوى التي لم تستفد من عوائد

التنمية ،أو تلك التي تستشعر أنها استفادت ،أقل مما كانت تتوقع أو أقل من حجم تضحياتها ومساهماتها في هذه العملية ، قد تلجأ إلى ممارسة العنف للاحتجاج على النظام القائم باعتباره المسؤول عن عملية التوزيع»216 ، إن الأمر أشبه ما يكون بانتقام من التقسيم غير الطبيعي للعوائد التنموية ، على اعتبار أن « الحركات الاجتماعية تتحرك وفقا لتطور خطي من الشعور بالغضب إلى فعل احتجاجي للجماهير»217 ،ولو بهدف التفريغ والتعويض الرمزي عن المفتقد والمغتصب خطأ وكرها . «فالتجمع يولد إحساسا بالقوة والعنف واللامسؤولية ، فالتجمع يجعل عدوانية بعض الأفراد المقموعة عادة ، تنفلت من قيودها ، إنه يخلق ويحرر ، في نفس الوقت ، التوترات المتراكمة الناتجة عن خنق الطاقات الفردية والجماعية»218 .

و لهذا يلاحظ كيف تتحول شعارات مسيرة للتضامن مع الشعبين الفلسطيني والعراقي إلى انتقادات لاذعة لعمل الحكومة ، وكيف تتحول التشجيعات أثناء متابعة مباراة رياضية إلى التعبير عن الغضب الشعبي من انسداد آفاق الشغل وعسر الحال . إن الاحتجاج المغربي بهذا المعنى يعد فرصة لتفريغ المكبوت السياسي ، فالانضواء في الجماعة يساعد الفرد على امتلاك مزيد من الجرأة كما يؤكد غوستاف لوبون في سيكولوجية الجماهير ، وهذه الجرأة الزائدة تمكن من تصريف الشحنات المكبوتة بفعل القمع أو الخوف ، خصوصا في ظل الأنظمة الاستبدادية ، ومنه يتحول الموقف الاحتجاجي في كثير من الأحيان إلى فضاء للتفريغ السيكولوجي أكثر من فضاء للمطالبة بالتغيير .

و بما أن الدين مكون باصم للحركة الاجتماعية ،فإن الفعل الاحتجاجي يكون أحيانا بسبب الاختيارات والقناعات أو حتى الصراعات الدينية التي

تميز النسق ، يكون نابعا من رحم الحقل الديني كما حدث في حركة « اللطيف»219 بمدينة فاس احتجاجا على المستعمر الفرنسي ومطالبته بالجلاء ، أو خلال مسيرة الدار البيضاء المناهضة لخطة إدماج المرأة في التنمية ، أو في الحركات التي عرفها العالم الإسلامي وعدد من الدول الغربية في بحر سنة 2006 احتجاجا على الرسوم المسيئة لشخص الرسول سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام .

لقد ارتبط الاحتجاج مغربيا ، ولسنوات طوال بالفضاء الديني ، إذ كانت الحركات الاحتجاجية تخرج من المساجد ، كما في حركة اللطيف بفاس ، أو أنها ترتبط بمؤسسة دينية ، كما كان يحدث في مغرب القرن التاسع عشر ، حيث كانت الزوايا ، تلعب أدوارا سياسية ، سواء في تدبير الصراعات بين السلطة المخزنية وبلاد السيبة عن طريق الوساطة والتحكيم والصلح ، أو لما تتحول بدورها إلى مجال السيبة ،لتمارس الاحتجاج وتقلب معادلات النسق .وفضلا عن عاملي الفضاء والمؤسسة المتمثلين في المسجد كمنطلق والزاوية كموجه ، نجد الاحتجاج بالمغرب يتولد بفضل الانتماء الديني الموجب للدفاع عن القيم المميزة للممارسة الدينية ، « ففي أيام السلطان مولاي سليمان (1792–1822) ، نشبت فتنة بفاس ووقع القتل والسرقة ، والسبب ، أن عامل المدينة الحاج محمد الصفار استباح نساء المدينة هو وأصحابه ومد يده إلى الحريم» ، للمسألة اتصال وثيق بالدين والعرض ، وهو ما يدفع إلى القول بأن الاحتجاجات كنزاعات اجتماعية أو سياسية ، تتأسس معطياتها وجيناتها الأولية في ظل هذه الشروط المؤطرة لثقافة الدين والعرض والشرف أيضا . ففي هذه الحركات جميعها يغدو العامل الديني محركا مركزيا لصناعة الفعل الاحتجاجي ، وذلك بما ينطوي

عليه من قدرة تأثيرية نابعة من معطى القداسة والإقناع .

هذه أبرز الأسباب الثاوية وراء اندلاع الحركات الاحتجاجية في المتن المغربي ، وهي عوامل لا تشتغل دوما في انفصال تام عن بعضها البعض ، بل تحضر بشكل جمعي أو جزئي ، لتساهم في عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج . والواقع أن المساءلة المستمرة للفعل الاحتجاجي بالمغرب تكشف هذا التأرجح بين الحضور الجزئي أو الجمعي لهذه العوامل ، «ففي لحظات يصعب أحيانا تحديد جميع معالمها ، يخرج الناس إلى الساحات العمومية للتظاهر والاحتجاج»220 ، فإذا كان هناك من انتفاضات وتمردات وثورات قد نتجت عن سبب واحد مباشر ، فثمة حركات أخرى تضافرت عدة عوامل في إنتاجها وتجذيرها ، بل إن فرضية السبب الوحيد تظل الأقل بروزا في تفسير السلوك الاحتجاجي المغربي .

المبحث الثاني : سؤال الثابت والمتغير

و إذا كانت هذه الأسباب بهذا الشكل ، فماذا عن الخصائص المميزة للسلوك الاحتجاجي المغربي؟ ما هي ملامحه الـ سوى؟ وكيف يلوح وينطرح في مجموع النسق؟ وما الذي تغير فيه من الأمس إلى اليوم؟ وبالمقابل ما الذي حافظ على ثباته بين زمنين هما الفائت والآن؟ وبعدا ما المآلات الممكنة للممارسة الاحتجاجية في بلد "يعيش فيه 6 مليون نسمة تحت عتبة الفقر (بأقل من 8 دراهم في اليوم) و12 مليون لا يتوفرون على تغطية صحية و4 مليون في سكن حاط بالكرامة؟"221 .

و في سياق البحث عن أبرز خصائص السلوك الاحتجاجي بالمغرب ينطرح سؤال الثابت والمتغير ، ويتأكد بأن هناك خصائص حافظت على

استمراريتها وثباتها، في مقابل أخرى تغيرت بفعل الزمن ومعطياته، فالثابت في إطار هذا الجدل الخاص هو الإخفاق الجزئي وعسر الانتقال إلى مستوى الحركة الاجتماعية، أما المتغير فيمكن تلمسه في التوجه السلمي والانتقال من الثقافة الصدامية إلى المطلبية السلمية، ثم الإبداعية في الشكل والمضمون، فضلا عن تعدد الفاعلين وثراء الثقافة المطلبية.

فهل يسهل دوما اكتشاف الثابت والمتغير في آن؟ هل تكون هذه العميلة يسيرة للغاية بالنظر إلى خصائص التركيب التي تبصم المجتمع المغربي؟ خصوصا إذا علمنا أن "الحاضر يشهد مظاهر التحول، وفي الوقت ذاته يحمل بين ثناياه عناصر الاستمرارية والتواصل التي تتجلى معالمها في بعض المؤسسات والرموز"222. فكيف يمكن استقصاء هذه الخصائص في ظل غياب تقليد ثابت للاحتجاج بالمغرب؟ " فليس ثمة تقليد في المغرب للاحتجاجات المنظمة.. فالمتكرر هو الاحتجاج العفوي"223، فهل من ملمح العفوية يمكن اكتشاف المداخل المؤدية إلى باقي الملامح المميزة للاحتجاج المغربي؟

من خلال تأمل العديد من الحركات الاحتجاجية يمكن القول بوجود خصائص مميزة للسلوك الاحتجاجي بالمغرب، وهي الخصائص التي تحدد معناه ومبناه في ارتباط تام مع شروط إنتاجه وإعادة إنتاجه في النسق المجتمعي، كما أنها تحدد بمقدار ما درجة التغير والثبات في الخطاب الاحتجاجي وممارسته. فأهم الانتفاضات والتمردات التي عرفها المغرب المعاصر لم تكن عن سابق تنظيم وتوجيه، لقد اندلعت بشكل عفوي، ولم تكن نتاجا موضوعيا لعمل تنظيمي مؤطر ومسلح بإمكانيات مادية وإيديولوجية معينة، ولعل هذه الخصيصة المميزة للسلوك الاحتجاجي

بالمغرب هي التي تجعل مالكي وسائل الإنتاج والإكراه يتخوفون دوما من كل التجمعات الجماهيرية ، بما فيها تلك التي تكون مؤيدة لهم ، لهذا يهرعون دوما إلى الرفع من درجة الاستنفار الأمني تحسبا لأي انفلات محتمل ، فالسلوك الاحتجاجي يتحين الفرصة دوما للإعلان عن نفسه ولو في غير سياقه الطبيعي .

فالانتفاضات التي عرفها المغرب يمكن اعتبارها "عفوية ، عمياء ودون تنظيم"[224] ، ذلك أن " الحركات الاجتماعية في العالم العربي ما هي إلا تحركات واحتجاجات متباعدة تتسم بالتشتت وطابع رد الفعل الوقتي والعفوي ، مما يحرمها فرص التطور إلى فعل مقوم قوي"[225] . فالملمح العفوي يظل ثابتا بمقدار ما في كثير من الحركات الاحتجاجية بالمغرب ، وهو ما لا يساعد على التجذر الاجتماعي لها ، ويحول دون تحولها إلى قوة تغييرية بدل الارتباط دوما بموقع القوة المطلبية أو الاقتراحية . إلا أن هذه العفوية لا تكون دوما على طول الخط ، وفي مختلف أشكال الاحتجاج الاجتماعي ، إنها تحضر بالأساس في الحركات الجماهيرية بخلاف الحركات الصغرى والمحدودة التي تكون أكثر انضباطا للبعد التنظيمي ، وإن كان التنظيم يظل مؤقتا في الممارسة الاحتجاجية بشكل عام ، بسبب صعوبة التحكم في مجريات الفعل الاحتجاجي ، وهو ما يدفع مجددا إلى التأكيد على أن الحركة الاحتجاجية هي ممارسة مشاغبة وعفوية تتنطع من مبدأ التنظيم ولو في أقصى رهانات الضبط والتوجيه .

من جهة ثانية يلاحظ كثيرا" أن جل الحركات الاحتجاجية تتسم بطابع راديكالي وتنحو يسارا"[226] ، فالممارسة الاحتجاجية في أصلها ممارسة ضد نظامية ، لأنها تنهجس قبلا وبعدا بتغيير القائم من الأوضاع ،

ولهذا من الطبيعي أن يكون ولاؤها لليسار ، وإلى كل ما له علاقة بالتغيير الجذري ، فالتيارات اليسارية تعتبر كل حركة احتجاجية وليدة شرعية لنضالها وصراعها السياسي ، لهذا تهرع إلى احتضانها ودعمها رمزيا وماديا ، "فالحركات الاجتماعية هي سلوكات تنازعية موجهة ثقافيا"[227] وسياسيا ، في اتجاه التغيير والخروج على ما هو قائم ومكرس من الأوضاع ، فالحركة الاحتجاجية وفقا لأبسط فهم هي "جهود تهدف إلى تغيير أو مقاومة تغيير"[228] ، وسواء في حالات مطلب التغيير أو مقاومة التغيير ، فإن هذه الحركات تظل دوما مصطبغة بالتوجه الراديكالي الذي يتعارض ضديا مع مصالح وأهداف مالكي وسائل الإنتاج والإكراه ، فالاحتجاج في جميع هذه الحالات يتأسس على الرفض والمعارضة الصريحة لما هو مكرس أو غير مكرس من أوضاع ، إنه فعل للمطالبة بالتغيير أو مقاومة التغيير ، الشيء الذي يجعله ممارسة ضد نظامية ترمي إلى إعادة كتابة تاريخ النسق وعلاقاته السوسيوسياسية وفق خطاطة مغايرة قد لا تكون في صالح من يملك أكثر . وهذا البعد المضاد هو ما يعطي لفكرة الصراع السياسي معنى واقعيا " يكشف بذاته عن ضرورة التغيير في العلاقات الاجتماعية "[229] والسياسية التي تعتمل داخل النسق ، فليس غريبا أن تكون أكثر الحركات الاحتجاجية قادمة من دنيا اليسار إن فكرا أو ممارسة ، وبتوجيه قبلي أو احتضان بعدي .

و في مستوى آخر نلاحظ أن النخب بالمغرب تظل أكثر ابتعادا عن الاحتجاجات الاجتماعية ، ولا تسجل حضورها في الفضاء العمومي تعبيرا عن الاحتجاج إلا في اللحظات التي تفترض ذلك ، ولاعتبارات مصالحية بالأساس ، لا تنأى عن تقوية الرأسمال الرمزي وتدعيم أسهم

المشروعية ، ولهذا يمكن ملاحظة محدودية ، إن لم نقل ، انعدام اللحظات التي تكون فيها النخب السياسية في واجهة الاحتجاج ، مما يؤكد أن الممارسة الاحتجاجية بالمغرب هي ممارسة جماهيرية مرتبطة بالقاع الاجتماعي في أكثر تمظهراتها ، بحيث تظل الاحتجاجات النخبوية محدودة جدا ، ومقتصرة على اللحظات التاريخية المرتبطة بهواجس تقوية الرأسمال الرمزي وشرعنة الوجود والانتماء إلى صف الدفاع عن مصالح الذين هم تحت . فقليلة هي اللحظات التي تحتج فيها النخب وتنزل إلى الشارع تضامنا مع حركات المعطلين أو مناهضي غلاء المعيشة ، وقليلة هي النخب السياسية التي تسجل حضورها في مثل هذه المناسبات ، في حين تكتفي الغالبية العظمى من قادة الأحزاب والنقابات في الظل تنتظر مناسبات أخرى لا يحتمل فيها اللجوء إلى طلب خدمات الأجهزة الأمنية ولا تكون متعارضة مع مصالح الدولة ، للخروج وتصدر الصفوف الأولى ، ثمة طلاق بائن إذا بالمغرب بين قسم كبير من النخب والاحتجاج الاجتماعي المنتصر للهامش أولا وأخيرا .

وبحثا عن الثابت والمتغير في الفعل الاحتجاجي المغربي ، يمكن بداية ، التمييز في عنصر الثابت الاحتجاجي بين عدة ملامح حافظت على استمراريتها في صناعة وتصريف الشكل أو المضمون الاحتجاجي ، على الأقل في الزمن المغربي المعاصر . فالإخفاق مثلا والخفوت السريع للحركات الاحتجاجية ظل ملازما لكثير من التجارب الرافضة للأوضاع القائمة ، وقليلة هي المناسبات التي استطاعت فيها هذه الحركات أن تغير مجريات الأحداث وتصوغها لصالح مطالبها ، فهل الأمر يتعلق بقوة الطرف الآخر الذي يتوجه إليه الاحتجاج؟ أم أن الأمر متصل ببساطة بالضعف

الإيديولوجي والتنظيمي للاحتجاج نفسه ، على اعتبار أنه خارج من رحم العفوية ومرتبط بالتفريغ السيكولوجي أكثر من مطلب التغيير والتجاوز؟

إن سؤال الإخفاق والخبو السريع يظل من أكثر الملامح ثباتا في اشتغال الحركات الاحتجاجية بالمغرب ، فما أن تندلع الانتفاضة ، حتى تنتهي سريعا ، ومن غير الوصول إلى الهدف المنشود ، وما أن تنظم الوقفة الاحتجاجية أو يتم قطع الكيلومترات الأولى من مسيرة المشي على الأقدام حتى تنتهي الحركة الاحتجاجية وتصير منتمية إلى الفائت والمفتقد ، ودون أن يتم تحقيق المأمول والمحتج بشأنه . ذلك أن القنوات التفاوضية أو القمعية أو التنموية سرعان ما يتم العمل بها في مواجهة أي خروج جماهيري ، وإذا كانت السنوات الأخيرة قد شهدت اتساعا في الاعتماد على أسلوبي التفاوض والجواب التنموي ، ولو بشكل تكتيكي ، فإن العقود السابقة كانت تضمن للدولة استعمالا سعيدا لخدمات الأجهزة الأمنية بما فيها الجيش ومدرعاته وذخيرته الحية لا المطاطية .

إن هذا الخفوت السريع للحركة الاحتجاجية هو ما يعيق مسألة الانتقال إلى مستوى الحركة الاجتماعية كممارسة قادرة على تدبير أعطابها واتساقاتها وفق منظور زمني طويل موسوم بالتنظيم ووضوح الرؤية والأهداف ، ثمة عسر ذاتي وموضوعي يجعل من الحركات الاحتجاجية مجرد ممارسة محدودة في الزمان والمكان ، لا ينكتب لها دوما الانتشار المجالي أو الزمني ، " فالاضطرابات والانتفاضات الثورية تستنزف طاقتها بسرعة"[230] ، فغالبا ما يتم تطويق الانتفاضة وإبطال مفعولها ، إما باللجوء إلى خدمات الأجهزة الأمنية أو باستثمار الأدوات الإيديولوجية التي تتمثل في فتح قنوات التفاوض والحوار والاستجابة الجزئية لبعض المطالب .

ثمة ثابت آخر يمكن تلمسه في جغرافيا الحركات الاحتجاجية بالمغرب مفتوح على الصراع السياسي الباصم باستمرار لتحولات النسق، ففي مختلف هذه الحركات ينكشف الصراع وتلوح تجلياته في الشعارات ومختلف أشكال التعبير عن الاحتجاج، فعلى امتداد الخط الاحتجاجي يظهر الصراع بين المواطن والدولة، ولو كانت المظاهرة الاحتجاجية لا علاقة لها بالدولة، وغير منشغلة بمواجهتها ورفض اختياراتها وسياساتها، فإن المحتجين لا يفوتون الفرصة لإظهار ملامح الصراع، فالصراع مؤشر مركزي على حركية النسق وتعارض مصالح الفاعلين فيه، إنه علامة مميزة للاحتجاج الاجتماعي، فحتى في التجمعات التأييدية231 وليس الاحتجاجية يظهر الصراع وتتواصل فصوله ومساراته، لفرض تنازلات على السلطة القائمة232، لأن الاحتجاج كنزاع أو صراع اجتماعي لا يمكن أن يقدم نفسه بعيدا عن هذا الثابت الدال عليه.

و بحثا عن المتغير، لا بد من التأكيد في البدء على أنه من الطبيعي جدا أن تطرأ على الاحتجاج المغربي، شكلا ومضمونا، مجموعة من التغيرات التي يفرزها التحول العام الذي يعرفه النسق، وإن كانت هذه التغيرات تعبر عن نوع من التحول داخل نمط الاستمرارية، فإن ذلك لا يمنع من اكتشاف جملة من التحولات التي عرفها المشهد الاحتجاجي في السنوات الأخيرة من القرن العشرين بدرجة عالية. ولعل أهم متغير في سجل الاحتجاجات المغربية هو الاتساع الكمي والنوعي، فالنفس الاحتجاجي لم يعد حكرا على الهزات الاجتماعية الكبرى ولا على المناطق الحضرية وعلى المناسبات العالمية كفاتح ماي مثلا، بل صار ملحوظا بقوة في مختلف تفاصيل المشهد المجتمعي، وحتى في تلك المجالات التي

كانت متنوعة من تصريف فعلها الرافض لمنطق النسق ، إذ نجده في المغرب العميق ، كما نجده ممارسا من قبل الجنود . فلم يعد عسيرا جدا أن "نلاحظ شمول المطالبة الاجتماعية للمجتمع برمته . .و انتشار الإضرابات حتى في المراكز النائية من البادية ، فهذا التطور في النزاعات الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة مثقل بالدلالات"233 .

إن الأمر متعلق في هذا المستوى باتساع كمي يسجله ارتفاع الطلب الاجتماعي وشساعة الحركة الاحتجاجية وانتقالها إلى مختلف المجالات والجماعات والأفراد ، ومتعلق أيضا باتساع نوعي يتمثل في ثراء الثقافة المطلبية وتنوعها ، وخروجها في لحظات دالة عن المطلب السوسيواقتصادي . فثمة حركات احتجاجية تطالب آنا بالحق في الإعلام التلفزي ، وأخرى بالحق في الجنسانية المثلية ، فضلا عن التنوع المطلبي التنموي ، فلم تعد الاحتجاجات مرتبطة حصريا بالزيادة في الأسعار ، وإنما غدت مطالبة بتحسين الخدمات الصحية ومحو علامات التهميش الاجتماعي والسياسي كما حدث بطاطا سنة 2005 ، أو تطالب بالضبط الأمني وحماية المجال من ارتفاع الإجرام كما حدث بأيت أورير من ذات السنة .

وعلى درب هذا التغير يمكن القول بأن الاحتجاج المغربي سائر نحو التخصص في مطالبه ، فبدل العمل بمنطق الاحتجاج على كل شيء ، صارت حركاته تتجه رأسا نحو التخصص بالاشتغال على قضايا جزئية ومتابعتها ، وهذا ما يفسر تبلور احتجاجات محدودة زمنيا ومكانيا ، ويفسر أيضا تراجع الحركات الكبرى واتساع مجالات وتحركات الاحتجاجات الصغرى . ففي السنوات الأخيرة صار "الاحتجاج يتخذ صيغ الطلب (الإنصاف والحقيقة) والمتابعة (حماية المال العام) والمرافعة والضغط

(من أجل الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية) والمراقبة (بخصوص التزوير)"234 ، وهو بذلك بات ينحت لذاته مسارات جديدة وآليات اشتغال مختلفة بعيدا عن الثقافة الصدامية التي ميزته في العقود السابقة .

فالاحتجاج المغربي صار مرتكنا لثقافة اللاعنف ، ولم يعد مقترنا بتخريب المنشآت العامة وإضرام النار والنهب والسرقة كما حدث في العديد من الهزات الاجتماعية ، بل صار يتوسل في اشتغاله بالخيارات السلمية بعيدا عن المواجهات التي تحسم فيها النهاية دوما لصالح الأجهزة الأمنية ، فالوقفات تكتفي بالاحتجاج وترديد الشعارات المطلبية دون الانتقال إلى ممارسة العنف ، بل إن الكثير منها يصر على حمل الأعلام الوطنية وصور الملك محمد السادس اتقاء لعنف الأجهزة الأمنية ، خصوصا وأن هذه الأخيرة ما زالت تتسرع في استعمال العنف لتفريق المحتجين . فالمتغير هنا مرتبط بالمحتجين ، لا بالمحتج عليهم الذين لا يترددون في اللجوء إلى العنف متى توارت ضرورات التلميع والضغط الخارجي .

ومن جملة المتغيرات في جغرافيا الاحتجاج المغربي نجد تحولا في الثقافة الصدامية من العنف المادي والجسدي إلى عنف لفظي بالدرجة الأولى ، نقرأه في الشعارات التي يتم ترديدها واللافتات والصور والمجسمات الكاريكاتورية التي يتم التلويح بها أثناء الوقفة أو المظاهرة ، وفي هذا الاستعراض للعنف الرمزي تنكشف إبداعية الاحتجاج وتطوره في التعبير عن قضاياه وانشغالاته بالتهكم حينا والتحقير حينا آخر .و هذه الإبداعية سترتبط أيضا بتغير الشكل الذي لم يعد ، كما السابق ، مقتصرا على الهزات الكبرى ، فالاحتجاج لم يعد مرتبطا بشكل بنيوي بالإعلان عن

إضراب عام أو بالزيادة في أسعار المواد الأساسية ، ولا يعني خروجا منتهيا بالتخريب والتراشق بالحجارة وإضرام النار . فأشكال" أجرأته العمومية لم تعد تقتصر على الإضراب والمقاطعة والتظاهر ، بل احتضنت إلى جانب هذا وقفات الشموع والرحلات والمؤتمرات والحملات الإعلامية"235 ، ومسيرات المشي على الأقدام في اتجاه العاصمة ووضع الكمامات على الأفواه والخروج إلى الشارع بدون ملابس236 .

ثمة تطورات على مستوى الشكل والمضمون في دنيا الاحتجاج المغربي ، يظل أكثرها بروزا هو احتلال الفضاء العمومي ، فحتى عهد قريب لم يكن بمقدور الشباب المعطلين ، ولا غيرهم ، رفع عقيرتهم بالصراخ في وجه "النظام" و بالضبط قبالة مقر البرلمان ، وبالتالي فمشهد الخيام البلاستيكية المنصوبة في عمق شارع محمد الخامس بالرباط ، والتي سكنها الدكاترة المعطلون لشهور عدة ، كان يدخل في خانة المستحيل في السنوات الفائتة ، فما دلالة هذا التحول؟ وإلى ماذا تشير هذه الحركات الاحتجاجية وفقا لأشكالها وصيغها وأبنيتها الزمكانية؟237 .

فحتى عهد قريب لم يكن الاحتجاج مسموحا في الشارع إلا في مناسبات فاتح ماي من كل سنة ، فالدولة تتهيب من كل تجمع بشري ، ولو كان مؤيدا لها وبإيعاز منها ، فذكريات 1965 وما تلاها من انتفاضات كبرى ، جعلها دوما تنظر بعين الريبة لكل خروج جماهيري ، ولو كان من أجل الاحتفاء بانتصار المنتخب الوطني لكرة القدم كما حدث سنة 1986 . وهكذا وبدل أن يتم تصريف الاحتجاج في الشارع ، خلال الزمن الفائت ، كان الرافضون للأوضاع يعمدون إلى أكثر من وسيلة لإعلان التذمر والحنق على القائم من أوضاع موجبة للتغيير .

"ففي هذه المراحل كان الاحتجاج المعلن يباشر في فضاءات الأحزاب السياسية المعارضة أنذاك أو على صفحات جرائدها وأحيانا داخل الساحات والقاعات العمومية ، أما الاحتجاج السري فكثيرا ما مورس على جدران بعض المؤسسات العمومية خاصة المدارس والثانويات والكليات ، بل داخل مراحيضها التي كانت تقدم فضاء حرا لتدوين المطالب الاحتجاجية"238 .
لقد تجاوز الاحتجاج المغربي في جزء كبير منه هذه المجالات إلى التعبير عن مطالبه في الفضاء العمومي باحتلاله أحيانا ، كما حدث مع حركة حملة الشهادات العليا المعطلين الذين بادروا إلى الاعتصام بأسطح بعض الوزارات ، أو من سبقهم من المعتصمين في خيام بلاستيكية قبالة البرلمان لمدة تفوق ثلاثة أشهر ، وهي في مجموعها ممارسات وحالات كثيفة المعنى ومتعددة القراءات .

وبحثا عن أبرز ملامح الاحتجاج المغربي يمكن التوكيد على طابع التركيب الذي يبصمه في الاشتغال والحضور ، فالحركات الاحتجاجية في السنوات الأخيرة صارت مفتوحة على العديد من القواسم المشتركة التي تميزها وتجعل منها ممارسة وفية لمتنها المغربي ، كمجتمع مركب ، تتوزعه العديد من الرهانات والصراعات والأنماط الإنتاجية ، فهذه الحركات في جانب منها تبدو منفصلة عن المؤسسة الحزبية والنقابية ، ومرتبطة بالإمكانيات المحلية ، لكنها تلوح في مناسبات أخرى خارجة من رحم التوجيه والدعم الحزبي والنقابي .

كما أنها من جهة ثانية لا تكون دائما بهدف تغيير الواقع كما يحدث في الوقفات والمسيرات المطالبة بمجانية التطبيب وفك العزلة وإلغاء عقوبة الإعدام مثلا ، بل تكون أيضا من أجل الحفاظ على الواقع كما هو ، ومقاومة

تدخل الدولة في تغيير نمط الحياة ، كما حدث في منطقة بوعادل بإقليم تاونات لما رفض السكان تدخل الدولة لتغيير أنظمة الري التقليدية ، أو في منطقة بكارة بإقليم العرائش دفاعا عن الأرض .

ملمح آخر بدأت تصطبغ به الممارسة الاحتجاجية المحلية بالمغرب ، يتعلق بالانزياح على مستوى الأهداف ، فغالبا ما يكون الاحتجاج بدافع تنموي خالص ، ليتحول مع مرور الوقت ، خصوصا في المناسبات التي لا يواجه فيها لا بالحلول التفاوضية أو التنموية ، إلى ممارسة بنكهة سياسية ، تصل إلى حد المطالبة بتغيير المسؤولين عن تدبير الشأن المحلي كما حدث بأيت أورير .كما تتسم الحركات الاحتجاجية المغربية في طبعتها الراهنة بمحدودية التأطير والدعم الحزبي ، خصوصا مع تحمل عدد من الأحزاب ، التي مارست لزمن طويل المعارضة ، لحقائب وزارية في الحكومة ، مما جعلها تتبرم من إفراد صفحات جرائدها للحركات الاحتجاجية ، وتفقد بالتالي مجالا استراتيجيا لتدعيم المشروعية وتقوية الرساميل الرمزية ، وهو ما ستلتقطه على وجه السرعة الجمعيات التنموية التي استحالت مع مرور الوقت إلى محتضن رمزي ومادي ، بل ومنتج فعلي للعديد من الحركات الاحتجاجية ذات المطالب التنموية ، لتظل الأحزاب الأكثر يسارية لوحدها في المشهد الحزبي هي التي تستمر في دعم وتأطير هذه الحركات بمعية الجمعيات التنموية والفعاليات المحلية .

و بحثا دائما عن الملامح المحددة للسلوك الاحتجاجي بالمغرب يمكن القول بتراجع العدوى الاحتجاجية التي ظهرت في زمن الانتفاضات الكبرى ، فإذا كان هذا الزمن يجعل الانتفاضة تتجاوز مجالها الجغرافي ، لتندلع في مدن أخرى بعيدة عنها ، كما حدث في انتفاضة مارس 1965 التي تواصلت آثارها

في مراكش والرباط وفاس وعدد من المدن والقرى الأخرى ، فإن الحركات الراهنة لا تراوح مكان انبنائها ، ولا تجد امتدادا لها حتى في الحي أو الدوار المجاور لها . إنها تشتغل في انفصال تام عما حولها من احتجاجات ، وقليلة هي المناسبات239 التي استطاع فيها المحتجون في مناطق متفرقة أن يوحدوا مطالبهم واشتغالهم ، ليظل التشتت من أبرز الأعطاب التي تحول دون تطور الممارسة الاحتجاجية وانتقالها إلى مستوى الحركة الاجتماعية . لكن ما المضمون السياسي والفكري للفعل الاحتجاجي بالمغرب؟و كيف يتعامل مالكو وسائل الإكراه والإنتاج مع الاحتجاج بالمغرب؟ وبعدا كيف يحتج المغاربة؟ وعلام يحتجون؟ هذه أسئلة من أخرى تتردد دوما في سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية أملا في الفهم والتفسير ، إنها أسئلة مربكة لكثير من الحسابات ، ومنتجة أيضا لكثير من المقاربات والإجابات المحتملة ، إنها تحاول فهم وتفهم الاحتجاج خطابا وممارسة في المتن المغربي ، وهو ما لا يكون متاحا إلا بالنزول إلى الميدان ، لاختبار مقولات الدرس النظري ، وتخمين باقي الإجابات الممكنة . إن الشق الثاني من هذه الدراسة سيكون مناسبة أخرى لتعميق النظر في الفهم النظري عبر الاختبار الميداني للواقعة والدرس معا ، فالسوسيولوجيا ممارسة ميدانية بامتياز تفكك الأسئلة وتعيد اختبار مقولاتها من رحم الواقع ، ودونما انفصال تعسفي أو اختزالي عن المتن النظري الموجه والمحدد للخطاطات الأولية . فالفصل بين النظرية والميدان لا يكون ممكنا وإجرائيا في أتون التحليل السوسيولوجي ، وعليه فالباب الثاني سيعرف حركة ذهاب وإياب بين العدة النظرية والمعطيات الميدانية ، وكل ذلك من أجل مزيد من الفهم والاحتواء لجغرافيا الحركات الاحتجاجية بالمغرب .

الفصل السادس
خطاب في المنهج

يتحدد المسعى المعرفي لهذه الدراسة في فهم وتحليل الحركات الاحتجاجية بالمغرب ، ومساءلة الثابت والمتغير في أشكالها ومضامينها ، وملاحقة شروط إنتاجها وإعادة إنتاجها في النسق المغربي ،و لأجل الوصول إلى ذلك ، فقد استوجبت منا هذه الدراسة الارتكان إلى منهج المسح الوصفي الميداني واعتماد تقنيتي المقابلة والملاحظة ، فضلا عن تحليل الوثائق لتحصيل وتجميع البيانات الكفيلة بإنجاز قراءة علمية للمتن الاحتجاجي .

والواقع أن النزول إلى الميدان في العلوم الإنسانية عموما ، يكتسي أهمية قصوى ،لكونه يفصل بين المعرفة العفوية الانطباعية والمعرفة العلمية الواقعية ،ذلك أن إخضاع ظواهرنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية إلى" محك المناهج وفحص المنهج على ضوء فعاليته في التعاطي مع هذه الظواهر ، وفحص الظواهر ذاتها في قدرتها على الاستجابة للمنهج ، ذلك هو التعبير المباشر عن هم المتطلع للعلوم الإنسانية"240 . فالحاجة إلى الدراسة الميدانية وإلى البحث العلمي في جغرافيا الحركات الاحتجاجية بالمغرب ، لا توجبها حصرا الهواجس العلمية الراغبة في الإجابة عن الأسئلة والتحقق من الفرضيات ، ولكن تفرضها بقوة الارتباطات الموضوعية للاحتجاج بإخفاقات التنمية المجتمعية ، فضلا عن الحاجة الأكيدة إلى صوت العلم للتجاوز والانتقال نحو الأفضل . فالمجتمع العربي عموما هو بدون تاريخ مكشوف وكاشف لنا ولحاضرنا ، بدون علم للإحصاء حول مختلف أرقامنا السرية ، المرفوض إعلانها والممنوع الإقرار بها ، وبدون طب مجهري

ومخبري لأمراضنا ، وبدون علم اقتصادي لثرواتنا وخساراتنا ، وبدون علم سياسي لثورياتنا وإحباطاتنا . .أما آن لنا أن نهم باستطلاعه؟241 أو ليس بمقدورنا أن نجتاحه بمزيد من السؤال النقدي ، وأن نتوجه إلى حقوله المعتمة والمسكوت عنها بأكثر الأسئلة إرباكا وخلخلة للبنيات؟

يظل البحث عن أفضل الطرق المؤدية إلى المعلومة ، انشغالا مركزيا في قارة السوسيولوجيا ، فأدوات الاشتغال السوسيولوجي يفترض فيها أن تكون وظيفية وعملية في الآن ذاته ، وأن تقود الباحث نحو عمق الأشياء التي تكتنز المعنى وتؤشر على شروط إنتاج الفعل الاجتماعي ، ولهذا يتوجب دوما العمل على الشحذ المستمر لهذه الأدوات ، أملا في تجذير السوسيولوجيا العلمية والتمكن من الظاهرة الاجتماعية .

لقد ألح غوي روشي Guy rocher على أن الإشكالات الرئيسية التي تتوجه إليها السوسيولوجيا بالسؤال والتفكيك تتوزع على ثلاث مستويات ، وهي فهم الجماعات الإنسانية في صيغ الانوجاد والتشكل وصيغ ارتباط الفرد بها ، ثم التنظيم والتبنين الممكن للأطر الاجتماعية للحياة الإنسانية ، وأخيرا تفهم وتحليل إنتاج تغير ونمو المجتمعات242 . وللتمكن أكثر من هذه الخطاطات الاتجاهية للسوسيولوجيا ، يكون الاختبار الميداني هو الأجدى والأكثر إجرائية في إنتاج المعرفة وتثوير الأسئلة ، التي تعبد طريق الفهم والتفسير .

المبحث الأول: الكيف بدل الكم

و اقتناعا بجدوى المقاربة الميدانية وبهدف الوصول إلى تفكيك واع وموضوعي لشروط إنتاج وإعادة إنتاج الحركات الاحتجاجية بالمغرب ، كان

اللجوء إلى الميدان من خلال ثلاث نماذج تتوزع بين القروي والشبه حضري والحضري ، ضرورة علمية وشرطا وجوديا لاشتغالنا على أسئلة الدراسة . فطريقة المسح الميداني من أكثر المناهج دقة وموضوعية . . .لاعتمادها المتزايد على الواقع الاجتماعي والتفاعل معه ، وجمع المعلومات عنه ، وعكس طبيعته وسماته الأساسية بجميع إيجابياته وسلبياته ، اتساقه وتناقضاته ، اعتداله وتطرفه243 . فما يتيحه المسح الميداني من إمكانيات مهمة للربط بين المتغيرات وتحليل المعطيات وما ينطوي عليه أيضا من ممارسات ميدانية ، كلها عوامل أساسية كانت وراء اختياره منهجا ملائما لهذه الدراسة .

إذن فالاتكاء على هذا المنهج دون سواه لم يأت عبثا ، وإنما فرضته خصوصيات الموضوع المتناول وأهدافه المركزية ، فالبحوث الرامية إلى قياس وتخمين آراء ومواقف وانطباعات وميول واتجاهات الأفراد والجماعات تستعمل طريقة المسح الميداني244 . ومن جهة ثانية فالمسح الميداني يتيح للباحث الفرصة لاستخدام عدد كبير من المتغيرات والجمع بين أنواع مختلفة منها245 . وفقا لذلك كله تم الاعتماد على أداتين كفيلتين بجمع المعطيات من مجتمع الدراسة ، وهما المقابلة والملاحظة الميدانية ، «فالمناهج الكيفية توفر من المعلومات والتفاصيل حول المواضيع المدروسة ما لا توفره المناهج الكمية»246 .

المقابلة : لقد تم اللجوء إلى بحث ميداني بالرباط وسيدي الطيبي وأيت بلال ، خلال شهور أبريل وماي ويونيو2007 ، وظفت فيه أسلوب المقابلة التي تم إجراؤها مع عينة قصدية تتكون من 50 مبحوثا . ولقد تم الاعتماد في اختيار العينة على الانتماء قسرا إلى الحركة الاحتجاجية والمشاركة فيها كمقياس ضابط لباقي المتغيرات التي انبثقت عن تحديد هذا

العنصر ، بهدف جعل العينة أكثر تمثيلية لمجتمع الدراسة .

« فالمناهج الكيفية تستعمل في محاولة فهم الكيفية التي ينظم بها البشر حياتهم ومجالهم الخارجي ، ويضفون بها معاني ودلالات على محيطهم ، عبر ما يعتمدونه من رموز وطقوس ومعتقدات وإيديولوجيات وتمثلات وآراء وأدوار اجتماعية»247 ، فالبحث عن المعنى ، بل وإنتاج ذات المعنى ، يظل هدفا مركزيا في قارة البحث السوسيولوجي ، ولبلوغه يتوجب اختبار أكثر من طريق وتجريب أكثر من خطاطة . وعندما يتعلق الأمر بحركات احتجاجية لها من الرموز والتمثلات التي يعسر اكتشافها من مدخل المناهج الكمية ، تصير الحاجة إلى المقابلة ملحة جدا ، خصوصا وأن «فضاء المقابلة هو فضاء التبادلات والتفاعلات المباشرة «وجها لوجه» ، والمنتظم وفق منهجية دقيقة وأسلوب مرن ومحكم الآليات»248 . فهناك أكثر من مبرر موضوعي للارتكان إلى هذه الأداة . فهناك من جهة الغياب الكلي للبيانات الدقيقة249عن الحركات الاحتجاجية بالمغرب ، وتحديدا عن الخصائص الديموغرافية والسوسيواقتصادية للمحتجين ، وهناك من جهة ثانية أهمية المقابلة في الوصول إلى أوصاف دقيقة عن صيغ الاحتجاج وطرائقه وخطواته ، هذا فضلا عن التمثلات والمواقف التي تقود إلى اكتشافها» الصياغات التساؤلية المفتوحة التي تقوم أساسا على منهجية الإنصات اليقظ و الودي والمحايد ، وإعادة الصياغة والاستفسارات الهادفة ، حسب تداعيات الحوار وأهداف المقابلة»250 ، لهذه الاعتبارات جميعها ، كان ضروريا على الباحث أن يعتمد المقابلة أداة مركزية في جمع المعطيات من مجتمع الدراسة .و بالطبع فإن التعامل مع حاصل المقابلات لن يكون مفيدا من الناحية المنهجية ، إلا بتفكيك وتشفير خطابه العميق ، وهذا

بدوره لا يكون ممكنا إلا بالارتكان إلى منهجية تحليل المحتوى .

الملاحظة : ومن بين الأدوات العلمية التي أفادتنا كثيرا في هذه الدراسة ، والتي كثيرا ما ألح عليها العديد من الباحثين من مختلف المشارب العلمية ، هناك الملاحظة كأداة علمية للفهم والمقاربة ، فقد ساعدنا التأمل النقدي والملاحظة المباشرة لما يحبل به الواقع الاحتجاجي ، على الوصول إلى مجموعة من الخلاصات التي تأكدت واقعيا من خلال العمل الميداني . وبالطبع فإن اللجوء إلى هذه التقنية أو تلك تفرضه الحاجة العلمية التي تمليها قبلا نوعية الموضوع المدروس ، وهكذا فإن التعاطي مع الاحتجاج وممارساته تحديدا يفترض إعمال وشحذ كل تقنيات الملاحظة من أجل الوصول إلى عمق الأشياء وكنهها ، ومن أجل التمكن من الربط بين المتغيرات والعوامل الثاوية وراء إنتاج السلوكات الاحتجاجية وتقوية الاستعدادات الاجتماعية الرافضة بالرغم من كل إمكانات الاحتواء بإعمال المقاربات التفاوضية أو التنموية أو القمعية ، وهذا كله يجعلنا نعي جيدا منذ البدء أن إنتاج وإعادة إنتاج الحركات الاحتجاجية هو محصلة لمجموعة من العوامل والظواهر الفرعية الأخرى التي تستوجب الرصد والملاحظة ،فكل ظاهرة هي محصلة لكل المحددات المتشابكة ، وفي هذا الصدد يقول ماركس بأن «الملموس هو ملموس لأنه توليفة لمحددات عديدة ، إنه توحد من المتنوعات»251 ، وهو ما يتوجب الانتباه إليه بقوة أثناء التفكيك الموضوعي لسؤال الاحتجاج هنا والآن .

فالسوسيولوجيا كما يقول ألان تورين «لا يمكن أن تفكر إلا انطلاقا من الميدان الذي تدرسه»252 ، مما يجعل الملاحظة تسعف كثيرا في مقاربة الحركات الاحتجاجية التي ما زال البحث فيها مفتوحا على كثير من

العوائق والصعوبات بسبب طغيان الهاجس الأمني في التعامل معها .

فالملاحظة الميدانية وفقا لهذا الفهم لا تعد مجرد ترف منهجي يفترض في الباحث أن يرتكن إليه على درب البحث والسؤال ، بل تعتبر درجة متقدمة في الاشتغال السوسيولوجي وفي الوفاء أيضا لشروطه و«أخلاقياته» ، فالبحث السوسيولوجي النوعي لا يستقيم بعيدا عن الملاحظة الثاقبة الملتقطة للتفاصيل الدقيقة ، أليس علماء الاجتماع هم علماء تفاصيل التفاصيل؟ وأنى لهم وهذه التفاصيل بغير العين السوسيولوجية؟

لقد شكل شارع محمد الخامس بالرباط ،ومقهى باليما بالضبط ،المكان الأثير لممارسة فعل الملاحظة ، بحكم احتضان الساحة المقابلة لمقر البرلمان ، لأغلب الاحتجاجات التي تجري بالعاصمة ، فمن ذات المقهى كنا نمارس لعبة العين الثالثة ، ونترصد حركات المحتجين وشعاراتهم وكذا تدخلات الأجهزة الأمنية وردود فعل المارة وجلساء المقهى ، ومن أبرز ساحات هذا الشارع كنا نمارس ذات الفعل في أوقات أخرى .

و بما أن قراءة الحركات الاحتجاجية لا تكون دوما متاحة عبر المقابلة والملاحظة ، فثمة مدخل آخر لا يخلو من أهمية ، يمكن اللجوء إليه لقراءة الفعل الاحتجاجي ، إنه المنهج البيوغرافي الذي يدفع باتجاه الحديث عن التجارب السابقة ، حيث تم الحرص على إجراء المقابلات مع أشخاص متقدمين في السن نوعا ما ، «الشيء الذي يسمح بمعانقة ذاكرة بعيدة المدى»253 ، تمنح الباحث ممكنات جديدة للقراءة والفهم ، خصوصا وأن الاحتجاجات موضوع الدراسة هي متباعدة زمنيا ، وتنتمي بقوة الأشياء إلى الفائت ، هذا بالإضافة إلى المدخل الوثائقي ، الذي يتعلق بأدبيات هذه الحركات ، والمتصل بالبلاغات والتقارير والمراسلات والصور

واللافتات والشعارات والملصقات التي يعبر بواسطتها المحتجون عن مواقفهم ومطالبهم ، فهذه المعطيات كلها تعد وثيقة علمية تفيد في تحليل مضمون الحركة الاحتجاجية وشكلها ، وهو ما يبرر موضوعيا درجة الانتباه إليها أثناء صياغة وبناء السؤال السوسيولوجي الموجه إليها .

والواقع أن الانتصار للتقنيات الكيفية بدل الكمية في هذه الدراسة يمكن إرجاعه إلى أكثر من سبب وجيه ،فطبيعة الموضوع تستلزم تواصلا مباشرا مع المبحوثين ، كما أن الاحتجاج كممارسة في الزمن والمكان تتطلب استثمار لخدمات العين السوسيولوجية ، بهدف القراءة والفهم ، فضلا عن الضرورة المنهجية التي يفرضها بناء الموضوع في قارة السوسيولوجيا . فالبناء المفترض يتطلب منهجا مواتيا وتقنيات ملائمة ، كفيلة في النهاية بإنجاز قراءة واعية للمتن والسجل الاجتماعي المتوجه إليه درسا وتحليلا . فهذه التقنيات الكيفية « تظل أكثر ملاءمة لدراسة ظواهر ومظاهر التغير الاجتماعي ، وللتعرف على ديناميكية الفاعلين الاجتماعيين داخل مختلف الفضاءات المجتمعية الدالة ، حسب نوعية مواقفهم وقناعاتهم ومشاريعهم وأشكال ممارساتهم وتفاعلاتهم . . .»254 . كما أن هذا الاعتماد الموسع على عدد من المعارف في قراءة النتائج وتفسيرها ، لا يمكن تبريره إلا بتعقد الظاهرة ذاتها ، «فالتعدد في مصادر المعرفة ، قبل أن يكون إغناء أو تشتيتا في الجهود ، هو ضرورة معرفية أساسا ، نظرا لتعقد الواقع وتداخله»255 ، لهذا تستند هذه الدراسة في قراءتها للاحتجاج المغربي على جملة من المتون والسجلات الكفيلة بتدبير شرط الفهم والتفكيك .

يشير بول باسكون إلى أن «عالم الاجتماع هو ، وينبغي أن يكون ، ذاك الذي تأتي الفضيحة عن طريقه»256 ، فالسوسيولوجي وفقا للطرح

الباسكوني لن يكون غير مناضل علمي يفكك ويحلل ويدرس كافة التفاصيل المجتمعية من أجل فهم الظواهر والأنساق ، بما يعني ذلك من قطع مباشر مع التواطؤ والتلاعب ، وما يعنيه أيضا من مراهنة أكيدة على الكشف والفضح المستمر لما يعتمل في العمق من حالات اختلال أو اتساق . فموضوع السوسيولوجيا كما يقول آلان تورين " ليس ما هو ماثل أمام أعيننا ، بل ما هو مخفي باستمرار"257 .و بذلك تصير السوسيولوجيا أداة علمية للقراءة والفضح في آن ، تقرأ التحولات الاجتماعية ، وتموضعها في سياقها الخاص قبل العام ، وفي ذلك كله فضح وتعرية لشروط الانبناء والانوجاد ، أليست السوسيولوجيا مجرد علم يبحث في شروط إنتاج وإعادة إنتاج الاجتماعي؟

إن العمل السوسيولوجي لا يفترض الصدفة والمجانية ، إنه عمل غائي له مبرراته الموضوعية ، إنه يهفو إلى إنتاج المعنى la production du sens الذي يستوجب مهارات خاصة لبلوغه واستقرائه ، لكن عندما «نفقد السيطرة على عملية إنتاج المعنى ، فهذا يعني السقوط في فخ الذاتية»258 ، وهذا ما يتوجب الانتباه إليه جيدا في خارطة التحليل السوسيولوجي ، فدور السوسيولوجيا المفترض هو اكتشاف شروط إنتاج وإعادة إنتاج «الاجتماعي» ، أي التمكن من منطق العلاقات والأدوار والمؤسسات المجتمعية ، وإضفاء معنى منطقي على حركاتها وسكناتها ، وهكذا مطمح علمي لا يكون إلا باستدماج واستلهام فهم خاص للممارسة السوسيولوجية ، فالبحث عن منطق «الاجتماعي» لا ينكتب إلا بتفجير الأسئلة ، ألم يقل بيير بورديو أن مهمة السوسيولوجي هي تفجير السؤال النقدي؟

وبالطبع «فهناك ثمن للمعرفة والفهم ينبغي أن يدفع قبل أن ينبجس الفهم وتتمخض المعرفة ، ذلك أن الفهم في أحد معانيه ربما لم يكن إلا احتيالا على الواقع واغتصابا له ، أو اختراقا لطبقاته الجيولوجية والأركيولوجية ، إنه عنف يمارس على الواقع وضد الواقع لكي ينكشف الواقع على حقيقته»259 . فعندما يتوجه السوسيولوجي بأسئلته إلى الفعل الاجتماعي ، فهو لا يتغيا من وراء فعلته هاته غير الفهم والتعرية ، إنه ينهجس فقط بالموضعة العلمية للظاهرة الاجتماعية ، فعالم الاجتماعي ليس بالضرورة مصلحا اجتماعيا ، إنه لا يحمل في أعماقه أي نزوع إصلاحي أو إشراقي ، فقط يريد أن يشرح ويفكك النسق العام ويقرأه بعيدا عن لغة الحس المشترك . ولأنه يرتكن دوما إلى طرح الأسئلة الممنوعة من التداول ، ويحرك المياه الآسنة ، ويبعثر الأوراق والحسابات ، فإنه يهدد مصالح مالكي وسائل الإنتاج والإكراه بأسئلته الشقية ،» فعلماء الاجتماع يزعجون فعلا»260 .

إن الثابت والمتغير في المشهد المجتمعي عموما يصير أكثر انجلاء باعتماد المقتربات السوسيولوجية ، التي تعمد إلى إنتاج المعنى وكشف المنطق الداخلي الذي يحركها ، وإذا كان الحس المشترك يطمئن لكثير من التحولات في إطار لعبة أحكام القيمة ، فإنه في قارة السوسيولوجيا يتم التعامل بحياد بارد مع هذه التحولات ، بحيث لا يتم الانتصار لها أو التبرم منها ، وإنما يتم تشريحها وفضحها فقط .

«إن آليات البحث السوسيولوجي تقتضي توزيع اهتمامات الباحث حسب مقاربة فكرية تقتضي الفصل والتمييز ، بين ما هو اجتماعي واقتصادي وسياسي وثقافي ، بينما يفكر المبحوث ويتصرف داخل المجتمع العربي في القضايا نفسها بمنطق مغاير»261 . وهذا ما يزيد من

صعوبة البحث السوسيولوجي ، فعلاوة على إصاخة السمع واستثمار العين السوسيولوجية والتقاط تفاصيل التفاصيل ، يتوجب أيضا إنجاز التصنيف والتبويب الموضوعي للمعلومات ، بهدف قراءتها وتمحيصها وفقا لسجلات انبنائها وانطراحها ، وهذا ما يدفع الباحث باستمرار إلى الاشتغال بثنائية الهدم والبناء ، في محاولة لاختبار أجدى المسالك نحو المعرفة العلمية بدل الانطباعية . فالباحث السوسيولوجي تفرض عليه العوائق التي تسيج البحث العلمي» إعادة ترتيب أولوياته ، والنظر في مناهجه بكيفية تسمح في الوقت نفسه بالمحافظة على الصرامة والدقة العلميتين ، دون التغافل عن خصوصية الواقع»262 . إنه رهان مزدوج يحاول التوفيق بين صرامة المنهج وتركيبية الواقع ، فالسوسيولوجيا مشروع معرفي غير مكتمل ، يعمل باستمرار على تكسير ذاته وإعادة بنائه من جديد ، باعتماد حركة ذهاب وإياب بين أسس البراديغم السوسيولوجي و« خرجات» الظاهرة الاجتماعية المفتوحة والمنغلقة دوما على كل الاحتمالات .

المبحث الثاني : إنهم يحتجون

بعد الفراغ من مسألة المنهج وأدواته كان ضروريا من الناحية المنهجية ، أن نحدد عينة تمثيلية للدراسة ونؤطر أيضا حدودها الزمانية والمكانية . فالعينة «هي مجموعة من الأفراد يشملهم بحث من الأبحاث العلمية ، ويمثلون في خصائصهم ومميزاتهم المشتركة مجموعة أكبر ، لكونهم ينتمون في الأصل إليها ، ويتم اختيارهم أساسا لتمثيلها تمثيلا صادقا»263 ووفاء لهذا الطرح حاولنا أن نجعل العينة أكثر تمثيلية لمجتمع الدراسة الذي نتوجه إليه بالبحث والتحليل ، وهو ما استوجب منا في البداية رصد مجتمع

الدراسة هذا أملا في الفهم والتفسير.

طبعا لن تكون المهمة سهلة ، فمجتمع الدراسة غير واضح المعالم ، وغير منتم لمجال جغرافي محدد ، فالحركات الاحتجاجية لم تعد حكرا على العمال والطلاب والمعطلين ، ولم تعد تظهر في مناسبات محددة كفاتح ماي مثلا أو ترتبط بحركات معروفة كالحركة النسائية أو الحقوقية أو النقابية ، ثمة مساحات جديدة ، وثمة فاعلون جدد ، فكيف يمكن التأطير المجالي على الأقل لمجتمع يظهر وينتفي؟ أي أنه لا يحافظ على استمراريته في شرط الزمان والمكان ، مجتمع كما نهر أوقليدس «لا نستحم فيه مرتين» . فالحركات الاحتجاجية تلوح في أكثر من مناسبة وعلى أكثر من صعيد ، وفق أشكال وصيغ مختلفة ، وهذا ما يطرح صعوبة التمثيلية ، فمن يمثل من؟ وأي المقتربات أجدى لبناء الواقعة الاختبارية في الزمن الاحتجاجي؟

بعد طول تفكير استقر الرأي أخيرا على الاشتغال على ثلاث نماذج من الحركات الاحتجاجية ، بالانضباط إلى خلفية التقسيم المجالي الذي يتوزع المناطق الحضرية والشبه حضرية والقروية ، أملا في الاقتراب من مختلف مرجعيات الاحتجاج المغربي . وبذلك فقد تم إجراء 50 مقابلة مع أشخاص ، شاركوا في حركات احتجاجية بهذه المناطق ما بين أبريل ويونيو من سنة 2007 ، بواقع 30 مبحوثا بالرباط و10 مبحوثين بسيدي الطيبي و10 مبحوثين بأيت بلال ، وكانت تستغرق مدة إنجاز المقابلة الواحدة من ساعة إلى ساعة ونصف في المتوسط . في حين همت تقنية الملاحظة 23 حركة احتجاجية شهدها شارع محمد الخامس بالرباط .

شارع محمد الخامس : يقع شارع محمد الخامس بوسط العاصمة الرباط ، ويعود إحداثه إلى الحقبة الاستعمارية ، التي عرفت ميلاد «المدينة

الجديدة» خارج النمط المعماري المحلي الذي يوصف بالمدينة القديمة ويتحدد بالأسوار، وقد كان هذا الشارع يضم بين ظهرانيه فيلا المقيم العام ليوطي، الشيء الذي كان يفرض على الراغب في المرور منه الخضوع لعملية تفتيش صارمة، «و يبدأ شارع محمد الخامس من باب لوبيرة محج لعلو، لينتهي في مستوى المقر القديم لسفارة فرنسا، ويطلق إسم الشارع اليوم على عدة أزقة وشوارع، وهي زنقة الجزاء، باب الجديد، باب التبن، شارع دار المخزن، ساحة ليوطي، وشارع تواركة»264 . ويضم هذا الشارع اليوم مقر البرلمان وبنك المغرب والبريد المركزي فضلا عن عدد من المؤسسات العمومية والخدماتية والخاصة، ويمتد على مسافة تقدر بأربع كيلومترات تبتدئ من باب زعير إلى باب الجزاء من شارع لعلو، عبر ساحة مسجد السنة وساحة مليلية وساحة البريد ومدخل السويقة . وتعد الساحة المقابلة لفندق باليما ومبنى البرلمان265، من أكثر مساحات الشارع حساسية، بحكم ما تحتضنه من حركات احتجاجية، فقد نصبت فيها، وبشكل غير مسبوق، في نهاية التسعينات من القرن الماضي، خيام بلاستيكية لحملة الشهادات العليا المعطلين الذين آثروا الاعتصام بها مطالبين بالحق في التوظيف، لتستمر هذه الساحة منذئذ في استقبال عشرات الأشكال الاحتجاجية، وتشهد في غير قليل من المناسبات تدخلات عنيفة للأجهزة الأمنية في حق المحتجين .

ففي شارع محمد الخامس تمت ملاحظة 23 حركة احتجاجية خلال مدة الدراسة ومن مقهى باليما تأت الملاحظة حينا، وفي ساحة البريد وملتقى التقاطع مع شارع الحسن الثاني أو قبالة محطة القطار الرباط المدينة في أحيان أخرى، تم استثمار خدمات العين الثالثة لقراءة تفاصيل هذه

الحركات الاحتجاجية .

سيدي الطيبي : تقع جماعة سيدي الطيبي بأحواز إقليم القنيطرة جنوبا في اتجاه مدينة الرباط بنحو 15 كيلومترا ، يصل عدد سكانها حسب الإحصاء العام الأخير ، إلى 25034 نسمة ، وتعد سيدي الطيبي موئلا لبطون من قبيلة عامر الحوزية إحدى كبرى قبائل أولاد علون المكونة مع أولاد سكير لقبيلة بني أحسن266 . وقبل أن تتحول هذه الجماعة إلى قطب سكني ،فقد كانت منطقة فلاحية بامتياز ، تشتهر بإنتاج الخضروات والحوامض فضلا عن مشاتل النباتات ، التي ما زالت تحافظ على نشاطها على الطريق المؤدية إلى القنيطرة وكذا المهدية . وتعود تسمية المنطقة إلى دفينها الولي الصالح سيدي الطيبي .

و بدءا من أوائل التسعينات عرفت منطقة سيدي الطيبي تناميا في البناء العشوائي ، فقد استعاض بعض الفلاحين عن حرث الأرض بتجزئتها إلى قطع تتراوح بين 60 و100 متر مربع ، وبيعها لمن تعذر عليهم الاستقرار بالرباط وسلا والقنيطرة ، أو بكل بساطة لمن وجدوا فيها خير سبل لتملك الفضاء ، فسعر المتر المربع حينها لم يكن يتجاوز ثلاثين درهما ، وهو سعر مغر ومناسب في ظل التهاب أسعار العقار بالمدن المجاورة . لهذا ستنشط بسيدي الطيبي حركة البناء العشوائي تحت أنظار السلطة المحلية وبمباركة منها ،لكن مع قرب انتهاء عقد التسعينات ، وأمام ارتفاع الأصوات المنادية بضرورة الحفاظ على الفرشة المائية لسيدي الطيبي ،ستجد السلطات المحلية نفسها مدعوة لهدم عدد من المنازل بدعوى اندراجها ضمن صنف السكن العشوائي المبني خارج قوانين التعمير .

ففي شهر أكتوبر 1999 خرج سكان سيدي الطيبي المتضررين من

عملية الهدم محتجين ، ليتوقف هدم المنازل بأمر من والي جهة الغرب الشراردة بني حسن ، وتتواصل في المقابل عملية البناء وتتعالى أسعار المتر مربع الواحد إلى أكثر من 300 درهم ، " لينتشر " التعمير" على جنبات الطريق وفي المناطق المتاخمة ، وليمتد إلى حدود الشاطئ وعلى مقربة من المحمية الطبيعية لسيدي بوغابة"267 . وبالنظر إلى ارتفاع وتيرة البناء العشوائي بسيدي الطيبي ، فإن السلطات المحلية ستهرع ، وبعد أن رخصت قبلا لهذا البناء أو غضت الطرف عنه ، إلى هدم عدد من المنازل ، وهو ما سيدفع السكان إلى الاحتجاج في التاسع من أبريل 2000 ، مما سيسفر عن مواجهات عنيفة بين السكان والسلطات المحلية التي استعانت بقوات الدرك والتدخل السريع والقوات المساعدة . كما سيلجأ حوالي خمسمائة شخص من السكان المتضررين ، في اليوم الموالي إلى تنظيم اعتصام بالطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين الرباط والقنيطرة ، بوضع الأحجار بوسط الطريق وعرقلة السير بها لمدة تقارب الست ساعات . وعلى إثر ذلك ستنشب مواجهات عنيفة بين الأجهزة الأمنية والمحتجين الذين اعتقل منهم 56 شخصا قدموا للمحاكمة يوم 24 أبريل 2000 ، بتهم ممارسة الشغب والإخلال بالأمن .

إلى ذلك سينتظر سكان سيدي الطيبي أحداث السادس عشر من ماي ، ليطفو إسم منطقتهم على سطح الأحداث ، على خلفية اعتقال بعض المتورطين في دعم وتأطير بعض منفذي التفجيرات ، ويتأكد لصناع القرار أن المنطقة ، وبسبب تهميشها ، صارت تأوي مفاقس وخلايا نائمة للانتحاريين ، حينئذ ستتحرك من جديد مشاريع التأهيل الحضري لسيدي الطيبي ، وسيشرف الملك محمد السادس في يونيو 2005 على إعطاء انطلاقة برنامج التأهيل العمراني لسيدي الطيبي .

أيت بلال : تقع جماعة أيت بلال بإقليم أزيلال ، وتحديدا بالنفوذ الترابي لدائرة دمنات التي تبعد عنها بحوالي 45 كيلومترا ، وتنتمي مجاليا لسلسة الأطلس الكبير المعروف بمرتفعاته وضيق مساحاته الزراعية ، الشيء الذي يجعل المنطقة تعيش على الرعي وزراعة الكفاف ، وتعد أيت بلال وفقا لخريطة الفقر الوطنية من أفقر الجماعات القروية بالمغرب ، فمؤشرات الهشاشة الاجتماعية تلوح في ندرة البنيات التحتية الاجتماعية والصحية وتدني نسبة التمدرس ومشكل العزلة الذي تعاني منه المنطقة بسبب وعورة التضاريس وغياب الطرق المعبدة ، ففي الوقت الذي يفيض فيه وادي إيواريضن268 تصير أيت بلال معزولة عن العالم .

لقد حاول سكان أيت بلال مواجهة هذه العزلة المفروضة عليهم بشتى الوسائل ، فغير ما مرة راسلوا السلطات المحلية لتعبيد الطريق المؤدية إلى جماعتهم ، وفي اللحظة التي بدا لهم أن المراسلات لا تجدي نفعا خرجوا في مسيرة احتجاجية باتجاه عمالة قلعة السراغنة269 يوم 26 أبريل 1997 ، وذلك بمشاركة زهاء ألف شخص ، مطالبين بتعبيد الطريق وإنشاء مستوصف صحي وتجهيز السوق الأسبوعي . حينها سيستقبلهم عامل الإقليم واعدا إياهم بأن مشاكلهم ستجد طريقها إلى الحل في القريب العاجل .

بعد مرور سنتين على لقاء عامل إقليم قلعة السراغنة ، ومع استمرار مشاكل السكان في التفاقم ، سيقرر آل أيت بلال تنظيم مسيرة احتجاجية باتجاه مقام الملك ، لعرض مشاكلهم أمام أنظاره بمراكش270 ، وذلك في الرابع من أبريل 1999 ، حينها لم تجد السلطات المحلية بدا من طلب خدمات الأجهزة الأمنية لمنع زهاء 1400 شخص من التقدم باتجاه مراكش باستعمال القنابل المسيلة للدموع والرصاص المطاطي وباقي أدوات القمع271 ، وقد تم

اعتقال 41 فردا مثل منهم 13 فردا يوم 14 أبريل 1999 أمام المحكمة الابتدائية بأزيلال272 . والتي أصدرت في حقهم أحكاما تراوحت ما بين 5 سنوات موقوفة التفنيد وغرامة 1000 درهم و6 أشهر نافذة وغرامة ألف درهم ، وفي محكمة الاستئناف خفضت الأحكام إلى 3 أشهر نافذة وغرامات .

وتفيد المعطيات المتحصلة من المقابلات أن أفراد العينة البالغ عددهم 50 مبحوثا يتوزعون حسب متغير الجنس على 38 مبحوثا من الذكور بنسبة 76% من مجموع المبحوثين و12 من الإناث بنسبة تصل إلى 24% منهم . فالذكور هم الأكثر احتجاجا من الإناث ، وهو ما يمكن تفسيره بوضع المرأة في المجتمع العربي ، حيث تتعالى قيم الذكورة ، التي تمنعها من الخروج إلى الشارع حتى لا توصم ب «عزري الدوار» ، فمكانها الطبيعي هو البيت ، « فالأنثى يجري تمييزها عن الذكر بصورة أساسية ، فهو ، أي الذكر ، كسب للعائلة ، وهي عبء عليها ، والبنت منذ نعومة أظفارها تدفعها العائلة إلى الشعور بأنها غير ضرورية ، وغير مرغوب فيها ، وتعلمها على قبول وضعها كأنثى»273 ، ونتاجا لمسار من التنميط الاجتماعي ، فإن المرأة في النهاية تستدمج وتقبل بوضعها كأنثى في خدمة الرجل ، وتقتنع جذريا بأن الشارع هو فضاء من ممتلكات الرجل ، فما بالنا بالاحتجاج ، الذي يتوجب أن يكون شأنا رجاليا بامتياز .

إن هذه النظرة الاختزالية لأدوار المرأة ، كثيرا ما أطرت محاولة النساء للتعبير عن جاهزيتهن للمشاركة في تدبير الحقول المجتمعية ، وفي الدفاع عن مصالحهن ، بل إن هذه النظرة ما زالت حاضرة في كثير من تفاصيل الحركات الاحتجاجية ، فقليلة هي المناسبات التي تكون فيها النساء وراء الفعل الاحتجاجي ، خصوصا في المجالين القروي والشبه حضري ، وحتى

في المجال الحضري ، فخارج فعاليات ثامن مارس أو فاتح ماي من كل عام واحتجاجات المعطلين من حملة الشهادات العليا ، لا نكاد نصادف حضورا وازنا للمرأة في المشهد الاحتجاجي المغربي .

إلا أن الحضور الباهت للمشاركة النسائية في صناعة وتدبير الاحتجاج خصوصا في المجالين القروي والشبه حضري ، لا ينبغي اعتباره معطى ثابتا ،« فالملاحظ أن الدينامية الداخلية للمجتمع المغربي تعرف تحولات عميقة ، إنه مجتمع يشهد تغيرات مهمة على مستوى البنية الأسرية والمساهمة النسائية»274 ، كما أنه مجتمع يطور قنوات جديدة للتعبير ، ويعرف بروز فاعلين جدد» قد يكونون مختلفين كلية عن الفاعلين التقليديين . أما من ناحية متغير السن فإن نتائج الدراسة تسير في اتجاه تأكيد الملمح الشبابي للمشاركين في الحركات الاحتجاجية ، ف 66% من المبحوثين تتراوح أعمارهم ما بين 18 و38 سنة ، و20% منهم ينتمون إلى الفئة العمرية (من 39 إلى 45) ، فيما تصل نسبة البالغين من العمر 46 سنة فما فوق ، إلى 14% .فهل يمكن القول بأن الشباب هم الأكثر احتجاجا مقارنة مع باقي الفئات العمرية الأخرى؟

«فالشباب اليوم من البالغين دون سن الثلاثين يمثلون أزيد من 60% من الساكنة ، في حين يمثل البالغون ما بين 15 و34 سنة نسبة 40%»275 ، فهذا الحضور الديموغرافي الوازن للشباب في الهرم السكاني المغربي ، يبرر ما تم تسجيله من ارتفاع في نسبة الشباب الممارسين للاحتجاج من مبحوثي هذه الدراسة ، كما أن الخصائص النفسية والاجتماعية للشباب ، تجعلهم مائلين أكثر إلى التغيير والبحث عن الذات وتأكيدها في إطار صراعات وتنافسات الأنساق التي ينتمون إليها ، فهذه الخصائص تبرر أيضا هذا

الملمح الشبابي للممارسة الاحتجاجية .و هذا ما انتهت إليه دراسة أخرى همت 200 شخص تم تقديمهم للقضاء على خلفية المشاركة في أحداث 14 دجنبر 1990 في كل من فاس وطنجة والرباط ، فقد تبين من خلال نتائجها أن « 70% منهم لا يتجاوزون الثلاثين سنة»276 .

ومن حيث الانحدارات المجالية لأفراد العينة تفيد نتائج الدراسة بأن 48% منهم ينحدرون من مجال حضري ، و30% من مجال قروي ، فيما ينحدر 20% منهم من مجال شبه حضري و2% ازدادوا خارج الوطن . أما من حيث الحالة العائلية للمبحوثين ، فإن النتائج تدل على أن 58% من أفراد العينة هم عازبون ، و15% منهم متزوجون ، و10% مطلقون و2% هن أرامل .

المستوى التعليمي للمبحوثين يختلف من مجال لآخر ، فإذا كان المجال الحضري يعرف تقدما في مستوى التعليم بالنسبة للمبحوثين ، فإن المجالين الشبه حضري والقروي يعرفان على التوالي تدنيا في هذا المستوى ، وهو ما يتساوق نسبيا مع النتائج العامة لعدد من الإحصاءات والدراسات التي أجريت مؤخرا حول المجتمع المغربي ، والتي يتأكد من خلالها انتشار الأمية وارتفاع نسب الهدر المدرسي بالمناطق القروية . «فما زال المغرب يجتر واحدا من أكثر معدلات الأمية ارتفاعا في العالم ، في حين يسير معدل محاربة هذه الآفة بوتيرة بطيئة ، ينضاف إلى ذلك أن التراجع النسبي لهذا المعدل يخفي واقعا محبطا ، حيث انتقلت هذه الأعداد ما بين 1960 و2004 من 6 ملايين إلى 12.8 مليون فرد»277 .

وبالرغم من استقرار نسبة تعميم التمدرس بالنسبة للأطفال في حدود 95% ، فإنه يلاحظ بالمقابل ارتفاعا مهولا لنسبة الهدر المدرسي مباشرة

بعد السنة الأولى من الالتحاق بالنظام التعليمي ، أو في أحسن الأحوال ، خلال إنهاء المرحلة الابتدائية ، حيث يتعذر على القرويين إرسال بناتهم تحديدا إلى المراكز التي توجد بها مؤسسات التعليم الإعدادي والثانوي ، وهو ما يبرر موضوعيا تواضع المستويات التعليمية لدى مبحوثي الدراسة من آل المجالين القروي والشبه حضري .

لقد خلصت الدراسة إلى أن 28% من المبحوثين هم ذوو مستوى جامعي ، وهم ينحدرون بنسبة 26% من المجال الحضري و2% فقط من المجال الشبه حضري ، أما الذين بلغوا مرحلة التعليم الثانوي فتصل نسبتهم إلى 22% بواقع 14% للمجال الحضري و4% ، على التوالي ، للمجالين الشبه حضري والقروي . وتصل نسبة المبحوثين الذين صرحوا بأنهم بلغوا مستوى التعليم الإعدادي ، إلى 16% من مجموع أفراد العينة يتوزعون على 6% ، على التوالي ، بالمجالين الحضري والشبه حضري و ، فضلا عن 8% بالمجال القروي ، أما أصحاب التعليمين القرآني الابتدائي فتنحدر نسبتهم إلى 2% بالمجال الحضري وترتفع إلى 4% بالمجال الشبه حضري وإلى 6% وكذا 5% في المجال القروي .

ونستخلص من هذه النتائج أن مواصفات المحتجين من الناحية السوسيوثقافية يميزها ارتفاع المستوى التعليمي ، خصوصا في المجال الحضري ، ذلك أن 50% من مبحوثي الدراسة هم ذوو تعليم ثانوي وجامعي ، فهل يعني هذا أن التقدم في المسار التعليمي يفضي إلى ممارسة الاحتجاج؟

يستفاد من نتائج الدراسة أن نسبة العاطلين عن العمل تصل إلى 56% من أفراد العينة ، يتوزعون على 32% بالمجال الحضري و14% بالمجال

الشبه حضري و10% بالمجال القروي ، «فالملاحظ أن المعدل المتوسط للبطالة يخفي تفاوتات كبرى ، بالنظر إلى مكان الإقامة أو بالمقارنة بين الذكور والإناث وبين مستويات التعليم ، ويمكن القول بأن البطالة بالمغرب ظاهرة حضرية تمس النساء أكثر من الرجال والشباب أكثر من الراشدين وحاملي الشهادات أكثر من غيرهم»278 ، فيما تبلغ نسبة الموظفين 14% من المبحوثين ، و10% بالتتابع لكل من الحرفيين والفلاحين و8% للتقنيين و2% للأطر العليا ، وهو ما يعني أن الاحتجاج يظل من اختصاص العاطلين عن العمل أو من يعيشون في أوضاع الهشاشة الاجتماعية .«فالمأجورون والبؤساء وصغار الملاكين هم الذين يكونون ، في الغالب ، سببا في اندلاع الحركات الاحتجاجية واتساعها»279 .

الهشاشة التي تلوح على المستوى السوسيومهني ، تنكشف أيضا من خلال سكن الأسرة ، فقد صرح 26% من المبحوثين أنهم يقطنون في سكن صفيحي ، و16% منهم قالوا بأن توصيف مأواهم هو السكن القروي ، كما أوضح 16% منهم آخرون أنهم يسكنون في شقة بعمارة ، فيما صرح 20% من أفراد العينة بأنهم يقطنون إما في دار مغربية حديثة أو تقليدية . أما 20% منهم فقد كشفوا أنواع أخرى للسكن العائلي ، كغرفة مع الجيران أو فندق بالمدينة القديمة أو سكن عشوائي أو دار مهددة بالانهيار ، ولم يؤكد إلا مبحوثا واحدا إقامته بفيلا .

و ارتباطا بمتغير السكن ، فإن معطيات الدراسة تشير إلى أن 32% من المبحوثين تمتلك أسرهم المسكن الذي تقيم به ، و22% منهم تنضبط مساكنهم لقانون الملكية المشتركة ، فيما صرح 22% منهم أنهم يكترون المسكن ، أو يستفيدون منه بشكل مجاني حسب 12% منهم أو في إطار

السكن الوظيفي برأي 2% ، كما أوضح 10% من المبحوثين أنهم يقيمون في المسكن عن طريق وضع اليد أو غياب المالك الأصلي .

لقد انتهت العديد من الدراسات التي جعلت من الانتفاضات الكبرى التي عرفها المغرب أفقا للتحليل والقراءة ، وجود علاقة سببية بين هشاشة الوضع السكني واندلاع الاحتجاج ، وفي هذا السياق فقد انتهت اللجنة البرلمانية لتقصي الحقائق بشأن أحداث 14 دجنبر 1990 إلى التأكيد على أن «وجود قاسم مشترك بين المتظاهرين في فاس وطنجة ، يكمن في كونهم نازحين من مناطق السكن العشوائي ، وأوساط تعاني من الفقر والعطالة ، تستقبل المهاجرين القرويين باستمرار وتعرف كثافة سكانية ضخمة»280 .

«فقد لوحظ ، مثلا عند الاطلاع على أحد الملفات القضائية المتعلقة بمجموعة من معتقلي أحداث 20 يونيو 1981 (عددهم 82 معتقلا) أن سبعة وثلاثين متهما(أي 45.12% من مجموع هؤلاء المتهمين) ، كانوا يقطنون في حي يعقوب المنصور وحده ، وأن تسعة متهمين كانوا يقيمون خارج مدينة الرباط في دواوير هامشية ، بينما لم يكن يتوفر خمسة متهمين على أي سكن قار»281 .

و عن التجارب الاحتجاجية لبحوثي الدراسة ، فقد كشفت النتائج أن 32% من المبحوثين شاركوا في أزيد من ست احتجاجات ، وكلهم ينتمون مجاليا إلى مدينة الرباط ، فيما أوضح 30% من أفراد العينة أنهم شاركوا في من أربع إلى ست احتجاجات ، بنسبة تصل إلى 24% من مبحوثي الرباط ، فيما سجل مبحوثو المجالين الشبه حضري والقروي أعلى النسب فيما يخص المصرحين بالمشاركة المتراوحة ما بين واحد إلى ثلاث احتجاجات ، وذلك بنسبة 18% للمجال القروي و16% للمجال الشبه حضري .

وإذا كانت الظاهرة الاحتجاجية تلوح من خلال هذه النتائج كظاهرة حضرية ، فهذا يبدو طبيعيا بالنظر إلى الواقع الذي تعرفه القرى ، والتي تجعل منها مجرد «مشهد جمود ترعاه النخب الحاكمة» ، فكل محاولة للتحرر وإعلان الرفض تقابل بغير قليل من الوسائل القمعية والتدجينية ، كما أغلب حالات الاحتجاج لا تكاد تصل إلى مستوى التداول الجماهيري العام ، بل تظل تراوح مكان انبنائها ، فأغلب الاحتجاجات التي عرفها المغرب المعاصر كانت حضرية بخلاف مغرب القرن التاسع عشر ، الذي كانت تأتي أغلب حركاته وتمرداته من القرى .

إن التباين على مستوى الاحتجاج ، ما بين الوسط القروي والحضري ، لا يمكن تبريره فقط بطرح ريمي لوفو المؤكد على أن « الفلاح المغربي مدافع عن العرش» ، وأن مجموع الضغط المسلط عليه يمنعه من الاحتجاج خارج الشكوى والالتماس واستثمار العلاقات الزبونية والعشائرية ، بل يمكن إرجاعه أيضا إلى التحولات الديموغرافية التي عرفها المغرب من متن القرن التاسع عشر على اليوم ، فسكان البوادي الذي كانوا يشكلون الفئة الأكثر وزنا والأكثر تأثيرا في قانون النسق ، من مدخل العلاقات المفترضة بين القبائل والمخزن والزوايا ، صار عددهم يتناقض وتأثيرهم ينتقل إلى مجالات جديدة .

لكن ، وبالرغم من مختلف هذه التحولات الديموغرافية والمجالية ، فإن الظاهرة الاحتجاجية تعلن عن نفسها في المجالات الحضرية والشبه حضرية والقروية ، بتفاوتات في الدرجة والنوع ، تعبر في مجموعها عن درجة الاختلال والتوتر التي انتهى إليها النسق المجتمعي ، بسبب عجزه عن تدبير المسألة الاجتماعية والصراع السياسي . ففي القرى كما في المدن

يتواصل الاحتجاج ، تبعا لخصوصيات الوسط ، تعبيرا عن الحنق والرفض ، وإدانة للتنمية المعطوبة وسوء تدبير الملفات من طرف المسؤولين عن انبناء الأوضاع الموجبة للاحتجاج .

أما الأشكال الاحتجاجية التي جربها المبحوثون فقد توزعت على الوقفات والمسيرات والاعتصامات المفتوحة والإضراب عن الطعام ، فضلا عن اقتحام البنايات العمومية ومحاولة الانتحار الجماعي بتناول مواد سامة أو بإضرام النار في الذات بنسبة 6.06% من أفراد العينة المنتمين للمجال الحضري . فيما أوضح 22.72% منهم أنهم مارسوا الوقفة الاحتجاجية و15.15% أضربوا عن الطعام و13.63% دخلوا في اعتصام مفتوح و7.57% منهم شاركوا في مسيرة احتجاجية .

أما مبحوثو المجالين القروي والشبه حضري فقد أوضحوا بأن المسيرة الاحتجاجية كانت هي شكلهم النضالي الذي اختاروه للتعبير عن مطالبهم ، وذلك بنسبة تصل إلى 32.60% من مجموع إجابات المبحوثين . فالملاحظ بشدة هو أن المسيرة الاحتجاجية تظل الشكل النضالي الأكثر استعمالا في مساحات المغرب القروي ، حيث يقدم سكان القرى النائية تحديدا على تنظيم مسيرات باتجاه عاصمة الإقليم الذي ينتمون إليه ، أو باتجاه العاصمة الرباط أو المدينة التي يوجد بها الملك ، اقتناعا منهم بألا تغيير يأتي إلا من جانب الملك .

و الواقع أن المسيرة الاحتجاجية في العالمين القروي والشبه حضري تمتلك نوعا من الفعالية على مستوى إسماع الصوت وإعلان المطالب ، فما أن تتحرك جموع المحتجين باتجاه الرباط حتى تستنفر السلطات المحلية كل إمكانياتها لتطويق الاحتجاج وإنهاء مفعوله ، سواء عن طريق استثمار

آليات التفاوض وتقديم أنصاف الحلول أو باللجوء مباشرة إلى طلب خدمات الأجهزة الأمنية .

إن الانخراط في المسيرة بدل الأشكال الأخرى يتأسس على الاقتناع الجذري بأن الحلول لا توجد بالمرة في المجال القروي ، ففي ذاك الهناك الذي يستدل عليه بالرباط أو «موالين الرباط» ، يمكن أن يحدث التغيير وتنتهي فصول المعاناة ، فالمركز هو الذي يحوز كل إمكانات التدبير والتوجيه ، وهو الذي ينبغي السير نحوه مشيا على الأقدام ولمئات الكيلومترات ، مع ضرورة رفع الأعلام الوطنية وصور الملك ، تحصينا للمسيرة من قمع محتمل ، لهذا تظل المسيرة الشكل النضالي الأكثر استعمالا في المغرب العميق . في حين تظل التنويعات الاحتجاجية الأخرى أكثر تجريبا في المجالات الحضرية ، بحكم صعوبة احتلال حيز أكبر من الفضاء العمومي من جهة ، ونزوع المحتجين الحضريين إلى الارتكان إلى أكثر من أسلوب احتجاجي على درب التصعيد والبحث عن ممكنات إنهاء الصراع القائم ، كما أن يومية الاحتجاج واستمراريته تدفع إلى إبداع أشكال أكثر إحراجا للدولة كمحاولات الانتحار عبر تناول مواد سامة أو بإضرام النار أو تكبيل الأجساد بسلاسل إلى جانب السياج الحديدي المحيط ببناية البرلمان أو احتلال أسطح بعض المؤسسات العمومية والحزبية أيضا282 .

الفصل السابع
الاحتجاج المغربي . . ممكنات القراءة

كيف نقرأ الاحتجاج المغربي في أكثر من مجال؟ كيف نقاربه بدءا من انطراحه الحضري ومرورا بشكله الشبه الحضري وانتهاء بملمحه القروي؟ ما القراءات الممكنة وما المتحديات الأكثر بروزا في ممارسة الاحتجاج مغربيا؟

إنها أقوى انهجاسات هذا الفصل من مقترب التحصيل الميداني لما اهتدت إليه المقابلات والملاحظات المنجزة بهذه المجالات ، إنها خلاصات العين والأذن على درب التفكيك الواعي للمقولات والإشارات التي يحبل بها فضاء الاحتجاج ، إلا أنه لا بد من التأكيد على وجوب ثقافة خاصة للإنصات والتأمل باستعمال عين وأذن سوسيولوجيتين ، وفي هذا الصدد يوضح عبد السلام بنعبد العالي الحاجة القصوى إلى ثقافة العين والأذن معا ، إذ يقول : «فلا بد للعين من مسافة تفصلها عن موضوع رؤيتها ، فإذا التصق الموضوع بالعين فهي لن تتمكن من رؤيته ، أما الأذن فعلى العكس من ذلك تستلزم القرب ، وكلما ازداد الصوت اقترابا ، كان سمعها أرفع ، العين حاسة المسافة والابتعاد والانفصال ، أما الأذن فحاسة المباشرة والقرب والاتصال ، لا عجب أن تقترن الرؤية بالانعكاس والتفكير والبصر والبصيرة والنظرة بالنظر والعين بالعقل وأن تقترن الأذن بالنقل والحفظ والذاكرة»283 .

فالحاجة إلى ثقافة العين والأذن تظل ملحة في مقترب « الكيف بدل الكم » المؤطر لاستراتيجيات الدرس والتحليل ، فالأذن تختزل مسارا من الحكي عن التجربة الاحتجاجية ، إنها تصيخ السمع للدواعي والمصائر

والنتائج والمآلات الممكنة لهذه التجربة ، أذن تستوعب المحكي وعين تلتقط تفاصيل التفاصيل ، وتقرأ المسكوت عنه وغير المحكي أصلا .

إنها ممارسة مزدوجة تراهن على التفكير في أسئلة تقابل بعناد باد من طرف المبحوثين ، بل بالتبرم والمداراة في أحسن الأحوال ، فالحديث عن التجربة الاحتجاجية لا يقابل دوما بالترحيب من قبل الذين عاينوه أو شاركوا فيه ، إنه الهاجس الأمني الذي يمنع من اندلاق الحكي وسرد المكتنز في الأعماق من مواقف وتصورات تجاه الاحتجاج ودواعيه ومآلاته .

فالباحث يستحيل وفقا لهذا الهاجس المتجذر في مجتمع لم تتجذر فيه بالمقابل ثقافة البحث العلمي ، يستحيل مخبرا تابعا لجهاز الأمن السري يتوجب التعامل معه بمزيد من التوجس والحذر ، فكل مقابلة أو استمارة تظل في هذا النسق مجرد « لعبة استخفاء» لممارسة أمنية عتيقة ، فكيف والحالة هاته ، يمكن إقناع المبحوثين بالتجاوب أكثر مع أسئلة مزعجة ومربكة لكثير من التوقعات؟

في المجال الحضري والشبه حضري ، كما في المجال القروي ، كانت الحاجة إلى مساعدين يعملون على «إذابة الجليد» بين الباحث ومبحوثيه وشرعنة وجوده العلمي ، فالحديث عن الاحتجاج لم يكن ممكنا بدون استثمار آلية «المعارف» في مجتمع يمر فيه كل شيء عن طريق الآخر . «فالآخر هو خالق فرديتنا ، وذاتيتنا لا وجود لها إلا بوجود الآخر في إدراكه لها»284 .

و بالطبع فالهدف الأساس هو إنجاز قراءة أو قراءات ممكنة للاحتجاج مغربيا ، ومن متحصل العين والأذن ، أي من خلاصات الإنصات والتأمل ، التي قادت إليها المقابلة والملاحظة في سجلات متباينة قاسمها المشترك

هو الانتماء فعلا إلى الزمن الاحتجاجي . فالفهم هو المأمول من استثمار ثقافة العين والأذن في مقترب «الكيف بدل الكم» ، لفهم وتفهم مجتمع في محك التحول ، تتنازع قوى الثبات والتغير في آن ، ولاختبار حقيقة الممارسة الاحتجاجية بعيدا عن المعرفة الانطباعية العفوية ، فمن رحم الواقع يبنى الموضوع السوسيولوجي وتتأسس إمكانات المساءلة والتفكير .

ففي هذا الفصل الثاني من مقاربتنا الحقلية نتوجه إلى مضمون الإجابات التي قدمها مبحوثو الدراسة قصد قراءاتها وتفكيكها ، في ضوء ما تم الاهتداء إليه قبلا في المقاربة النظرية ، باعتبار التداخل القائم بين النظرية والميدان ، فالحدود المعرفية التي تقام خطأ بين النظري والميداني ما هي إلا حدود تعسفية لا تفيد في بلورة خطاب سوسيولوجي متفتح ونقدي . فوفاء لهذا الفهم النظري/ الميداني نتناول هنا والآن ممكنات القراءة ومحتديات الممارسة في واقع الاحتجاج المغربي ، بذات النفس التحليلي الذي يقيم حركة ذهاب وإياب بين النظرية والميدان .

المبحث الأول : الاحتجاج . . قول وفعل

ينطلق الحكي وتتواتر الأسئلة والإجابات ، لكن نقطة البدء تظل الأقوى في تبئير ممكنات القراءة والتأويل ، فالقاسم المشترك بين مختلف المبحوثين عند بداية الحديث عن تجربتهم الاحتجاجية هو «شاركت ف المظاهرة باش نقول اللهم هذا منكر» ، فما الذي يعنيه بدء بهذا الشكل والمضمون؟

«ينبغي إذن وبمنهجية أن نفرز الكلمة عن أطيافها ، وأن نميز ما بين الأثر وبديله ، داخل النص الصائر»285 فالكشف والتعرية ضروريان لقراءة المتن ،

علما بأن «التأمل السوسيولوجي للظواهر الاجتماعية لا يتغيا كشف حجب الحقيقة الاجتماعية فقط، بل يصبو بالضرورة إلى التفسير الذي يسمح به البحث العلمي»286. ولهذا يمكن تشطير هذا الجواب إلى ثلاث أجزاء على الأقل، فهناك المكون الدلالي الذي يفسر تمثل الاحتجاج، وهناك في درجة ثانية المكون التعبيري الذي يحدد الغاية من الممارسة وأدائها العملي، ثم أخيرا المكون الديني الذي يحدد الإطار المرجعي للفعل الاحتجاجي.

فمن الناحية الدلالية نجد أن الاحتجاج بالمغرب يتم تمثله في الغالب كتظاهر أو إضراب، فحتى عهد قريب كانت المظاهرة أو الإضراب هما الأكثر تعبيرا عن مختلف الأشكال الاحتجاجية، ونادرا ما نجد استعمالا لتعبيرات من قبيل «وقفة احتجاجية» أو «اعتصام مفتوح» أو «مسيرة سلمية»، لقد كانت هذه الأشكال غريبة عن المشهد الاحتجاجي المغربي. فالشارع العمومي لم يتم احتلاله واستعماله في تسويق الفعل الاحتجاجي إلا في السنوات الأخيرة لعقد الثمانينات، وإن كان هذا الاستعمال، حينئذ حكرا على التضامن مع الشعبين الفلسطيني والعراقي أو في إطار استعراضات فاتح ماي.

ولهذا لا يبدو غريبا أن تظل كلمة التظاهر أو الإضراب أكثر حضورا في تمثلات المبحوثين للحركات الاحتجاجية التي شاركوا فيها، فكل شكل احتجاجي هو مظاهرة في البدء والمنتهى، فما يهم هو المضمون الذي ينطوي عليه هذا الشكل، أما التوصيف والتصنيف الدقيق فأمر ثانوي، «فالجماعة البشرية لا تحيى حياتها إلا على نحو متخيل ومتوهم، أي على نحو رمزي»287.

من حيث مكون التعبير نجد تنصيصا على معطى القول «باش نقول»،

فالاحتجاج هو قول يقرأ كلغة وكخطاب حابل بالإشارات والرموز، إنه تعبير لغوي وجسدي يرسله أفراد نحو جهة ما، يفترض أن تكون على خلاف مع هؤلاء الأفراد في شأن توزيع منافع ومصالح الحقل الذي ينتمون إليه جميعا. فالفرد يحتج ليقول قولا ما، ليعبر عن رأي آخر غير الذي تطمئن إليه القوى المالكة لوسائل الإكراه والإنتاج. «فالكلمة لا تفهم إلا في لغة ما، فاللغة هي التي تعطي الخطاب مفهوما يدرك من خلاله مكوناته»288، فإرادوية القول تمنح المعنى المحتمل للاحتجاج كلغة فاعلة في سياق التبادلات الرمزية بين أطراف الصراع والتنافس المجتمعي، ومنه يتحول الاحتجاج من مستوى القول الصرف إلى مستوى الموقف.

و في هذا الصدد يقول أحد المبحوثين بأن « الاحتجاج هو وسيلة للتعبير عن السخط على الوضع العام»، إنه قول تعبيري، لا يكتفي بالقول فقط، بل بتسجيل موقف من وضع ما، فالقول يتجاوز وظيفة القول إلى إحداث الفعل وبناء الموقف والاتجاه. فالحركة الاحتجاجية لا تقف عند حدود التعبير والقول الخالي من رسائل مشفرة أو واضحة، وإنما تنحت لنفسها مسارا من الكتابة التاريخية للواقعة والمعنى في الآن ذاته. ذلك أن« حدود المعنى هي حدود الواقعة، وحدود الواقعة هي ما يسمح به امتداد المعنى عبر العناصر المشكلة للواقعة»289، فواقعة الاحتجاج لا تكاد تنفصل في انطراحها عن معنى الموقف والقضية، ولهذا تأتي كممارسة للقول المعبر عن موقف.

المكون الثالث في هذا الجواب يتعلق بسؤال الإطار والمرجع، «باش نقول اللهم هذا منكر»، فالقول هنا يكون بإطار مرجعي، يحتمل التعبير القصدي عن موقف يتأسس على معطى ديني بالضرورة، فالمكون الديني

حاضر بقوة في السلوك الاحتجاجي بالمغرب ، ألم ترتبط الاحتجاجات الأولى على تدخلات المستعمر بقراءة اللطيف في المساجد؟

إن كثيرا من اللحظات الاحتجاجية بالمغرب لم تخرج عن دوائر الإسلام الشعبي ، ولهذا يفهم كثيرا كيف استحال الكثير من الزوايا إلى حركات احتجاجية ترفض القائم من الأوضاع ، قد تستمر في إنتاج الاحتجاج واحتضانه ، أو قد تستحيل إلى حليف استراتيجي للمخزن في حالات الاحتواء والتدجين . فالأصل هو الاحتجاج والمآل هو الذي يحدد هوية الزاوية وعلاقتها تحديدا مع السلطة المخزنية ، «فالدين ليس هو مفتاح فهم المجتمع ، بل العكس ، إن المجتمع هو مفتاح فهم الدين»290 ، وعليه فما يطرحه معطى «باش نقول اللهم هذا منكر» أو «ندعيهم لله» أو «الله يخلص» ، يدفع إلى التأكيد على تجذر وحساسية المكون الديني في دينامية الحركات الاحتجاجية .

لكن الممارسة الاحتجاجية لا تكون دوما وفق هذا التقعيد ، فهي في نظر بعض المبحوثين تلوح كوسيلة « للضغط من أجل التغيير » وبناء أوضاع بديلة للتجاوز ، إنها ممارسة قصدية للتأثير على مجريات الأحداث والسياسات والمواقف ، بغية تكييفها وتوجيهها نحو المصالح الأساسية لممارسي الفعل الاحتجاجي . ثمة صراع وتنافس قائم بين عناصر النسق ، والرهان الأقصى لكل عنصر هو الهيمنة على مجموع النسق ، وعليه فإن كل عنصر يضطر لإشهار رساميله الرمزية والمادية وأسلحته الخفية والعلنية التي يمارس من خلالها ضغطا ما في اتجاه صناعة ما يفيد منه أكثر .

واعتبارا لهذا الصراع الذي يسيج العلاقة بين المحتجين والمحتج عليهم فإن تمثل آل الاحتجاج لأنفسهم لا يخرج عن البعد الصراعي المعلن والمضمر .

فالتمثل لا تنتجه الذات ، بل تعيد صياغته أسئلة الواقع ورهانات الانتماء إلى الجمعي ، «فداخل المشترك يدرك كل فرد ذاته وينفتح عليها ، إنها توجد وسط عالم محيط بها»291 ، وهذا ما يجعل التمثل الذاتي للممارسة الاحتجاجية لا ينحت لنفسه خطاطة مختلفة عن التمثل الجمعي ، فقد اعتبر غير قليل من المبحوثين أن من يمارس الاحتجاج هو «شخص فوضوي ومشاغب وغير واقعي» كما أنه «مناضل وملتزم يحارب طواحين الهواء» ، فهل هو الاقتناع بلا جدوائية الاحتجاج أم باستحالة التغيير ما دام النسق منضبطا لثقافة التغير داخل منطق الاستمرارية وإعادة الإنتاج؟

فالتمثل هنا يتجاور فيه الفردي والجمعي ، بل هو الجمعي في البدء والمنتهى ، بالنظر إلى خروج الفردي من رحم الجمعي وارتباطه العضوي بامتداداته ورهاناته ، فالجمعي يؤسس تمثلا معيبا عن كل من يخرج على «قوانين» الجماعة ، ولو كان خروجه حائزا عل قدر عال من الصواب ، فإنه يصير فوضويا ومشاغبا وطوباويا في ممارساته وتوجهاته . إنه شخص يريد أن « يغير منطق الأشياء» التي لا تتغير إلا لتعيد إنتاج ذاتها من جديد ، فما السر وراء إنتاج مثل هذه التمثل السلبي عن الشخص الذي يمارس الاحتجاج؟

يبدو الأمر مثيرا للغاية ، عندما يتم ترديد هذا التمثل ليس فقط من طرف أشخاص بعيدين عن الممارسة الاحتجاجية ، وإنما من طرف من خبروها وعانقوا مدارجها في أكثر من مناسبة . فهل الوعي باستحالة التغيير هو ما يؤسس التمثل السالب بدل الموجب؟ أم هو ثقل الجمعي الذي يجعل الفردي متجها نحو ما ينتجه العقل الجمعي بامتياز؟

فتماما كما أن التأويل « لا يعني مجرد عملية الفهم لشيء معطى

محدد سلفا ،له وجود خارجي محايد عن المتلقي الذي يحاول أن يفهم هذا الشيء أو النص»292 ، فإن التمثل الذاتي ، الذي يحتمل منطق التأويل ، لا يكون منفصلا عن الجمعي في إنتاج وإعادة إنتاج التصور والفهم الخاص بما يعتمل في رحاب النسق . « فالاشتراك في الجماعة بما هو كذلك ، هو في ذاته المضمون الحقيقي ، والغاية الحقيقية . .كلها في هذا الفعل الجوهري والكلي ، ما يشبه نقطة الانطلاق والنتيجة»293 .

إنه ليس مطلوبا من الفرد في المجتمع المغربي إلا أن يكون منصاعا لما ترتضيه الجماعة ، وأن يكون مرددا ، ولو بشكل ببغاوي ، لتعاليمها وأفكارها ، ولهذا فما أن يصدر أولى زفرات السخط وآهات الانسحاق ، حتى يوصم بالفوضى والشغب . وعليه تغدو الممارسة الاحتجاجية في نظر المحتجين أنفسهم فعلا أجوف لا يقود إلا إلى المتاعب وسوء العلاقة مع مالكي وسائل الإنتاج والإكراه الذين تحسم النتائج لصالحهم في مطلق الأحوال .

فالوعي المحدد لتدبر الفرد في الإطار الجمعي هو حصاد وجوده الموضوعي ، فثمة مؤثرات تنتجها الطبقات المسيطرة294 ، وتنتج على ضوئها تمثلات مفتوحة على تبخيس الاحتجاج الاجتماعي أو على الأقل تسييجه بالخطوط الحمراء ، ليغدو مجرد عمل فوضوي غير مفض إلى نتيجة مهمة ، شبيهة بحرب طواحين الهواء .و بذلك فإن أحد المبحوثين قال بأنه لا يمكن التعويل بالمرة على الممارسات الاحتجاجية في إحداث التغيير المأمول ، «فلو كانت الوقفات الاحتجاجية مفيدة لما استمر المعطلون والمكفوفون وحاملو الرسائل الملكية في احتلال الشارع الرئيسي للمملكة لأزيد من سبع سنوات دون نتيجة تذكر» ، يقول هذا المبحوث الذي تأكد له بالملموس

أن الاحتجاج لا يعدو أن يكون «مجرد تفريغ سيكولوجي لشحنات انفعالية لا تسفر عن منصب شغل أو تحقيق أي مطلب آخر» .

«فالوعي هو مجموعة أشكال متخيلة هي بمثابة إعادة إنتاج للواقع»295 ، تعيد صياغته بناء على القائم قبلا من ممارسات واستراتيجيات للفعل والانفعال ، وعندما يتبلور الوعي بجدوائية الاحتجاج ومآلاته على هذه الشاكلة ، يظهر أن الواقع القبلي لا يؤمن بمشروعية الاحتجاج ولا ينتبه إليه إلا كممارسة ضد نظامية ، وليس كتنفس مطلبي يدين سياسة ما وأسلوب اشتغال ما . فعندما يخرج المرء إلى الشارع محتجا فإنه يختبر ممكنات قول اللاءات ، وإدانة المنتهج من قبل مسيري الحقول المجتمعية ، فالمشاركة في الحركات الاحتجاجية تؤشر على «السخط والغضب» كما تدل على الرغبة في «الدفاع عن المصالح المهددة باستمرار من قبل آليات الهيمنة» .

لكن القول أو الفعل الاحتجاجي لا يصادف نصيبا من القبول الاجتماعي حتى من قبل المدعوين أصلا لممارسته بسبب الضغط والهيمنة ، فمجموع القمع المسلط على الأفراد والجماعات لا ينتج ثقافة الخضوع فقط ، بل ينتج أيضا ثقافة الإجماع والتواطؤ ، لينشأ القبول الاجتماعي بكل ما يصدر عن مالكي الإنتاج والإكراه ، ويتكلف المهيمن عليهم أيضا بثقافة التبرير ، فالدولة في الوطن العربي عموما «تمارس أقصى قوتها على المواطن ، وتلجأ إلى إبراز هذه القوة ، ولكن عرض القوة المستمر على المواطنين يخفي ضعفا متزايدا»296 .

و استعراض القوة أثناء أدنى حركة احتجاجية أو أي تجمع بشري ، ولو كان من أجل تأييد خيارات الدولة ، يغرس في الأعماق صورة الدولة العنيفة ، التي لا تتردد في ممارسة العنف ضد المحتجين أو المؤيدين أيضا .

تكفي شرارة واحدة، لتتخلى الدولة عن خطابات دولة الحق والقانون وتكشف عن سر احتكارها للعنف، «فالدولة تقوم على علاقة سيادة للإنسان على الإنسان مبنية على وسيلة العنف المشروع»297 . وإن هذا المنغرس في الأعماق يجعل كثيرا من أسر المبحوثين، يحذرون أبناءهم من ممارسة الاحتجاج، فـ«المخزن صعيب وواعر» و« اللي قالها المخزن هي اللي كاينة» ولهذا يتوجب عدم الدخول في أي صراع مع المخزن .

و ليس من الصدفة أن يتم التطابق في تصورات القرويين بين المخزن والسلطة المطلقة للدولة القادرة على إنجاز كل شيء، وغالبا ما كان القرويون يرددون أن المخزن «قاد بشغالو» أو أن «المخزن كبير» أو «المخزن ما يقد عليه حد» 298 ، لهذا لا تتردد عائلات المحتجين في إلقاء اللوم عليهم جراء ممارستهم للاحتجاج الذي يظل بنظرهم مجرد سلوك متهور غير مأمون العواقب .

ففك العزلة أو توفير العلاج والماء والشغل وما إلى ذلك من المطالب الملحة في العالم القروي، كما في العالمين الحضري والشبه الحضري، برأي عائلات المحتجين، لا يمكن أن تصير واقعا معاشا، بواسطة الانخراط في عدد من الأشكال الاحتجاجية ،» فلا أحد يستطيع لوي ذراع المخزن»، فقط يتوجب «انتظار الفرج وطرق أبواب «المعارف « لتحقيق المطلوب» .

«فالدولة ذاتها خلقت لنفسها صورة الدولة المعطاء، واستسلمت لهذه الصورة التي تبرز قدرتها وسلطتها الرمزية»299 ، ولهذا فالشغل والبنيات التحتية وكل مشاريع التنمية لا يمكن أن تأتي إلا من الرباط . فالدولة بتدخلاتها العنيفة والناعمة أيضا، تجذر لصالحها صورة نمطية، تسوق على إثرها نموذج الفاعل السياسي الأوحد والأقدر على صياغة تاريخ الأشياء

ضدا في كل التوقعات والاعتقادات .

فهل يمكن الاحتجاج على هذا النموذج الدولتي العنيف والناعم في آن؟ هل يمكن الخروج على من يعمل بمنطق العصا والجزرة ؟ وألم ننته قبلا إلى أن الهيمنة تقود إلى إنتاج الخضوع وبعدا إلى ثقافة الإجماع والتواطؤ ثم التبرير في نهاية المطاف؟ فكيف والحالة هاته يمكن أن نتوقع من عائلات المحتجين خصوصا في العالم القروي أن تكون أكثر انتصارا للممارسة الاحتجاجية وأكثر تشجيعا للمنتسبين لها على الانخراط فيها؟

إن الاقتناع بخطورة الاحتجاج ضد رموز الدولة دفع أم أحد المبحوثين إلى تخييره بين السخط والرضا الوالدي ، إذا ما شارك في المسيرة الاحتجاجية التي كانت متوجهة نحو الرباط ، مثلما لجأت زوجة أحد المبحوثين إلى استثمار آلية «العار» لحث زوجها على عدم المشاركة في ذات الاحتجاج .

إنه الخوف الغائر في الأعماق من «المخزن الذي لا يلوي ذراعه أحد» ، وإنه الاعتبار بما اختزنته الذاكرة الجمعية طويلا عن تدخلات الأجهزة الأمنية خلال سنوات 1965و1981 و1984 و1990 وغيرها من المناسبات التي كشرت فيها الأجهزة الأمنية عن أنيابها وتوجهت فيها للمحتجين بالهراوات والغازات المسيلة للدموع وكلاب الحراسة والذخيرة الحية والمطاطية . . . «فالدولة العربية ، مازالت لا عقلانية ،واهنة ، وبالتالي عنيفة ومرتكزة على بنية عتيقة»300 .

ولعل الميل الدائم لتلافي عنف الدولة واتقاء شرورها هو ما يجعل المارين بمحاذاة الحركة الاحتجاجية «لا يلقون بالا لأمر المحتجين» أو «يعلنون التضامن ويقولون سرا لا جهرا اللهم هذا منكر» ثم يكملون مشوارهم ، كما يحدث باستمرار في الشارع الرئيسي بالرباط ، ففي الوقت الذي يرفع فيه

المحتجون عقيرتهم بالصراخ مطالبين بالشغل أو محتجين على الخروقات الحقوقية وغلاء المعيشة ، يكتفي المارة ، وكما أثبتت الملاحظة الميدانية ، بالتأمل للحظات ، قبل الانصراف إلى أحوال السبل ، إما بشكل تلقائي أو بتوجيه من رجال الأمن الذين يأمرونهم بالتحرك «زيد اتحرك» .

إن رجال الأمن المكلفين بتدبير ومراقبة الزمن الاحتجاجي يحرصون على عدم السماح بالتجمهر ، فالدولة تتهيب التجمعات الكبرى ولو كانت تأييدية ، لهذا تهرع إلى تطويق الحركة الاحتجاجية بالحواجز الحديدية وإعلان حالة الطوارئ وحظر التجول بكل الطرق المؤدية إلى زمن الاحتجاج ، وذلك من أجل عزل المحتجين ومنع الاتصال بهم ، وتفادي إمكانات التضامن معهم ، فالتجمهر يخلق الحدث ويؤجج الانفعال والتفاعل مع ذات الحدث . إن التضامن مع المحتجين يظل بمثابة النص الغائب في المشهد المغربي ، «فإذا كان جان بول سارتر خلال انتفاضات الشباب التي اجتاحت العالم سنة 68من القرن الفائت ، يخطب بالطلاب في ساحة السوربون ، وميشيل فوكو يوزع المناشير عند مدخل مصانع سيتروين للسيارات ، وإذا كان ، حتى قبل وفاته بقليل ، عالم الاجتماع بيير بورديو يشارك في المظاهرات ويساند الحركات الاحتجاجية ، مقدما بذلك النموذج الأمثل للمثقف العضوي»301 . إذا كان الأمر كذلك ، فإنه لا نكاد نعثر إلا على قليل من المناسبات التي يخرج فيها قياديو الأحزاب والنقابات وباقي هيئات المجتمع المدني وآل الثقافة والفن إلى جانب عموم المحتجين ، علما بأن هذا الخروج يكون متساوقا مع خيارات الدولة أو مرتبطا بالتضامن مع الشعبين الفلسطيني والعراقي ، أو في إطار صراعات النسق السياسي كما حدث في مسيرتي الرباط والدار البيضاء بشأن الموقف من

الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية ، بمعنى أن خروج «الكبار» التضامني يكون محسوبا بدقة متناهية وسائرا على درب خطاطات الشرعنة والتجذير الرمزي والمادي للمكانة السياسية .

فمن خلال متابعة23حركة احتجاجية شهدها شارع محمد الخامس بالرباط خلال مدة الدراسة ، لم يتم تسجيل أي تحرك تضامني من قبل المارة في اتجاه مضمون وشكل هذه الحركات ، فقط يكتفي المارة بالتأمل ، يمطون شفاههم ويمضون إلى حيث هم ذاهبون . فهل يمكن القول بانتفاء مقولة الشارع؟ وهل استحال الشارع إلى فضاء مخصصي من الفعل والانفعال؟ فالفرد بالشارع إياه يعاين التدخل العنيف ويعاين الاحتجاج الذي يكون من أجل مصلحته ، منددا بغلاء المعيشة وجمادية الأجور ، يمعن النظر ويمضي مسرعا مستجيبا لأوامر رجل الأمن «زيد اتحرك» ، «ففي صميم الحياة الجماعية يقبع الخوف»302 الذي يؤسسه الاستعراض المتواصل لوسائل القوة والعنف ، والذي يفسر إلى حد بعيد بالضعف الناجم عن افتقاد الشرعية ، « فضعف الدولة يقوم أساسا في انعدام شرعيتها»303 .

المبحث الثاني : جذور الممارسة

لكن كيف يولد الاحتجاج؟ وكيف يكون الانخراط الأولي في تجريب أشكاله ومساراته؟ هل الصدفة تحكم النشأة والامتداد؟ أم أن الغائية والقصدية القبلية تصنع الحدث وتؤسس الانتماء؟ أم الشرط الموضوعي المتصل بالظرفين العام والخاص هو الذي ينتج الفعل الاحتجاجي ويحركه نحو ما تؤول إليه احتمالات الصراع بين المحتجين والمحتج عليهم؟

لقد كانت إجابة أحد المبحوثين الذي قامت السلطة المحلية بسيدي

الطيبي بهدم منزله ، حول السؤال : ما الداعي إلى الدخول في حركة احتجاجية؟ كالتالي : « بغيت ندافع على راسي ، نهضر على راسي ، ناخذ حقي بيدي ، بغيت نقول ليهم أنا موجود ومظلوم» . في حين أوضح مبحوث آخر ينتمي إلى إحدى مجموعات الأطر العليا المعطلة بأن الداعي إلى انخراطه في الحركة الاحتجاجية هو «اليأس من الانتظار ، فالحقوق تؤخذ ولا تعطى ، والشغل حق دستوري يجب أن أناضل من أجله» . أما أحد مبحوثي أيت بلال فقد صرح بأنه شارك في المسيرة الاحتجاجية من أجل أن يلتمس من الملك وأهل الرباط أن يرفعوا عنهم التهميش « باش نطلبوا سيدنا الله ينصرو يشوف من حالنا ، والناس د الرباط يديروا لينا شي تاويل» .

هذه الإجابات تضعنا أمام ثلاث تصورات لجذور الممارسة وغاياتها القصوى ، كما أنها تكشف الإطار المرجعي لكل فعل احتجاجي ، إنها تكشف الهوية المفترضة لهذا الفعل ، وتحدد حاله ومآله أيضا . «من هنا يبرز مشروع وصف الأحداث الخطابية ، وهو وصف يتميز بكيفية واضحة عن تحليل اللغة»304 . فكل خطاب يشكل حقيقة اجتماعية ويؤشر بالتالي على تاريخ ووضع سوسيوسياسي يرهن الفرد والمجال ، «فالخطاب هو ممارسة معقدة ومتميزة تخضع لقواعد وتحويلات قابلة للتحليل»305 .

استشعار الظلم والرغبة في الدفاع عن المصالح الذاتية كان دافعا للاحتجاج بالنسبة لمبحوث سيدي الطيبي ، والتأكيد على الهدفية ، ولمرات متعددة ، لا يكشف فقط عن سبق الإصرار على الاحتجاج ، بل يدل على حجم العنف الذي تعرض له المبحوث ، إنه يردد عبارات "ندافع ، نهضر ، ناخذ ، نقول" ، ليكشف لنا نهاية أنه "موجود ومظلوم" ، فالسلطة

المحلية التي رخصت له بالبناء ومنحته شهادة السكنى واعترفت به مقيما بمسكنه ، هي التي تهرع بعد سنتين لهدم ذات المسكن بدعوى أنه سكن عشوائي يؤثر بشكل سلبي على الفرشة المائية لسيدي الطيبي ، لهذا سيخرج محتجا مستشعرا الظلم وباحثا عن معنى للوجود ، يدافع عن مسكنه/ حقه/ وجوده ، ويتحدث باسمه ويقول للسلطة المحلية " إنه الظلم بعينه" .

حامل الشهادة العليا المعطل يعتبر أن ممارسة الفعل الاحتجاجي ما هو إلا نتيجة نهائية لانتظار طويل ، فبعد أن تأكد له المكوث في غرفة الانتظار لا يجدي نفعا ، انضم إلى زملائه المعطلين وانخرط في عدد من الأشكال الاحتجاجية التي وصلت إلى حد التهديد بالانتحار306 ، أملا في الحصول على منصب شغل وفق ما ينص عليه الدستور . إنه يؤكد على أن الحقوق تنتزع ولا تمنح ، وهذا ما يبرر النضال وتجريب أقصى الأشكال التصعيدية307 على درب الاحتجاج و" إسماع الصوت" . فالدولة ، يضيف المبحوث المعطل ، تخشى على صورتها الديموقراطية ، لهذا لا مناص من إحراجها بالوقفات والمسيرات ومحاولات الانتحار الجماعي حتى تقدم على تشغيل المعطلين من حملة الشهادات العليا . وهنا نكتشف أن الاحتجاج يكون بسبب الحرمان من حق ما ، مع استشعار صعوبة بلوغه من خارج مقترب المواجهة العلنية مع المسؤولين عن وضع العطالة .

أما في حالة الاحتجاج القروي بأيت بلال ، فيمكن تسجيل ذلك الحضور البارز لثنائية المركز والمحيط ، إلى الدرجة التي يتخذ فيها الاحتجاج صيغة الطلب وليس المطالبة ، أي الالتماس بدل الانتزاع ، فممارسو الاحتجاج في العالم القروي لا يخرجون في مسيرة احتجاجية بهدف

طرح مشاكلهم على الصعيد المحلي، إنهم مقتنعون بأن التغيير يأتي من الرباط وتحديدا من القصر الملكي308، لهذا يتخذ الاحتجاج في مستوى آخر طابع الشكوى، يشكو فيه القرويون الجفاف والعزلة، ويلتمسون من "موالين الرباط" أن يشفقوا لحالهم ويخرجوهم مما هم غارقين فيه. فأول ما فكر فيه المحتجون في هذا المجال القروي هو تدبيج رسالة/ شكوى إلى الملك، ولما تأخر الجواب، وتأكدوا بأن الرسالة لم تصل بالمرة بدعوى أن "العامل أو القايد أو حتى رئيس الجماعة اعترضوا سبيلها عند مكتب البريد"، يقول أحد المبحوثين، " فكروا في الذهاب مباشرة إلى حيث يقيم الملك أو إلى الرباط لعرض مشاكلهم مباشرة والتماس الحل المنصف من "موالين الرباط".

إنه "الإحساس بالظلم والرغبة في التغيير" ما يدفع الناس إلى الانخراط في الحركة الاحتجاجية التي " تقوم بفضل منظومة من الأفكار، صيغت في ظروف محددة، وهي تترجم مطالب الجماعة، وعدم رضاها، وآماله، وتعبر عن ردود أفعالها ضد وضع جائر"309. فالمرء لا يخرج محتجا إلا بعد استنفاذ أكثر من وسيلة تعبيرية عن الموقف والاختيار، فقد يلجأ إلى رسائل الاستعطاف أو مذكرات التوجيه أو اللقاءات المباشرة، وعندما لا تثمر هذه الوسائل تغييرا ملموسا، ينتقل إلى استغلال الفضاء العمومي والإعلان عن مطالبه وهويته الاحتجاجية التي تسير وفق سلم تصاعدي في حال انتفاء الحلول واستمرار منطق الستاتيكو.

لكن علام يؤشر هذا التنامي310 الملحوظ للحركات الاحتجاجية بالمغرب؟ ما الذي تعنيه هذه الوقفات والمسيرات والإضرابات وباقي الألوان الاحتجاجية التي صارت من توقيع مختلف الحساسيات والمشارب؟ فحتى

الجنود ورجال الأمن المتقاعدون والذين هم في الخدمة باتوا يحتجون311 ، وحتى عمال الأقاليم312 صار يحتج عليهم ، فعلام يدل هذا التحول في منطق الاحتجاج المغربي؟هل للأمر علاقة باتساع هوامش الحرية والانفتاح ؟ أم للأمر اتصال وثيق بالأزمة الاجتماعية ؟ أم ثمة أسباب خفية لها علاقة بتلميع وجه الدولة وإتاحة فرص التفريغ المراقب؟

الذين حازوا درجة عليا من التعليم ، من بين مبحوثي الدراسة يتجهون إلى التأكيد على أن تنامي الاحتجاجات هو مؤشر دال على "غياب الديموقراطية وسيادة واقع التهميش والإقصاء" ، فيما يعتبره ذوو المستويات التعليمية الأدنى دليلا أقوى على أن "البلاد تغيرات ومابقاش داك الشي ديال زمان" ، بمعنى أن الدولة قد قطعت مع ممارساتها السابقة المفتوحة على العنف والقمع ، وأنها اختارت توسيع هوامش الحرية والانفتاح ، وهو ما يبرر خروج الناس إلى الشارع ومطالبتهم بالتغيير . فأي الطرحين أصدق أنباء من الآخر؟ وأيهما أكثر تعبيرا عن خصوصية المرحلة؟

ربما يبدو من المتعذر جدا جعل صدقية الجواب حكرا على أحد التفسيرين دون الآخر ، ذلك أنه لا يمكن بالمرة نفي اتساع بعض هوامش الحرية والانفتاح ، كما لا يمكن بالمقابل التغاضي عن سوء الأحوال الاجتماعية ، التي تجعل المغرب محتلا للمراتب الأخيرة على الصعيد الدولي في تقارير التنمية البشرية313 . فالسنوات الأخيرة عرفت اتجاها نحو توسيع مجالات الحريات العامة عن طريق آلية التقعيد القانوني أو بواسطة إطلاق الإشارات السياسية ، بما يفيد أن الدولة تتجه نحو إحداث القطيعة مع الماضي ، لكن في الوقت ذاته تلوح من حين لآخر بعض الانشدادات إلى الماضي نفسه ، وتظهر من جديد مؤشرات الانتكاس والارتكاس إلى

سنوات القمع ، وهو ما يدل على زمن اللا قطيعة واللا استمرارية . وما بين الاتصال والانفصال بين زمنين ينتميان إلى سجلين متناقضين ، هما دولة الحق والقانون في مقابل دولة القمع ، فإن المغرب الاجتماعي يظل مفتوحا على الهشاشة الإقصاء الاجتماعي .

فالاحتجاجات تؤشر من جهة على الديموقراطية المعيبة والفشل الدولتي في تدبير الملف الاجتماعي ، ما دامت أغلب الاحتجاجات هي احتجاجات سوسيواقتصادية314 تنهجس بالزيادة في الأجور ومقاومة الغلاء وترسيم المياومين والمطالبة بتوفير فرص الشغل وتخفيض الرسوم والضرائب وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية . فالمسألة الاجتماعية تقف وراء العديد من الاحتجاجات وتعد سببا وجيها لانتشارها ، كما أن هوامش الانفتاح التي انخرطت فيها الدولة إما بسبب الاختيار الذاتي أو بسبب ضرورات التلميع الخارجي تعد مسؤولة عن تنامي هذه الاحتجاجات في أكثر من مكان ، بل وحتى في المناطق والمؤسسات التي لا تعرف واقعة الاحتجاج .

و على صعيد آخر فما يبرر هذا الارتفاع الملحوظ للفعل الاحتجاجي ، نجده في إجابات بعض المبحوثين التي تتجه نحو نوع من الاقتناع ، بألا تغيير يحدث في هذا البلد إلا من مقترب " كبرها تصغار" ، ففي هذا المثل الشعبي الدارج القائم على اقتصاد اللغة وشساعة المعنى ، ما يؤسس لتمثل جمعي حول أجدى الطرق لبلوغ المرامي . فالوصول إلى منصب شغل ما ، لم يعد ممكنا عن طريق المباريات في زمن أوصدت فيها الوظيفة العمومية أبوابها تنفيذا لتعليمات البنك الدولي ، ولم يعد ممكنا الوصول إلى ذات المنصب ، إلا بنسب ضئيلة جدا ، عن طريق شبكات الزبونية والقرابة ، فكيف يتأتى لمن لا يملكون رساميل علائقية الحصول على منصب شغل .

يجيب أغلب المبحوثين بأن الاحتجاج هو الذي يحل المشكل ولو بعد حين ، علما بأن هذا الحين قد يستحيل إلى سنوات عديدة ، ففي الاعتصام والتهديد بالانتحار واقتحام البنايات العمومية والحزبية إحراج مباشر للدولة وتبخيس لكل شعاراتها التي تروج فيها "المغرب الخير والنماء والعدالة الاجتماعية ، لهذا نحتج ، يقول أحد المعطلين ، فكبرها تصغار فهاذ البلاد" .

ولأن الدولة ، أية دولة ، أو أية مؤسسة يتوجه إليها بالاحتجاج في حاجة دائمة إلى تلميع صورتها داخليا وخارجيا ، فإنها تسعى دائما إلى احتواء التوترات والاختلالات ، عن طريق إنتاج الحلول الآنية والعملية التي ترضي الطرف المحتج وتمنع عن الدولة أو المؤسسة بعض الإحراج ، أو عن طريق حلول التسويف التي تسمح بكسب مزيد من الوقت الإضافي ، من أجل تأجيل مقتضيات الصراع أو القضاء كليا على الحركة الاحتجاجية باستعمال منطق العصا والجزرة ، "فما يتطلب إضفاء المشروعية عليه هو الحفاظ على النظام نفسه وتنميته"[315] ، ولهذا لا تجد الدولة مضاضة في طلب خدمات الأجهزة الأمنية أو تقريب قادة الاحتجاج وتدجينهم .

فعبر آليات الإدماج والتطبيع وكذا التهميش يستمر التعاطي مع السلوك الاحتجاجي هنا والآن ، وإنه الدرس الأكثر تفسيرا لخبو الحركات الاحتجاجية وعسر تحولها إلى حركات اجتماعية منظمة ومستمرة في الزمان والمكان . فما أن يندلع الاحتجاج حتى تتحرك في الخفاء والعلن كل إمكانيات الاحتواء والتطويق . "فلا يمكن للدولة أو المؤسسة أن توجد إلا بشرط خضوع الناس المسودين للسلطة التي يطالب بها ويمتلكها السائدون"[316] ، وضمان استمرارية الخضوع مرتبط إلى حد بعيد بانتفاء

حالات الاحتجاج وسيادة ثقافة الإجماع والتواطؤ، فالأمر يتحدد في رهانات الانوجاد الذي لا يتأكد إلا بالانعدام، فلكي يستمر المشروع الدولتي أو المؤسسي عموما، فإنه لا بد من قدر عال من الطاعة والانصياع، وهو ما لا يستقيم مع الاحتجاج.

تنطلق الحركة الاحتجاجية في الغالب بملف مطلبي ذي سقف عال، وتستمر في المواجهة إلى حين، لكنها في المنتهى تقبل بتنفيذ أقل المطالب، مع استمرار الحالة الموجبة للاحتجاج. فالذين خرجوا محتجين في سيدي الطيبي كانوا يطالبون بالطرق وشبكة التطهير والماء والكهرباء، وأساسا بالكف عن هدم المنازل، لكنهم لم يحصلوا كلية على ما طالبوا به، وبالرغم من تدشين الملك لبرنامج التأهيل الحضري خلال يونيو 2005، فإن الوضع الذي أوجب الاحتجاج ما زال قائما إلى حدود إجراء الدراسة.

معطلو شارع محمد الخامس بالرباط من حاملي الرسائل الملكية317 والمكفوفين حاملي الإجازة وحملة الشهادات العليا، يطالبون دوما بالإدماج الفوري في الوظيفة العمومية منذ أزيد من سبع سنوات، الجهات المسؤولة تجيب دوما بضرورة العمل في إطار التشغيل الذاتي أو عقود التأهيل، وأن الوظيفة العمومية ما عادت تقدر على استقبال موظفين جدد، وفي الأخير يكون القبول بأقل مطلب.

سكان دوار أنفكو بأقاصي إقليم خنيفرة الذين قضى أطفالهم جراء البرد وسوء الأحوال الاجتماعية، انخرطوا في مسيرة احتجاجية لملاقاة ملك البلاد والمطالبة بفك العزلة والتعويض عن الإقامة في المناطق النائية، لكن مسيرتهم توقفت في أول الطريق وانتهت بتوزيع مساعدات غذائية وطبية لن تساعد كثيرا على إلغاء معطى التهميش.

لا بد للدولة أو المؤسسة أن تضمن انبناء السيطرة والتفاوت ، ولهذا تكون الاستجابة للمطالب بمقدار ما ، أو لا تكون بالمرة ، ولا بد أيضا من"إضفاء المشروعية على علاقات السيطرة والتفاوت"[318] ،حتى تتواصل مشاريع إعادة الإنتاج في اتجاه الهيمنة والإخضاع ، فالعطاء بحساب هو خيار منهجي ضمن آليات الإدماج والتطبيع والتهميش ،"إن هناك حاجة دائمة لإيديولوجيا ما لإضفاء المشروعية على السلطة"[319] .

يقول عدد مهم من مبحوثي الدراسة بأن الأسباب التي أوجبت الاحتجاج ما زالت مستمرة ، بل" إنها تفاقمت بشكل مقلق" ، ومع ذلك لم تستجب المؤسسات المحتج عليها للمطالب الملحة للمحتجين ، فقط هناك مقاربات بطعم أنصاف الحلول أو خيارات التسويف والإرجاء ، فذلك ما يضمن الخضوع ويؤسس الانوجاد ، على الأقل بالنسبة لمالكي وسائل الإنتاج والإكراه .

فكل طرف يستمر في حياكة زمنه الخاص ، يهفو إلى إسماع صوته ، وتأكيد فاعليته ، ويؤسس حضوره وفعله الاحتجاجي على أنقاض وضع اجتماعي موغل في الهشاشة والتهميش ، أو على هوامش انفتاح متأرجح بين اللا قطيعة واللا استمرارية ، والنتيجة في النهاية حركات احتجاجية متوزعة المعنى والمبنى تتنامى في أكثر من مجال وعلى أكثر من مستوى ، لكنها في الغالب تكون منتمية إلى سجل المطالبة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية أكثر من أي سجل آخر ، ومفتوحة على المحلي والآني أكثر من تعلقها المفترض بالحركات الاحتجاجية الكونية ، هذا بالإضافة إلى مأزق التأثير المحدود الذي ينكشف في قاعدة العمل بأقل المطالب ونجاح صيغ الاحتواء والتدجين .

إنها جذور ممارسة احتجاجية تتوزع على مجالات قروية وحضرية وشبه حضرية ، تعكس واقعا سوسيوسياسيا قائما على الاختلال والتنافس والصراع بين المستفيدين وغيرهم ممن لا يفيدون شيئا من خيرات النسق ، ويطلب منهم ألا يحتجوا وألا يطالبوا بإعادة كتابة تاريخ النسق بغير القائم والمكرس واقعيا من طرف المستفيدين .

فالحركات الاحتجاجية بالمغرب لا يمكن قراءاتها بعين الاطمئنان التي تعتبرها من حسنات وعطايا العهد الجديد ، ولا يمكن النظر إليها فقط من زاوية الأزمة الاجتماعية ،إنها نتاج مفارق لكل الثنائيات التي تبصم مغرب الاستمرارية والقطيعة في آن ، إنها ملمح آخر من ملامح "مجتمع مغربي في محك التحولات"[320] . ولعل هذا التوصيف الملتبس الذي تثيره هذه الحركات هو ما يدفع إلى مساءلة السلوك الاحتجاجي في تفاصيله أملا في مزيد من الفهم والتفسير ، وهو ما يشكل الغاية من انهجاسات الفصل القادم من هذه الدراسة .

الفصل الثامن
السلوك الاحتجاجي بالمغرب

كيف يحتج المغاربة؟ إن سؤال الكيف يندرج في إطار كشف واكتشاف مضمر السلوك الاحتجاجي المغربي، إنه سؤال تاريخي ومارساتي في الآن ذاته، عن طريقه يمكن قراءة تاريخ من التحولات التي عرفها السلوك الاحتجاجي، كما أنه يفيد في إبراز خصوصية الممارسة الاحتجاجية في ضوء الراهن.

سؤال الكيف هذا يدفع إلى التساؤل مرة أخرى عن "السياق الذي ينتج معنى الأشياء"، والذي يبرر انبناء السلوك على جملة من الأشكال والصيغ التي يحضر فيها القطع والامتداد، وهذا ما يعيد إلى واجهة النقاش سؤال الثابت والمتغير في الاحتجاج المغربي.

فثمة انتقال باد من دائرة الثقافة الصدامية التي تصف أي احتجاج، وكيفما كان لونه، "بالإضراب" الذي لا يحيل على الانقطاع عن العمل بقدر ما يتم تمثله كعنف متبادل بين طرفي الصراع. فمن هذه الدائرة ينحت الحس المشترك مفهوما جديدا للاحتجاج قائما على التظاهر السلمي وتوصيف الشكل الاحتجاجي، بدل تسمية الكل بالإضراب.

ثقافة العين والأذن التي نرتكن إليها في هذه الدراسة، قادتنا غير مرة إلى التقاط توصيفات محددة لأشخاص متعددي الانحدارات الاجتماعية والثقافية، والتي قد تنكشف من الملبس والسن والكلام..، "فعندما نقدم المعطيات المتحصلة من البحث، فإننا نقدم أيضا معطيات أخرى عن كيفية انبناء الوقائع وإنتاجها، فالعين السوسيولوجية تنقل الأشياء والأشخاص

كما هم"321 . و كل ذلك أملا في الفهم المتقدم لوقائع تتناسل الأسئلة المقلقة بشأنها دوما .

"راهم دايرين الإضراب" ، إنه التوصيف الأكثر انتشارا بين صفوف المارين من شارع محمد الخامس بالرباط ، للتعبير عن مختلف الأشكال الاحتجاجية التي يشهدها الشارع إياه ، والتي لا تكون بالضرورة ممتحة من شكل الإضراب ، فكل احتجاج هو إضراب ، وقليلة هي التوصيفات التي تذهب إلى تسمية الأشياء بمسمياتها ، وبالطبع فهذا الخلط في النمذجة والتوصيف عائد بالضرورة إلى حداثة استغلال الفضاء العمومي في ممارسة الاحتجاج خارج الانتفاضات العفوية الكبرى أو مناسبات فاتح ماي أو التضامن مع الشعبين الفلسطيني والعراقي .

إن الاحتجاج يشكل اليوم واقعا متجذرا في المشهد المجتمعي ، إنه ينطرح حتى في الأماكن التي كانت محصنة جدا ضده ، ولعل هذا التنامي والاتساع في الدرجة والنوع ، هو ما يدفع إلى التساؤل مجددا عن خصائص السلوك الاحتجاجي بالمغرب ، أي عن الديناميات والملامح التي تؤطر هذا السلوك وتجعل منه سلوكا مغربيا خالصا ، يمارس من خلاله المغاربة غضبهم وسخطهم ورفضهم للقائم من الأوضاع . لكن هل يمكن الحديث عن سلوك احتجاجي مغربي خالص؟ أم أن الاحتجاج هو خيار كوني لا ينضبط لثقافات فرعية أو خطاطات نمطية؟ وهل يمكن اختبار مقولات محددة لإنتاج هذا السلوك وإعادة إنتاجه اتصالا بإمكانات العنف والعنف المضاد ؟

إن السلوك في أبسط مفاهيمه يعبر عن اتجاه من الفعل والانفعال والتفاعل أيضا مع خصائص الذات ومعطيات الآخر ، إنه نمط حياة مميز

لصاحبه ، يمكن من خلاله أن نقرأ الفردي والجمعي فيه ، فهل بالمقدور اكتشاف الاحتجاج تبعا لهذا الفهم السلوكي؟

على درب الإجابة نهرع إلى القول بأن هذا الفصل ينصرف بالأساس إلى تحديد ملامح السلوك الاحتجاجي بالمغرب ، من خلال محاورة السياق والأسلوب وتتبع مسارات العنف والعنف المضاد التي تميز الحركة الاحتجاجية ، باعتبارها صراعا مفتوحا على كل الاحتمالات . "فهدف السوسيولوجيا هو دراسة الفعل الاجتماعي ، أي الفعل الإنساني في مختلف الأوساط الاجتماعية "322 ، وهذا ما ينبغي الانتباه إليه بدرجة أعلى في سياقات التفكيك والقراءة الواعية لمنطق الحقول وصراعاتها وتنافساتها وتضامناتها المستمرة ، إنه ليس هناك من علم إلا بالفهم والتفكيك ، وهذا ما يطرح ضرورات الملاحقة المستمرة ، عن طريق العين السوسيولوجية تحديدا ، للتصرفات والتعبيرات والأشكال الاحتجاجية ، وكل ذلك في سبيل تقديم بعض من جواب على طبيعة وخاصية السلوك الاحتجاجي المغربي .

المبحث الأول: الأسلوب والسياق

كل حركة احتجاجية ، ومهما تأرجحت بين العفوية والتنظيم ، إلا وحازت قدرا من التوجيه والإنتاج المستمر لخطابها وممارساتها ، فالاحتجاج يعبر عن موقف من مجريات الصراع داخل الحقل المجتمعي . إنه مطالبة ، بشكل ما ، بإعادة تصريف السلط وتوزيع منافع الحقل ، وإنه محاولة لإعادة التركيب والبناء ،» ففي الحقل نجد دوما أن الأشخاص والمؤسسات هم في صراع ومواجهة ضد قوى مختلفة ، ووفقا لقواعد اللعب المؤسسة لفضاء

اللعب هذا ، فإن الرهان الأقصى يدور حول امتلاك المنافع الخاصة التي هي موضع لعب في إطار هذا اللعب»323 .

هذا الانهجاس الأقصى بإعادة كتابة تاريخ الحقول المجتمعية هو ما يسمح بإنتاج الأسلوب الخاص بتوقيع الحضور وإعلان الانسحاب ، فكل كتابة جديدة تحتمل محوا للسابق وكتابة للاحق ، وما بين المحو والكتابة أو الانكتاب يتمخض الأسلوب وتنكشف هويته واختياراته وأسلحته ، ما دام الأمر دائرا دائما تحت يافطة الصراع والتنافس حول منافع الحقل . «فالذين يهيمنون على الحقل تتوفر لهم إمكانيات توظيف منافعه لصالحهم ، لكن يتوجب عليهم الانتباه إلى مقاومات المهيمن عليهم»324 ، فهذه المقاومات والاحتجاجات هي التي تؤسس لاستمرار الحقل من مقترب الصراع والتنافس ، وهي التي تعبر عن الأسلوب والسياق وتختزل كذلك مسارات من العنف والعنف والمضاد .

فالحركة الاحتجاجية «هي بنية من الأفكار ونظام معين من الممارسات والرموز»325 ، على الرغم من العفوية أو المحدودية الزمنية التي قد تبصمها أثناء الاشتغال ، وهذا الكل المادي والرمزي هو الذي يجيز الحديث عن الأسلوب والسياق وما يستتبع ذلك من أفعال وردود أفعال في إطار الصراعات المفتوحة التي تشكل أهم خصائص الحقل المجتمعي .

على سبيل الجواب عن سؤال الكيف «كيف يحتج المغاربة ؟» ، يمكن بداية تسجيل ملاحظة أولى تتعلق بهشاشة البعد التنظيمي ، وملاحظة أخرى متمحورة حول محدودية العلاقة مع المؤسسات التي يفترض فيها أن تكون مدعمة لكل احتجاج رام إلى إعادة الكتابة التاريخية للحقل ، خصوصا عندما تتصل ذات الكتابة بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية

والاقتصادية .

إن أغلب الحركات الاحتجاجية التي شارك فيها مبحوثو الدراسة ، وبرأي غالبيتهم ، تفتقد إلى التنظيم الفعال الذي يقود نهاية إلى تحقيق المطالب ، « حنا ما منظمينش ، وما عمرنا ما نتنظمو» . بهكذا قول يفسر أحد المعطلين من حملة الشهادات العليا سبب فشل مجموعات326 الأطر العليا المعطلة في إحراج الحكومة وتحقيق المطالب ، ويسرد معطل آخر رؤيته لبعد التنظيم قائلا : «لقد شاركت في العديد من المحطات النضالية ، بدءا من مشاركتي مع الجمعية المغربية لحملة الشهادات المعطلين ، وإلى غاية المجموعات الخمس للأطر العليا المعطلة ،ولقد خرجت بقناعة مؤكدة ،وهي أن من يمتلك الحس التنظيمي أكثر هم أعضاء جماعة العدل والإحسان ، الذين أعتبرهم أول تنظيم سياسي بالمغرب» .

بالعودة إلى حرب الشواطئ327 التي خاضتها جماعة العدل والإحسان سنة 2000 ثم مشاركتها في المسيرة الوطنية لمساندة الشعبين الفلسطيني والعراقي سنة 2001 ، يتأكد أن التنظيم المحكم والحضور الجماهيري القوي ، كان من توقيع العدل والإحسان وبشهادة مختلف ألوان الطيف السياسي ، طبعا تتعدد القراءات المحتملة لهذا الحضور ، لكن ما يهم في هذا المقام هو معقولية شهادة المبحوث المعطل ، الذي يستمر قائلا بأن «لو كنا منظمين ومتحدين لحصلنا على مناصب الشغل منذ زمن بعيد» .

هناك اقتناع سائد بأن الفعل الاحتجاجي الذي يمارس المعطلون من حملة الشهادات العليا غير منظم أو على الأقل يفتقد إلى الحد الأدنى من التنظيم ، وهذا ما يدفع إلى التساؤل عن محتوى هذه الثقافة الاحتجاجية التنظيمية ،وعن المتوفر منها في أدبيات الاحتجاج المغربي .

إن بعض ممارسي الاحتجاجات بالمغرب لم يسمعوا عن جين شارب المنظر الأول لتقنيات الاحتجاج باللاعنف، ولا يعرفون بالضبط مسار الفعل الاحتجاجي الذي ينحتونه لممارستهم، فالاحتجاج لديهم يتأسس على رد الفعل الناعم من قبل الدولة، بحيث يظل أدنى تدخل أمني أو أدنى إشارة بحل المشكل، ولو عن طريق التسويف سببا في انتفاء الاحتجاج. فسؤال الخطوة القادمة لا يتم الحديث عنه إلا بتحييد الشكل الاحتجاجي الأول، طبعا من طرف الدولة أو المؤسسة المحتج عليها، فالعديد من المحتجين في العالمين الشبه حضري والقروي، وحتى في عمق الشارع الرئيسي بالرباط، لا يعرفون درجات السلم الاحتجاجي لحركتهم، ولا يعرفون بالضبط طبيعة وتوقيت «الخطوة القادمة».

لقد قام جين شارب «بجرد 198 أسلوبا احتجاجيا تم استخدامها في أعمال النضال بلا عنف عبر التاريخ»328، إلا أن عددا هاما من المبحوثين لا يكاد يستطيع جرد أكثر من عشر أشكال احتجاجية في أحسن الأحوال329. فالمغاربة لم يختبروا ألوانا عديدة من الاحتجاج، إنهم في طور تجريب البعض منها، وبحذر شديد، تبعا لما ينحته العقل الجمعي عن «الصواب» الذي يتوجب الانضباط إليه في كل حين، فإذا كان جين شارب يؤكد بأن التعري تعبيرا عن الاحتجاج يعد من بين الأعمال الرمزية العامة الكفيلة بإحراج المسؤولين وتسريع وتيرة تحقيق المطالب، فإن هذا النمط الاحتجاجي لم يتم تجريبه إلا مؤخرا في شهر ماي 2007، وباحتشام بين، من قبل مهنيي المجازر البلدية بالدار البيضاء330، احتجاجا على الشركة الإسبانية التي تشرف على تسيير المجازر، علما بأن هذا الاحتجاج قوبل بامتعاض شديد حتى من طرف المتضررين من الوضع.

فالجسد لا يمكن أن يكون موضع نقاش في مجتمع يسيج الجسد بالحرم ، ويجعل منه في الآن ذاته أس الصراعات والتنافسات ، وهذا ما يجعل اختبار عدد من الأشكال الاحتجاجية المحرجة للجسد أولا أمرا مستبعد الحدوث بالمغرب . هذا بالإضافة إلى حداثة احتلال الفضاء العمومي من قبل المحتجين ، مما يجعل إمكانيات التجريب محفوفة بإكراهات القبول والرفض الخارجي . فلما جرب أنصار العدل والإحسان «إقامة الصلاة في الشواطئ» احتجاجا على منع السلطات لمخيماتهم الصيفية ، بدا الأمر غريبا ، مع العلم أن إقامة الصلاة والعبادة تعد أيضا من الأعمال الرمزية العامة التي جربت على مدى التاريخ ضمن أساليب الاحتجاج باللاعنف .

إن هناك ارتكانا بينا إلى الاحتجاج بالأشكال التقليدية المتوزعة على الوقفات والمسيرات بدرجة أعلى ، إنه مشهد احتجاجي في طور التحول والاختمار ، يبحث عن ذاته من خلال تكسير ذاته وإعادة إنتاجها وفق الثابت والمتغير محليا . فثمة اليوم حركة للشواذ جنسيا بالمغرب تنكشف من خلال مواقع الإنترنيت وتسريبات الصحافة[331] ، وهناك احتجاج صامت من أجل تمكين هؤلاء الشواذ من حق تأسيس جمعية وتنظيم فعالياتهم بالواضح لا المضمر ، لكن هل يمكن تجاوز معطيات ومقررات "الصواب" الجمعي للسماح لهؤلاء الشواذ بالإعلان عن مشاريعهم وهوياتهم في الشارع العمومي ، تماما كما يفعل باقي المحتجين؟

لهذا يظل الاحتجاج بالمغرب يمتح من قوة الأشياء التي تميز العقل الجمعي وتحدد ملامحه واستراتيجياته ، فلا كتابة بدون حقل ، تنكتب فيه وحوله الوقائع والتمثلات والتفاعلات ، وكتابة النفس الاحتجاجي لا تخرج بالتالي عن هذه المميزة بالرغم من جنوحها المستمر إلى إعادة كتابة

الأشياء وبناء الأحداث بهاجس توزيع المنافع وتجنب الأضرار.

ومنه نقول بأن البعد التنظيمي يظل هشا في الممارسة الاحتجاجية بالمغرب، وهو ما يفسر بعض الشيء معطى الخبو والخفوت وعسر الانتقال من الحركة الاحتجاجية إلى الحركة الاجتماعية الأكثر تنظيما وفاعلية، لكن ماذا عن البعد التأطيري؟ فالتأطير لا يختلف أهمية عن التنظيم، فهو الذي يمنح الحركة الاحتجاجية نفسا آخر للاستمرار، وهو الذي يوجهها نحو ما تقتضيه طبيعة العلائق الممكنة مع هذه المؤسسات التي يفترض فيها أن تكون أكثر انتصارا للاحتجاج، حتى تتمكن هي الأخرى من إعمال مقتضيات التغيير وبناء لحظتها التاريخية.

من أصل 50 مبحوثا تمت مقابلتهم في إطار هذه الدراسة، أوضح 14 مبحوثا فقط أن حركتهم الاحتجاجية كانت مؤطرة من طرف حزب أو نقابة أو جمعية ما، أما 36 مبحوثا فقد صرحوا بانتفاء التأطير والتوجيه، مؤكدين على استقلالية حركتهم عن أي تنظيم سياسي أو نقابي أو ديني، كما تبين من خلال التساؤل عن هوية هذه المؤسسات المؤطرة للفعل الاحتجاجي أو المساهمة فيه، بالنسبة لمن صرحوا بذلك، تبين أن، الأمر يتعلق بنقابات للموظفين أو العمال وبأحزاب تنحدر منها هذه النقابات أو الجمعيات التي دخلت على خط عمليات التأطير والتوجيه.

فاحتجاجات الموظفين أو العمال غالبا ما تكون مؤطرة بفعل نقابي ومساندة بمؤسسة حزبية تنشر بياناتها وخطوات احتجاجها على أعمدة جرائدها، أما احتجاجات المعطلين والأخرى التي تتم في المجالين الشبه حضري والقروي، فغالبا ما تكون بلا غطاء سياسي أو نقابي. فالسياسي بالمغرب لا يتعامل مع معطيات الحقل الاحتجاجي إلا بمنطق الربح والخسارة،

فلا مجال للصدفة أو المجانية في احتضان الاحتجاج وتأطيره سياسيا أو نقابيا ،لهذا يلاحظ بأن الأحزاب مثلا تفرد مساحات مهمة من صفحات جرائدها لأخبار الاحتجاجات خارج الزمن الحكومي ،لكنها حينما تصير مساهمة في تدبير الشأن العام ومسؤولة عن الأعطاب والاحتجاجات ، حينئذ تنتهي من الدعم الإعلامي332 للحركات الاحتجاجية ، وتتردد أكثر من مرة في نشر ولو خبر صغير عن حركة احتجاجية ما ، بل وتلجأ إلى التعتيم أو تقديم الرواية المضادة في حالة توجه الاحتجاج إلى أحد وزرائها .

ففي حالة تعارض المصالح وانتفاء الاستفادة ،فإن جرائد الأحزاب تبدو بلا مذاق احتجاجي ، بل إنها تتحول إلى وظيفة التبرير للتدخل الأمني في حق المعطلين الذي يصير مجرد "انزلاق أمني" ،أو الدفاع عن المؤسسة بما أوتيت من مبررات ذرائعية تعمل على إفراغ الصراع من محتواه . أما في حالات الحاجة إلى الحركة الاحتجاجية من أجل شرعنة الوجود وتقوية أسهم المشروعية وتأكيد الانتصار للمحتجين ،فإن هذه المؤسسات لا تتلكأ في التعبير صراحة عن "تضامنها المطلق واللامشروط "مع هذه الحركات .

"عندما يشعر الإنسان بالحكرة ، يخرج محتجا دون انتظار ضوء أخضر من أحد" ، هكذا يلخص أحد المبحوثين من سيدي الطيبي سؤال الاستقلالية عن مؤسسة التنظيم والتأطير ،فالمتضررون من هدم المنازل بهذه المنطقة لم ينتظروا قرار حزبيا أو نقابيا للخروج في التاسع من أبريل من سنة 2000 ، إلى الطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين الرباط والقنيطرة ، ومنع المرور بها بعد وضع الحجارة فيها ، فقط هو الإحساس بالظلم والتهميش ما دفعهم إلى احتلال الطريق الوطنية رقم 1 عند المقطع المحاذي لجماعتهم

القروية ، "ولا يمكن لأي حزب ، يضيف المبحوث قائلا ، أن يدعي دعمه أو احتضانه لهذه الحركة الاحتجاجية" .

بمرارة واضحة يتذكر أحد المعطلين الذي خبر النضال في أحضان الجمعية المغربية لحملة الشهادات ، ثم جربه لسنوات في إطار إحدى مجموعات الأطر العليا المعطلة ، يتذكر كيف "كانت الأحزاب كلها ، تقريبا ، تهتم بأخبار المعطلين وتقدم لهم عن طريق شبيباتها الحزبية منحا مالية ، وعن طريق نقاباتها المقرات والوسائل اللوجيستيكية الأخرى" ،لكن في لحظات انتفاء الحاجة إلى احتضان الفعل الاحتجاجي لخطب ود المحتجين ، فإن "رفض نشر مقاطع من البيانات التنديدية يكون جوابا قاطعا على علاقة الأحزاب بالاحتجاجات في المغرب الراهن" .

إن العلاقة بين الحركات الاحتجاجية والمؤسسات الحزبية والنقابية والجمعوية ، لا تخضع لمنطق خطي ثابت المعالم ، إنها خاضعة بالضرورة لمتغيرات المشهد السياسي ، وبالضبط لطبيعة التموقعات التي تجود بها تقسيمات تدبير الشأن العام ، إلا أن هذا لا ينفي الارتباط التاريخي بين أحزاب اليسار الراديكالي والحركات الاحتجاجية ،فحزب النهج الديموقراطي يظل أكثر انتصارا للفعل الاحتجاجي ، تماما كما هو الأمر بالنسبة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان . إلا أنه ، وبالرغم من ذلك ، فإن هذا الارتباط ما زال محدودا ومقتصرا على حركات احتجاجية بعينها ، دون أن يمتد في تأثيره العلائقي إلى مجموع الاحتجاجات المغربية .

يستفاد من نتائج الملاحظة الميدانية وكذا من حاصل المقابلات أن السلوك الاحتجاجي بالمغرب يظل متأسسا في الغالب على القضايا السوسيواقتصادية ، فمن أصل 66 حركة احتجاجية شارك فيها المبحوثون

ومن أصل 23 حركة أخرى تمت ملاحظتها بشارع محمد الخامس تبين أن المطالب السوسيواقتصادية هي التي الأكثر حضورا ، فالمطالبة بالسكن اللائق والعمل ومناهضة غلاء المعيشة وتحسين الأجور وفك العزلة والمطالبة بالماء والكهرباء . .هو ما يطالب به جل المحتجين ، في حين تظل المطالب المتعلقة بإلغاء حكم الإعدام أو ضمان الحق في الإعلام العمومي أو مناهضة استغلال الأطفال محدودة جدا ومقتصرة على زمن مناسباتي لا يخرج عن حدث دولي أو محلي ، بمعنى أن المغاربة يحتجون بسبب المسألة الاجتماعية بالدرجة الأولى .

لكن هل يخرج كل المغاربة المتضررين من المسألة الاجتماعية إلى الشارع محتجين؟ أم أن السلوك الاحتجاجي يظل ممارسة نخبوية لا تتأتى إلا لأكثر المتضررين فعلا ؟ أو لمن تأكد لهم ألا حل يأتي إلا من شعارات الاحتجاج وحركات الكر والفر مع قوات حفظ النظام؟

فمن أصل 2768 معطلا مسجلا في لوائح المجموعات الخمس للأطر العليا المعطلة ، لا يشارك في الوقفات الاحتجاجية إلا زهاء ربع هذا العدد ، وذلك في أفضل الأحوال ، فكيف ومتى يحتج الآخرون من المسجلين ومن غيرهم ممن لم يسجلوا أصلا؟ أو لماذا لا ينخرطون في السلوك الاحتجاجي من أجل تغيير أوضاعهم أو على الأقل الدفع باتجاه تغييرها ؟

يمكن القول بأن الحركات الاحتجاجية بالمغرب تظل متواضعة من حيث حجم المشاركة فيها ، فخارج زمن احتجاجات المعطلين التي يتراوح عدد المشاركين فيها ما بين 300 و500 فرد ، فإن أغلب الحركات الاحتجاجية الأخرى333 التي يشهدها شارع محمد الخامس بالرباط لا تصل في أحسن الأحوال إلى مائة مشارك .

إن ثقل التاريخ يجثم باستمرار على الحاضر وخيارات المستقبل ، فما من فعل ممارس إلا ويحضر فيه التاريخ بثقله الرمزي والمادي ، "فكل فرد ، هو في نفس الوقت محور إكراه ممارس عليه من طرف الآخرين ، وعنصر إكراه ممارس على غيره"334 ، فهناك ازدواجية في العلاقة مع مالكي وسائل الإكراه "حيث يتذبذب الفاعل بين الخضوع والثورة ، بين إجلال النظام وكرهه"335 . ولهذا يبدو طبيعيا أن تكون علاقة المغاربة بالسياسة والمعارضة والاحتجاج مشوبة بمزيد من الحذر والخوف ، وأن يكون التبرم من قول "لا" للجاري من الأوضاع أكثر شيوعا في مقابل الاحتجاج والنضال من أجل تحقيق المطالب . فالسنوات الماضية لم تساهم في إنتاج صورة سليمة عن مآل ممارسي الاحتجاج ، كما أن التدخل العنيف الذي رافق عددا من الانتفاضات الشعبية ، ساهم في تجذير تمثل مرعب عن المغامرة الاحتجاجية أو عن الإضراب وفقا للتصور العام .

فعندما تحتفظ الذاكرة الجمعية بصور من القمع الذي رافق هذه الاحتجاجات ، والذي وصل إلى حد الرمي بالرصاص وتطويق الأحياء بالمدرعات336 ، فإنها تنتج واقعا مجتمعيا يتهيب من الدخول في أية ممارسة احتجاجية بدعوى أنها فعل أجوف ، لا ينجم عنه سوى غضب "المخزن" الذي لا ثقة فيه كما البحر والنار . كما أن ذات الذاكرة أيضا تحتفظ بعدد من المحاكمات التي أعقبت بعض الاحتجاجات والتي وصلت الأحكام فيها إلى درجة الحكم بالسجن لسنوات طويلة ، "فطرائق التصرف والتفكير والإحساس تمارس نوعا من الإكراه ، لأنها تنطرح كأشكال لقواعد ومعايير ونماذج يتوجب استدماجها لتدبير وتوجيه الفعل"337 ، فهل ينتظر بعدئذ ميل واضح لتجريب الاحتجاج من قبل الجميع لبلوغ المأمول .

الإقبال المتواضع للمغاربة على الاحتجاج لا يمكن تفسيره فقط بالثقل الرمزي لتاريخ القمع ، بل يمكن رده أيضا إلى الاقتناع بجدوائية الزبونية والعلاقات العشائرية في حل المشاكل وتيسير سبل الاستفادة من منافع الحقل ، إلا أن محددات الإقبال من عدمه أو تواضعه تظل أكثر ارتباطا بصورة الدولة التي تعمل بمنطق العصا والجزرة ، والتي يتوجب تلافي الاحتكاك بها ، طلبا لراحة البال ، "فمصدر استمرار النظام المغربي المقرون باستقراره ، هو إلغاء أو تقليص جذرية الإصلاحات" 338 ، والاكتفاء باستدماج فعاليات بديلة للتغيير داخل الزمن المغلق والسقف المعلوم قبلا .

إن الفلاحين في العالم القروي يعيشون على خشية المخزن وعلى التقرب منه في نفس الآن ، لهذا يؤكد مبحوثو هذا المجال على أنهم لا يريدون أن يحيق بهم غضب المخزن جراء الدخول في ممارسات احتجاجية ، وأنهم خرجوا فقط محتجين لأنها "وصلات للعظم" ، ولم يعد بمستطاعهم المزيد من الجلد ، لكنهم في الوقت نفسه يجمعون على القول بأن الاحتجاج على المخزن أمر غير محمود العواقب ، لهذا يوجز أحد المبحوثين خطورة الفعل الاحتجاجي بتقديم هذا المثال الدارج :" واش ممكن يقول شي واحد للسبع راه فمك خانز"

وعلى ذكر الإقبال على الممارسة الاحتجاجية يمكن القول بأن الذكور هم الأكثر إقبالا على الاحتجاج من الإناث ، وأن الاحتجاج مغربيا يظل بميسم الشباب في أجزاء عريضة منه ، وهو ما يبدو طبيعيا بالنظر إلى الخصائص الديموغرافية للمجتمع المغربي ، حيث يحتل الشباب مساحة هامة داخل الهرم السكاني ، هذا بالإضافة إلى المقاومات التي ما زال يبديها الأفراد والجماعات بشأن مشاركة المرأة في عدد من الفعاليات السوسيوسياسية .

فبالرغم من التقدم الذي أحرزته المرأة المغربية على مستوى المشاركة في تدبير الشأن العام وصناعة القرار السياسي ، فثمة مجالات ما زالت حكرا على المقاربة الذكورية ، ففي مساحات الاحتجاج يبدو حضور المرأة باهتا على مستوى قيادة الاحتجاجات موضوع الدراسة ، فمن أصل 23 حركة احتجاجية تمت ملاحظتها ،لم تكن سوى ثلاث حركات احتجاجية التي لاح فيها بوضوح الحضور الوازن للمرأة ، وقد كانت هذه الاحتجاجات ذات علاقة مباشرة بقضايا المرأة والطفولة ، أما في العالمين الشبه حضري والقروي فإن الحضور النسوي يظل شبه غائب ، بحيث تظل أغلب الحركات الاحتجاجية في ذاك الهناك من توقيع الذكور .

المبحث الثاني : العنف والعنف المضاد

إن الحقل ، أي حقل كما يقول بيير بورديو يتأسس على الصراع والتنافس ، وعندما نستعير مفهوم الحقل البورديوي ونطبقه على الزمن الاحتجاجي ، فإنه يتراءى كحقل مفتوح على الصراع والعنف والعنف المضاد بين من يفيد من خيرات الحقل ومن لا يفيد . وبالطبع فإن "الحقل يتحول إلى جهاز عندما يتمكن المهيمنون من القضاء على مقاومة وردود أفعال المهيمن عليهم"339 ، لكن هل القضاء على هذه المقاومة وردود الأفعال ممكنة في نسق الاحتجاج المغربي؟

إنه لا يمكن فهم العنف إلا من خلال العنف المضاد ، فالفعل يستتبع رد فعل محتمل ، وفي سياق الرد تنكشف هوية الفعل الأصلي واحتمالات الردود القادمة ، لهذا ينصرف هذا المبحث إلى التفكر في العنف الذي تنطوي عليه الممارسة الاحتجاجية بالمغرب من خلال حاصل المقابلات

ونتائج الملاحظة الميدانية ، أملا في مزيد من الفهم والتفسير للسلوك الاحتجاجي في ملمحه المغربي .

"إن علم الاجتماع لا يختزل ما هو فردي إلى ما هو جماعي ، كما ظن ذلك غالبا ، بل يسعى إلى معرفة كيفية انبثاق المطلب الخاص أو الواقعة المفردة من ثنايا النسيج الحياتي المشترك"340 . فرهان البحث عن شروط إنتاج الفعل الاجتماعي وتفهم آليات إعادة إنتاج ، هو ما ينشغل به البحث السوسيولوجي ، وهو ما يعد رهانا مركزيا في مقترب العنف والعنف المضاد في الممارسة الاحتجاجية ، "فالمجتمع هو نتيجة صراعاته ، ليس المجتمع ماهية بل هو حدث"341 ، ولهذا يتوجب إيلاء الأهمية القصوى لهذه الصراعات والأحداث التي تفيد كثيرا في قراءة الثابت والمتحول في علاقة الأفراد والجماعات بالاحتجاج .

ولهذا "فإن مجتمعا ليس إلا مزيجا من الصراعات الكامنة والمكشوفة . . و من العنف والفوضى"342 ، ومن العنف والعنف المضاد أيضا ، فالحركة الاحتجاجية لا تسير بشكل خطي في اتجاه مطالبها ، إنها تعرف مسارات من الانكسار والانعكاس والانتفاء في سياق الصراع وردود الأفعال ، فقبل الانتقال أصلا إلى درجة عليا من الاحتجاج ، فإن المطالبين بوضع مختلف يجربون طرائق أخرى أكثر سلمية في الإعراب عن مشكلاتهم .

يؤكد أحد المبحوثين من موظفي وزارة العدل ، الذين أبدعوا في طرائق الاحتجاج إلى درجة استعمال أسلوب جلسات الاستماع العمومية ، يؤكد موضحا الخطوات السابقة على الوقفة الاحتجاجية بالقول بأنه «قبل الانخراط في تنظيم الوقفة الاحتجاجية يتم اللجوء في الغالب إلى تقديم طلبات وملتمسات للجهات المسؤولة عن الوضع المراد تغييره ، كما يتم

إجراء عدد من الاجتماعات التفاوضية مع هذه الجهات ، وبعد استنفاذ هذه المبادرات وانتهائها إلى حالة «اللا نتيجة» ، يتم الانتقال إلى التعريف بالقضية المثار بشأنها الخلاف إلى الجرائد في شكل رسائل مفتوحة وبيانات استنكارية ، وعندما لا يرتسم أي حل في الأفق ، ينطلق مسلسل التصعيد الاحتجاجي بدءا من الوقفة إلى أقصى ما يفترض من احتجاجات» .

فالأفراد لا يخرجون في أول خطوهم الرافض إلى الفضاء العمومي منفذين لأشكال احتجاجية تتجه صعودا في الغالب ، بل يختبرون صيغا متعددة تحيل على ما هو زبوني وعلائقي وتوسلي ، وعندما تعجز هذه الصيغ عن إعمال مقتضيات التغيير ، ينطلقون نحو الاحتجاج العلني» لإحراج المسؤولين والضغط عليهم من أجل تحقيق المطالب» ، هكذا يقول موظف وزارة العدل ، فالأمر يتعلق بصراع بين طرفين يحاول الأضعف منهما إحراج الأقوى وإبراز تناقضاته ، لكتابة اللحظة التاريخية المأمولة .

الاحتجاج يصير بهذا المعنى رسالة موجهة إلى من يهمهم الأمر تنتظر جوابا يترجم عن طريق تغيير الأوضاع التي اقتضت الخروج في وجه المؤسسة ، لكن هذه الرسالة لا تحتمل دوما هكذا جواب تغييري في المغرب ، فالردود343 لا تكون على نفس الدرجة والنوع ، فقد تتجه رأسا نحو المأمول والمحتج من أجله ، وقد لا تجد جوابا وتظل الفكرة والممارسة الاحتجاجية كصيحة في واد ، أو أنها تجد الرد القمعي الجاهز الذي لا يتوانى في طلب خدمات الكلاب المدربة والقنابل المسيلة للدموع أيضا .

فآل أيت بلال من مبحوثي الدراسة لم يصادفوا أي جواب محلي ، لهذا اختاروا شكل المسيرة الاحتجاجية باتجاه الرباط ، بحثا عن الحل ، لكن بمجرد وصول خبر المسيرة إلى المسؤولين المحليين ، حتى تم استنفار

كل القوات المحلية التي بدت عاجزة عن منع المسيرة ، بسبب محدودية إمكانياتها البشرية ، لهذا تم طلب العون من عمالة الإقليم وباقي العمالات المجاورة ، والنتيجة طبعا قمع شرس ما زال المحتجون يتذكرون تفاصيله بألم شديد ، «ما كاين غير الهراوة ، تا تنزل على ضلوعنا بلا رحمة ولا شفقة» يقول أحد المبحوثين ، ويضيف بأن «بوطاسة اللي كان يتعدى علينا ما شي من البلاد ، جابوهم من شلا مدون» .

المهم هو أن يتم الانتهاء من «شغب» المحتجين ومنعهم من الاستمرار في مسيرتهم التي وضعت لنفسها سقفا مطلبيا لا يقل عن ملاقاة الملك حيث يقيم ، والنتيجة طبعا تحسم لقوات حفظ النظام المدججة بأسلحة العنف المحتكر رسميا من طرفها ، لتعود المسيرة أو شتات المسيرة الأدراج باتجاه نقطة الصفر ، ليستمر الوضع الموجب للاحتجاج في التردي والتفاقم .

فالاحتجاج مغربيا يقابل في خطواته الأولى بالتجاهل واللامبالاة من قبل المسؤولين ، ويقابل في حالة ارتفاع منسوبه النضالي بنوع من الحوار الذي لا يعني حل المشكل ، بقدر ما يدل على الرغبة في تدبير المشكل وإرجاء حله ، حفاظا على صورة المؤسسة لا غير . أما في حالة بلوغ الاحتجاج درجة الإحراج والتعارض المطلق مع رهانات تلميع الصورة ، فإن الدولة أو المؤسسة لا تجد حرجا في اللجوء إلى العنف الذي يكون من توقيع قوات حفظ النظام الرسمية أو حتى بواسطة أجهزة الأمن الخصوصي344 .

و لنتتبع فصول هذا التعامل مع الفعل الاحتجاجي من مقترب العنف ، نقترح في هذا المستوى من النقاش تقديما لحاصل الملاحظة الميدانية التي استمرت لأزيد من خمس ساعات متفرقة ذات «يوم عنف» من يوميات الاحتجاج المغربي .

فقبيل انطلاق أي حركة احتجاجية بشارع محمد الخامس بالرباط ، تلوح حالة من الاستنفار الأمني بجنبات الشارع ، قد ترتفع في حدتها أو تنخفض حسب نوعية المحتجين ومطالبهم ، فعندما يتعلق الأمر بوقفة احتجاجية من أجل قضايا المرأة أو الطفولة أو إلغاء الحكم بالإعدام ، فإن الاستنفار الأمني لا يتجاوز حدود المتوسط ، لكن عندما يتصل الأمر بحركات المعطلين أو المنتمين للحركات الإسلامية ، فإن الشارع يعرف حالة طوارئ ، إذ يتم منع وقوف السيارات به ، ويتم منع الترجل من جهته اليمنى صعودا والحاذية لمبنى البرلمان ، أو يمنع المرور منها كليا من أمام محطة القطار والى غاية ساحة البريد .

كل هذا يحدث منذ الساعات الأولى الصباحية ، التي تعرف أيضا انتشار زمر من الأطر العليا المعطلة في محطة القطار ومقهى باليما وقبالة الأكشاك والمكتبات345 والأزقة المتفرعة عن الشارع ، وكل ذلك في انتظار ساعة الصفر ، وبمقابل زمر المعطلين تواصل قوات الأمن بمختلف أجهزتها ، وبالزي الرسمي والمدني ، التموقع والاندساس بين زمر المعطلين وجلساء مقهى باليما ، حيث نواصل التأمل النقدي لحركات وسكنات الحقل وفاعليه .

في حدود الساعة الثالثة بعد الزوال صار المعطلون كلهم (300 شخص تقريبا) ، قبالة البرلمان يرددون «الإطار ها هو والتشغيل فين هو» ، حالة من الارتباك تبدو على محيا مسؤولي الأمن الذين وقفوا قبالة المحتجين ، وهم يتحدثون إلى رؤسائهم أو مرؤوسيهم عبر الهواتف النقالة وأجهزة الاتصال اللاسلكي ، أفراد القوات المساعدة يطوقون المحتجين تنفيذا للتعليمات ، هراواتهم الطويلة بيمناهم والدروع البلاستيكية الواقية بيسراهم ، في انتظار

«ساعة صفرهم» التي يؤذن فيها بالضرب وتفريق المحتجين .

الترقب يظل سيد الموقف ، المعطلون يستمرون في ترديد شعاراتهم ، وقوات الأمن تكتفي بالمراقبة ، لكن في اللحظة التي يقرر فيها المعطلون تحويل الشكل الاحتجاجي من وقفة إلى مسيرة باتجاه ساحة البريد تتحرك قوات الأمن وتنطلق في تفريقهم بما أوتيت من عنف وقمع ، لا يتم التمييز بين ذكر وأنثى في الضرب ، ولا حتى بين أعضاء الجسد التي تستحمل الكدمات من غيرها التي تظل حساسة للغاية .

المعطلون يتفرقون بدون اتجاه معلوم ، ينتشرون في أكثر من مكان ، يتأملون ما يجري لزملاء لهم اختاروا تشبيك الأطراف والالتصاق بالأعمدة الكهربائية المقابلة لمبنى البرلمان . أفراد القوات المساعدة يحاولون تفريقهم بالضرب ، سيارات الإسعاف تحل بالمكان لنقل المغمى عليهم ، وسيارات الشرطة تعتقل آخر من رفض منطق العصا ، المارة كما العادة يمطون شفاههم ويكتفون بالنظر لا غير ، ورجال الأمن بالزي الرسمي والمدني يتهيبون من الحشد الجماهيري ، لهذا يأمرون الناس بالتحرك «زيد اتحرك» .

هكذا تنتهي فصول حركة احتجاجية من يوميات شارع محمد الخامس بالرباط ، تنتهي في المستشفى ومخفر الشرطة ، أو بكل بساطة أرضا جراء الضرب والهروب ، وبالطبع فثمة احتجاجات أخرى لا تنتظر هذا التعامل القمعي ، بل تقابل بمنطق الدولة الناعمة التي تكتفي قواتها الأمنية بالمراقبة من بعيد ، دونما حاجة لاستنفار عالي التوتر . ففي هذه الاحتجاجات التي تكون مرتبة ومنسقة قبلا ، وبترخيص رسمي لا تحضر الأجهزة الأمنية إلا لحماية الاحتجاج والمحتجين ، لأن مصالحهم ومطالبهم لا تتعارض ضديا مع منطق الدولة ، بل تسير في اتجاه خياراتها وتوكيد شرعيتها .

«إن الهدف الرئيس للسوسيولوجيا هو النظر في الأشياء المخفية وقول ما هو مسكوت عنه ، وجعل الفاصل ما بين القول والفعل واضحا»346 ، ولهذا يتوجب الانشغال ، وإلى أقصى حد ممكن ، بكشف الحجب وتفكيك غير المسموح بتداوله وفهمه ، ففي المخفي واللامفكر فيه ، يصير للسؤال السوسيولوجي معناه المعرفي النوعي وقوته الرصدية في قراءة منطق الحقول وصراعاتها وتحولاتها التي تحكي تاريخا من العنف والعنف المضاد .

ففي حركة احتجاجية مناهضة للاستغلال الجنسي للأطفال لم يحدث الاستنفار الأمني الذي حدث مع حركة المعطلين ، ولم يتم إعلان حالة الطوارئ بالشارع ، لأن مطالب الاحتجاج بعيدة عن المسألة الاجتماعية التي تهيج المحتجين ، كما أن منظمي الاحتجاج ليسوا من الهامش ، بل من علية القوم ، ممن وجدوا في الدفاع عن الطفولة مجالا جديدا لتزجية الوقت وبناء علاقات في اتجاه دوائر صناعة القرار ، والأهم من ذلك وجدوا في هذا العمل الجمعوي الناعم ، خير وسيلة للحراك وانتظار منصب رسمي ما .

و فوق ذلك كله فهؤلاء المحتجين لم ينظموا حركتهم الاحتجاجية إلا بعد الحصول على ترخيص من السلطات المحلية ، وبعدما عقدوا اجتماع عمل بمقر الولاية حول ترتيبات الوقفة الاحتجاجية ، والتأكيد على طابعها السلمي وسقف مطالبها الذي لا يتجاوز شعار «ما تقيس ولدي» أو «ما تقيس ولادي»347 بدون الإشارة من بعيد إلى مسؤولية الدولة في تشجيع السياحة الجنسية ، فالاتفاق القبلي ينص على أن الدولة لا تعد طرفا في الصراع وغير معنية ،» فالمخزن نفسه يقوم أحيانا برعاية مجالات الحرية والتمرد المراقب»348 .

«لا يمكن أن نتوقع تدخلا أمنيا في حقنا ، فنحن مسالمون ، ونناضل

فقط من أجل الطفولة» ، توضح إحدى المناهضات للاستغلال الجنسي للأطفال ، وهي تجيب عن سؤال متعلق بالعنف الممارس من قبل الأمن في حق المحتجين ، وتضيف قائلة بأن «المغرب يتغير ، إننا نسير في طريق الحداثة والديموقراطية ، ولا أحد يمكن أن يردنا إلى الوراء ، فأنا أشارك دائما في الوقفات الاحتجاجية دفاعا عن حقوق المرأة والطفل ، ولم أتعرض بالمرة لأي تدخل أمني عنيف» . أي نعم إنها لم تتعرض بالمرة لأي تدخل عنيف ، لأن مشاركتها الاحتجاجية تظل مقتصرة على قضايا لا تسبب إحراجا للدولة ،» فالتمرد لا يصبح مخلا ومدمرا إلا عندما يقدم نفسه كبديل سياسي للنظام القائم»349 ، أما عندما يلتئم الاحتجاج من أجل قضايا لا تعد ضد نظامية ، فهو لا يثير حنق النظام ولا يستدعي استنفارا أمنيا عالي التوتر . لكن ماذا لو شاركت صاحبة هذه الشهادة في إحدى الحركات الاحتجاجية للمعطلين أو مسيرة احتجاجية بالعالم القروي باتجاه مقام الملك أو اعتصام بالطريق الرئيسية كما بسيدي الطيبي؟ ماذا سيكون جوابها حينئذ؟

«فملاحظة السلوك لا تكفي ، إن لم نقارنها في نفس الوقت بمعرفة الدلالات التي يعطيها الأفراد لتلك السلوكات ، ودراسة التفاعل أو الترابط بين السلوكات والـدلالات»350 ، لهذا نطرح السؤال حول الانتقال من مستوى مناهضة الاستغلال الجنسي أو «الحقد والعنصرية» كاحتجاج على أحداث السادس عشر من ماي ، إلى مستوى الاحتجاج المطالب بمناصب الشغل وعدم الإجهاز على القدرة الشرائية . لأنه في هذين المستويين تظهر الدولة أو المؤسسة عموما بمظهرين متناقضين ، فمن منطق الأمن المراقب والدولة الناعمة إلى الأمن القامع والدولة التحكمية ، وشتان ما بين منطق

وآخر .

و لأن الاحتجاجات ذات المطالب السوسيواقتصادية هي الأكثر حضورا في المشهد المغربي ، فإن منطق الأمن القامع والدولة التحكمية يظل أيضا هو الأكثر حضورا في التعاطي مع الحركات الاحتجاجية ، فالتضامن مع العراق أو فلسطين والنضال من أجل المساواة بين الجنسين أو ضد الاستغلال الجنسي للأطفال . . يقتصر على مناسبات بعينها ، ولا يملأ كل مساحات الاحتجاج خصوصا في العالمين القروي والشبه حضري ، فأغلب الاحتجاجات التي تجري بهما ، وكما تبين من خلال تتبع أخبارها في الصحافة ، لم تكن منشغلة بالمرة بمثل هذه القضايا ، بل كانت من أجل الأولويات التنموية المتصلة بالشغل والبنيات التحتية وأساسيات العيش الكريم .

ولهذا نهرع إلى القول بأن سقف المطالب هو الذي يعبر عن هوية المحتجين ، ويعبر بالتالي عن نوعية الردود الدولتية التي ستكون لهم بالمرصاد ، فإما الأمن المراقب أو الأمن القامع الذي تنتج عنه الإغماءات والكسور والرضوض والجروح والإجهاض أيضا ، فإحدى المعطلات تؤكد أنها أجهضت حملها بسبب «التدخل الأمني الوحشي الذي استهدفها ورفاقها خلال وقفة احتجاجية قبالة البرلمان» . لكن ما رد الفعل المحتمل على كل هذا العنف الذي ينطلق رمزيا بالتطويق وفرض حالة الطوارئ على زمن ومكان الاحتجاج وينتهي ماديا بالضرب والرفس؟ كيف يتعامل المحتجون مع العنف الرسمي؟ وكيف يتوالى نسق الردود بين الطرفين؟

في زمن الانتفاضات الكبرى كانت ردود المحتجين تتخذ مسارا مضادا من العنف الذي يصل إلى حد رشق قوات الأمن بالحجارة وتحطيم سياراتها

وإحراقها ، لكن هذه الثقافة الصدامية لم تعد مؤطرة لكثير من تفاصيل الاحتجاج المغربي ، لقد بدا المحتجون أكثر ميلا للتعبيرات السلمية ، وأكثر تلافيا للردود التي تفسر بالإخلال بالنظام والأمن العام ، وبذلك فإن الردود الصدامية غالبا ما تكون معزولة351 ، فالاحتجاج ينحت لنفسه طريقا سلميا ولو في ظل تشبث الأجهزة الأمنية بمنطق التدبير العنيف لكل تظاهر أو خروج إلى الشارع . لهذا يؤكد أغلب المبحوثين أنهم لا يستطيعون الرد على التدخل العنيف لقوات الأمن في حقهم ، وبذلك يتفرقون هاربين من التنكيل الذي قد يحيق بهم «لو خانتهم أرجلهم» ، فما أن تعطى الأوامر لقوات الأمن بالضرب ، حتى ينفض الاحتجاج ، ويصير في خبر الفائت .

« بمقدوري أن أدفع المخزني وأرميه أرضا ، ولكن أخاف من تهمة حفظناها عن ظهر قلب ، إهانة موظف أثناء تأدية واجبه ، علما بأن هذا الواجب المهني الذي يؤديه المخزني هو ضرب إخوة له مكفوفين لا حول لهم ولا قوة» ، لكن المكفوف حامل الإجازة المعطل لا يجد سبيلا غير معاودة الكرة عشرات المرات ، وبصيغ شتى ، فمرة يهدد بالانتحار وأخرى يربط جسده بالسلاسل إلى سياج البرلمان وثالثة يقتحم مقر حزب الاستقلال ، وهكذا دواليك ، وفي جميع هذه المرات وغيرها ، يتعرض للضرب ، ودون أن يكون له الحق في رد الصاع صاعين إلى معنفيه ، فتهمة إهانة موظف يختص بالعنف جاهزة لمن يرفض العنف الذي تحتكره الدولة رسميا .

تقول معطلة من مجموعات الأطر العليا المعطلة بأن «خير ما يرد به المعطلون على عنف النظام هو الاستمرار في الاحتجاج ، والاستمرارية هنا تعني إبداع الوسائل والأشكال التعبيرية الاحتجاجية التي تحرج النظام

وكذا اختيار التوقيت المناسب للاحتجاج» ، وتمضي قائلة بأن «العنف الذي يمارسه علينا النظام يجب أن نرد عليه بعنف مضاد ، لكنه عنف سلمي ، ولا أدري إن كانت هذه التسمية صحيحة ، المهم أن نحرجه بالشعارات ونكشف حقيقته للمواطنين ، فعندما نقول «هذا عار هذا عار المعطل في خطر» أو نكتب فوق صدورنا «العار دكتور معطل» ، فنحن نفضح النظام الذي لا يقيم أدنى اعتبار لأطره العليا المعطلة ، ومع ذلك يستمر في التبجح بالتنمية البشرية ودولة الحق والقانون» .

هناك اقتناع راسخ بين صفوف المحتجين باستحالة استعارة الثقافة الصدامية في الرد على التدخل العنيف للقوات الأمنية ، ولهذا يتم استبدال معطى الصدام المادي بتحويلات رمزية ، كهجاء الحكومة عن طريق الشعارات والشارات والقمصان الإعلانية التي نقرأ فيها مثلا «دكتور معطل = العار» ، أو « أين وعود الحكومة؟» أو « الشغل= الكرامة» . ففي هذه الشعارات والشارات نقرأ ردودا محرجة للدولة خصوصا عندما يكون توقيت الاحتجاج متزامنا مع زيارة وفود أجنبية لمقر البرلمان .

فكل الفاعلين في الحقل يختبرون صنوفا من الردود لمقاومة ومواجهة العنف الذي يستهدفهم ، فمثلما يجد البعض في الخربشة على طاولات المدارس أو رشق القطار بالحجارة أو تمرير آلات حادة على صباغة السيارات الفارهة ، ممارسة لعنف مضاد ناجم بالضرورة عن عنف سابق عليه متمثل في التهميش والحرمان وخلافه ، فإن المحتجين بدورهم يختارون الشعارات واللافتات والشارات جوابا على عنف سابق أو قادم بعد تدخل الأجهزة الأمنية .

فكل طرف يسعى لقول كلمته في إطار اللعب الدائر في إطار الحقل ،

وكل طرف يسعى إلى أن تكون كلمته مسموعة بأعلى صوت ممكن، حتى يؤسس حضوره ويضمن استمراريته، لكن جولات اللعب، وبشكل مؤقت لا غير، تحسم لصالح الأقوى المالك طبعا لوسائل الإكراه والإنتاج. فالمهيمنون يعملون دوما على توجيه منافع الحقل نحو ما تقتضيه مصالحهم ورهانات تحصين استمراريتهم كأسياد في حقل اللعب.

إنه قانون اللعب الذي يبصم مسار الحقول والأنساق في اشتغالها وانطراحها المجتمعي، وهو القانون الذي يترجم نهاية بوضعية اللا انتصار واللا هزيمة. فالمهيمنون والمهيمن عليهم يستمرون في إعادة إنتاج وضعياتهم ومآلاتهم الاجتماعية، بالقدر الذي يضمن استمرار العلاقة المركزية: هيمنة / خضوع. فكل انتصار أو تقدم للمحتجين لا يفسر، على الأقل من طرف المؤرخين الرسميين، إلا بمنطق الدولة المعطاء التي تعرف كيف تهتم بشؤون رعاياها، ولا يفسر بأنه تنازل واستجابة لسقف المطالب الاحتجاجية. فالدولة لا ترضخ، إنها تمنح وتهب، ولا تقف المنحة والهبة عند حدود الشغل والبنيات التحتية، بل يصل الأمر إلى حد تجربة المشاركة في الحكم باسم التناوب السياسي، إنها الدولة التي تأخذ دائما وتعرف بدقة متى تمنح، وبذلك فهي «ليست الدولة التي يؤخذ منها الحق ولو كان منصوصا عليه في أسمى قوانينها»، حسبما صرح به أحد المبحوثين.

الفصل التاسع
ثقافة الاحتجاج المغربي

ما زال سؤال الكيف يمارس علينا ثقله الرمزي، لأنه من صميم مطلب الفهم والتفسير، فالكيفية التي يحتج بها المغاربة لا تتوقف عند حدود الأسلوب والسياق وإمكانات العنف والعنف المضاد، بل نجدها ممتدة في مقتربات أخرى معبرة عن ثقافة خاصة، لها من القيم والمعايير والرموز ما يجعل منها كلا احتجاجيا يفيد في القراءة والتفكيك.

فالاحتجاج يتحول، عبر عمليات الإنتاج وإعادة الإنتاج إلى نمط ثقافي يؤسس لذاته وموضوعه في سياق التبادلات الرمزية التي يحفل بها الحقل المجتمعي، والمهمة التاريخية للسؤال السوسيولوجي هي اكتشاف هذه التبادلات والتضامنات والتنافسات، ولو كانت عصية على الانجلاء بفعل مقاومات الإخفاء التي يبديها بشكل قصدي وعفوي أسياد الحقل خصوصا. «فالسوسيولوجيا تقلق، لأنها تكشف القناع عن الأشياء المخفية والمقصاة»352 كما أنها» تكشف تلك الأشياء غير المرغوب في أن تصير مفهومة من قبل الجميع»353.

و لعل هذا ما جعل السوسيولوجيا معرفة شقية في المجتمع المغربي، وتظل سوسيولوجيا الأفراد لا المؤسسات، لا تكاد تفرح بحضور مرغوب فيه، على الرغم من ارتفاع الطلب الرسمي عليها في السنوات الأخيرة، فوظيفة الكشف والتعرية تمنع سادة الأنساق من إقامة علاقة طيبة، أو على الأقل، علاقة معقولة مع السؤال السوسيولوجي.

وعلى نفس طريق الكشف والاكتشاف نستمر في هذا الفصل في

تحديد ملامح ثقافة الاحتجاج المغربي من خلال تتبع رموزها وممارساتها ، باعتبار أن الثقافة هي مجموع الإنتاجات المادية والرمزية داخل زمن وحقل معينين »و إذا كان «كل حديث عن الثقافة المغربية هو حديث بالجمع ، باعتبار أن الثقافة المعنية تحيل على ثقافات من حيث التصنيف والتجنيس ،لكن هذا التنوع والتعدد ،لا يمنع مفردها على صعيد الأشكلة والاستفهام»354 .

فالثقافة ،وسواء كانت عامة أو فرعية ،فإنها تختزل مسارا من التفكير والانفعال والانبناء والانوجاد ، إنها تعكس حيوات ممكنة لحقول وأنساق مجتمعية ، كما أنها تترجم التاريخ الاجتماعي والسياسي لأصحابها ، مما يجعل منها نافذة مشرعة لقراءة التحولات التي الجماعات . «فالثقافة هي مجموعة مترابطة من طرائق التفكير والشعور والسلوك أكثر أو أقل تماسكا بالتقاليد والعادات ، والتي بالاستئناس بها وتقاسمها من طرف عدد من الأشخاص تعمل بكيفية موضوعية على تأليف هؤلاء الأشخاص في مجموعة خاصة ومتميزة»355 عن غيرها من المجموعات .

إن الثقافة بهذا المعنى تؤشر على كل متداخل يميز الجماعة وأفرادها عن غيرهم ، فهي تضم « مجموعة متكاملة من القيم والمعايير والتصورات والمعتقدات والرموز والأعراف والتقاليد والإحساسات التي يتداولها الناس جماعات وتتوارثها الأجيال بصفة منتظمة داخل مجموعة بشرية معينة باعتبارها تشكل رأسمالا رمزيا ثمينا يتعين اعتماده»356 .

فهل يتأتى تحديد ملامح ثقافة الاحتجاج المغربي وفقا لهذا الفهم السوسيولوجي للثقافة؟ وبعدا إلى أي حد تنجح الاحتجاجات المغربية في تشكيل وتنضيد ثقافتها الخاصة؟ وإلى أي حد يجوز الحديث عن تبلور

هذه الثقافة؟ وكيف يستقيم هذا الحديث في ظل الاعتراف القبلي بجنوح الحقل إلى الإخفاء والتورية باستمرار؟

إنه لا مناص من شحذ السؤال السوسيولوجي والتفكير بمنهج قلب الطاولة ، حتى في مواجهة أكثر اليقينيات بداهة ، فالبراديغم السوسيولوجي يستوجب ذلك ، للكتابة والمحو ، والبناء والهدم . فالسوسيولوجيا مشروع تاريخي للتجاوز ، وهذا ما يبرر تجريب أكثر من خطاطة والارتكان إلى أكثر معرفة في سبيل الفهم ، فالواقعة الاجتماعية معقدة للغاية ، ولا يمكن مجابهة التعقيد إلا بتعقيد أكثر وتداخل نوعي للمعارف والتساؤلات . فمن هذا المقترب الفهمي للسؤال السوسيولوجي تتأسس شواغل هذا الفصل ، في اتجاه إبراز خصوصية ثقافة الاحتجاج ومآلاته الممكنة في ظل الصراع الدائر بين المستفيدين وغير المستفيدين من خيرات الحقول المجتمعية .

المبحث الأول: أسئلة التداول

إن مجموع الإنتاجات الرمزية والمادية ، فضلا عن المكتسب والمتوارث من مكونات الثقافة تحقق أربع وظائف رئيسية حسب محمد جسوس357 ، فهي ترمي من جهة إلى توجيه سلوك الأفراد والجماعات وضبط المعاملات القائمة بينهم ، كما تهدف من جهة ثانية إلى تقييم الأوضاع والآفاق المستقبلية بواسطة ما يسمى بالأنساق الإيديولوجية ، وفي مستوى ثالث نجد وظيفة تحليل الواقع المعيش عن طريق التصورات العامة والنظرة إلى العالم ، وفي الأخير هناك «وظيفة تعبئة الطاقات البشرية ، إما للحفاظ على الوضع الراهن أو للعمل على تغييره»358 .

ومن خلال هذه الوظائف الأربع القائمة على التوجيه والتقييم والتحليل

والتعبئة نحاول أن نقرأ تضاريس الفعل الاحتجاجي في اختلافه المجالي المتوزع على الحضري والشبه حضري والقروي ، أملا في استكناه مكونات هذه الثقافة وتفاصيلها الدقيقة ،إنه الارتكان مرة أخرى للحفر الأركيولوجي ولمهمة البحث عن تفاصيل التفاصيل داخل القارة السوسيولوجية .

و حول انوجاد هذه الثقافة الاحتجاجية من انتفائها بالمرة أجاب عدد من المبحوثين خصوصا من المجال الحضري ، بأن الاحتجاج بات بالمغرب يؤسس لنفسه ثقافة خاصة به ، اعتبرها البعض ثقافة مضادة تنبني في مقابل الثقافة الرسمية ،مثلما اعتبره آخرون ثقافة هامشية رافضة للقائم من الأوضاع ، وفي هي طور التشكل والانبناء بالرغم من كل سياسات الهدم التي تستهدفها . «فالثقافة المضادة هي ثقافة ناقدة ومشاكسة للسلطة والمواقع والمواقف السياسية المؤسسية»359 ، تسعى إلى بناء ذاتيتها على أنقاض ثقافة مهيمنة تنتج الخضوع من حولها . أما ثقافة الهامش والهامشية فتشير إلى «الثقافة التحتية كالتعبيرات الشفوية والتعبيرات المكتوبة والمرسومة كالوشم ومختلف العلامات السيميائية في المجتمع والتواصلات غير المؤسسية كالغرافيتيا graffiti». 360

«طبعا هناك ثقافة للاحتجاج بالمغرب تخضع لمقتضيات التغيير باستمرار ، فكل حركاتنا وسكناتنا الاحتجاجية هي ملمح من ملامح هذه الثقافة» بهكذا قول يجيب أحد مناضلي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ، مضيفا بأن «هذه الثقافة الاحتجاجية ما تنفك تتنامى وتتطور شكلا ومضمونا ، فهناك قيم ومعايير وطقوس وما لا يعد من الرموز والتقاليد التي ينضبط إليها المحتجون» .

معطل من إحدى المجموعات الخمس للأطر العليا المعطلة يؤكد هو

الآخر على وجود هذه الثقافة قائلا بأن «الخطاب الاحتجاجي ، وكذا الممارسة الاحتجاجية التي انتقلت من العنف إلى التظاهر السلمي يؤكدان وجود ثقافة للجماهير المناضلة» . والتي «تأخذ منحى مغايرا للثقافة الشعبية ، وإن كانت هناك ملامح للتقاطع والتواصل ، وهي تأخذ منحى التغاير باعتبارها ثقافة صامتة لا تتشكل في متون وخطابات مجنسة أو مصنفة ، إنها عبارة عن مسلكيات تهم العادات والتقاليد والأعراف في مختلف مناسبات الحياة اليومية»361 .

إن وجود الجماعة دليل أقوى على وجود ثقافة مؤطرة للاجتماع والانتماء ، « فليس هناك من حقيقة لها معنى سوى في إطار وعي»362 ، وليس هناك من اجتماع إلا بأطر مرجعية وانتظامات ومعايير ، ولو كان هذا الاجتماع في حكم المؤقت . وفي اللحظة التي يصير فيها للجماعة الحد الأدنى من الاتفاق حول المقاصد وصيغ الإعمال ، ويتحقق التفاعل والانفعال ، وتتوطد عناصر الانتماء من خلال بناء الهوية الجماعية ، في شكل مجموعات كما هو الأمر بالنسبة للأطر العليا المعطلة ، أو في شكل تسميات أخرى من قبيل «ضحايا النجاة» أو «حاملو الرسائل الملكية» أو غيرها من التوصيفات الجمعية ، حينئذ يمكن الحديث عن الثقافة الفرعية أو المضادة .

فالإسم يمنح الهوية والانتماء ويجسر العبور نحو بناء الثقافة الخاصة في مقابل الثقافات الأخرى ، «فالأسماء والألقاب تسمح بالكشف عن جوانب متعددة بخصوص علاقة الفرد بالجماعة . .كما تسمح بالنفاذ إلى طبيعة القيم التي تسود المجتمع المدروس»363 ، فاختيار الأسماء والألقاب للإعلان عن الحضور في المشهد الاحتجاجي ، يدل على الرغبة في إعلان

التميز وبناء الثقافة الخاصة ، ولهذا فالجماعة في هذا المستوى لا تظهر فقط «كمشيد بشكل مباشر للفرد»364 ، بل كمؤسسة للثقافة التي ينتمي إليها هذا الفرد ويعيد إنتاجها باستمرار ، ما دام منتميا بالقوة والفعل لهذه الثقافة .

وكما أن «الإسم الشخصي ليس مجرد علامة تشير إلى شخص ما بقدر ما هو تجسيد لهوية الشخص ، وتمثيل لذاته في المجال الاجتماعي»365 ، فإن التسمية التي يختارها المحتجون لقضيتهم ومطلبهم الرئيس تعبر عن ذلك الانتماء المشترك والهوية الكاشفة لملامح الثقافة الخاصة في انطراحها الهامشي أو المضاد .

وإذا كان تداول الرموز الثقافية المعبرة عن هوية المشترك الجمعي شرطا ضروريا لإنتاج وإعادة إنتاج الثقافة الاحتجاجية ، فإن هذا التداول يظل محصورا في زمن ومكان الاحتجاج ، وممنوعا من التداول والإشهار العمومي ، فالقنوات الكفيلة بتحقيق ذلك لا تكلف نفسها عناء إشاعة أخبار ومواقف المحتجين ، بل تعمد في كثير من الأحيان ، وتحديدا في الإعلام الرسمي ، إلى التعتيم وتبخيس الحركات الاحتجاجية ، فالمسيرة الوطنية ضد الغلاء366 ، والتي شاركت فيها أزيد من 70 تنسيقية من مجموع التراب الوطني ،صارت في نظر قسم الأخبار بالقناة التلفزية الأولى مجرد مسيرة فاشلة بدعوى تخلف أحزاب الصف الديموقراطي عن المشاركة فيها .

فبالرغم من مرور أزيد من سبع سنوات على احتجاجات المعطلين والمكفوفين وحاملي الرسائل الملكية بشارع محمد الخامس بالرباط ، فلم يستطع صحافيو دار القناة الأولى التي لا يبتعد مقرها عن الشارع إياه ،

تقديم ولو خبر صغير عن معاناتهم ، وهو ما تنهجه بفارق بسيط وكالة المغرب العربي للأنباء التي تكتفي دوما بنشر قصاصات إخبارية مكتوبة بحذر شديد تشير إلى «عدد المحتجين وبعض الانزلاقات الأمنية» في أحسن الأحوال ، أما القناة الثانية الكائن مقرها بالبيضاء ، فما زالت ، بشكل ما ، محافظة على خطها التحريري الذي يجعلها تقدم الاحتجاجات وتعطي الكلمة لأصحابها ، وكذا للمسؤولين المحتج عليهم بناء على المهنية الإعلامية التي تقتضي الاستماع للرأي والرأي الآخر .

وإذا كان التباين في التعامل مع الحركات الاحتجاجية قائما على مستوى الإعلام السمعي البصري ، تبعا لخط التحرير ورهانات الانبناء التي تميز كل قناة ، فإن الاختلاف نفسه نكاد نلاحظه في تدبير الصحافة المكتوبة للشأن الاحتجاجي من ناحية الإعلام والتداول الجماهيري . فالمحدد الطبيعي لطريقة التعامل مع الاحتجاج يكمن في الإطار المرجعي للصحيفة وعلاقاتها المؤسسية بالحزب أو الدولة أو إعلانها للاستقلالية عنهما ، كما يتحدد أسلوب التعامل من خلال الانتفاع المادي وتحقيق أعلى رقم من المبيعات ، أو بكل بساطة حسب مطالب المحتجين وهويتهم الاحتجاجية .

و عليه نجد صحفا تولي بالغ الاهتمام للحركات الاحتجاجية ذات المطلب الاجتماعي المتصل بالتشغيل والبنيات التحتية والخدمات الصحية والاجتماعية ، مثلما نجد صحفا أخرى تتجاهل مثل هذه الاحتجاجات وتركز في الغالب على الاحتجاجات ذات المطالب الكونية أو تلك التي لا تتعارض مطلقا مع مصالح الحزب والدولة . فما تفيده الصحيفة من الإعلان عن الاحتجاج هو ما يحدد أسلوب التعاطي معه ، والذي يكون في الحالة الأولى مفتوحا على الإخبار والتحقيق وطرح المقاربات الكفيلة

بحله ، ويكون في الحالة الثانية مقتصرا على الإخبار المقتضب ، الذي لا يكون إلا من أجل إنقاذ ماء الوجه ، وتأكيد الانتصار لثقافة الاحتجاج ، اعتبارا لكون الصحافة تعد حليفا استراتيجيا لكل الحركات التغييرية .

«إننا نجد صعوبة بالغة في نشر بياناتنا وتطورات قضيتنا» ، يقول أحد حاملي الرسائل الملكية ، الذي يحمل رسالة موقعة من ولي العهد آنئذ الملك محمد السادس ، والتي تنص على ضرورة تعيينه في إحدى عمالات المملكة ، «فأغلب الصحف تتبرم من نشر أخبارنا ، نقدم لها البيان تلو البيان ، ويعدنا الصحفي بالنشر في عدد الغد ، لكن لا شيء ينشر» .

نفس الأمر يشير إليه أحد المشاركين في المسيرة الاحتجاجية لأيت بلال إذ يقول : «قبل ما نقرروا تنظيم المسيرة ، رسلنا بزاف ديال المراسل للصحافة ، ولكن تا واحد ما نشر لينا شي حاجة ، ومين جات الفاس فالراس عاد بداو يكتبو علينا» . فبعد أكثر من رسالة كتبها المتعلمون من أبناء القرية ، قدمت بما يليق من عبارات الاحترام والتقدير إلى المسؤولين المحليين والجهويين ، كان عليهم أن يغيروا وجهة الإرسال ، مراهنين على الإعلام في دفع الضرر عنهم ، لكن مراسلاتهم لم تكن تصل برأي بعض المبحوثين أو أنها لم تكن تجد من يقدر حجم المأساة في هذه الصحف ، وبعدما تأكد لهم بالملموس أن التغيير لا يأتي إلا من عند «موالين الرباط» ، خرجوا في مسيرة احتجاجية باتجاه مراكش حيث كان يقضي الملك الراحل الحسن الثاني فترة نقاهة .

وإذا كانت احتجاجات المدن أكثر حضورا في المشهد الإعلامي المكتوب ، فإن الاحتجاجات القروية لا يصل أغلبها إلى الصحافة المكتوبة ، بل تظل عنوعة من التداول الجماهيري ، فإقليم أزيلال الذي اشتهر إعلاميا

بانتفاضة أيت بلال ، لم يعرف غير هذه الحركة الاحتجاجية في السنوات الأخيرة . بل عرف وما يزال ، العديد من الوقفات والمسيرات والاعتصامات في أكثر المناطق عزلة ، ومع ذلك فأخبار هذه الاحتجاجات لا تصل إلى الصحافة إلا في حالة الخروج عن المنطق الاعتيادي .

«الناس ديال تبانت وزاوية أحنصال ديما تا يحتجو على التهميش اللي تا يعانيو منو ، وتا واحد ما تيسيق ليهم لخبار» ، فثمة احتجاجات عديدة في أكثر من مكان من دنيا المغرب العميق لا تصل إلى مستوى التداول الجماهيري ، إما بواسطة تمكن السلطة المحلية من الانتهاء منها في أول خروج لها باستثمار آليات التهميش والتطبيع والإدماج ، أو أنها تخبو من تلقاء نفسها بسبب غياب عناصر التوجيه والتأطير ، «فالعالم القروي يمثل مشهد جمود تديره وترعاه النخب المحلية»367 ، ويتوجب في كل حين العمل على تكريس هذه الجمادية ومقاومة كل ممكنات التغيير أو المطالبة به .

فكل حركة احتجاجية في العالم القروي هي دليل على انفراط سبحة الضبط المخزني ، ودليل على ضعف القايد والشيخ والمقدم ، الذين يفترض فيهم أن يكونوا أكثر إنصاتا لكل الحركات والسكنات التي تعتمل في تراب نفوذهم ، كما أن عامل الإقليم لا يمكنه أن يرضى بهكذا وضع ، لهذا تشتغل بقوة آليات التهميش والتطبيع والإدماج للانتهاء من كل احتجاج محتمل ، «فقد ظل المخزن وأعيان العالم القروي يتعاونون على كبح إرهاصات الفلاحين الثورية وسحق تمرداتهم الظرفية»368 .

فالأعيان يدخلون على الخط ، ويصيرون مساهمين في تبخيس الاحتجاج وإلغائه أيضا ، فبحكم العلاقات التي يراكمها العين في اتجاه دوائر المخزن ، فإنه يصير ممثلا غير رسمي له في المجال الذي يمارس

فيه سلطاته ويستعرض فيه قوته ووجاهته ، «فإذا كانت الدولة ما زالت تستعمل النخبة المحلية لمراقبة العالم القروي ، فهي لا تختار شعوريا أو لا شعوريا ، بأن تجعل منهم متكأ لتنمية مقصودة ، ولا توجد أية سياسة رسمية تستهدف دعمهم ، تبقى هنا طريقة المحاباة موجودة وذلك بإعطائهم قروضا لشراء جرار ، أو منحة داخلية لأبنائهم ، أو رخصة للنقل أو السماح لهم بشراء أراضي المعمرين»369 . فالدولة ، اليوم ، كما بالأمس القريب ، تعي أن تصريف القرار بأقوى درجات الفعالية والإنجاز ، لا يكون ممكنا إلا بفضل تعاون الأعيان ، لهذا فقد «تم استقطاب الأعيان وتم إدماجهم في الأجهزة الإدارية الجديدة للدولة ، أو في إطار أجهزة بعض الأحزاب التابعة للدولة ، فتحولوا من خدام القبيلة إلى خدام المخزن»370 .

ثمة استيعاب مبكر للدرس الكولونيالي في هذا الشأن ، فالمراهنة على الأعيان وسياسة القواد الكبار ، مكنت فرنسا من بسط نفوذها بأقل الخسائر الممكنة في العديد من المدن والقرى . وبالطبع ففي أعقاب الاستقلال كان هناك ميل واضح لتطبيق هذا الدرس الكولونيالي ، الشيء الذي جعل من الأعيان صناع القرار الحقيقيين في تدبير احتمالات العالم القروي وتقرير مصائره . فالأعيان يتمكنون بفضل ما يتوفرون عليه من رساميل من الإسهام المباشر في صناعة القرار ، فحتى في قرارات «اجماعة» كمؤسسة ديموقراطية في التنظيم القبلي ، هناك ترجيح دائم لكفة الأعيان في التحكيم وتدبير المشترك الجمعي . ومنه نفهم جيدا كيف لا تصل الاحتجاجات القروية إلى مستوى التداول الجماهيري كما هو الشأن بالنسبة للاحتجاجات الحضرية .

و إذا كانت ثقافة الاحتجاج تفترض وجود ثقافة أخرى مقابلة لها ، قد

تكون ثقافة الخضوع والإجماع ، فإنه لا يمكن تصور النسق الثقافي بدون فاعلين ومؤسسات ورموز ، فالثقافة هي كل متداخل يتجاور فيه الرمزي والمادي ، فـ«أنا» الاحتجاج تفترض وجود الآخر المحتج عليه ، فلا معنى للاحتجاج بدون وجود « عدو أو خصم رمزي ومادي» ، فالصراع لا يكون ممكنا إلا بوجوده في الخطاب والممارسة ، فكل حركة احتجاجية تحدد غريمها المركزي وتطلق عليه التسميات التي تكشف منظورها للصراع والتنافس الاجتماعي حول خيرات الحقل .

فتحديد الأعداء المنافسين والاحتياطيين ، وبشكل دقيق هو ما يسمح للحركة الاحتجاجية بالنضج وإمكان التحول إلى حركة اجتماعية مستمرة في الزمان والمكان ،في حين يظل الفشل في تحديد طبيعة المحتج عليه ، مؤشرا على الخبو السريع للحركة الاحتجاجية وخيانتها لمتنها النضالي الأصلي . وارتباطا بهذا السياق فإن أغلب المبحوثين لا يستطيعون تحديد المسؤول الأول عن وضعهم الذي دفعهم إلى الخروج مجربين لأشكال مختلفة من الاحتجاج . إنه « المخزن أو القايد أو الجماعة القروية أو موالين الرباط» برأي آل العالم القروي ، وإنه « الليبرالية المتوحشة وأمريكا ، والصهيونية وكذا النظام أو المخزن العتيق أو الحكومة أو الدولة أو وزارة التشغيل أو ريضال أو الوزارة . .» برأي المحتجين الحضريين ، وهو « المخزن أو الدولة أو الجماعة القروية أو السلطة أو القايد . .» بالنسبة لآل العالم الشبه حضري .

من خلال هذه الإجابات يمكن التمييز بين ثنائية الداخل والخارج ، وكذا بين عسر الانتقال من المخزن إلى الدولة ، فضلا عن الانتقال في المساءلة من القطاع العام إلى الخاص . فالاحتجاج يكون ضد ممارسات بعض الدول الأجنبية وبالضبط ضد أمريكا والكيان الإسرائيلي ، كما

يستشف من خلال المسيرات والوقفات الاحتجاجية التي تنظم من أجل مساندة كفاح الشعبين الفلسطيني والعراقي أو التضامن مع اللبنانيين .

كما يكون الاحتجاج على ممارسات داخلية مرتبطة بالتوجهات الدولتية في شأن السياسات الاجتماعية بنسبة مهمة ، إلا أن ثنائية الداخل والخارج في ثقافة الاحتجاج المغربي تعرف دوما رجوحا لكفة الداخل ، وملمحا من المناسباتية في الانشغال بشؤون الخارج ، ولهذا يلاحظ أن الحركات الاحتجاجية الكونية ما زالت بعيدة عن تسجيل حضور وازن في المشهد الاحتجاجي المغربي ، فحركات الخضر المدافعين عن البيئة مثلا ، لم تستقطب إلا اهتمام قلة من المغاربة ، تماما كما هو الأمر بالنسبة لكونية الاحتجاج على الرأسمالية المتوحشة والنيوليبرالية .

وهو ما يعني أن الشأن المحلي وقضاياه المؤرقة ، يشكل ذلك الكل الذي يوجب الاحتجاج ويدعو إلى الخروج في شكل مظاهرات ومسيرات ووقفات طلبا للتغيير وإعادة كتابة تاريخ النحن ، فثقل الواقع المحلي وإكراهاته تمنع أحيانا حتى من تتبع الحركات الكونية ، فالأحرى المشاركة فيها والانضواء تحت لوائها . فمشروع أطاك بالمغرب مثلا ما زال يعرف نوعا من التعثر في الامتداد الجماهيري ، مستعيضا عن الامتداد الواقعي بالحضور البارز في العوالم الافتراضية من خلال صحيفته الإلكترونية التي تفرد مساحات مهمة من مسكنها الافتراضي للحركات الاجتماعية والاحتجاجية .

ولهذا يظل الاحتجاج المغربي في مقاطع كبرى منه بطعم الشأن الداخلي ، بل والخاص جدا ، فالمحتجون لا يمارسون فعلهم هذا إلا إذا كانوا أصحاب قضية معنيين بها إلى درجة عالية ، أما الاحتجاج تضامنا وتعاطفا حتى وإن لم تكن هناك ارتباطات عضوية بالقضية التي أوجبت الاحتجاج

فأمر نادر الحدوث .

تمنح إجابات المبحوثين بشأن « العدو الطبقي» المفترض ، فرصة لاكتشاف عسر الانتقال من المخزن على الدولة ، فالقرويون لا يشيرون إلى رجالات ورموز الدولة إلا بتوصيف المخزن«فكل الذين يشتغلون بأجرة مع مؤسسات الدولة ينتمون إلى المخزن الذي يتمثل في رجال السلطة المحلية والشيوخ والمقدمين ، قوات رجال الأمن والدرك ، والمخازنية والجيش والقوات المساعدة » رجال التعليم والصحة والفلاحة والقرض الفلاحي والبريد"371 «ففي المجتمع القروي يظل المخزن هو العبارة المستعملة أكثر ، ولا نجد إلا نسبة قليلة من الفلاحين تقول الدولة أو الإدارة ، وهناك شبه انعدام كلي لكلمة الحكومة .

أما في سيدي الطيبي كمجال شبه حضري ، فنجد الحضور ذاته لتوصيف المخزن مع بعض الميل لاستعمال الوزارة والحكومة ، بخلاف المجال الحضري الذي يشير المحتجون فيه بوضوح إلى من يتوجهون إليه بالاحتجاج ، مع الإفاضة في تحديد ملامحه ومرجعياته تبعا للمنطلقات والخلفيات الإيديولوجية التي تؤطر وتنتج التوصيف . ولهذا نصادف "النظام" و"المخزن العتيق" في محاولة للانتقاد والتعبير عن الموقف السياسي من هذا "العدو الرمزي والمادي" .

فالاحتجاج ،ومهما تنوعت توصيفات المعني به ،فإنه يظل في مواجهة نسق ثقافي وإيديولوجي آخر ، إنه صراع مع طرف ثان يراد الاقتصاص منه أو على الأقل دفعه لإعادة توزيع منافع الحقل الاجتماعي ، وبما أن منطق الدولة التحكمية هو الغالب ،حيث الحرص باستمرار على تسجيل الوجود والفعالية في مختلف الميادين ، فإن الدولة ذاتها وبمنطقها هذا تلوح كعدو

مفترض وواقعي يتم الاحتجاج عليه في حين ، وحتى ولو كان مطلب الحركة الاحتجاجية بعيدا عن اختصاصات الدولة .

فسعيها الدائم إلى الظهور بمظهر النفاذ في كل تفاصيل الحياة الاجتماعية للمواطن ، يجعله يعتقد أنها مسؤولة عن كل ما يحدث له ، ولهذا يتحين الفرص لمطالبتها بالتغيير ، وفي غير سياق تقديم هذه المطالب . فمثلا في الوقفة الاحتجاجية التي نظمتها مجموعة العمل لمساندة كفاح الشعبين الفلسطيني والعراقي ، في أوائل شهر يناير 2007 بالرباط ، احتجاجا على إعدام الرئيس العراقي صدام حسين ، لم يجد المحتجون حرجا في ترديد شعارات منددة بسياسة الحكومة في المجال الاجتماعي ، وهو ما يحدث أيضا في احتجاجات أخرى قد لا تكون لمطالبها علاقة بالدولة .

ويستمر إلقاء اللائمة كلها على الدولة حتى في الاحتجاجات التي توجه إلى القطاع الخاص ، ففي استعراض الفاتح من ماي برسم كل سنة تتراءى للناظر لافتات لعاملات وعمال المصانع نقرأ فيها : "عاملات وعمال معمل كذا يستنكرون صمت الحكومة تجاه إغلاق المعمل وتشريد العمال" ، كما نقرأ لافتة أخرى كتب عليها : "ما موقف الحكومة من الطرد التعسفي الذي تعرض له عمال مصنع كذا" .

فالإشارة إلى إدارة المعمل وإلى صاحبه لا يكون إلا بالجمع "الباطرونا" ، ومن خلال مساءلة الدولة لا صاحب المصنع ، أو مع "البورجوازية" كما جاء في بعض توصيفات العدو الطبقي للمحتجين ، فالبروليتاريا يبدأ صراعها مع البورجوازية منذ مولدها"372 مما يجعل كل احتجاجاتها موجهة إلى "دوك اللي لفوق" أو "صحاب الكروش الدوماليين" كما صرح بذلك بعض المبحوثين .

فالدولة أنتجت لنفسها تمثلا قائما على القوة والفعالية ، فهي مصدر النعمة والنقمة في آن واحد ، ولهذا يتوجب الاحتماء بها والاحتجاج عليها ، حتى تؤمن للعمال حقوقهم المغتصبة من قبل أرباب العمل .فكل ما يعاني منه المواطن تتحمل الدولة مسؤوليته ، ولهذا تظل بمثابة عدوه الطبقي الذي لا يعبر عنه بوضوح تام في خرائط الاحتجاج المغربي .

المبحث الثاني: أسئلة الحال

من أسئلة التداول إلى أسئلة الحال ، هذا ما تقترحه خرائط البحث عن ملامح الثقافة الاحتجاجية هنا والآن ، فمن مدخلات القراءة إلى مخرجاتها يتم التقاط إشارات المعنى التي يقدمها المبحوثون جوابا أو سؤالا على وضع ما ، فالاحتجاج عصي على التكثيف والضبط ، إنه فعل معقد لا يصنعه العامل الأوحد ، ولا يشرحه كذلك المبضع الأوحد ،لهذا تتعدد المقتربات الكفيلة بصياغة منجز رؤيوي لما يحدث في أكثر من نسق ثقافي ، وما يتجذر ويقاوم بالضبط في ذات النسق المفتوح على احتمالات الاستمرار والتغير ، مع العلم بأن "النسق الثقافي ، إذا كان نابعا من تجربة اجتماعية وتاريخية أصيلة ومتجذرة ، فإنه يسعى لضمان توالده وإعادة إنتاجه عبر الزمن ، ولا يقع التخلي عنه في نهاية المطاف ، كآخر احتمال ، إلا بمشقة كبيرة"373 .

المهم أن مآل النسق منته إلى تغير في البنية والوظيفة ،لكن بعد طول معاندة وممانعة ، فالملاحظ بشدة "و كقاعدة عامة أن الأنساق الثقافية والإيديولوجية ، خاصة إذا كانت متجذرة في مجتمع ما ، فإنها تكون من آخر المظاهر الاجتماعية التي يتناولها عامل التغيير"374 .و هذا ما يدفع إلى

استقصاء الحال بدل المآل في هذا المستوى من التحليل ، من هنا تتأسس مشروعية وملحاحية البحث عن أجوبة الحال بعد أسئلة التداول لثقافة الاحتجاج .

انطلاقا من أن لكل ثقافة معارفها التي تسير في اتجاه المعرفة العالمة أو الشعبية ، يجوز القول بأن الممارسة الاحتجاجية ، وبحكم تشكيلها لثقافة خاصة ،فإنها تنطوي على معارف يمتلكها ويكتسبها المحتجون جراء انخراطهم المستمر في الحركات الاحتجاجية ، ونعني بهذه المعارف كل الخبرات التي تكشف تمكن الأفراد من الخطوات النضالية وطرق الاحتجاج بالعنف أو اللاعنف وتقنيات الإعداد والتدبير الاستراتيجي للزمن الاحتجاجي .

ففي العالمين القروي والشبه حضري تبدو هذه المعرفة الاحتجاجية متواضعة وهشة للغاية حتى لدى القياديين من مدبري ومسيري الاحتجاجات ،بحيث تظل العفوية أكثر بروزا في الاشتغال بدل الاحترافية في الضغط والإحراج ، من أجل تحقيق المطالب ، ولعل هذا ما يفسر جانبا آخر من أسباب الخفوت السريع للحركات الاحتجاجية بهذه المناطق .

فقليلا ما يتم استعمال الشعارات أو ترديد الأناشيد المنددة بسياسات الحكومة ، فهم مقتنعون بأن الدولة لا ينتزع منها الحق بل يلتمس منها ، لهذا يحرص القرويون على رفع الأعلام الوطنية وصور الملك ، ولما لا شارات المشاركة في المسيرة الخضراء وشهادات الاكتتاب في بناء مسجد الحسن الثاني ، وكل ما من شأنه أن يؤكد "وطنية" المحتجين وولاءهم لا "معارضتهم" .

"عندما شاركت في المسيرة الاحتجاجية ، لبست الجلابة البيضاء والطربوش الوطني وثبتت فيه شارة المشاركة في المسيرة الخضراء وحملت

بيدي اليمنى كتاب الله ، وعلى صدري صورة صاحب الجلالة الملك المغفور له الحسن الثاني ، كما أنني لم أنس العلم الوطني ، وورقة مسجد الدار البيضاء" ويمضي قائلا "لسنا فوضويين نحن وطنيين" . فهذه شهادة يريد أن يقول صاحبها للمخزن تحديدا أنه وطني حتى النخاع ، ملتمسا من هذا المخزن الذي لا يمكن مجابهته ألا يسيء فهمه ، فالاحتجاج لا يعني الفوضى أو المعارضة ، إنه مجرد صرخة لإعلان الألم ، ولطلب العون والرحمة . إن هذه الشهادة الموحية تعيدنا مرة أخرى إلى صعوبات تحديد العدو الرمزي أو الخصم السياسي ، وهذا ما انتبه إليه آلا تورين عندما قال بأن الطبقة العاملة أيضا تجد صعوبة في تحديد هويتها الذاتية ، كما تجد صعوبة بالغة في إيجاد هوية خصمها375 .

وبخلاف ذلك كله فإن المحتجين في العالم الحضري ، في غالبيتهم يبدون معرفة دقيقة بخطوات تنفيذ وإعمال الممارسات الاحتجاجية ، بل إنهم على دراية بعناصر ملفاتهم المطلبية ، وتطوراتها في علاقة مع المسؤولين عنها ، ففي الاجتماعات التي تسبق تنظيم الحركة الاحتجاجية يناقشون كل التفاصيل ويستفسرون عن كل التفاعلات التي تعرفها قضيتهم ، فالواحد منهم يستطيع أن يسرد الأشكال الاحتجاجية التي تم تجريبها بيسر شديد ، فالمراس اليومي يؤسس لذاكرة الاحتجاج ، ويجعل المبحوث يتحدث بنوع من الحنين عن "المعارك النضالية التي شارك فيها" ، فالمشاركة تمنح الاعتراف الذاتي والجمعي بشرعية حمل صفة "مناضل" ، وفوق ذلك كله فالتعرض للضرب والتنكيل من قبل رجال الأمن ، يقوي من أسهم هذه الشرعية .

إن المعرفة هنا ليست ضرورية لتأكيد الانتماء إلى السجل النضالي ،

بل ضرورية للإفادة من خبرات التفاوض مع الدولة أو المؤسسة المعنية بالاحتجاج ، فعلى المعطل مثلا أن يعرف كل الخلاصات التي خرج بها المجتمعون مع لجنة الحوار376 ، حتى يطمئن على مناصب الشغل التي قد تثمرها هذه المفاوضات ، والتي تخلق دوما صراعات حول أسبقيات الاستفادة منها ، فهل تكون من نصيب كبار السن؟ أو أكثر المعطلين ارتباطا بساحة النضال؟ أو يتم الاحتكام فيها لممكنات السحب؟ أو يراعى فيها الجانب الاجتماعي؟ أم ماذا ؟

إن هذه الشواغل تفرض على المعطل أن يكون منتبها لكل التحركات والإشارات ،وهذا ما يجعله يعمل على تنمية معرفته الاحتجاجية بالسؤال عن كل المستجدات ، تأمينا لحقه في الإخبار وحقه في الشغل . وبالطبع فالاتصال المستمر ينمي هذه المعرفة ، مما يقود نهاية إلى التمكن من خبرات احتجاجية لا قبل لتوقعات الأمن بها ، ففي الوقت الذي عملت فيه أجهزة الأمن على تطويق كل المداخل المؤدية إلى شارع محمد الخامس لمنع المعطلين من التظاهر قبالة البرلمان ، فاجأت مجموعات الأطر العليا المعطلة هذه الأجهزة ، بالتظاهر بمدخل السويقة عند ملتقى شارعي الحسن الثاني ومحمد الخامس ، الشيء الذي خلق الكثير من المتاعب لهذه الأجهزة ، إذ كان عليها أن تنتقل بهراواتها ودروعها ورؤسائها ومرؤوسيها من أمام البرلمان وإلى غاية المكان البديل للاحتجاج ، وأن تجد صعوبة بالغة في تطويق أو منع هذا الاحتجاج بسبب اختلاط المعطلين بالمارة .

"إن تاريخ المجتمعات التي وجدت حتى الآن هو تاريخ النضالات الطبقية"377 ، ولهذا فكل طرف يحاول دوما أن يكون في مستوى هذا الصراع التاريخي بتقوية معارفه وتأهيل ذاته للقادم من صراعات وتنافسات ،

فالمبحوثون لا يتوقعون انتهاء معاناتهم في أقرب وقت ممكن ، ولهذا يظل اكتساب المعلومة في هذا النسق دليلا على الوجود الاحتجاجي والانتماء إلى هويته المشتركة .

وإذا كانت الرموز والشعارات من مؤشرات الانتماء ، فإن نسبة مهمة من المحتجين من المعطلين وغيرهم من آل الحركات الاحتجاجية التي تنتظم بشارع محمد الخامس بالرباط ، لا يجدون صعوبة بالغة في جرد العديد من الشعارات والأناشيد المعبرة عن حركتهم الاحتجاجية ، فالشعار أو النشيد378 يصير عنوانا للهوية والمشترك الجمعي ، إنه يعبر عن حدود الانتماء ودرجة الالتزام بالقضية .

وكما أن ثقافة الفقر "تتطور بتواتر كبير عندما ينهار النظام الاجتماعي والاقتصادي"379 ، فإن ثقافة الاحتجاج نفسها تتطور وتتجذر بسبب استمرار الأوضاع الموجبة للاحتجاج وعدم تلقي المهيمن عليهم لأي إشارات تفيد بقرب انتهاء مشاكلهم . فالحركة الاحتجاجية التي يتم التخلص منها فقط بأجهزة القمع أو خيارات التسويف والتدجين ، وبالرغم من انتفائها من الشارع العام ، فإنها لا تنتهي ، بل تظل مستمرة في أعماق أصحابها ، في انتظار إشارات أو لحظات أخرى تذكرهم بوضعهم المستمر .

فالاجتماعات التفاوضية380 مع المحتجين أو عمليات التفريق باستعمال القوة التي تستهدفهم ، تنهي فعلا الحركة الاحتجاجية ، لكن لا أحد يستطيع معرفة اللحظة الثانية التي قد ينفجر فيها الاحتجاج ، ولا الصيغة التي سوف يخرج بها ، ففي السادس والعشرين من أبريل 1997 نظم سكان أيت بلال مسيرة احتجاجية باتجاه مقر عمالة قلعة السراغنة ، مطالبين بتعبيد الطريق المؤدية إلى جماعتهم على مسافة تصل إلى حوالي

45 كيلومترا فقط، وإقامة البنيات الصحية والاجتماعية الكفيلة بتحصين كرامتهم وحياتهم، طبعا كان العامل في استقبالهم، مخبرا إياهم بأن الحل سيكون في أقرب فرصة، وأن التأخر في إنجاز هذا المقطع الطرقي المؤدي إلى جماعتهم يعود فقط إلى بعض الإجراءات الإدارية، على اعتبار أن صفقة المشروع جاهزة وتنتظر التأشير فقط.

طبعا سينتهي الفعل الاحتجاجي عند هذا الحد، في انتظار استكمال إجراءات الصفقة وانطلاق أوراش تبليط الطريق، لكن وبعد مضي سنتين على المسيرة الأولى، سيتأكد لسكان أيت بلال أن الاجتماع بالسيد العامل، لم يكن إلا من أجل وضع حد لمسيرتهم بأقل الخسائر وأكثر الوعود، حينئذ سيقررون تغيير واجهة الاتصال مطالبين بملاقاة الملك بالذهاب إلى حيث يقيم، ففي الرابع من أبريل من سنة 1999 خرج زهاء 1400 شخص من أيت بلال في اتجاه مراكش لعرض مشاكلهم على الملك، بعدما تأكد للمسؤولين المحليين أنهم انتهوا كلية من "شغب" أيت بلال.

فاستشعار الغبن ينمي في الأعماق إمكانات الرد، ذلك أن "مأساة السحق والإخضاع تميل إلى تطوير شعور أعظم بالهوية والوعي الجمعي"[381]، فالصراع بين المحتجين والمحتج عليهم لا يحسم بثمار لقاء تدجيني أول أو تدخل قمعي عنيف، حتى وإن بدا للمحتج عليهم أنهم أنهوا الجولة لصالحهم، فإن استشعار الغبن يزيد من إمكانيات التضامن والتكتل بين أصحاب القضية الواحدة، مما يقوي لديهم الشعور بالانتماء، وهو ما يدفعهم مستقبلا للخروج مرات أخرى محتجين ومحرجين لمهندسي التفاوض أو القمع الذين يسرون لمسؤوليهم بأن الاحتجاج أصبح في خبر كان.

"نعلم جيدا أن الدولة تلعب معنا لعبة القط والفأر، فنفس اللجنة التي

تفاوضنا معها منذ أزيد من أربع سنوات ، ووقعت معنا أكثر من محضر على التوظيف المباشر في الوظيفة العمومية ، هي التي تتفاوض معنا اليوم ، وتخبرنا من جديد بأن لوائح المعطلين من الأطر العليا سترسل إلى جميع الوزارات ، وتذكرنا بمزايا التشغيل الذاتي ، والأهم من ذلك تأمرنا أو تهددنا ، فلا فرق ، أن "نبرد الطرح" إذا أردنا الحصول على العمل ، حتى تمر استحقاقات السابع من شتنبر 2007" .

هذا ما أخبرنا به أحد المعطلين الرافضين لمضمون الاتفاق الأخير الذي وقع عليه ممثلو المعطلين مع لجنة الحوار يوم الخميس 2 غشت 2007 القاضي باعتماد مقاربة تفضيلية لتيسير تشغيل أفراد مجموعات الأطر العليا المعطلة . فالجديد في هذا الاتفاق هو "تبراد الطرح" وفق ما أفاد به المبحوث ، فالدولة ترغب في أن تمر الانتخابات بعيدا عن أشكال الاحتجاج والاحتقان ، فمن غير المعقول أن تتعالى في الحملة الانتخابية للأحزاب السياسية شعارات إمكانية خلق أزيد من مليون منصب شغل ، وفي الوقت نفسه يستمر المعطلون في تأكيد هجانة هذا الشعار بالاستمرار بالمطالبة فقط بزهاء 3000 لا مليون منصب شغل . فمن أجل القضاء على كل النتوءات التي من شأنها أن تبخس مقولات دولة الحق والقانون والعدالة الاجتماعية ، يجوز اللجوء ولو في الوقت الميت من عمر الحكومة إلى تكثيف آلية التفاوض والاحتواء ، تلافيا لكل ما من شأنه .

فالرد الذي تقابل به الحركات الاحتجاجية ، والذي يأتي من طرف من تتوجه إليهم مطالب الاحتجاج ، هو الذي يحدد المآل المحتمل لهذه الحركات ، فكلما كان الرد مائلا إلى الواقعية والعملية كلما قلت احتمالات الانبعاث من جديد لهذه الحركة ، لكن في اللحظة التي يختار فيها المسؤولون أسلوبي

التسويف أو التعنيف فإن الحركة تعود من جديد وبصيغ أكثر إحراجا .

إن أغلب الاحتجاجات بالمغرب يتم تدبيرها بطريقة أمنية صرفة ، فرجال الأمن هم الذين يباشرون التفاوض الأولي مع قادة الاحتجاج ، وليس المسؤولون المباشرون عن الوضع الذي أوجب الاحتجاج ، ولهذا فالأمن لا ينهجس في تدبيره هذا بضرورة إيجاد مخرج للمشكلة ، لأن همه الأول والأخير هو تفريق المحتجين وإعادة الشارع إلى سابق عهده ، فالاحتجاج هو بمثابة ورم سرطاني يتوجب استئصاله في أقل وقت ممكن ، فالدولة لا تسمح باستغلال فضائها العمومي في النيل منها وكشف تناقضاتها . فحالة الترقب والاستنفار التي يكون عليها رجال الأمن أثناء قيام الحركات الاحتجاجية لا تبرر إلا بالخوف من انفراط حبات الضبط ، فالخوف الذي ينتاب الشرطي يكون أكثر في نوعه ودرجته من ذاك الذي ينتاب المحتج ، فالأول يدافع عن ضرورات حفظ النظام ، والثاني يدافع عن الحق في العيش الكريم ، الذي يحتاجه ذات "المخزني" الذي يقل أجره عن الحد الأدنى للأجور بكثير .

"غداة الوقفة الاحتجاجية التي قوبلت بتدخل أمني عنيف التقيت بالمخزني الذي هوى على أم رأسي بهراوته ، صافحني بحرارة ، وطلب مني أن أسامحه ، مخبرا إياي بأنه متضامن معنا" يقول أحد المعطلين مبديا تضامنه أيضا مع رجال القوات المساعدة الذين يفعلون ما يؤمرون . إن سيادة منطق الدولة الأمنية التحكمية ، وتغليبه في تدبير الاحتجاج السلمي ، يعود بالأساس إلى الشعور بافتقاد الشرعية ، وسوء العلاقة مع المواطنين ، فأغلب المبحوثين أكدوا بأن التدخل الأمني يكونا جوابا محتملا على كل خروج جماهيري ، وأن تحقيق المطالب يظل آخر الاحتمالات التي نقرأ فيها

أيضا مسارات من الإحباط والتسليم بالأمر الواقع ، والانهزامية والانتهاء من مجابهة الدولة أو المؤسسة ، باعتماد مقولة " الرجوع للعقل" الذي يرتضيه المنطق الأمني والانتهاء من الشغب أو " سخونية الراس" التي تعود "بما لا يحمد عقباه" .

إذا كانت أسئلة الحال تدفع بالفكرة إلى سؤال العقل الاحتجاجي ، أملا في تشريح مكونات هذه الثقافة الاحتجاجية ، فماذا عن العقل السياسي المؤطر لهذه الحركات؟ وماذا عن السند الإيديولوجي الذي تتكئ عليه في الاشتغال والتعاطي مع المستجدات والتطورات التي يفرضها التقابل والتضاد مع مشاريع الاحتواء والتدجين؟ ماذا عن الفكرة قبل الممارسة؟

"لا علاقة لنا بأي حزب" هكذا يجيب بعض المحتجين من سيدي الطيبي وأيت بلال وكذلك من شارع محمد الخامس بالرباط ، فالقلة فقط هي التي تعلن انتماء فعلها الاحتجاجي لمقولات اليسار الجذري ورهانات التغيير وفق خطاطات ماركسية أصيلة ، في حين يظل افتقاد السند الإيديولوجي معطى باصما لممارسي الاحتجاج وأشكاله في أغلب مساحات المغرب . فالأحزاب المغربية ، وفي أجزاء كبيرة من اشتغالها وحضورها ، لم تستطع بلورة إطار فكري للتغيير عبر نضالية الجماهير ، ولم تتمكن من إنتاج "ثورتها" الخاصة بالاعتماد على جدل الصراع الدائر بين الحاكمين والمسودين ، فالتغيير بالنسبة إلى هذه الأحزاب يمنح كما التناوب ، ويصنع من صناديق الاقتراع بشكل شفاف أو مزور ، المهم أن التاريخ السياسي لا تصنعه شعارات الاحتجاج ، ربما يكون الدرس المهم الذي استخلصته هذه الأحزاب جراء صراعها الطويل مع السلطة ، والذي خبرت فيها السجون والمنافي القسرية وكل ما يكتنزه توصيف "سنوات

الجمر والرصاص" .

و ما دام العقل الحزبي بدوره صار بلا بوصلة سياسية ولا أطر مرجعية واضحة ولا مفكرين بارزين382 ، فليس غريبا أن يكون العقل الاحتجاجي في غالبيته مفتقدا لهذا السند الفكري الذي يؤطر الممارسة ويثري الخطاب ، وينتقل بالفكرة إلى أقاصي حدودها ، بما ينفع في التأثير على قواعد اللعب والإفادة من التقسيم الجديد لمنافع الحقل ، فالحركة الاحتجاجية القوية ، والتي بمقدورها التحول إلى حركة اجتماعية ، هي التي تستطيع التنظير لنفسها وتحصين ممارستها بالفكر المرجعي والاستراتيجي .

لكن في مقابل الغياب الحزبي والنقابي يقر المبحوثون بانحدار قادة الاحتجاج من جمعيات محلية تعنى بالتنمية والثقافة والبيئة ، "الناس ديال الجمعيات الله يرضي عليهم هوما اللي تا ينظمونا وتا يشوفوا لينا فين كاينة مصلحتنا" يوضح أحد سكان بلال" ، لقد احتل الفاعل الجمعوي موقع الفاعل الحزبي والنقابي ، وتحولت الجمعية من إطار للمساهمة في التنشيط الاجتماعي في غالب الأحايين إلى مؤسسة مطالبة بالتغيير ومحتضنة لرموزه وفعالياته .

نفس الوضع نجده في سيدي الطيبي حيث الجمعيات المحلية تؤطر السكان وتقود الاحتجاجات وتواجه السلطات حتى في حالة الانتقال إلى ردهات المحاكم ، ألم يقل سارتر بأنه "لكي يكون لك حق التأثير في المناضلين يجب عليك أولا أن تشاركهم نضالهم"383 ،وهذا ما يدمنه الجيل الجديد من العمل الجمعوي التنموي القاعدي ، فالمشاركة لا تعد شعارا لتجذير الحضور في مقاربات التنمية المحلية ، بل فعل يتم اكتشافه واختباره على طول عمليات صياغة المشاريع وتدبيرها وتقييمها . فمن هدفية التنمية

إلى الدفاع عن ضرورتها ، والانطراح بالتالي كفاعل جديد ضدا في الفراغ الذي خلفته الأحزاب الوطنية ، التي التحقت بدوائر صناعة القرار ، والتي انتهت أيضا من إفراد صفحات جرائدها ومقراتها لدعم وتأطير الحركات الاحتجاجية وتبنيها ، فأمام هذا الفراغ لاح الفاعل الجمعوي كحليف استراتيجي للحركات الاحتجاجية وكموجه وحاضن لها ، خصوصا في العالم القروي .

فالجمعيات التنموية تلوح اليوم كمنافس قوي للفاعل الحزبي ، والذي لم يعد يسجل حضورا وازنا في ساحات الاحتجاجات خارج الزمن الدولتي ، الذي يؤشر في الغالب على مسيرة من أجل نصرة العراق وفلسطين ولبنان أو لمواجهة الحقد والكراهية ، فانخراط ثلة من أحزاب المعارضة التقليدية في دفة التدبير الحكومي ، لم يعد يسمح لها بالنزول إلى ساحات الاحتجاج أو تبني ممارسيه واحتضانهم إعلاميا ورمزيا ، فانتفاء الحاجة إلى استثمار الاحتجاجات في صراعات النسق يبرر إلى حد كبير هذا التبرم من الانفتاح على هذه الحركات ، لأن الرهان اليوم هو تأكيد الولاء والامتناع عن أي فعل يعكر صفو العلاقة الجديدة مع صناع القرار ، لهذا فإن هذه الأحزاب سوف تتخلى عن انتصارها لهذه الحركات الاحتجاجية ، مع احتفاظها الدائم بالحق في استثمار نفسها الاحتجاجي متى دعت الضرورة لذلك ، سواء في إطار مجابهة غريم سياسي آخر كما حدث في مسيرتي البيضاء والرباط حول خطة إدماج المرأة في التنمية وكذا في الوقفة الاحتجاجية أمام مقر جريدة التجديد المقربة من حزب العدالة والتنمية علاقة بقضية "تسونامي الفساد"384 . أو فقط لتأمين منافع الحقل وتجذير المكانة السياسية كما حدث لحظة البيان الغاضب الذي يتحدث عن الخروج عن المنهجية الديموقراطية ،

عشية تعيين إدريس جطو وزيرا أول بدلا من إعادة الثقة في عبد الرحمن اليوسفي ،في أعقاب انتخابات 2002 . فالأحزاب فرطت في قوتها التعبوية التي تفيدها من خلال احتضان الحركات الاحتجاجية ، والنتيجة طبعا عزوف عن المشاركة السياسية واتساع بين لحالات الجفاء بين السياسي والمحتجين الذين ينهجسون في ممارساتهم النضالية بتحسين شروط العيش الكريم والمطالبة بالعمل والتنمية المحلية .

فالانتصار للاحتجاجات المتمحورة حول سوء الأحوال الاجتماعية والسياسية ومناهضة غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار على درب تحطيم القدرة الشرائية للمواطن وتكريس التفاوتات الطبقية الصارخة ، وكذا الدفاع عن حق المعطلين في الشغل بدل التفرج عليهم وهم يجربون محاولات الانتحار بإضرام النار في أجسادهم وابتلاع مواد سامة ، والتعرض بعدا لعنف ممنهج من قبل قوات الأمن ، لا تهتم له كثيرا الأحزاب السياسية التي دخلت في معطف السلطة الناعم لأنه يتعارض ضديا مع الموقف الذي تتطلب منها موازين القوى الجديدة الارتكان إليه ،ضمانا لاستمرار استفادتها من منافع الحقل ، ولهذا فإن الحركات الاحتجاجية التي باتت تحرج الدولة باتجاهها التصعيدي نحو الانتحار واحتلال أسطح البنيات العمومية ،صار يقابل في جرائد بعض أحزاب الأغلبية الحكومية بالاستنكار والتبرير الديني الذي يجعل من السلوك الاحتجاجي الانتحاري كفرا يتوجب ثني المكفوفين وغيرهم عن ممارسته ولو باستعمال القوة ، كما تلجأ جرائد أخرى للتعتيم على هذا السلوك واعتباره كفعل معزول لا يعبر عن الأزمة والاحتقان . فمتغير الانتقال إلى دفة الحكم جعل أحزاب المعارضة التقليدية في غالبيتها لا تهتم للفعل الاحتجاجي ، ولا توليه بالغ اهتمام في ظل سعيها

الحثيث لتطبيع العلاقة مع الدولة ، بما يضمن لها الاستفادة الممكنة من التقسيمات القادمة لمنافع التدبير الحكومي للحقول المجتمعية . فالكل ، تقريبا ،راغب في المشاركة في الحكم ،وبالطبع فتحقيق هذه الرغبة يقتضي الانتهاء من التضامن مع كل ما لا يستقيم وخيارات ومصالح الدولة .

و هو ما يجعل الحركات الاحتجاجية تتحرك في غياب بوصلة سياسية أو فكر مؤطر يضمن لها التجذر والفعالية ،و يحول بالتالي ضد تحولها إلى حركات اجتماعية صانعة للتغيير العميق ، إنه سؤال الحال المتفرع عن سؤال التداول ، والمنتج في المنتهى لثقافة هشة تشتغل على المؤقت داخل نسق مغلق لا ينفصل عن منطق التسويف أو التعنيف المنتج بامتياز من قبل الدولة التحكمية .

الفصل العاشر
محاولة في التركيب

في البدء كانت ممكنات التساؤل ، وقريبا من المنتهى تلوح مرة أخرى أحواز التساؤل ،اقتناعا بأن الحسم يظل مسألة نسبية في قارة السوسيولوجيا ، فلا علم إلا بالنسبي وغير المكتمل ، فالسوسيولوجيا مشروع غير مكتمل ، تهفو بأسئلتها دوما إلى التفكير والتفكيك دونما اقتناع بداياتي بوجوب الوصول إلى أحواز الإجابة ، فكل جواب جديد ما هو إلا سؤال ملغز وملغم ، يقتضي التساؤل من زوايا ومقتربات أخرى ، إن ما ذهب إليه ألبير كامي بشأن سيزيف ، وهو يقول بأن" الصراع صعودا إلى القمم كاف وحده ليملأ قلب الإنسان ، لذا حري أن نتصور سيزيف سعيدا"385 ، ليصدق كثيرا على آل السوسيولوجيا في انشغالهم بالتساؤل أولا وأخيرا .

إن الانتقال من ممكنات التساؤل إلى أحواز التساؤل مرة أخرى يفترض محاولة في التركيب ، تمارس فعلها التفكيكي على المسكوت عنه قبل المصرح به ، فدلالات الفكرة/ الشهادة/ الرأي تختلف من سجل لآخر ، ومن قراءة لأخرى ، "فمكانة نظام الدلالات الاجتماعي وأهميته تختلف تبعا لاختلاف المراحل التاريخية والمستويات الثقافية"386 . ويجب في كل حين الانتباه لهذه المراحل والمستويات ، التي تفيد في القراءة والنمذجة . فهل في الإمكان رسم الخطاطات المحتملة للحركات الاحتجاجية بالمغرب؟ هل بالمقدور تخمين مآلات الفعل والتجاوز أو التكريس؟ وهل يصير ذلك كله ممكنا في ظل التعقد والتركيب الباصم باستمرار لمنطق الحقول المجتمعية ووقائعها وتنافساتها وصراعاتها ؟

إنه بالإضافة إلى التركيز على زوايا التنديد أو الرفض أو المكون الذاتي في المشروع الاحتجاجي ، يبدو ضروريا عند مستوى التركيب ، الاهتمام أكثر "بزاوية تشريح المشروع وتفكيك آلياته وضبط التأثيرات التي بدأ يطبع بها وعي ولاوعي مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية"387 ، فالفعل الاحتجاجي لا ينفصل عن باقي الحركيات التي يعرفها مجموع النسق العام ، بل إنه يبدو كترجمة ممكنة لتفاعلاته وتناقضاته ، فشرط الانتماء حاضر في ثقافة الاحتجاج ، على اعتبار أنه مجرد ممارسة انعكاسية لشروط الواقع الاجتماعي التي تؤطر أفعال وردود أفعال المهيمنين أو المهيمن عليهم .

فإذا كانت السياسة كما يعتقد فوكو هي "القدرة على تحديد سلوك الآخرين والتحكم به"388 ، فإن الرهان الأقصى لمسيري الحقول السلطوية يظل هو إنتاج سلوكات من الخضوع والإجماع ، والعمل بالتالي ، على تحييد مختلف السلوكات الاحتجاجية ، كسلوكات غير مرغوب فيه ، بسبب عدم استجابتها لثقافة الإخضاع والتدجين ، فالسلوك الاحتجاجي وفقا لهذا الطرح يظل مرفوضا وغير مخطوب الود من قبل المتحكمين في وسائل الإنتاج والإكراه ، خصوصا عندما ينطوي هذا السلوك على ثقافة ضد نظامية ، لا تعيد إنتاج سلوك الطاعة والانقياد السلس .

و هذه "الحرب" الرمزية والمادية التي تستهدف الحركات الاحتجاجية ، هي التي تجعلها ممنوعة من التداول والانتماء ، فهناك مراهنة خفية وعلنية على إلغاء الاحتجاج من الفضاء العمومي ، وتحديدا بالفضاءات التي اعتبرت على الدوام منتجة لثقافة الطاعة والإجماع ، على الأقل في تمثلات الفاعل السياسي . فاحتجاجات العالم القروي تجابه بالتعتيم أو

بالحلول التدجينية السريعة أو التدخلات العنيفة ، فالهدف هو المنع من التداول وإلغاء فعل الانتماء إليها أو التضامن معها ، تماما كما هو الأمر بالنسبة لحالة الطوارئ التي تفرض على أماكن الاحتجاج بالمدن والمجالات الشبه حضرية .

إن هذا الإلغاء الأمني للممارسة الاحتجاجية يمتح من فهم سلطوي وتسلطي لعلاقة الدولة بالمواطن الصالح ، الذي لا يقترن صلاحه إلا بالطاعة العمياء ، "فكل نظام سلطوي مؤسس على بنيات اجتماعية وسياسية ذات معنى واحد ، أي أنها تتحدر من الأعلى إلى الأسفل ، ولا تسمح بأية حركة في الاتجاه المعاكس"389 . فالاحتجاج ينطرح في مستواه التنافسي كصراع حول الحقيقة ، فمن يمتلك حقيقة الأمور؟ ومن يمتلك شرعية تدبيرها؟ لكن الفاعل السياسي لا يرغب أبدا في الإجابة عن سؤال الحقيقة ، "فالخطاب السلطوي هو خطاب نهائي وشامل ، يكشف ، عن طبيعته ذات المرجع الذاتي"390 ، فالحقيقة تسطع من شمس الدولة وخياراتها "الحكيمة" ، ولهذا فالحقيقة لا يمتلكها غير المشروع الدولتي ، الذي لا يسمح بالخروج عليه احتجاجا ومطالبة بالتغيير .

المبحث الأول: من الحال إلى المآل

في ظل ثقافة مفتقدة لسندها الإيديولوجي ، ومفتقدة بالتالي لبوصلتها السياسية ، يكون الحال مشابها للمآل ، فالهشاشة ميزة للانطراح والمحدودية باصمة للاشتغال ، فالأمر يتعلق بحركات احتجاجية محدودة في الزمان والمكان ، ضدا في طموحات ومطالب أصحابها . فكيف نقرأ المآل في سياق محاولة التركيب؟ وكيف ننتقل من الحال إلى المآل؟ وما الشروط

الضرورية لتجاوز المآل المغلق وإعادة كتابة اللحظة التاريخية وإعادة توزيع منافع الحقل؟

يصرح عدد هام من مبحوثي الدراسة بأن الحركات الاحتجاجية التي شاركوا فيها لم تقد إلى نتيجة إيجابية ذات أهمية تذكر، "استقبالات وجلسات حوار وتفاوض لا غير"، يقول أحد المحتجين بالرباط، مضيفا بأن "العنف غالبا ما يتخلل هذه الاستقبالات والجلسات"، فيما يقول محتج آخر من سيدي الطيبي بأن "التغيير متعثر بطبيعته، والاحتجاجات لا يمكن أن تسرع من وتيرته. فقد كان مفروضا على سكان سيدي الطيبي أن ينتظروا مرور خمس سنوات على تنفيذ اعتصامهم بالطريق الرئيسية لكي يزورهم ملك البلاد ويعطي الانطلاقة لبرنامج التأهيل الحضري لجماعتهم"، إلا أن مبحوثا آخر من سيدي الطيبي قال بأنه "كان عليهم أن ينتظروا أحداث السادس عشر من ماي، ليتأكد للسلطات بأن سيدي الطيبي تعد مفقسا خلفيا وخفيا للانتحاريين، لينطلق الاهتمام بها".

فما هو باد من هذه الشهادات أن الاحتجاج لم يقد مباشرة إلى تنفيذ المطالب، فالدولة لا تستجيب بسرعة، حتى لا يفهم من تدخلاتها أنها تخاف تهديدات المحتجين، فتمطيط زمن الأداء والفعل يكون له معنى سلطوي، يؤكد منطق الدولة المعطاء التي تمنح وتأخذ بمزاجها لا تحت ضغط الاحتجاج وإحراجاته، "فلا أحد يلوي ذراع المخزن، يمكن للإنسان أن يحتج مدى الحياة، دون أن ينتزع حقه من المخزن". كما أن تدخل الدولة التنموي أو التفاوضي لحل المشاكل الموجبة للاحتجاج لا يكون بالاستجابة للمطالب الملحة للمحتجين، بقدر ما يكون مرتبطا باستراتيجيات الضبط والترتيب الأمني، التي تفرضها المتغيرات التي قد

تحمل التهديد لمشاريعها واختياراتها .

فالذي حدث بعد انخراط سكان أيت بلال وسيدي الطيبي في حركاتهم الاحتجاجية هو تنامي المضايقات الأمنية واستكمال فصول هذه المضايقات في ردهات المحاكم أو مخافر الدرك حتى يكتمل الدرس ،ليتأكد للجميع أنه لا يمكن بالمرة مجابهة الدولة و إحراجها بالمطالب ، فلا بد من تعلم درسين أساسيين في متن العلاقة بين الفرد والدولة و" هما : أولا كيف يقمع عدوانيته تجاه السلطة وثانيا كيف يتحاشى مواجهتها ، وهذا بالضبط ما يؤدي إلى الاتكالية والخضوع"391 .

كما أن المعطلين من الأطر العليا والمكفوفين وكذا حاملي الرسائل الملكية ، لا يؤكدون توصلهم إلى حلول مرضية عقب دخولهم في عدد من الأشكال الاحتجاجية ، بل يؤكدون بأن "آلة العنف تزداد وحشية بعد كل معركة احتجاجية" ، ولا يبدو أن "هناك إرادة حقيقية من قبل المسؤولين للتعامل مع مشكل العطالة بجدية" . وهذا ما يعني أن المشكل لا يحل بل يتفاقم ويساهم في إنتاج أعطاب أكثر خطورة ، يتجاوز تأثيرها مستوى الفرد إلى مشاريع الدولة أيضا .

يقول أحد المحتجين من أيت بلال بأنه "بالرغم من مرور سنوات على مسيرتنا الاحتجاجية ، فإن مجرد التصريح في العمالة بأنك من أيت بلال حتى يختلف التعامل ، ونتحول إلى متهمين" . لقد وجد هذا المبحوث صعوبة بالغة في إنجاز جواز سفره ، فبعد أن تقدم بالملف الكامل لإعداد هذه الوثيقة في صيف 2003 ، فإنه لم يحصل عليه إلا في شهر أبريل من سنة 2007 ، وبعد أن ضاعت منه فرصة السفر إلى الضفة الأخرى .

"إن السلطة ليست شيئا متموضعا في مكان ما ، وإنما هي عبارة عن

نظام من العلاقات المتشابكة ، ونجد أن بنية العالم الاجتماعي ، ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار من أجل فهم آليات الهيمنة والسيطرة"392 ، ففي كل حين يتوجب العمل على تفكيك هذه البنية لتفهم خصائص وآليات إنتاج الخضوع واستمرارية الأوضاع المرتبطة به والمكرسة لصيغه . فالسلطة كجهاز تتوزع على جملة من المؤسسات والمجالات ، إنها تحقق نوعا من الامتداد الرمزي والمادي في عدد من الفعاليات الاجتماعية ، وهذا ما يجعلها حاضرة باستمرار ، حتى في اللحظات التي تبدو مناوئة أو مستقلة عنها .

فهل بعد هذا الحضور الضامن لإنتاج الخضوع وتجذير الهيمنة يمكن الحديث عن أجدى الطرق لإنجاح الفعل المضاد للسلطة ، أية سلطة ، والمنتج لكتابة أخرى مغايرة للتوجهات والشروط القائمة في حقل الصراع؟ هل يمكن للمحتجين في الشرط المغربي أن يغيروا من قواعد اللعب أو يؤثروا فقط على شكل ومحتوى اللعب ، ولو بدرجة متواضعة؟

يجيب أغلب المبحوثين باستحالة التغيير من منطلق الاحتجاج ، على اعتبار أن المخزن لا يقبل بأسلوب الضغط ، بقدر ما يستجيب لأساليب أخرى تتأسس على استثمار آليات تقليدية كالزبونية والعشائرية وما يؤسس للشخصنة بدل المؤسساتية ، ففي استجابة الدولة أو المؤسسة المحتج عليها يكون دائما التنصيص "على تكريس مفهوم الهبة ضدا في مفهوم الانتزاع"393 ، علما بأن "الترويج لمفهوم الهبة لا يفهم منه إلا الاتساع البين لمجال التقليدانية والشخصانية بدل خيار المؤسساتية والتعاقد السياسي"394 . ذلك أن " الهبة تؤكد الالتزام المتبادل بالخدمة والطاعة من الجانب الأول ، وبالحماية من دوام النعمة الملكية من الجانب الآخر"395 .

فصورة الدولة المعطاء أو الدولة/ العناية état providence هو ما ينبغي

أن ينغرس في التمثلات العامة ، أما صورة الدولة المستجيبة لمطالب المحتجين ، فلا يفيد بالمرة في تطوير المشروع التحكمي الذي يقطع مع كل تعامل مواطناتي قائم على الحوار والإنصات . «إذ يطلب من الفرد أن ينتهز كل فرصة ممكنة ليكيل الثناء والمديح للدولة التي منت عليه بكل ما يتمتع به ، لا باعتبار ذلك حقا من حقوقه ، ولكن باعتباره هبة من السلطة»396 ، إنها لعبة الهبة المستمرة ضدا في مطلب التعاقد والمؤسساتية . لهذا يؤكد المبحوثون أن نجاح الاحتجاج رهين بتجاوب المحتج عليهم ، لا بقدرة المحتجين على الاستمرار والتصعيد على مستوى أشكالهم الاحتجاجية .

فقد يكون «التنظيم والتأطير الفعال مجديا في إطالة عمر الاحتجاج» ، لكن حسم النتيجة يأتي دائما من عند من يملك وسائل الإنتاج والإكراه ، «فالدولة هي التي تقرر متى يكون إلغاء الحكم بالإعدام؟ وهي التي تقرر متى يعاد الاعتبار للمرأة من خلال مدونة الأسرة؟ ومتى يجرم التحرش الجنسي؟» ، فالدولة هي التي تستطيع تحديد توقيت الاستجابة ، حسب ما صرحت به إحدى مناضلات الحركة النسائية ، مضيفة بأن شروط إنجاح الاحتجاج تظل ذاتية ومرتبطة بأفق الاحتجاج لا بمطالبه ، بمعنى أن التنظيم الفعال والتأطير الجيد لا يضمن تحقق المطالب بقدر ما يمد الحركة الاحتجاجية بجرعات استمرار أخرى . وهذا ما تأكد في أكثر من مناسبة ، فالدولة تمنح ولا ينتزع منها أي شيء ، وحتى في حالة رضوخها لمنطق الاستجابة ، فإنها تعمل على تسويق فعلها هذا على أساس الهبة والانشغال العميق بشؤون رعاياها ، فالتراجع عن الزيادات في أسعار المواد الاستهلاكية عشية انتفاضتي 1981 و1984 تم تسويقه على أساس حماية القدرة الشرائية

للمواطن، وليس كاستجابة لمطالب المحتجين، إنها «هيبة الدولة» !!

وعن مدى فعالية التصعيد الاحتجاجي في الدفع بتحقيق المطالب يقول أحد المعطلين المكفوفين397 الذي حاول الانتحار بتناول مادة سامة بأن «الموت نفسه لا يحرك ساكنا في المشهد المغربي، فالحكومة تستمر في التبجح بمناصب الشغل المحدثة، والناس يواصلون حياتهم بشكل عادي جدا، ولا شيء يتغير في هذه البلاد»، فحتى تصعيد الشكل الاحتجاجي إلى أقصى درجاته لا يفيد في الحصول على منصب شغل، فقد تم تجريب أكثر الأشكال غرابة وإثارة من قبل المعطلين، ومع ذلك لم يحصلوا سوى على «اجتماعات مجاملاتية، وهراوات بالجملة» برأي بعضهم.

فبالرغم من إدخال وتطوير علاقات اجتماعية اقتصادية جديدة يبقى الجمود هو السمة الأساسية للمجتمع المغربي»398، فهل حقا لا شيء يحدث في هذه البلاد خارج نسق التغيير داخل الاستمرارية وإعادة الإنتاج؟ أو التوتر والجمود في آن كما ذهب إلى ذلك جون واتربوري ؟399 فهل لاشيء يحرك سكون مسيري الحقول المجتمعية اتصالا بهشاشة الوضع الاجتماعي؟

إنه مجتمع أخطأ طريقه نحو التنمية البشرية، وأدمن طويلا مشاريع الاحتواء والإدماج لامتصاص الاحتقان وتكريس المشروعية، ففي أحزمة الفقر التي تحاصر البيضاء نكتشف اليأس المعتق الذي يدفع إلى اختيار الموت بديلا عن الحياة المقزمة كما حدث في السادس عشر من ماي 2003 وما تلاه من انتحارات سنة 2007، وفي أقاصي إقليم خنيفرة نعاين رحيل البراءة، في ظل التهاب النقاش حول التنمية البشرية، فقط بسبب البرد وضيق ذات اليد، وفي الشارع الرئيسي للعاصمة، وقبالة البرلمان تحديدا

نتأمل ، بألم باذخ ، هراوات قوات حفظ النظام وهي تهشم ضلوع المكفوفين وحملة الرسائل الملكية والشهادات العليا وضحايا النجاة400 . في كل هذه المجالات نكتشف ألا شيء تغير في مغرب الألفية الثالثة401 .

وبحكم محدودية الفعل والتأثير لهذه الحركات الاحتجاجية ، على مستوى صناعة القرار السياسي أو التعجيل بإخراجه في اتجاه مطالب ومصالح المحتجين ، فإنهم لا يعولون كثيرا على هذه الاحتجاجات في إحداث تغييرات عميقة بالمغرب . فآل العالم القروي مقتنعون باستحالة التغيير الشامل من مدخل الاحتجاج ، " فموالين الرباط" هم الذين يصنعون التغيير ويحددون بوصلته ، ونفس الطرح يتبناه تقريبا آل المجال الشبه حضري الذين يعتبرون التغيير بهذه البلاد "مسألة مزاجية" ، مرتبطة بمصالح الدولة لا بمصالح المواطنين ، وأيضا بمنطق الرضا والسخط ، "فمتى رضيت عنك الدولة استهدفتك بمشاريع الخير والنماء ، ومتى سخطت عليك ، كان التهميش من نصيبك" .

"فالاضطرابات الطلابية مثلا أصبحت عنصرا اعتياديا في الحياة السياسية المغربية ، ويبدو أن الحكومة فقدت الأمل في إمكانية تجنبها ، كما أنها ليست أكثر استعدادا للاستجابة للمطالب الطلابية المتعلقة بالتغيير الجذري"402 ، ومابين استحالة الاستجابة المرضية واستحالة التجنب النهائي يظل المسؤولون أنفسهم موزعين بين عدد من الطرق والتدابير الرامية إلى وقف المد الاحتجاجي ، فأحيانا "تستمر في مواجهة الاحتجاجات بالعنف ، وأحيانا بتنازلات بسيطة"403 وفي مرات كثيرة بأسلوب التسويف والمماطلة .

ففي شارع محمد الخامس الرباط حيث تتعدد الانحدارات الاجتماعية

والخلفيات الفكرية والسياسية المؤطرة لكل فعل احتجاجي، نجد تباينا في الرؤى والمواقف من حساسية الاحتجاج في مقصد التغيير المجتمعي، فهناك اتجاه أول يؤكد أن الاحتجاجات الاجتماعية هي "خطوة أساسية على درب التغيير في أفق بناء حركة نضالية كبرى قد تنتهي بتغيير ملامح النظام" ولهذا يرى أصحاب هذا التوجه المقربين أكثر من اليسار الجذري، بأن ما يلزم هو توحيد الحركات الاحتجاجية وتقويتها تأطيرا وتنظيما في أفق التمهيد لانبناء الثورة الشاملة.

الاتجاه الثاني في المشهد الاحتجاجي الحضري، لا يقلل أصحابه من شأن هذه الاحتجاجات في إحداث التغيير، كما أنه في الآن ذاته يعترف بمحدوديتها في بلوغه، ويتقدم أصحاب هذا الاتجاه بأكثر من مبرر لتأييد فرضيتهم المتوزعة بين الفعالية والمحدودية، إذ يشيرون إلى أن بعض الاحتجاجات المنظمة قادت فعلا إلى تغيير الدولة لسياساتها ومواقفها خصوصا فيما يتعلق بقضايا المرأة، كما يبرزون بأن التغيير الشامل لا يكون دوما بفعل المطالبة، بل بواسطة المشاركة في صناعة القرار والإسهام في التنمية البشرية، عن طريق العمل الجمعوي والحزبي، فالتغيير لا يكون دائما بالنزول إلى الشارع، بل بالنزول إلى الميدان لمساعدة الفئات الفقيرة على التحرر من الأمية والتخلف والفقر.

أما الاتجاه الثالث فيشير إلى استحالة التغيير بواسطة الاحتجاجات، ودليله في ذلك أن الدولة وباقي المؤسسات المعنية بالاحتجاج لا تزيدها الاحتجاجات إلا إمعانا في التصرف بكل عدائية وتسويف ضد مطالب ذوي الحقوق، "فالاحتجاج لا يجدي نفعا في ظل دول لا تعترف أصلا بحق المواطن في الاحتجاج"، وبذلك يرى أصحاب هذا الطرح بأن ما

يحدث في المغرب من احتجاجات لا يفيد سوى الجهات الأمنية في قياس درجة الاحتقان والتوتر الاجتماعي، ما دام منتهيا في غالبيته إلى نتيجة "اللا نتيجة" واللا تغيير.

ومع الاختلاف الواقع بين أصحاب هذه الاتجاهات الثلاث إلا أن أصحابها، في غالبيتهم، يتوقعون المزيد من الاحتجاجات في السنوات القادمة، "فالوضع العام لا يبعث على الارتياح، الوظيفة العمومية أوصدت أبوابها، المعامل تسرح العمال بلا رقيب ولا حسيب، غلاء المعيشة، التراجع الحقوقي، العودة إلى الدولة البوليسية.. .ماذا ننتظر من كل هذا غير تنامي الاحتجاجات وتدهور مقولة السلم الاجتماعي؟"، يتساءل أحد مناضلي الاتحاد المغربي للشغل، مستطردا بأن "هناك بوادر لتنامي الاحتجاجات وانتقالها حتى للمؤسسات والمجالات التي فرض عليها الهاجس الأمني ألا يعرف النفس الاحتجاجي إلى أفرادها طريقا"، وهو يشير بذلك لرجال الأمن أو متقاعدي المؤسسة العسكرية أو العائدين من سجون تيندوف الذين خرجوا للشارع محتجين دفاعا عن الحق في العيش الكريم.

إن هناك من يذهب بعيدا في طرح ممكنات سؤال الأفق الاحتجاجي، وذلك إلى حد التنظير للممارسة الاحتجاجية وفق ما يعرف برفة الفراشة أو كرة الثلج أو جبل الثلج، تبعا لما انتهى إليه مناضلو حركة كفاية المصرية، انطلاقا من مساءلة تجربتهم الاحتجاجية التي انطلقت وفق أجندة محدودة الأثر والمطلب، لتصير حركة فاعلة ومؤثرة حتى في دول أخرى. فرفة الفراشة مثلا تؤشر على الحركات الاحتجاجية المتفرقة التي تكون غير مؤثرة بدرجة واضحة، إلا أنها مع استمرارها وتفاعلها مع معطيات النسق، فإنه

تحتمل الانتقال إلى مستوى عال من التأثير ، الذي يتجاوز حدود المتوقع .

إن رفة الفراشة "تفترض أن التغيير يبدأ بتحرك قد يكون رهيفا في ذاته ، ولكنه يولد سلسلة متتابعة من التطورات على نحو لا يتوقعه أحد ، وفي أماكن أبعد ما تكون عن التوقع"404 ، بمعنى أن تلك الحركة البسيطة لفراشات التغيير وهبات الاحتجاج يمكن أن تؤثر في مجموع النسق الذي يخرج محتجا على القائم من الأوضاع في نهاية الأمر وبداية التغيير .

أما طرح كرة الثلج فمؤداه أن "المظاهرات المقصورة على المحتجين ، والتي يندر أن ينضم إليها جمهور عادي ، ستكبر بفعل التحريض وتحدث التغيير" ، فتماما كما يحدث لكرة الثلج التي يزداد حجمها كلما استمرت في الدوران ، فإن الحركات الاحتجاجية تستمر كذلك في الامتداد والانتقال إلى مجموع النسق ، كلما استمرت الحركة الأم في الدوران ، وذلك إلى غاية المرور إلى لحظة التغيير المطلوبة . في حين نجد أن طرح جبل الثلج "يفترض أن هذه المظاهرات القزمية هي فقط الجزء الظاهر في جبل كبير صنعه ما يسميه البعض مخزون السخط المتراكم" .

فما نلاحظه من احتجاجات لا يشكل إلا الثلث البادي من جبل الجليد ، أما ثلثي الجبل الجليد العائم ، فتستمر مكوناتهما في تقوية حنقها وسخطها العارم في انتظار لحظة الانفجار ، "فعدم ظهور ملامح الاحتجاج ليس دليلا على الاستقرار"405 . ولهذا فعدد من المبحوثين يرون أن المغرب القادم هو مغرب بطعم الاحتجاج الذي قد يصل إلى مستوى ما عرفته سنوات 1965 و1981 و1984 و1990 ، وربما ما يفوق تلك الانتفاضات في حجم الخسائر التي قد تنتج عن الهزات الاجتماعية المتوقعة ، ودليلهم في ذلك أن المغاربة "لا يمكن ألا يخرجوا في أقل من عقد من الزمن

احتجاجا على سوء الأوضاع العامة ، وكيف لا يخرجون والأوضاع تزداد سوءا من يوم لآخر" ، حسبما يؤكده مناضل آخر من الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ، والذي يضيف قائلا بأن "تاريخ الاحتجاجات بالمغرب يعلمنا أن الخروج الجماهيري سيكون لا محالة في هذا العقد الأول من الألفية الثالثة ، فالمسألة مسألة وقت ، لأن شروط نضج الحركة الجماهيرية قائمة ، ولهذا نجد المخزن يحاول في كل حين امتصاص الغضب الشعبي بإطلاق مبادرات تمكنه من كسب وقت إضافي" . فلا أحد يجادل في هشاشة الوضع الاجتماعي ، فحتى الدولة تكشف عن خريطة فقرها406 ، وتتحدث عن المناطق الأكثر فقرا والتي لا يتجاوز فيها حجم الإنفاق اليومي أقل من 8 دراهم ، بما يؤكد فعلا مأزقية الوضع ومآلاته المفتوحة على مزيد من الاحتقان والتوتر .

مهما اختلفت التوقعات بشأن المغرب الاحتجاجي ، فإن التأكيد قائم على ما يحدث وما سيحدث من حركات احتجاجية ، يترجم التدهور العام للمسألة الاجتماعية و" ارتفاع حالات الظلم والحكرة وانتفاء العدالة الاجتماعية" ، كما أن الوضع يعبر عن "انسداد آفاق التشغيل" ، ولا يعبر إلا بدرجة قليلة جدا عن الاتساع النسبي لهوامش الحرية والانفتاح .

و لأن الفعل الاحتجاجي يعبر عن هذه الأوضاع والحالات ، فإنه يفيد كثيرا في التفريغ السيكولوجي لشحنات العنف والسخط ، "فعندما يخرج المرء محتجا ، فإنه بطريقة ما ، ينفث حقده الدفين على سوء توزيع الثروة الوطنية ، وعلى سوء تدبير ملفات الوطن" ، يقول أحد المعطلين ، مؤكدا على أنه «يشعر بارتياح تام عقب مشاركته في الحركات الاحتجاجية ، ففيها يصفي حسابه مع الدولة ويشعر بأن حنجرته تحررت

من القيود التي تكبلها» .

وبالرغم من أن المشاركة في الفعل الاحتجاجي غير مأمونة العواقب كما يقول فلاح من أيت بلال ، بحيث أنها تؤدي إلى الاعتقال والمضايقات السلطوية ، فإنها بالرغم من ذلك تسمح للإنسان بأن يفرغ غضبه واستعادة توازنه النفسي ، وهو ما يذهب إلى إبرازه بائع متجول من سيدي الطيبي شارك قبلا في الاعتصام بالطريق الرئيسية ، إذ يقول «والله إيلا رتاحيت داك النهار ، وا خا ريبوا ليا داري ، نسيت داك الشي مين دافعت على حقي مع الخوت» .

فهل يتعلق الأمر بتعويض أو تمويه سيكولوجي؟ فالمهيمن عليهم يبتدعون طرائق متعددة للتحايل على قساوة المعيش ، والتكيف مع ضغوطات الهيمنة التي يمارسها عليهم من يملكون أكثر ، فالتمويه الذي يمارسه المحتج « يعني حجب حقيقة شيء ما ، أو واقع ما ، بمختلف الطرق والوسائل»407 ، فالقول الاحتجاجي ذاته يتأسس على التعويض والتمويه ، لأنه يفكر في غير القائم ويأمل انبناءه في شكل صور ذهنية في مستوى الراهن ، وأخرى متوقعة أو واقعية في أفق التغيير والتجاوز .

«إن المجتمع السلطوي ينتج شخصية ذات طبيعة مزدوجة ، فهي من ناحية تبدي استعدادا كبيرا للخضوع والتبعية ، ومن ناحية أخرى تبدي ميلا عدوانيا واضحا»408 ، وهذا ملمح من ملامح التمويه التي تنشطها قنوات التدجين الاجتماعي التي يمر منها الفرد في المجتمعات العربية . إن هناك «رضوخا ظاهريا وعدوانية خفية»409 في الفعل الاجتماعي للمهيمن عليهم داخل الحقول المجتمعية ، فالخضوع لمنطق سادة الحقل لا نقاش فيها ، ما دام المهيمن عليهم مفتقدين للرساميل المادية والرمزية التي تؤهلهم

للخروج من وضع «مهيمن عليه » للالتحاق بدوائر وضع « مهيمن» ، لهذا يكون الرضوخ تعبيرا ظاهريا عن علاقتهم بالأسياد ، إلا أنه في الفرصة التي تختل فيها قواعد اللعب ، ولو بشكل نسبي ، ويصير ممكنا الخروج على هذه القواعد ، فإن العدوانية الخفية تلوح على سطح الأحداث ، إنه السخط المتراكم في الأعماق الذي تؤسسه وتنميه سياسات الإخضاع والتهميش المتواصلة .

وبذلك يصير الاحتجاج تنفيسا محتملا للسخط المتراكم ، ومحاولة بمقدار ما للرد على ما أنتج قبلا من تعنيف ، وهو بذلك لا يقدم فقط خدمة حيوية للأجهزة الأمنية ، لقياس درجة الاحتقان في المجتمع ، بل يفيدها أيضا في تفريغ الغضب الشعبي وتلافي المواجهات الدموية التي تنتج عن الكبت والقمع المستمر ، فهل هذا ما يبرر «سماح» الدولة للمعطلين وغيرهم بالاحتجاج قبالة البرلمان؟ هل يؤشر هذا « الترخيص المنتزع» على تراخي الفعل المخزني؟ أم أنه مجرد خيار استراتيجي لتلميع وجه الدولة وتقديمها على أساس أنها الدولة الناعمة التي تسمح بالاحتجاج عليها وفي أرقى شوارعها وقبالة أهم مؤسساتها الدستورية؟ أم أنه فعل مندرج بالضرورة في سياق إتاحة فرص للتفريغ السيكولوجي ، لكن بحساب ، لمن لم يستطيعوا تحمل تهميش الدولة لهم؟

و ما بين السماح بحساب والمنع المباشر أصلا ، فإن «المجتمع يصل بالضرورة في مرحلة من مراحل تطوره إلى العنف بعد فترة من شيوع العلاقات الاضطهادية»410 ، فلا يمكن للاحتجاجات أن تظل دوما مجرد مناسبات متفرقة للتفريغ ، فمع استحالة التغيير وتفاقم المشاكل الموجبة للاحتجاج ، يستعيض ، المحتجون ، كما علمنا التاريخ ، عن التعبيرات

السلمية بأكثر الأشكال عنفا وضراوة، للانتقال من التعويض والتمويه الرمزي إلى الانتقام المباشر ممن يفترض أنهم مسؤولون411 عن الوضع الذي هم غارقون فيه، فمن يستوعب درس الاحتجاج المغربي؟

المبحث الثاني: محاولة في النقد

ما الذي يمكن الخروج به من كل هذه الإجابات التي جاءت على لسان المبحوثين؟ وما الذي يمكن أن نخرج به أيضا من تلك الملاحظات التي لاحقت بالعين السوسيولوجية مستويات من الأداء الاحتجاجي؟ وبعدا ما الذي يمكن قوله بصدد الحركات الاحتجاجية من محاولة أولى في التفكير إلى ثانية تعتمد التفكيك، تندرج فيها بالضرورة هذه المحاولة التركيبية؟

إن شواغل هذا الفصل الأخير تبطن الارتكان إلى التفهم والتأويل، بغية إنجاز قراءة نافذة إلى عمق الفعل الاحتجاجي، بما يسمح من تشريح خطاطاته واكتشاف دينامياته، باعتماد ذات المنهج المتأسس على التساؤل من الممكنات إلى الأحواز المفترضة، فلا سوسيولوجيا إلا بالتساؤل المحرج والمربك لمنطق الأنساق التي تجنح في الغالب إلى إعادة الإنتاج وتوطيد التوازن.

من الأفضل فهم ما يجري وما تنطوي عليه الحركات الاحتجاجية باعتماد آلية النقد والتأزيم، على اعتبار أن الممارسة النقدية تحتمل في أدائها بعدا تأزيميا يرمي إلى مواجهة الفعل بحقيقته، فما يثير في اشتغال الحركات الاحتجاجية بالمغرب هو عسر الانتقال إلى مستوى الحركات الاجتماعية بمضمون سياسي عميق وتجذر اجتماعي يدفع عنها إمكانات الزوال والانتفاء، فالحركات الاجتماعية هي الأقدر من غيرها على تعبئة

الجماهير وإحداث التغيير، وما دون ذلك يظل مجرد حركات عفوية ذات عمر افتراضي قصير، تضع الأجهزة الأمنية حدا له في أول تدخل عنيف. «فالجماهير تكون في حالة قصور واضح في درجة التعبئة التي تؤهلها للرد والمقاومة، فيبدو وكأن الاستكانة والمهانة هي الطبيعة الأزلية لهذه الجماهير، وهذا ما تحاول قوى التسلط على كل حال غرسه في نفسيتها»412.

إن عمليات استعراض العضلات الأمنية عند اندلاع كل حركة احتجاجية، وعدم الاكتفاء بالتطويق والاستعراض إلى ممارسة العنف413بكل بشاعة في حق المحتجين، هو ما يغرس في الأعماق الشعور بلا جدوائية المجابهة والخروج ضد خيارات الدولة أو المؤسسة، إنها الوحيدة القادرة على صوغ علاقات وحيوات الناس وتغيير معيشهم، فهناك رسوخ الاعتقاد باستحالة التغيير من مداخل الاحتجاج، لأن الدولة تقوي من حضورها الناعم والمعطاء في كل المجالات، كما أن طلب خدمات الأجهزة الأمنية لا يتم بدافع «الضرورة» التي تعني مكافحة الشغب، بل يتم في كثير من الأحيان بدون مبرر معقول، فالتظاهر السلمي الذي يكون أحيانا من أجل قضايا كونية وليس محلية الطابع يجابه بالعنف.

و بالطبع فإن تاريخ العنف الدولتي ينتج تاريخه الموازي من الخضوع والانقياد والمسايرة الزائدة، وهذا ما لا يمنح الفعل الاحتجاجي بعده الجماهيري، ويعوق بالتالي ممكنات التحول إلى واقعة الحركة الاجتماعية، إنه يتعذر كثيرا على الحركات التي انطلقت من أيت بلال وسيدي الطيبي وتلك التي تلتئم بشارع محمد الخامس بالرباط من حين لآخر، أن تنتقل من مستوى الأفراد المعنيين بشكل مباشر بمطالب الاحتجاج إلى دوائر أكبر من المتعاطفين والمهتمين والمعنيين بطريقة أو بأخرى بما تنطوي عليه هذه

الحركات من مطالب . فالحركات التي تمت دراستها لم تستطع الانتقال من سؤال الذات إلى التأثير على ما يحيط بها ، بالرغم من الاشتراك في المعاناة والقضية .

«فما يحدث خلال منعطفات تغيير النظام ، هو أن الناس لا يتعبأون ، ويتملكهم الخوف ، يعني الخوف من التغيير ، لأنهم لا يعرفون هل ستهب رياح التغيير بما هو أفضل أو بما هو أسوء من الوضع القائم ، وعليه فهم لا ينخرطون في مسار التغيير ويكتفون بمتابعة الفرجة»414 .

فهذه الحركات تعجز عن اكتساب سلطة النحن بدل مشاريع الأفراد والجماعات الضيقة ، التي تنتفي بمجرد انطلاق عمليات الإدماج والتطبيع والتهميش ، وعلى درب هذا العائق البشري يحضر عائق آخر وهو التجذر الاجتماعي والالتحام بالجماهير ، فمسيرات فاتح ماي افتقدت طابعا الاحتجاجي واستحالت إلى مجرد استعراضات بهاجس المشاركة لا غير ، وضرورة الاحتفاء بالعيد الأممي للعمال فقط ، لأن التجذر الاجتماعي للنقابات العمالية لم يعد حاضرا إلا في خطابات فاتح ماي ، «فالنضال النقابي لا يظهر إلا في اللافتات التي يتم استعراضها خلال فاتح ماي ، وخارج هذه المناسبة ، فإن قادة النقابات يفضلون جلسات الحوار الاجتماعي مع الحكومة وكذا التضامن مع الباطرونا ضد مصالح العمال» ، بهكذا تعبير يلخص أحد المعطلين علاقة قادة النقابات بالاحتجاجات وبقضايا العمال .

و نتيجة لهذا اللا تجذر يتعذر تجسير العلائق بين نضالات الطبقة العاملة والتعاطف الجماهيري ، وتحقيق الامتداد في المجتمع ، وبلوغ مطلب التغيير الشامل ، «فالمجتمع يقضي بأن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام ،

وروح المكر محل روح الشجاعة وروح التراجع محل روح المبادرة»415 ، ولهذا فالحركات الاحتجاجية في مجملها لا تراوح مكان وزمان انبنائها ، ولا تستطيع الامتداد حتى إلى أقرب مجال محاذ لاشتغالها ، الشيء الذي يبرز محدوديتها التأثيرية العائدة إلى جملة من العوائق الذاتية والموضوعية التي تسيج ممارستها .

ثمة عسر آخر يبصم اشتغال هذه الحركات وانطراحها كفاعل سياسي ضد نظامي ، ولو كانت معلنة تماما للاستقلالية عن كل الإطارات والتنظيمات السياسية ، إنه عدم القدرة على التحديد الدقيق لهوية الخصم السياسي ، فالحركة الاجتماعية تجد معناها في هويتها الذاتية من جهة وهوية خصومها من جهة ثانية ، وتدبير الصراع والتنافس بين الهويتين هو ما يضمن لها الاستمرار والحضور ، وهو يقودها بالتالي نحو مطالب التغيير ، «فعندما كنا أكثر ارتباطا بالأحزاب التقدمية قبل سنوات من الآن ، كان للجمعية المغربية لحملة الشهادات المعطلين حضور قوي ومؤثر ، لقد كانت بعض فروع الجمعية تتدخل حتى في توزيع مناصب الشغل بالجماعات القروية والحضرية» ، يقول معطل من الجمعية ، ويضيف آخر بأن «الأحزاب هي التي تخلت عنا بعدما اختارت معطف السلطة الناعم ، فلم تعد في حاجة إلى نضالاتنا لإخافة النظام ، لقد وصلت إلى مبتغاها ، فلن تجني من ورائنا غير الصداع وسوء العلاقة مع أولياء نعمتها» .

فأغلب الحركات المدروسة أعلن أصحابها واقعة «اللا علاقة» مع التنظيم وانتفاء الانحدار من صلب مشروع إيديولوجي معين ، فهذا اليتم العلائقي والفكري هو ما يزيد من أزمة المعين والسند المرجعي ، وينتج في النهاية حركة بلا هوية ، لا تكاد تصمد إلا لزمن معلوم ، تمتلك الدولة

أو المؤسسة المحتج عليها أمر تدبيره وإلغائه ، أكثر من المحتجين أنفسهم . «فلقد مضى الوقت الذي كانت فيها الأحزاب والنقابات تتنافس حول احتضاننا ، فهذا يقدم مقره ، والثاني يقدم منحة مالية محترمة ، وآخر يفسح صدر جرائده لحركتنا لنشر البيانات والحوارات ، اليوم الكل منشغل بتسوية علاقة طيبة مع الحكم ، فلا علاقة لنا بالأحزاب» ، يوضح أحد المبحوثين جوابا على سؤال العلائق المفترضة بين الاحتجاجي والسياسي .

و تبعا لهذا اليتم يكون للحركات الاحتجاجية مشكل آخر مع الإبداعية والانفلات من إسار الأشكال التقليدية للاحتجاج إلى تجريب مسارات أخرى من الاحتجاج باللاعنف ، وعلى أعلى مستويات التأثير والإحراج بالنسبة لمن يتوجه إليهم بالاحتجاج والمطالب ، فبعيدا عن الوقفات والاعتصامات لا نكاد نصادف اختبارا لكثير من الخطوات النضالية التي اقترحها جين شارب مثلا ، ولا نكاد نعثر على تأطيرات نظرية صلبة للممارسة الاحتجاجية ، لكن كيف يمكن تخمين إيجاد هذا النص الغائب ، والعلاقة بين المثقف والمحتجين تبدو شبه منعدمة في المشهد المغربي؟

فالمثقف يظل من أبعد الناس انشغالا بالاحتجاجات ، فلم يصرح أي من مبحوثي الدراسة بتعرفهم إلى أحد المثقفين ، إلى جانبهم خلال معاركهم الاحتجاجية ، وفضلا عن ذلك فالملاحظة الميدانية التي تم الاعتماد عليها في قراءة 23 حركة احتجاجية بشارع محمد الخامس بالرباط ، لم تقد إلى اكتشاف أحد وجوه دنيا القلم في واجهة الاحتجاج والصراع ، فلماذا لا نصادف أحدا من حملة القلم برفقة المحتجين؟ لماذا يطلق المثقف هذه الحركات التي تجده مدافعا عنها في كتاباته ومشاريعه الفكرية؟ ولماذا يغيب

من بين ظهرانينا نموذج بيير بورديو الذي كان يشارك في المظاهرات إلى جانب العمال؟

«فقط الدكتور المهدي المنجرة هو الذي ساندنا في إحدى الوقفات الاحتجاجية وعبر عن تضامنه المطلق مع قضيتنا ، مخبرا إيانا بضرورة النضال لإيقاف مد زمن الذلقراطية» ،يصرح أحد المبحوثين ،فيما يقول آخر بأنه «لم يشاهد نزولا للمثقفين للشارع للمشاركة في الاحتجاج ، إلا في اللحظات التي يكون فيه موضوع الاحتجاج لا يسبب لهم أية مشاكل مع السلطة» .«فأعضاء النخبة بدلا من أن يحاولوا إذكاء الغليان الجماهيري ، ينتظرون وهم في حالة من التحفظ الوقت الذي تثور فيه الجماهير لأسباب غير متوقعة تصعب السيطرة عليها ، ولا يتدخلون إلا بعد ذلك للركوب على السخط الشعبي»416 .

إن أي حركة إنسانية في حاجة قصوى إلى إطار فكري يدعمها ويحضنها ، ويحصنها بالتالي ضد التحوير والانتفاء ، فالحاجة إلى صوت المثقف ضرورية كما الحاجة إلى السياسي والنقابي ، لأنه مع استمرار هذه القطائع بين الحركة الاحتجاجية وهذه الفئات التي يناط بها التغيير تاريخيا ، لا يمكن الاطمئنان على مستقبل هذا الفعل ، ولا يمكن أن نأمل انتقالها إلى مستوى الحركة الاجتماعية .

فالحركات الاحتجاجية بالمغرب لا تلوح منعزلة عن بعضها البعض فقط ، وإنما تبدو منعزلة عن النخب السياسية والمثقفة ، إلا أن هذا الانعزال لا يعود إلى الفعل الاحتجاجي أو ممارسيه ، بل يرتبط بالمشهد العام الذي لا ينتج نخبا ملتحمة بالجماهير ومنشغلة بهمومها ومآلها . «فنحن لا نتوفر إلا على نخب هجينة تدور في فلك السلطة ، ومن الطبيعي جدا ألا تخرج مع

المحتجين إلى الشارع ، فالمصالح الخاصة لهذه النخب تقتضي أن يعملوا بمبدأ المشي جنب الحائط وترك «كل ما من شأنه» أن يسيء لعلاقتهم بالسلطة» ، حسب ما أفاض في تفسيره أحد أفراد مجموعات الأطر العليا المعطلة .

إن الصراع الاجتماعي مستمر في الانبناء والانطراح مهما اتجه مالكو وسائل الإنتاج والإكراه إلى كبته وإلغائه ، فالصراع ينبصم بالاستمرار والامتداد علنا وخفاء في مناحي مختلفة من حقل التفاعلات والتبادلات الإنسانية ، «فالانتظارية تسير في خط مواز مع المناورات الدفاعية ،ولا تؤدي الظروف الموضوعية ، كيفما كانت خطورتها إلى ردود فعل ملائمة»417 ،لهذا فإن الاحتجاج يتخذ أشكالا أخرى غير البروز في المجال العمومي ، بحيث تظهر مجموعة من الصيغ والسلوكات التي تعبر عن رفض الواقع والسخط عليه ، بدون حاجة إلى التظاهر ، وهي ممارسات تعويضية ، يلجأ إليها الأفراد في ظل ارتفاع مؤشرات القمع والتهميش ، وارتباطا بهذا السياق يقول أحد المؤسسين لإحدى تنسيقيات مكافحة غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار ، بأن «الحريك إلى الضفة الأخرى لا يمكن النظر إليه خارج الفعل الاحتجاجي بالمغرب ، إن المرء يفضل الموت في البحر الأبيض المتوسط ، على الاستمرار في تجرع العطالة والفقر ، إنه بفعلته هذه يمارس احتجاجا على طريقته الخاصة» .

وعلى نفس طريق اكتشاف هذه الصيغ البديلة للاحتجاج في المجال العمومي ، تقول إحدى المعطلات بأن «الارتماء في أحضان التطرف الديني يعد احتجاجا على الواقع» ، كما أنها تعتبر «ارتفاع نسبة الجريمة في المجتمع ، وانخراطنا فيما يمكن توصيفه بالحرب الأهلية ، هو احتجاج اجتماعي يمارسه الأفراد مطالبين بحقهم في العيش الكريم» .

إن صيغ الاحتجاج تكاد تظهر في التطرف الذي يتجاوز المجالين الديني والسياسي إلى تطرف أذواقي يهم الملبس والموسيقى وأنماط العيش والسلوك ولغة التواصل والانتماء، ففي هذه المستويات نلمس عنفا مضمرا ومعلنا، ونقرأ منحنيات من السلوك الاحتجاجي. كما تبرز في مستويات الثقافة العالمة في شكل رسائل مفتوحة (رسائل خالد الجامعي مثلا)، أو في الخط التحريري الذي نحتته لنفسها مجموعة من الصحف المستقلة (تيل كيل، لوجورنال، نيشان مثلا)، والتي صارت تملأ الفراغ الذي أحدثه انتقال المعارضة التقليدية إلى دفة التدبير الحكومي.

ففي الكتابة على الجدران والكتابة الإبداعية أيضا نكتشف جوانب أخرى من الاحتجاج غير المتظاهر في الشارع العام، «فالغرافيتيا تشتد حرارتها مع اشتداد حرارة المناخ السياسي، أي كلما تأزم الوضع السياسي وانفجر، كثر التعبير والتواصل في الجدار وفي المدينة»418، كما أنه في العزوف عن المشاركة419 في الانتخابات ومقاطعتها بالمرة نكتشف سلوكا احتجاجيا مختلف النوع والدرجة، فانتفاء الصراع من الشارع العام لا يدل على انتفاء الصراع كلية، إنه يتحين الفرص للانطراح بأشكال متعددة، لا تحيل في قراءتها السطحية على البعد الاحتجاجي، لكن بتعميق النظر فيها، يتأكد أنها أشكال أخرى للاحتجاج والتعبير عن رفض القائم من الأوضاع. «فالأغلبية تمارس، بشكل متستر وصموت، ما يسميه جيمس سكوت « المقاومة بالحيلة»420.

إنها فعاليات احتجاجية بديلة ينتجها التجذر العميق لمفهوم الدولة التحكمية، التي تجعل الأفراد يترددون في الخروج إلى الشارع، والاكتفاء بالتحوير الاحتجاجي، «فالحالة العامة في مناخ العنف، تتخذ مظاهر

متنوعة من الاضطهاد، بالإضافة إلى العدوانية الحركية الموجهة ضد الآخر»421 وضد الذات أيضا، « من خلال التعبير اللفظي والرمزي، وكل أشكال التعبير غير المباشر الذي لا يتضمن مجابهة صريحة، وهذا يخلق مناخا عاما من العنف يسبغ العلاقات الاجتماعية بمجملها بطابعه»422 .

لهذا فإن الاحتجاجات تراوح أمكنتها التقليدية وتنتج لنفسها مساحات أخرى عن طريق التحوير والاستعاضة، إنها تنتقل من أمام البرلمان ومن زمن المدرسة والجامعة، إلى الملاعب الرياضية في إطار الشغب الرياضي، الذي يتجاوز فعل التشجيع إلى التخريب وممارسة العنف حتى في حق قوات مكافحة الشغب. وإنها تنتقل من مجالها الحضري إلى أكثر المناطق بعدا وارتباطا بفكرة المغرب غير النافع، وإنها تتحين الفرص للظهور على هامش كل تجمع بشري في انتظار حافلة أو قطار أو في طابور أداء فواتير الكهرباء أو طابور موعد الاستشفاء والعلاج.

«فالشارع لم يعد لنا وحدنا، الكل أصبح يمارس الاحتجاج إلى جانبنا، إن المغرب يعيش ثورة صامتة، فمن كان يعتقد أن ينزل الجنود المتقاعدون إلى شارع محمد الخامس للاحتجاج؟» يتساءل أحد المبحوثين عن سر ظهور محتجين جدد في المشهد الاحتجاجي المغربي، ومن مجالات متنوعة، تاريخيا ونظاميا، من إعلان لغة الرفض والسخط، فالقطاعات التي كانت دوما تقود الاحتجاج ،كالتعليم والصحة والمعامل، لم تعد وحدها على الخط، لقد انضمت إليها قطاعات العدل والمالية والنقل والفلاحة والبريد والجماعات المحلية والضيعات الفلاحية.

و في هذا الصدد يستحضر أحد المبحوثين قولة لمعين بسيسو متحدثا عن امتلاك الشارع إذ يقول «فالشارع لنا رغم ما رشوا عليه من جنود»،

فالمجال العمومي لم يعد شأنا سلطويا بشكل إطلاقي، فالمحتجون يحتلونه من حين لآخر، وحتى في اللحظات التي لا ينزلون فيها إلى الشارع لتنظيم بعض الحركات الاحتجاجية، فإنهم يستمرون في تسجيل حضورهم الرمزي به، ما دامت قوات الأمن مرابطة باستمرار به، تتوقع في كل لحظة ظهور المحتجين.

إن موجة الاحتجاجات الآخذة في التنامي تطرح معها أكثر من سؤال مأزقي حول شروط النشأة واحتمالات المآل، فهل يتعلق الأمر باحتجاجات سابقة على الثورة الشاملة؟ أم بسخط شعبي عارم لن توقفه مستقبلا وسائل العنف والإكراه؟ أم يتعلق الأمر بهزات اجتماعية متفرقة ليس في مقدورها التأثير على مشاريع مالكي وسائل الإنتاج والإكراه؟

«إن المغرب، وإذا لم يصف ديونه تجاه المسألة الاجتماعية، فإنه لا أحد يستطيع توقع ما سيحدث، فالاحتقان بلغ مداه، والكل ينتظر النقطة التي قد تفيض الكأس، لهذا نجد المسؤولين مترددين أكثر في مسألة الزيادات في المواد الأساسية، وحتى إن لجأوا إليها فإن ذلك يكون بالتدريج والخفاء، خوفا من تكرار تجربة الثمانينات»، بهكذا رأي يجيب أحد المبحوثين من تنسيقية مناهضة غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار على جواب مآل الاحتقان والتوتر الاجتماعي. ففي كل «إضراب يكمن تنين الثورة»423، وفي كل سلوك احتجاجي، ومهما لاحت بساطته ومحدوديته الفاعلية يبطن سؤال التغيير والرفض للقائم من الأوضاع، ويكمن العنف المضاد، الذي لا يمكن ضبط توازناته في القادم من أحداث.

لكن «فالتوتر الدائم والعنف في مستويات مختلفة من الحدة

خاصيتين من خصائص المجتمع المغربي منذ قرون . يبدو المجتمع المغربي باستمرار وكأنه وشيك الانفجار، لكن ما يزال الجمود طابعه الأساسي»424 ، وبالطبع فالجمود هنا لا يعني بالمرة ذلك السكون المطلق ، بقدر ما يدل على نوع من التغير داخل نسق الاستمرارية وإعادة الإنتاج . فالتغير داخل الاستمرار كظاهرة تبصم مسار النسق المغربي ، تعد أيضا من أقوى جذور العطب المسؤولة عن هشاشة الوضع المجتمعي المنتج للاحتجاج ، فالتغير الذي يقع بالمغرب في مستويات متعددة من الحقول السوسيوسياسية ، يحيل ظاهريا على نوع من التحول الذي يقطع مع الفائت بالمرة ،لكن بالنظر إلى عمق الأشياء وأنماط الاشتغال والتعاطي ، يبدو جليا أن الأمر يتعلق بتغيرات داخل نسق الاستمرارية والتكريس والمحافظة التامة على القائم سلفا وبعدا من الأوضاع والحالات .

وبالرغم من هذه الحضورية القوية لمنطق التغير داخل نسق الاستمرارية ، ومحدودية التغيير من مداخل الاحتجاج ، فإنه بات واضحا أن «المغربي الذي كان ، فيما مضى ، يواجه حالات الإحباط بالقدرية والصبر ، ويكتفي بتفويض مصيره إلى القدر ، بات الآن يعرف كيف يشخص مشاكله ، ويتفحص وضعيته ، وكيف يوجه سهام النقد نحو مدبري الشأن العام ، ونحو أصحاب الامتيازات والمصالح ، ونحو طرق توزيع الدخل الوطني»425 ، ليتخذ الاحتجاج صيغا جديدة تقفز على الثقافة الصدامية إلى المطالبة والكشف والمتابعة والضغط والمراقبة والتعجيل بالتغيير ليس في السياسات والبرامج بل حتى في المواقف والتمثلات .

إن الانتقال من عبارة «يدعيه الله» و«اللهم هذا منكر» ، التي

تذكر سرا في الغالب ، إلى التعبير في الشارع العمومي جهارا بمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، والإشارة إليهم بالإسم الصريح لا لمزا أو استعارة ، بالرغم من استمرار البعض منهم في تحمل مناصب حساسة في الدولة ، إن سلوكا كهذا لا يفسر إلا بتطور عميق الشكل والمحتوى في أداء الفعل الاحتجاجي بالمغرب ، كما أنه يؤشر من جهة أخرى على تحولات عميقة يعيشها المغرب ، وإن كانت في جانب البناء السلطوي لا تخرج عن معطى التوتر والجمود في آن الذي يمتح من فكرة التغير داخل نسق الاستمرارية .

و ما بين منتصر لهذه الاحتجاجات التي تقلب موازين المطلقات ، وراء لها على أساس أنها حركات محدودة الفعل والفعالية ، أو محايد في التموقف منها ، تنطرح هذه الاحتجاجات كوقائع اجتماعية فائقة التعقيد والتركيب تحتمل أكثر من قراءة وأكثر من «رواية» ، تؤطرها الخلفيات النظرية والتوجهات الاستراتيجية لمن يفيدون منها أو لا يفيدون منها إطلاقا ، إنها رهانات اجتماعية جديدة لبناء أوضاع واختبار مقولات ، تعبر عن أداء سياسي وثقافي للفاعلين الاجتماعيين . تكشف مجتمعا في عمق التحول الذي تختلف بصدده التأويلات ، وتعبر عن أزمات بنيوية ووظيفية تمس اشتغال عدد من الحقول والفعاليات والفاعلين الاجتماعيين .

إن الحركات الاحتجاجية بالمغرب في مجالاتها الحضرية والشبه حضرية والقروية تعبر عن أجزاء متفرقة من الصراع الدائر بلا انقطاع بين المهيمنين والمهيمن عليهم ، إنها لحظات اجتماعية تتوق لإعمال التغيير وإعادة كتابة تاريخ الأنساق ، وهي بذلك تنطرح كممكنات

للتغيير في اتجاه الأفضل ، تتوزع بين الهزات الاجتماعية العابرة ، واحتمالات التحول إلى الحركات الاجتماعية المتينة ، شكلا ومحتوى ، ومابين الانبناء السليم والتغيير الحقيقي من تحويراته أو انتفاءاته ، تظل هذه الحركات نافذة مشرعة لقراءة مجتمع في مفترق الطرق .

الخاتمة

أحواز التساؤل

في علم الاجتماع لا ندعي بلوغ الحقيقة ، بل نقترب من أحواز الحقيقة ، وفي كل مرة نحاول أن نكون جديرين بهذا الاقتراب ، لهذا تصير أحواز التساؤل ممكنات مستقبلية للتفكير والتفكيك ، فكل جواب يبطن في أعماقه سؤلا جديدا حول شروط إنتاج وإعادة إنتاج «الاجتماعي» ، فهذه الخاتمة لن تكون ، وفقا لهذا الفهم ، إلا مقدمة أخرى لشواغل قادمة للكتابة والتفكيك .

و لأنها كذلك ، فأحواز التساؤل تنطوي على عسر المعنى مرة أخرى ، باعتبار أن الحسم غير نهائي في قارة السوسيولوجيا ، إنه عسر المعنى الذي يدفع إلى البحث عن « أقوى لحظات» الدرس والتحليل ، وعن أهم الخلاصات ، وإمكانات استثمارها في خطاطات الفهم والتفسير ، ولما لا البناء والتخطيط ، لمقاومة الهشاشة الاجتماعية والأعطاب السياسية التي تعد مسؤولة إلى حد كبير عن انبناء الفعل الاحتجاجي .

فما الذي يتوجب الانتهاء عنده بعد طول تفكير وتفكيك؟ فما «الحقيقة» الموغلة في النسبية التي يمكن الاطمئنان لها ، ولو بشكل مؤقت ، عند أحواز التساؤل؟ وكيف يمكن استثمار ذات الحقيقة في تثمير المقتربات الكيفية والغائية المؤسسة لإشكالية الدراسة؟ وكذا في الإجابة عن المستويات الإبستيمولوجية والمجتمعية والمقارباتية التي تؤطر الأهداف القصوى للدراسة؟

إن الحركات الاحتجاجية بالمغرب تحتمل أكثر من قراءة ، وتستوجب

بالتالي أكثر من زاوية للنظر العلمي، فبقدر ما تحتاج إلى شحذ السؤال السوسيولوجي، نجد أنها محتاجة إلى محاولات أخرى من قارات معرفية «شقيقة» و«صديقة»، كعلم النفس والأنثروبولوجيا وعلم السياسة والتاريخ.. و ذلك بهدف تشريح الفعل الاحتجاجي وتفكيك حاله ومآله بمبضع آخر يسمح باكتشاف مناطق ظل وخفاء أخرى، باعتباره فعلا شديد التركيب لا يمكن «هزمه» معرفيا إلا باستثمار أقصى الإمكانيات المعرفية.

ففي كل ممارسة احتجاجية نجد المعلن عنه، وفي خطابها أيضا نقرأ ذلك المصرح به، لكن الرهان المعرفي، خصوصا بالنسبة لمتمهني السؤال السوسيولوجي، هو الكشف عن المسكوت عنه، وعن المخفي باستمرار، وإذا كانت الظاهرة الاجتماعية عموما تواجهنا بعناد الاستخفاء والاستتارة، فإن الأمر يكون على أشده في عوالم الحركات الاحتجاجية، بحيث يظل التجلي والانطراح العفوي بمثابة النص الغائب، فالسلوك يكون قصديا لتبليغ رسالة إلى من يهمهم الأمر، والرهان في هذا المقام، لا يتوقف عند تشفير الرسالة، بل العمل على قراءتها في شروط إنتاجها وإعادة إنتاجها الأولية، والتفكير قبلا في دواعيها وجينات البدء والامتداد.

فعلى طول عملية التبادلات الرمزية والمادية للسلوك الاحتجاجي تنطرح مجموعة من الخطابات والممارسات، وتنبني مجموعة من الوضعيات والمواقع، كما تتواتر جملة من المواقف والقيم والمعايير التي تشكل ثقافة خاصة تبصم الاحتجاج بمعطيات النسق، وتجعل منه جوابا ممكنا على تفاعلاته وصراعاته وتضامناته، وهذا ما يدعو، سواء في بناء الموضوع السوسيولوجي أو أثناء تفكيكه ودرسه، العمل على مواجهته بالأسئلة المربكة والعميقة، أملا في الفهم والتفسير.

فالحركات الاحتجاجية تختزن مجموعة من الأزمات الوظيفية والبنيوية التي تتوزع على الفعل والفعالية والاستمرارية ، ففي ضوء الثابت والمتحول نكتشف تباينا في شروط الإنتاج وإعادة الإنتاج وتنوعا في الأشكال والممارسات الاحتجاجية ، فضلا عن المجالات الجديدة والفاعلون الجدد في نسق الاحتجاج المغربي ، كما أنه على مستوى ذات الفعل نكتشف مراوحة بين الثبات والتحول ، بما يعنيه ذلك من ديناميات وانشدادات إلى المكون البنيوي ، من حيث الأداء والانطراح والامتداد . فالفعل الاحتجاجي ، هنا والآن ، يشهد تحولات عميقة على مستوى الشكل والمضمون ، إلا أنه يظل مفتقدا للسند الإيديولوجي ومعتلا باليتم العلائقي واللاتجذر الاجتماعي .

أما من ناحية أزمة الفعالية ، فإن سؤال الأفق الاحتجاجي يظل مكتسبا لدرجة عليا من الراهنية والحساسية أثناء تأمل مآلات الحركات الاحتجاجية ، فالكثير منها لا يقود إلى المأمول بدءا ، والكثير منها يتوقف في منتصف الطريق ، في أحسن الأحوال ، بما يدل على أن الخبو السريع وعسر الانتقال إلى مستوى الحركة الاجتماعية هو ما يبصم اشتغالها مغربيا ، ففي ظل مجتمع شديد التركيب ، يختزن في أعماقه الزبونية والعشائرية ، فضلا عن الاتجاه نحو المؤسساتية والتعاقد ، لا يكون اللجوء دوما إلى الاحتجاج لتأمين الأوضاع والدفاع عن المصالح ، فثمة مقتربات أخرى أكثر فعالية في هذا المجتمع ، وهو ما يفسر تواضع الإقبال على الممارسة الاحتجاجية .

وجدير بالذكر أن أزمة الفعالية هاته تفسر أيضا بمنطق الدولة التحكمية التي لا تتردد في طلب خدمات الأجهزة القمعية ، كلما استشعرت أدنى

تهديد لمصالحها ، فالتدبير الأمني هو الأكثر جاهزية وانطراحا في التعامل مع الحركات الاحتجاجية ، إلى الدرجة التي تصير فيها الحلول التفاوضية أو التنموية مجرد عمليات مؤقتة لتسكين التوتر الاجتماعي وكسب مزيد من الوقت الإضافي . فالدولة التي تتمثل أفرادها كرعايا ناقصي المواطنة ، لا تتصورهم بالتالي محتجين ومطالبين بالتغيير وإعادة كتابة تاريخ الإنسان والمجال ، فظهورها الدائم بملمحي الدولة / العناية والدولة التحكمية يجعلها ترفض وتحارب كل سلوك احتجاجي بما أوتيت من أجهزة قمعية وإيديولوجية ومبادرات تنموية .

من الفعل إلى الفعالية ، فمأزق الاستمرارية ، تظهر الحركات الاحتجاجية كممارسات محدودة في الزمان والمكان ، لا يكاد يشتد عودها ، حتى تنتفي وتصير في خبر الفائت ، فالاستمرارية تعني قدرا معينا من التنظيم وأساسا من وضوح هوية الخصم السياسي ، وطرائق التعامل معه . كما أن الاستمرارية تستوجب درجات من التجذر الاجتماعي والانتماء العلائقي والامتداد الجماهيري ، وهذا كله ، ما يشكل ذلك النص الغائب في المتن الاحتجاجي المغربي ، وهو ما يعيق فعل الانتقال إلى الحركة الاجتماعية الموسومة بالتنظيم والاستمرارية . وبالطبع فأزمة الاستمرارية تتصل بعناصر ذاتية مفتوحة على الشكل والمحتوى الاحتجاجيين ، كما أنها تنجم عن عناصر موضوعية مرتبطة بخيارات التهميش والإدماج والتطبيع ، التي تنتهج جيدا من قبل المتوجه إليهم بالاحتجاج .

إن هذه الأزمات التي تؤطر الفعل الاحتجاجي بالمغرب تحفز التساؤل مجددا عن ذلك «الآخر» الذي يمارس الاحتجاج ضده ، وعن تمثلاته ومقارباته الممكنة لمطالب المحتجين ، فكيف يشتغل نسق الردود الدولتية

والمؤسسية على خطابات وممارسات الاحتجاج؟ وكيف يتم تدبير هذه الردود في مختلف المستويات والحالات؟

إن التأمل النقدي للحركات الاحتجاجية بالمغرب يفضي إلى تفريعها إلى عدة أنواع تبعا لأساسيات التصنيف، فهي وفقا للمقترب الجغرافي تتوزع على حركات حضرية وأخرى قروية، وبالرغم نمو حركات أكثر قوة في العالم القروي إلا أن الظاهرة الاحتجاجية بالمغرب تظل حضرية في الغالب، وهذا ما يستوجب في ممكنات تساؤل قادم التركيز على الحركات القروية الأكثر بعدا عن المركز، واكتشاف شروط إنتاجها وإعادة إنتاجها فضلا عن مساراتها وطرق تدبيرها محليا ووطنيا.

كما أنه وفقا لمقترب هوية الأداء يمكن أن نميز بين حركات الاحتجاج الناعم التي لا تتعارض ضديا مع مصالح الدولة، وتنشغل مباشرة بالمطالب التي تعفي الدولة من مسؤوليتها المباشرة، وهي حركات أثيرة لتلميع الصورة والرفع من أسهم المشروعية، بالشكل الذي يفيد في التنخيب والترقي الاجتماعي لمن وجدوا في جغرافيا المجتمع المدني بديلا عن الأحزاب، في سباق الوصول إلى قشدة المجتمع والانتفاع من دوائر صنع القرار. كما نستطيع التمييز أيضا ارتكانا إلى ذات المقترب بين الحركات ذات المطالب الكونية، والتي تظل محدودة ومعزولة بسبب ثقل البعد المحلي والسوسيواقتصادي تحديدا في ترجمة الاحتجاج وصناعته، ثم هناك الحركات الاحتجاجية ذات الأبعاد السياسية التي تصل إلى المطالبة بإعادة كتابة شاملة وجذرية لتاريخ النسق.

وهناك الحركات الأكثر حضورا التي تنتجها الهشاشة الاجتماعية والاختناق السياسية وعطوبية النسق، وهي احتجاجات بطعم الأزمة

السوسيواقتصادية ، وهي التي تترجمها مطالب توفير مناصب الشغل وفك العزلة عن العالم القروي وتوفير الماء والكهرباء ، والرفع من الأجور ومناهضة غلاء المعيشة . . . ، وهي المطالب التي تتردد على نطاق واسع في المشهد الاحتجاجي المغربي .

و على درب هذه الخطاطات نكتشف صنوفا من تحوير الاحتجاج وتمويهه ، في شكل ارتفاع لنسبة الجريمة والتطرف الديني والأذواقي واللفظي ، وهو ما يشكل مدخلا آخر لقراءة تحولات المجتمع المغربي ، فكل هذه الحساسيات الاحتجاجية تقدم نفسها كأسئلة جديدة في خارطة البحث السوسيولوجي ، يمكن تفكيكها وقراءتها باعتماد أدوات أخرى ومن بوابات أخرى للتساؤل والفهم ، فكل جواب ، يبطن في أعماقه سؤالا مؤرقا . وفي الملمح الحضري أو القروي للفعل الاحتجاجي تتناسل أسئلة كبرى عن الجغرافيا البشرية وأثر المجال في تنميط السلوك وإنتاج الثقافة الفرعية ، كما أنه في سياقات الاحتجاج الناعم ، يتأسس سؤال النخب وعلاقتها بالاحتجاج وانتفاعها منه ، وتعاطيها معه في ضوء سعيها الحثيث لتحصين رساميلها الرمزية والمادية .

كما أن تعميق النظر في جدل الكوني والمحلي في راهنية الاحتجاج المغربي يمكن أن يشكل مساحة مختلفة لإعادة صوغ أسئلة الانبناء والانطراح شكلا ومحتوى ، مثلما تصير محتديات الممارسة وألوان الخطاب ، المباشر أو التمويهي ، مشاريع أسئلة سوسيولوجية تهفو إلى إنتاج المعنى وإضفائه على طابع التعقيد الذي يسم الفعل الاجتماعي . وهذا كله يقود إلى الاعتراف بأن هذه الدراسة لا تدعي لنفسها الكمال أو الاكتمال ، بل تظل مجرد خطوة أولى على طريق الفهم والتفسير ، تحاول ، بمقدار ما ، مقاربة السلوك

الاحتجاجي واكتشاف الثابت والمتحول في حضوره وامتداده ، كما أنها خطوة لا تنتصر للوثوقية والإطلاقية ، وإنما تقدم نفسها كإجابات مؤقتة قد تصير متجاوزة في درس سوسيولوجي آخر ، فلقد علمتنا السوسيولوجيا ، أن الحسم لا يكون إلا بصيغة المؤقت ، وأن الخطاب المعرفي لا يكتسب قوته وشرعيته إلا بواسطة تنويع وتجويد زوايا النظر . فأحواز التساؤل لن تكون إلا ممكنات أخرى لانهجاسات قادمة ، تحاول أن تقرأ الفعل الاحتجاجي من زوايا ومقتربات أخرى ، لهذا لن يكون الختام إلا محاولة لصوغ تساؤلات جديدة ، تحاول أن تفكك وتشفر رمزية الانبناء الاحتجاجي في مساحات الزمن المغربي .

بيبليوغرافيا

أولا : الكتب

- إبراهيم(حسنين توفيق) ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه (17) ، بيروت ، الطبعة الأولى ،1992 .
- أبو زيد (نصر حامد) ، إشكالية القراءة وآليات التأويل ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، الطبعة الخامسة ، 1999 .
- اجيتون (كريستوف) ، العالم لنا . العولمة الليبرالية والحركات الاجتماعية المناهضة لها ، ترجمة : طارق كامل ، دار ميريت ، القاهرة ، الطبعة الأولى .2005 .
- أدهم (سامي) ، إبستيمولوجيا المعنى والوجود ، مركز الإنماء القومي ، بيروت ، الطبعة الأولى ،1990 .
- أرونسون (رونالد) ، كامي وسارتر ، ترجمة : شوقي جلال ، سلسة عالم المعرفة ، الكويت ، الطبعة الأولى ، عدد 334 ، دجنبر 2006 .
- البيطار (نديم) ، التجربة الثورية بين المثال والواقع ، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية ، سلسلة ثقافتنا القومية ، رقم 2 ، الرباط الطبعة الأولى ، .1989 .
- البيطار (نديم) ، المثقفون والثورة : الأنتيليجنسيا كظاهرة تاريخية ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام ،بيروت ، الطبعة الثانية ،2001 .
- التوفيق (أحمد) ، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان) ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط الطبعة الثانية ، 1983 .
- الثير (مصطفى عمر) ، مقدمة في مبادئ وأسس البحث العلمي ، الدار الجماهيرية ، طرابلس ،الطبعة الأولى 1989 .
- الحسن(إحسان محمد) ، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ،1982 .
- الخطيبي (عبد الكبير) ، النقد المزدوج ، منشورات عكاظ ،الرباط ، الطبعة الأولى ،1990 .
- الخلوفي (محمد الصغير) ، بوحمارة من الجهاد إلى التآمر : المغرب الشرقي من 1900 إلى 1909 ، دار نشر المعرفة ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 1993 .
- الرباطي (محمد الضعيف) ، تاريخ الضعيف الرباطي : تاريخ الدولة السعدية 1165-1233هجرية ، تحقيق وتعليق وتقديم : أحمد العماري ، الرباط 1986 .
- الزاهي (فريد) ، النص والجسد والتأويل ،أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 2003 .
- الزاهي (نور الدين) ، الزاوية والحزب ، الإسلام والسياسة في المجتمع المغربي ، أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، الطبعة الثانية ، 2003 .
- الزاهي (نور الدين) ، الفلسفة واليومي ، مطبعة فضالة ، الدار البيضاء الطبعة الأولى ، 1999 .
- الطوزي (محمد) ، الملكية والإسلام السياسي في المغرب ، ترجمة :محمد حاتمي وخالد شكراوي ، مراجعة : عبد الرحيم بنحادة ، نشر الفنك ، الرباط ، الطبعة الأولى ،2001 .
- العروي (عبد الله) ، مفهوم الدولة ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، الطبعة الثانية ، 1983 .
- العطري (عبد الرحيم) دفاعا عن السوسيولوجيا ، بابل للطباعة والنشر ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2000 .
- العطري (عبد الرحيم) ، سوسيولوجيا الشباب المغربي : جدل الإدماج والتهميش ، طوب بريس ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2004 .
- العطري (عبد الرحيم) ، صناعة النخبة بالمغرب : المخزن والمال والنسب والمقدس طرق الوصول إلى القمة ، منشورات دفاتر وجهة نظر ، الرباط ، العدد التاسع ، الطبعة الأولى . 2006 .
- القاضي (فاروق) ،آفاق التمرد : قراءة نقدية في التاريخ الأوروبي والعربي الإسلامي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ،2004 .
- الموذن (عبد الرحمن) ، البوادي المغربية قبل الاستعمار : قبائل إيناون بين القرن السادس عشر والتاسع عشر ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، سلسلة رسائل وأطروحات ، رقم 25 ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 1995 .
- الناصري (أحمد بن خالد) ، كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ، تحقيق : أحمد الناصري ، أشرف عليه : محمد حجي ، إبراهيم بوطالب ، أحمد التوفيق ، الجزء التاسع ،منشورات وزارة الثقافة والاتصال ،الرباط ، الطبعة الأولى ،2001 .

- الهراس (المختار) ، بنسعيد (إدريس) ، الثقافة والخصوبة : دراسة في السلوك الإنجابي بالمغرب ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ،1996 .
- الهروي (الهادي) ،القبيلة ،الإقطاع والمخزن : مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844-1934 ،أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ،2005 . .
- بارث (رولان) ، المغامرة السيميولوجية ، ترجمة : عبد الرحيم حزل ، دار تينمل للطباعة والنشر ، مراكش ، الطبعة الأولى ، 1993 .
- باوم(إريك هوبز) ،عصر الثورة ، أوروبا 1789 1848 ، ترجمة : فايز الصياغ ، تقديم : مصطفى حمارنة ، المنظمة العربية للترجمة ،الطبعة الأولى ،2001 .
- بركات (حليم) ، الدين والسلطة في المجتمع العربي المعاصر ، في كتاب الإسلام والحداثة ، ندوة مواقف ، دار الساقي ،لندن ،الطبعة الأولى ،1990 .
- بلقزيز (عبد الإله) ، العنف والديموقراطية ، منشورات الزمن ، الرباط ، الطبعة الأولى ،2000 .
- بنعبد القادر (محمد) ، حوارات : في مساءلة الذات والغير ، سلسلة شراع ، العدد 21 ، وكالة شراع ، طنجة ، الطبعة الأولى ، 1997 .
- بنعبد العالي (عبد السلام) ، ثقافة الأذن وثقافة العين ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 1994 .
- بنكراد (سعيد) ، السيميائيات ، مفاهيمها وتطبيقاتها ، منشورات الزمن ، سلسلة شرفات ، رقم 11 ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2003 .
- بورديو (بيير) ، أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي ، ترجمة : إبراهيم فتحي ، دار العالم الثالث ، الطبعة الأولى ،1995 .
- بورديو (بيير) ، ج .د . فاكونت ، أسئلة علم الاجتماع : في علم الاجتماع الانعكاسي ، ترجمة عبد الجليل الكور ، إشراف ومراجعة : محمد بونوبو ،دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 1997 .
- بورديو (بيير) ، الرمز والسلطة ، ترجمة : عبد السلام بنعبد العالي ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 1986 .
- بورديو (بيير) وآخرون ، بؤس العالم ، الجزء الأول ، ترجمة : محمد صبح مراجعة : فيصل دراج ، دار كنعان ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 2001 .
- بورقية (رحمة) ، الدولة والسلطة في المجتمع المغربي : دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1991 .
- بورقية (رحمة) ، مواقف : قضايا المجتمع المغربي في محك التحول ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، المحمدية ،الطبعة الأولى ،2004 .
- بوشمراء (مصطفى) ، علاقة المخزن بأحواز سلا : قبيلة بني حسن 1860-1912 ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، سلسلة دراسات وبحوث ، رقم 19 ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 1996 .
- بوعزيز (مصطفى) ، هنا وهناك : جدل الالتزام والموضوعية ، منشورات منظمة العمل الديموقراطي الشعبي ، مطبوعات النفس ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 1997 .
- تيلي (تشارلز) ، الحركات الاجتماعية (1768 - 2004) ، ترجمة وتقديم : ربيع وهبة ، المجلس الأعلى للثقافة ،القاهرة ، الطبعة الأولى ،2005 .
- جسوس (محمد) ، رهانات الفكر السوسيولوجي بالمغرب ، أعده للنشر وقدم له : إدريس بنسعيد ، منشورات وزارة الثقافة ، الرباط ، الطبعة الأولى ،2003 .
- جسوس (محمد) ، طروحات حول المسألة الاجتماعية ، منشورات الأحداث المغربية ، العدد 6 ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 2003 .
- حجازي (مصطفى) ، التخلف الاجتماعي : مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور ،المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، الطبعة الثامنة ، 2001 .
- حرب (علي) ، لعبة المعنى ، فصول في نقد الإنسان ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 1991 .
- حميش (بنسالم) ، في الغمة المغربية ، سلسلة شراع ، العدد 20 ، وكالة شراع لخدمات الإعلام والاتصال ، طنجة ، الطبعة الأولى ،1997 .
- حمودي (عبد الله) ، الشيخ والمريد : النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة ، ترجمة : عبد المجيد

جحفة ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، الطبعة الثانية ، 2000 .
- حمودي (عبد الله) ، مصير المجتمع المغربي : رؤية أنثروبولوجية لقضايا الثقافة والسياسة والدين والعنف ، حوار وإعداد : توفيق بوعشرين ومحمد زرنين ، منشورات دفاتر وجهة نظر ، العدد 5 ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2004 .
- حنداين (محمد) ، المخزن وسوس(1672-1822) : مساهمة في دراسة تاريخ علاقة الدولة بالجهة ، دار أبي رقراق للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، الرباط ، 2005 .
- خمليش (عبد العزيز) ، الانتفاضات الحضرية بالمغرب : دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981 ، أطروحة لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، 2002 ، جزءان ، نشرت .
- خمليش (عبد العزيز) ، الانتفاضات الحضرية بالمغرب : دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981 ، أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ،2005 .
- رشد (عبد الله) ، كفاح المغاربة في سبيل الاستقلال والديموقراطية 1953-1973 ، الشركة الجديدة للمطابع المتحدة ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 2004 .
- روبيرتس (تيمونز) وأيمي هايت ، من الحداثة إلى العولمة : رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي ، الجزء الأول ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 309 ، يونيو 2004 .
- روبيرتس (تيمونز) وأيمي هايت ، من الحداثة إلى العولمة : رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي ، الجزء الثاني ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد310 ، دجنبر2004 .
- ساعف (عبد الله) ، تصورات عن السياسي في المغرب ، ترجمة : محمد معتصم ، دار الكلام ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 1990 .
- سبيلا (محمد) ، المغرب في مواجهة الحداثة ، منشورات الزمن ، الكتاب الرابع ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 1999 .
- شارب (جين) ، كفاح اللاعنف وسيلة فعالة للعمل السياسي ، ترجمة : أحمد العلمي ، دار الجديد ، الطبعة الأولى ، 1998 .
- شارب (جين) من الدكتاتورية إلى الديمقراطية إطار تصوري للتحرر ، ترجمة : خالد دار عمر مؤسسة ألبرت أينشتاين ، بوسطن ، 2003 .
- شرابي (هشام) ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الرابعة ،1991 .
- شراك (أحمد) ، سوسيولوجيا التراكم الثقافي ، منشورات المركز الوطني للإبداع المسرحي والسينمائي ، فاس ، الطبعة الأولى ،2004 .
- شراك (أحمد) ، فسحة المثقف : قبل وما بعد 11 شتنبر 2001 ، اتصالات سبو ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 2006 .
- ضريف (محمد) ، الحركة الإسلامية : النشأة والتطور ، منشورات الزمن ، الكتاب الثالث ، الرباط ، الطبعة الأولى ، يونيو 1999 .
- عياش (ألبير) ، المغرب والاستعمار : حصيلة السيطرة الفرنسية ، ترجمة : عبد القادر الشاوي ، نور الدين سعودي ، مراجعة وتقديم : إدريس بنسعيد ، عبد الأحد السبتي ، سلسلة معرفة الممارسة ، دار الخطابي للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، 1985 .
- غير (تيد روبرت) ، لماذا يتمرد البشر؟ ، مركز الخليج للأبحاث ، الطبعة الأولى 2004 .
- فوكو (ميشيل) ، حفريات المعرفة ، ترجمة : سالم يفوت ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 1986 .
- لوبون (غوستاف) ، سيكولوجية الجماهير ، ترجمة وتقديم : هاشم صالح ، دار الساقي ، لندن ، الطبعة الأولى ، 1991 .
- لوكا (جون) ، آليات العنف ، في ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن ، تحرير وتقديم عبد المنعم سعد ، ، أعمال الندوة المصرية الفرنسية الخامسة ، القاهرة ، 19-12 نوفمبر 1993 ، مركز البحوث السياسة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1994 .
- ماركوز (هربرت) ، الإنسان ذو البعد الواحد ، ترجمة : جورج طرابيشي ، منشورات دار الآداب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1988 .
- مجموعة من الباحثين ، إشكالية المنهاج في الفكر والعلوم الإنسانية ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 1987 .
- مجموعة من الباحثين ، البادية المغربية عبر التاريخ ، تنسيق : إبراهيم بوطالب ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، سلسلة ندوات ومناظرات ، رقم 77 ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 1999 .

- مجموعة من الباحثين ، التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية ، تنسيق : المختار الهراس ، إدريس بنسعيد ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، سلسلة ندوات ومناظرات ، رقم 102 ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2002 .
- مجموعة من الباحثين ، الحركات الاجتماعية في الوطن العربي ، تقديم : سمير أمين ، تحرير : عزة خليل ، مركز البحوث العربية والإفريقية والمنتدى العالمي للبدائل ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2006 .
- مجموعة من الباحثين ، الحداثة ، إعداد وترجمة : محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي ، سلسلة دفاتر فلسفية ، نصوص مختارة ، العدد 6 ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 1996 .
- مجموعة من الباحثين ، العلاقات بين البوادي والمدن ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، سلسلة ندوات ومناظرات ، رقم 10 ، الرباط ، الطبعة الأولى 1988 .
- مجموعة من الباحثين ، المغرب الممكن : إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك ، تقرير الخمسينية ، دار النشر المغربية ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 2006 .
- مجموعة من الباحثين ، المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية " تنسيق المختار الهراس ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، سلسلة ندوات ومناظرات ، رقم 100 ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2002 .
- مجموعة من الباحثين ، حالة المغرب 2006/2005 ، كراسات استراتيجية رقم 2 ، منشورات مجلة وجهة نظر ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2006 .
- مجموعة من الباحثين ، حالة المغرب : 2006-2007 ، كراسات استراتيجية عدد 3 ، منشورات مجلة وجهة نظر ، الرباط ، الطبعة الأولى 2007 .
- مجموعة من الباحثين تحت إشراف محمد حجي ، معلمة المغرب ، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ، مطابع سلا ، الأجزاء :5-11 15 ، الطبعة الأولى ، 2002 .
- مجموعة من الباحثين ، غاندي صانع اللاعنف ، ، مركز اللاعنف وحقوق الإنسان ، بيروت ، الطبعة الأولى 1996 .
- مجموعة من الباحثين في الثقافة والفلسفة : دراسات مهداة للأستاذ أحمد السطاتي ، تنسيق : سالم يفوت ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، سلسلة ندوات ومناظرات ، رقم 74 ، الطبعة الأولى ، الرباط ، 1997 .
- مجموعة من الباحثين ، في تساؤلات الفكر المعاصر ، ترجمة : محمد سبيلا ، دار الأمان ، الرباط ، الطبعة الأولى 1987 .
- مولر (جان ماري) ، استراتيجية العمل اللاعنفي ، حركة حقوق الإنسان ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1999 .
- مونيب (محمد) ، الظهير البربري : أكبر أكذوبة سياسية في المغرب المعاصر ، دار أبي رقراق ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2002 .
- نور الدين (محمد عباس) ، التمويه في المجتمع العربي السلطوي : قراءة نفسية اجتماعية للعلاقة بالذات والآخر ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 2000 .
- هيجل ، مبادئ فلسفة الحق ترجمة : تيسير شيخ الأرض ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، الطبعة الأولى 1974 .
- واتربوري (جون) ، أمير المؤمنين : الملكية والنخبة السياسية المغربية ، ترجمة : عبد الغني أبو العزم ، عبد الأحد السبتي ، عبد اللطيف الفلق ، مؤسسة الغني ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2004 .
- يحيى (علي) ، تغيير الاتجاه لضمان الاستقرار وتحقيق المطالب ، مطبوعات البيان ، أبريل 1984 .
- يونس (صادر) ، بناء المجال العربي : مؤسسات العلم والعمل ، سلسلة دراسات المجال العربي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1991 .

ثانيا : المجلات والدوريات

- إبراهيم (حسنين توفيق) ، كيف نفهم ما حدث في الجزائر ، مجلة اليقظة العربية ، العدد الخامس ، السنة الخامسة ، ماي 1989 .
- الجابر (زكي) ، المرأة وإشكالية النوع ، الدورية المغربية لبحوث الاتصال ، العدد العاشر ، ماي 1999 .
- الخطيبي (عبد الكبير) ، حضارة تقاطع العلامة ، ترجمة : عبد المجيد فوقراء ، مجلة الملتقى ، مراكش ، العدد السابع والثامن ، السنة الخامسة ، 2001 .
- الساسي (محمد) ، الحركات الاحتجاجية داخل الفضاء الحزبي المغربي ، مجلة وجهة نظر ، الرباط ، عدد مزدوج 19-20 ، ربيع وصيف 2003 .

- الزاهي (نور الدين) ، المقاربة والاحتجاج ، مجلة وجهة نظر ، الرباط ، عدد مزدوج 19-20 ربيع وصيف 2003 .
- العطري (عبد الرحيم) ، الحال والمآل في مرآة تقارير التنمية البشرية : المراتب الأخيرة من نصيب مغرب الألفية الثالثة ، مجلة وجهة نظر بالسنة العاشرة ، الرباط العدد 32 ، ربيع 2007 .
- العطري (عبد الرحيم) ، هيئة الإنصاف والمصالحة : تغييب للحقيقة واستبعاد لسيناريو الاعتراف الرسمي ، مجلة وجهة نظر ، الرباط ، العدد 31 شتاء 2007 .
- اللعبي (عبد اللطيف) ، مكانان للقراءة ، مجلة الكرمل ، العدد 11 ، 1984 .
- الناصري (عبد الرحيم) ، السلوك الاحتجاجي والموت التواصلي في الفضاء السياسي المغربي ، مجلة وجهة نظر ، عدد مزدوج 19-20 ، ربيع وصيف 2003 .
- المنوني (محمد) ، مساهمة في ندوة « لماذا القرن التاسع عشر ؟ » ، مجلة المشروع ، العدد 9 ، سنة 1988 .
- الهراس (المختار) ، التحليل الانقسامي للبنيات الاجتماعية في المغرب العربي : حصيلة نقدية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت بالعدد 54 ، غشت 1983 .
- باسكون (بول) ، ما الغاية من علم الاجتماع القروي ، ترجمة : مصطفى المسناوي ، مجلة بيت الحكمة ، العدد الثالث ، السنة الأولى ، أكتوبر 1986 ، الطبعة الثالثة .
- برادوسي (عمر) ، المعرفة والسلطة : بيير بورديو وإعادة تعريف مفهوم الالتزام ، مجلة وجهة نظر ، الرباط ، السنة الثامنة ، العدد 24 شتاء 2005 .
- بنطلي (إدويس) ، الانفتاح على السوق العالمية وانعكاساته على التنظيم الحضري في القرن التاسع عشر ، ترجمة : بشير القمري ، مجلة المشروع ، العدد 9 ، سنة 1988 .
- بورقية (رحمة) ، العرف ، العلماء والسلطة في القرن التاسع عشر ، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع ، العدد السابع 1984 .
- رشيق (عبد الرحمان) ، في حوار مع مجلة وجهة نظر ، حوار : لطيفة بوسعدن ، مجلة وجهة نظر بالرباط ، عدد مزدوج 19-20 ، ربيع وصيف 2003 .
- رودنسون (مكسيم) ، عن الإيديولوجيا وعلم الاجتماع وحركة التحرير العربي والاستشراق ، حوار : حسان شاتيلا ، مجلة الفكر العربي بمعهد الإنماء العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، السنة الأولى ، العدد السادس ، نونبر ، دجنبر 1978 .
- ساعف (عبد الله) ، المجتمع المغربي بين الاستمرارية والتغير ، مجلة الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، العدد السادس ، السنة الأولى ، 1985 .
- سبيلا (محمد) ، الإيديولوجيا والحداثة ، مجلة الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، السنة السابعة ، العدد 75 ، دجنبر 1990 .
- شرف (أحمد) ، الانتفاضة الفلسطينية : مفهومها وطبيعتها ، مجلة الوحدة ، العدد 87 ، السنة الثامنة ، دجنبر 1991 .
- شليفر (آلن غولد) ، في سيمياء الخطاب السلطوي ، ترجمة : مصطفى كمال ، مجلة بيت الحكمة ، الدار البيضاء ، السنة الثانية ، العدد 5 ، أبريل 1987 .
- صالح (هاشم) ، الفكر المستحيل : المقدمة الإبستيمولوجية أو النظرية ، مجلة الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، السنة الثالثة ، العدد27/26 ، دجنبر1986 .
- صفدي (مطاع) ، أزمة الفكر العربي مع منهجياته ، مجلة الفكر العربي ، السنة الأولى ، العدد الأول ، يونيو 1978
- عبد المعطي (عبد الباسط) ، أزمة عقلانية أم أزمة الطبقات المسيطرة : أفكار أولية ، مجلة الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، السنة الخامسة ، العدد51 ، دجنبر 1988 .
- عقار (عبد الحميد) ، 20 يونيو : التحول والتحول المعاق ، مجلة الجسور ، السنة الأولى ، الدار البيضاء ، العدد الثاني ، يونيو بغشت1981 .
- فوكو (ميشيل) ، الفرد والجمع : نحو نقد العقل السياسي ، ترجمة : عبد اللطيف تطيش ، مجلة الفكر العربي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، السنة العاشرة ، العدد 57 ، ماي- غشت 1989 .
- كازنوبل (جان) ، الإيمان والثورة ، ترجمة : أيوب المرابط ، مجلة اختلاف ، العددان الثالث والرابع ، السنة الأولى ، دجنبر مارس 1992 .
- مالكي (امحمد) ، العنف في العلاقات الدولية : قراءة في تاريخ المفهوم ودلالاته المعاصرة ، مجلة الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، السنة الثامنة ، العدد 67 ، ، أبريل 1990 .

- هيدغر (مارتن) ، مفهوم الزمن ، مجلة العرب والفكر العالمي ، العدد الرابع ، خريف 1988 ، بيروت .

ثالثا : الجرائد

- جسوس (محمد) ، النظام المخزني وضرورة الديمقراطية والتحديث ، في حوار أجراه معه يونس مجاهد ، الاتحاد الاشتراكي ، 28 يناير 1995 .
- الصحيفة المغربية ، العدد9 ، بتاريخ 11-17 نونبر 2005 .
- نيشان ، السنة الثانية ، العدد 106 ، بتاريخ 16-22 يونيو 2007 .
- يومية الاتحاد الاشتراكي ، بتاريخ 28 يناير 1995 .
- يومية الأحداث المغربية ، العدد 2920 ، بتاريخ ثالث فبراير2007 .
- يومية الأحداث المغربية ، بتاريخ الأربعاء 20 يونيو 2007 .
- يومية الصباح ، العدد 2114 ، بتاريخ 27يناير 2007 .
- يومية المساء ، العدد 88 ، بتاريخ 2يناير 2007 .
- يومية المساء ، العدد 110 ، بتاريخ 26 يناير 2006 .
- يومية المساء ، العدد 115 ، بتاريخ ثالث فبراير 2007 .
- يومية المساء ، العدد 201 ، السبت الأحد12-13 ماي 2007 .

Bibliographie

- Dictionnaire de sociologie, sous la direction de André akoun et pierre ausart, le rebert seuil, paris .1999.

- Etienne (Jean) et autres, Dictionnaire de sociologie, Hatier, paris, 2eme edition.1997.

- Ferréol (Gilles) et autres, dictionnaire de sociologie, ed Armand Colin, paris, 3eme édition, 2004.

- Abou hani (Abdelghani),l'état et les quartiers populaires au maroc : de la marginalisation à l'émeute,habitat spontané et mouvements sociaux .série de livres du CODESKIA,Dakar.1995.

- Alpe(Yves) et autres, lexique de sociologie, ed Dalloz, paris.2005.

- Badie(Bertrand), les deux états, pouvoir et société en occident et en terre d'islam ,librairie Arthemes, fayard.1987.

- Badie (Bertrand) et Jacques Gerstlé, sociologie politique, puf,paris.1979.

- Bellaire (Michaux), villes et tribus du maroc : Tanger et sa zone, A.M.vol. paris.1921.

- blumer (H), social movements, in a.m.lee(ed),a new outline of the principles of sociology, new york.1946.

- Bourdieu(Pierre), Questions de sociologie, éditions Minuit, paris.1980.

- Bourdieu (Pierre), Introduction à la socioanalyse, in : actes de la recherche en sciences sociales, n 90,decembre.1991.

- Bourdieu (Pierre), néolibéralisme, le monde diplomatique, décembre.1998.

- Bourdieu(Pierre), L'essence du néolibéralisme, le monde diplomatique, mars 1998.

- Bourdieu(Pierre), pour un savoir engagé , le monde diplomatique, février 2002.

- Cheddadi (Abdessalam), Penser la crise, Revue Signes du présent, n 5.1989.

- Chraibi (Mounia Bennani), Soumis et Rebelles : Les jeunes au Maroc, Editions Le Fennec, 1995.

- Claisse (Alain), le Makhzen Aujourd'hui, Ed CNRS, Paris, 1992.

- Cuviler(Armand), Manuel de Sociologie, PUF, paris.1967.
- De Lauwe (Chombart),Des Hommes et des villes,PAYOT.paris.1970.
- Ens chercheurs, le Maghreb: approches des mécanismes d'articulation, édité par rahma bourqia et nicholas Hopkins, éditions al kalam , rabat.1991.
- Forsé (Michel), les théories du changement social, dans la sociologie : histoire et idées, Coordonné par Philippe cabin et jean François dartier, éditions sciences humaines. Paris.2000.
- Julien (Charles André), Le Maroc face aux impérialismes (14151956-), Editions Jeune Afrique, paris.
- Lahbabi (Mohamed), Positions et Propositions au fil des jours : 19601980-, Editions Maghrébines, Casablanca, 1982.
- Lalande(André), Vocabulaire technique et critique de la philosophie, PUF, paris, 2eme édition, 1992.
- Laroui (Abdellah), Les origines sociales et culturelles du nationalisme maroca in,Maspero,Paris.1980.
- Leveau(Remy), le fellah marocain défenseur du trône, presse de la fondation nationale des sciences politiques, paris.1976.
- Malka (Jean Pierre), rabat ; hier et aujourd'hui, préface: abelaziz ben Abdellah, Edition Marssam, Rabat, 2002.
- Menouni (Abdellatif), Le syndicalisme ouvrière au maroc, Edima , Casablanca,1979.
- Montagne(Robert), les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc, Librairie Félix Alian, 1930.
- Michaud (Yves), Violence Et Politique, Ed Gallimard, Paris,1978.
- Neveu (Erik), sociologie des mouvements sociaux, Ed la découverte, reperes.207, 3eme edition.paris.2002.
- Placide(Rambaud), sociologie rurale, Mouton Editeur, paris.1976.
- Pascon (Paul) et Mekki Ben Taher, ce que disent 226 jeunes ruraux , in Etudes sociologiques sur le Maroc. BESM. N° : 331978 ,34-
- Pitirim(Sorokin) , Sociology of Revolution New York, the free press, , 2 eme edition, 1983 .
- Rachik (Abderrahman) ,la politique urbaine et l'espace des périphériques de Casablanca , cas de benmsik sidi bouothman , thèse pour l'obtention du doctorat d'état en géographie urbaine , faculté des lettres et des sciences humaines , ain chok ,université Hassan 2 Casablanca , 1999.
- Rachik (Abderrahman), ville et pouvoirs au maroc, Afrique orient, casablanca.1995.
- Rocher (Guy), introduction à la sociologie générale : l'action sociale .éditions HMH. Ltée .série points.1968.
- Rocher (Guy), introduction à la sociologie générale: le changement social. Tome 2 . ed HMH , Ltée .1968
- Rosenfalon (Pierre), la politique à l'ère de l'incertitude, interview établit par : Gill ankül et François Armani , le nouvel observateur, 18 octobre 2006.
- Ricœur (Paul), Du texte à l'action, éditions seuil et esprit.paris.1986.

controverse sociologique, PUF.2003.

- Talha (Larbi), révoltes urbaines : dépendance alimentaire et endettement extérieure. AAN, Editions de CNRS.1984.

- Terrasse (Henri), Histoire du maroc : des origines à l'établissement du protectorat français,Ed atlantides, Casablanca,1949.

- Touraine (Alain), La voix et Le regard, Editions Serial .Paris.1978.

- Touraine (Alain), La conscience ouvrière, paris, seuil, 1968

- Touraine (Alain), production de la société, paris, seuil, 1973.

- Touraine (Alain), parole et le sang, paris, Odile Jacob, 1988.

- Touraine (Alain), pour la sociologie, éditions seuil, paris.1974.

- Touraine (Alain),sociologie de l'action, paris, seuil, 1965.

- Vaillancourt (Jean Guy), mouvement ouvrière et nouveaux mouvements sociaux : l'approche d'Alain Touraine note critique, cahiers de recherche sociologique, montreal : département de sociologie, UQAM, n 17, 1991.

هوامش :

1 عمد سكان مدينة طاطا خلال مسيرة احتجاجية نظمت بتاريخ 11 ماي 2005 إلى حمل أواني الطبخ فوق رؤوسهم احتجاجا على تدني القدرة الشرائية ومطالبين بتحسين مستوى الخدمات الصحية المقدمة بالإقليم .

2 كما حدث في الأسبوع الأول من سنة 2007 ، حيث قام 33 شابا مغربيا يتحدرون من منطقة عين الشعير بإقليم فكيك ، بالنزوح نحو الجزائر احتجاجا على تردي الأوضاع الاجتماعية بمنطقتهم ، والذين تم ترحيلهم من جديد نحو المغرب بعد أسبوعين من نزوحهم ، وبعد إدانتهم من طرف السلطات القضائية الجزائرية بشهرين موقوفة التنفيذ لارتكاب جنحة الهجرة السرية .

- أنظر : يومية المساء ، العدد 110 ، بتاريخ 26 يناير 2006 ص .1 .

3 محمد جسوس ، طروحات حول المسألة الاجتماعية ، منشورات الأحداث المغربية ، العدد 6 ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 2003 ،ص .71 .

4 عبد الكبير الخطيبي ، النقد المزدوج ، منشورات عكاظ بالرباط ، الطبعة الأولى 1990 ،ص 12 .

5 Michel forsé les théories du changement social dans la sociologie< histoire et idées. Op. Cit. p. 198.

6 علة المعاينة والمشاركة تمت على واجهتين وهي العمل الطلابي عبر المشاركة في الحركات الاحتجاجية لمعطلي خريجي المعهد الملكي لتكوين أطر الشباب والرياضة ، بالانخراط في اعتصامات ووقفات وإضرابات عن الطعام ما بين 1995 و1998 ، ثم واجهة العمل الصحفي من خلال المشاركة في الاحتجاجات التي دعت إليها النقابة الوطنية للصحافة المغربية عبر حمل الشارات الحمراء وتنظيم الوقفات الاحتجاجية والإضرابات عن العمل ، وكذا من خلال متابعته الصحفية لاحتجاجات المعطلين وغيرهم ، لما كان الباحث يعمل صحفيا بجريدة الميثاق الوطني المتوقفة عن الصدور سنة 2001 .

7 هربرت ماركوز ، الإنسان ذو البعد الواحد ، ترجمة : جورج طرابيشي ، منشورات دار الآداب ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 1988 ،ص 118 .

8 تشير العديد من أدبيات الحركة الاجتماعية إلى أن هذا المؤرخ والباحث الألماني هو الذي نحت مصطلح الحركة الاجتماعية ، من خلال دراسته لمختلف التعبيرات الاجتماعية والاشتراكية في المجتمع الفرنسي ، وهذا ما أكده جون إتيان وآخرون في قاموس علم الاجتماع .

Voire< Jean Etienne et autres. Dictionnaire de sociologie. Hatier. paris. 2eme edition. 1997. p. 216.

9 عبد الرحيم العطري ، سوسيولوجيا الشباب المغربي : جدل الإدماج والتهميش ، طوب بريس ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2004 ،ص 16 .

10Abderrahmane rachik, ville et pouvoirs au maroc, Op.Cit.p.102.

11 Dictionnaire de sociologie, Op.Cit. p.38.

12 H.blumer, social movements, in a.m.lee(ed),a new outline of the principles of sociology, new york.1946.p.199.

13 Guy Rocher, introduction a la sociologie générale: le changement social. tome 2 . ed HMH , Ltée .1968.p.22.

14 Yves alpe et autres, lexique de sociologie, ed Dalloz, paris.2005.p.169.

15 Ibid.p.169.

16 مجموعة من الباحثين ، الحركات الاجتماعية في العالم لعربي ، مركز البحوث العربية والأفريقية ، القاهرة ، الطبعة الاولى 2006، ص .61 .

17 Bertrand Badie et Jacques Gerstlé, sociologie politique, puf.paris.1979.p.75.

18 غوستاف لوبون ، سيكولوجية الجماهير ، ترجمة وتقديم : هاشم صالح ، دار الساقي بباريس ، طبعة سنة 1997 . ص 28 .

19 Jean Etienne et autres, Dictionnaire de sociologie, Hatier, paris, 2eme edition.1997.p.217.

20 Erik Neveu, sociologie des mouvements sociaux. Ed la découverte, reperes.207, 3eme edition.paris.2002.p41.

21 إن كتاب " الحركات الاجتماعية بامريكا : الاحترافية وتعبئة الموارد البشرية " لمكارثي زالد والصادر عام 1973 هو الذي دشن لميلاد نظرية تعبئة الموارد .

22 Erik Neveu, sociologie des mouvements sociaux, Op.Cit.p.52.

23 تشمل الحركات الاجتماعية الجديدة مختلف أشكال الفعل السياسي التي ظهرت خلال عقد الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ، والتي تنطوي على النضال في صيغه التقليدية)عمل نقابي أو حزبي (هذا بالإضافة إلى الحركات السياسية والاجتماعية الجديدة المرتبطة بمناهضة العولمة والليبرالية الجديدة وكذا الدفاع عن حقوق المرأة والبيئة وحركات الشواذ . . .

24 يتكون فريق الان تورين من فرانسوا دبي François Dubet وسيزا هيجديس Szusza Hegdus وميشيل فيويوركا Michel Wiewiorka

Voire :

Jean Guy Vaillancourt, mouvement ouvrière et nouveaux mouvements sociaux : l'approche، d'Alain Touraine note critique, cahiers de recherche sociologique, montréal : département de sociologie, UQAM, n 17, 1991.p.214.

25 Erik Neveu, sociologie des mouvements sociaux. Op.Cit.p. 66.

26 لقد شكل كتاب " منطق الفعل الجماعي"" La logique de l'action collective، للمفكر اولسن Mancur Olson ، الصادر عام 1965 قطيعة اولى بين مستويين من النقاش حول الحركات الاجتماعية اي بين منظري السلوك الجماعي ومنظري تعبئة الموارد .

27 Yves alpe et autres, lexique de sociologie, Op.Cit.p.169

28 Gilles Ferréol et autres, dictionnaire de sociologie, ed Armand Colin, paris, 3eme édition, 2004.p.122.

29 Gilles Ferréol et autres, dictionnaire de sociologie, Ibid.p.122.

30 Alain Touraine, production de la société, seuil, paris, 1973.p.18.

31 Alain Touraine, Ibid.p.19.

32 Ibid.p.19.

33Alain Touraine, sociologie de l'action, seuil, paris, 1965.

34 Alain Touraine, La conscience ouvrière, seuil, paris, 1968.

35 Alain Touraine, La parole et le sang,Odile Jacob, paris. 1988.

36 Alain Touraine, production de la société, Op.Cit.p.9.

37 Jean Guy Vaillancourt, mouvement ouvrière et nouveaux mouvements

sociaux : l'approche d'Alain Touraine note critique, Op.Cit.p.217.

38 Jean Guy Vaillancourt, Ibid.p.219.

39 لقد شارك بيير بورديو في أعمال المنتدى الاجتماعي العالمي الذي احتضنته مدينة بورتو أليغري البرازيلية خلال العام 2002 ، متزامنا مع انعقاد منتدى دافوس ، وقد عرف المنتدى الاجتماعي مشاركة أزيد من خمسين ألف مشارك من مائة وعشرين بلدا ، من بينهم ساسة ومفكرون معروفون مثل الزعيم البساري الفرنسي جان بيير شوفنمان ، والنقابي جوزيف بوفيه ، والمفكر وعالم اللسانيات الأمريكي نعوم تشومسكي .

40 فيلسوف إيطالي شكل كتابه المعنون ب «إمبراطورية» ، والذي ألفه بالاشتراك مع مايكل هارد الوثيقة الأساسية للمنتدى الاجتماعي العالمي ، بل ومرجعا نقديا نوعيا لعالم ما بعد الحرب الباردة

41 Pierre Bourdieu, L'essence du néolibéralisme, le monde diplomatique, mars 1998.p.3.

42 Pierre Bourdieu, Ibid.p.3.

43 Ibid.p.3.

44 Pierre Bourdieu, pour un savoir engagé , le monde diplomatique, février 2002.

45 بيير بورديو ، الخياطة الرفيعة والثقافة الرفيعة ، في تساؤلات الفكر المعاصر ، ترجمة : محمد سبيلا ، دار الأمان ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 1987 .ص 68 .

46 بيير بورديو ، ج .د . فاكونت ، أسئلة علم الاجتماع : في علم الاجتماع الانعكاسي ، ترجمة : عبد الجليل الكور ، إشراف ومراجعة : محمد بودودو ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 1997 .ص 19 .

47 عمر برنوصي ، المعرفة والسلطة : بيير بورديو وإعادة تعريف مفهوم الالتزام ، مجلة وجهة نظر ، السنة الثامنة ، العدد 24 شتاء 2005 ، الرباط ، ص 11 .

48 بيير بورديو وآخرون ، بؤس العالم ، الجزء الأول ، ترجمة : محمد صبح ، مراجعة : فيصل دراج ، دار كنعان ، دمشق ، الطبعة الأولى ، 2001 .

49Pierre Bourdieu, néolibéralisme, le monde diplomatique, décembre.1998.p.3.

50 بيير بورديو ، ج .د . فاكونت ، أسئلة علم الاجتماع : في علم الاجتماع الانعكاسي ، مرجع سابق .ص 61 .

51 لقد أصدرت هذه الجماعات والمنظمات بيانات باسم الحركات الاجتماعية تماما كما هو الأمر بالنسبة «نداء الحركات الاجتماعية- بورتو أليغري» ، ضد العولمة والليبرالية الجديدة والحرب ، ومن أجل السلام والعدالة الاجتماعية .

52 بيير بورديو ، الخياطة الرفيعة والثقافة الرفيعة ، في تساؤلات الفكر المعاصر ، مرجع سابق .ص 68 .

53 بيير بورديو ، أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي ، ترجمة : إبراهيم فتحي ، دار العالم الثالث ، الطبعة الأولى ، 1995 .ص 110 .

54 بيير بورديو ، أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي نفس المرجع السابق .ص 132 .

55 H.blumer, social movements, in a.m.lee(ed),a new outline of the principles of sociology, new york.1946.p.199.

56 فاوستو أنطونيني ، عنف الإنسان أو العدوانية الجماعية ، ترجمة : نخلة فريفر ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1989 .ص 130 .

57 فاوستو انطونيني ، عنف الإنسان أو العدوانية الجماعية ، نفس المرجع السابق ، ص 131 .

58 صادر يونس ، بناء المجال العربي : مؤسسات العلم والعمل ، سلسلة دراسات للمجال العربي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1991 .ص 149 .

59 صادر يونس ، بناء المجال العربي : مؤسسات العلم والعمل ، نفس المرجع السابق ، ص 151 .

60 مستشار إنكلترا خلال القرن السادس عشر

61 كاتب إيطالي من القرن السابع عشر

62 كريستوف أجيتون ، العالم لنا . . العولمة الليبرالية والحركات الاجتماعية المناهضة لها ، ترجمة : طارق كامل ، دار ميريت ، القاهرة ، الطبعة الأولى 2005 .ص 171 .

63 لقد تجاوزت هذه الأممية الأميركيتين لتصل إلى أوروبا وأفريقيا وآسيا ولتضم حوالي 50 مليون عضو

أنظر : كريستوف أجيتون ، العالم لنا .. العولمة الليبرالية والحركات الاجتماعية المناهضة لها ، نفس المرجع السابق ، ص 172 .

64 عبد الرحيم العطري ، سوسيولوجيا الشباب المغربي : جدل الإدماج والتهميش ، مرجع سابق ،ص 15 .

65 نفس المرجع ، ص 15 .

66 في الثامن من مارس 1857 خرجت عاملات معامل النسيج في مدينة شيكاكو احتجاجا على القهر والتمييز ، مطالبات بتحديد سقف مدة العمل اليومية في ثمان ساعات ، والمساواة في الأجر والحقوق مع العمال ، وتخليدا لهذا الحدث فقد أقر مؤتمر النساء الاشتراكيات المنعقد سنة 1910 بكوبنهاغن ، باقتراح من الألمانية كلارا زتكين Klara Zetkin بتحويل يوم 8 مارس إلى يوم عالمي للنساء ، أما منظمة الأمم المتحدة فلم تصادق على هذا الموعد إلا في سنة 1977 .

67 كانت ومازالت قولة الفرنسية سيمون دي بوفوار Simon de Bouvoire "لا نولد نساء ، بل نصير نساء " ، مؤطرة وشاحذة لكثير من الأطروحات والمقاربات التي انشغلت بالقضية النسائية

68 النوع مفهوم صاغته مناضلات الحركة النسائية بالبلدان الأنجلوساكسونية وانتشر فيما بعد على نطاق كوني ،و تعد آن أوكلي Ann Oakley أول من حدد مفهوم النوع ، من وجهة نظر نسائية ، وذلك سنة 1972 ، قائلة : " تحيل كلمة جنس إلى الفروق البيولوجية بين الذكور والإناث : أي إلى الفرق الظاهر بين الأعضاء التناسلية وإلى ما يرتبط بها من فرق في الوظائف الإنجابية ، أما النوع فهو مسألة ثقافة ، ويحيل إلى التصنيف الاجتماعي إلى مذكر ومؤنث"

69 تذهب سالي غينيت Sally Guenitte إلى القول بأن النوع هو المعنى الحضاري الذي يلحق بهوية الجنس ، فالنوع بكليته حضارة وليس طبيعة ، أما الجانب الطبيعي في النوع فهو الفارق الجنسي أو الفيزيولوجي"

انظر : زكي الجابر ، المرأة وإشكالية النوع ،المدونة المغربية لبحوث الاتصال ، العدد العاشر ، ماي 1999 ،ص9-10 .

70 "إن المعتزلة ورغم قلة ما وصلنا من أدبياتهم ، فقد احتلوا صفحات ناصعة من تاريخ التمرد العربي الإسلامي في سبيل العقل ، وفتحوا الطريق للمتكلمة والفلاسفة ، رغم نطع الجلاد وصولة السياف"

أنظر : فاروق القاضي ،آفاق التمرد : قراءة نقدية في التاريخ الأوروبي والعربي الإسلامي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى 2004 ،ص 454 .

71 Sorokin Pitirim , Sociology of Revolution New York, the free press, 1983, 2 end edition, PP.45 – 46

72 جان ماري مولر ، استراتيجية العمل اللاعنفي ، حركة حقوق الإنسان ، بيروت ، 1999 ، ص 39 .

73 جين شارب ، كفاح اللاعنف وسيلة فعالة للعمل السياسي ، ترجمة : أحمد العلمي ، دار الجديد ،الطبعة الأولى ، 1998 ، ص 4 .

74 جين شارب ، من الدكتاتورية إلى الديمقراطية : إطار تصوري للتحرر ، ترجمة : خالد دار عمر مؤسسة ألبرت أينشتاين ، بوسطن ، 2003 ،ص 68 .

75 هربرت ماركوز ، الإنسان ذو البعد الواحد ، مرجع سابق ،ص 70 .

76 بيير بورديو ، أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي ، ترجمة : إبراهيم فتحي ، دار العالم الثالث ، الطبعة الأولى ، 1995 ،ص 110 .

77 بيير بورديو ، أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي ، نفس المرجع السابق ،ص 110 .

78 مجموعة من الباحثين ، غاندي صانع اللاعنف ، ، مركز اللاعنف وحقوق الإنسان ، بيروت ، الطبعة الأولى ،1996 . ص 43.

79 عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،الطبعة الأولى ، 1987 . ص . 256 .

80 جون لوكا ،آليات العنف ، في ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن ، تحرير وتقديم : عبد المنعم مسعد ، أعمال الندوة المصرية الفرنسية الخامسة ، القاهرة ، 19-12 نوفمبر 1993 ، مركز البحوث السياسية ، القاهرة الطبعة الأولى ، 1994 . ص 33 .

81 تيد روبرت غير ، لماذا يتمرد البشر؟ ، مركز الخليج للأبحاث ، الطبعة الأولى ،2004 ،ص 22 .

82 تيد روبرت غير ، لماذا يتمرد البشر؟ ، نفس المرجع السابق ،ص 45 .

83 نفس المرجع ، ص 46 .

84 نفس المرجع ، ص 46 .

85Michel Wieviorka, Mouvements et anti-mouvement sociaux de demain, Dans : Pierre Cours Salies Et Autres, Les mobilisations collectives : une controverse

sociologique, PUF.2003.p.61.

86 " تاريخيا يعود استخدام مفهوم "الحرمان النسبي" إلى أربعينيات القرن الماضي، وذلك للدلالة على مشاعر الفرد الذي يفتقر إلى مركز ما أو إلى ظروف يعتقد أنه يجب أن تتوفر له، وتتحدد المعايير المتعلقة بما يجب أن يكون لديه بالنسبة لما يمتلكه شخص ما أو جماعة أخرى."

أنظر : تيد روبرت غير، لماذا يتمرد البشر؟، مرجع سابق، ص. 219.

87 نفس المرجع، ص. 220.

88 مجموعة من الباحثين، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، مركز البحوث العربية والأفريقية، القاهرة، الطبعة الأولى 2006، ص. 302.

89 مجموعة من الباحثين، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، نفس المرجع، ص. 303.

90 Rambaud Placide, sociologie rurale, Mouton Editeur, paris.1976.p.286.

91 مجموعة من الباحثين، الحركات الاجتماعية في العالم العربي، مرجع سابق، ص. 305.

92 إريك هوبزباوم، عصر الثورة.. أوروبا 1789 1848، ترجمة: فايز الصياغ، تقديم: مصطفى حمارنة، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، 2001، ص. 99.

93 إريك هوبزباوم، عصر الثورة.. أوروبا 1789 1848، نفس المرجع، ص. 99.

94 امحمد مالكي، العنف في العلاقات الدولية: قراءة في تاريخ المفهوم ودلالاته المعاصرة، مجلة الوحدة، السنة الثامنة، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، العدد 67، أبريل 1990، ص. 6.

95 Pierre Cours Salies Et Autres, Les mobilisations collectives : une controverse sociologique, PUF.2003.p.5.

96 Abdessalam Cheddadi, Penser la crise, Revue Signes du présent, n 5.1989. pp.1317-.dans:

– كمال عبد اللطيف في حدود الخطاب السياسي القومي: من الأزمة إلى إعادة البناء، في كتاب جماعي بعنوان: "في الثقافة والفلسفة: دراسات مهداة للأستاذ أحمد السطاتي" تنسيق: سالم يفوت، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 74، الطبعة الأولى، الرباط، 1997، ص. 21.

97 كمال عبد اللطيف، في حدود الخطاب السياسي القومي: من الأزمة إلى إعادة البناء، في كتاب جماعي بعنوان: "في الثقافة والفلسفة: دراسات مهداة للأستاذ أحمد السطاتي". نفس المرجع، ص. 22.

98 امحمد مالكي، العنف في العلاقات الدولية: قراءة في تاريخ المفهوم ودلالاته المعاصرة، مرجع سابق، ص. 6.

99 ، دكمجيان، الأصولية في الوطن العربي، ترجمة: عبد الوارد سعيد، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص. 24. ورد في: - محمد ضريف، الحركة الإسلامية: النشأة والتطور، منشورات الزمن، الكتاب رقم 3، الرباط، الطبعة الأولى يونيو 1999، ص. 27.

100 André Lalande, Vocabulaire technique et critique de la philosophie, PUF, paris, 2eme édition, 1992.p.138.

101 أحمد شرف، الانتفاضة الفلسطينية: مفهومها وطبيعتها، مجلة الوحدة، السنة الثامنة، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، العدد 87، دجنبر 1991، ص. 6.

102 عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الشباب المغربي: جدل الإدماج والتهميش، مرجع سابق، ص. 50.

103 كارل ماركس وفريديريك إنجلز، بيان الحزب الشيوعي 1848، في: ج تيموتز روبيرتس وأيمي هايت، من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي، ترجمة: سمر الشيشكلي، مراجعة: محمود ماجد عمر، الجزء الأول، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، الطبعة الأولى، العدد 309، نونبر 2004، ص. 46.

104 كارل ماركس وفريديريك إنجلز، بيان الحزب الشيوعي 1848، في: ج تيموتز روبيرتس وأيمي هايت، من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي، نفس المرجع، ص46.

105 محمد عابد الجابري، بدلا من صدام الحضارات.. توازن المصالح، في كتاب جماعي بعنوان: "في الثقافة والفلسفة: دراسات مهداة للأستاذ أحمد السطاتي"، مرجع سابق، ص. 17.

106 محمد عابد الجابري، نفس المرجع، ص. 19.

107 عبد الإله بلقزيز، العنف والديموقراطية، منشورات الزمن، الكتاب رقم 2، الرباط، الطبعة الأولى، يونيو 1999، ص. 10.

108 جان كاردونيل ، الإيمان والثورة ، ترجمة : أيوب المرابط ، مجلة اختلاف ، العددان الثالث والرابع ، السنة الأولى ، دجنبر مارس 1992 .ص .35 .

109 نديم البيطار ، التجربة الثورية بين المثال والواقع ، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية ، سلسلة ثقافتنا القومية ، رقم 2 ، الرباط ، الطبعة الأولى .1989 .ص .23 .

110 حسنين توفيق إبراهيم ، كيف نفهم ما حدث في الجزائر ، مجلة اليقظة العربية ، السنة الخامسة ، العدد الخامس ، ماي 1989 .ص29-30 .

111 فاروق القاضي .آفاق التمرد : قراءة نقدية في التاريخ الأوروبي والعربي الإسلامي ، مرجع سابق .ص .11 .

112 فاروق القاضي .نفس المرجع ، ص .140 .

113 إريك هوبزباوم .عصر الثورة . . أوروبا 1789 1848 ، مرجع سابق .ص .37 .

114 تيد روبرت غير ، لماذا يتمرد البشر؟ ، مرجع سابق .ص .264 .

115 أنظر الصفحة 58 من هذه الدراسة .

116 رونالد أرونسون ، كامي وسارتر ، ترجمة : شوقي جلال ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، الطبعة الأولى ، عدد334 ، دجنبر 2006 .ص .156 .

117 رونالد أرونسون ، كامي وسارتر ، نفس المرجع .ص .175 .

118 غوستاف لوبون ، سيكولوجية الجماهير ، مرجع سابق .ص 23 .

119 نفس المرجع ، ص .55 .

120 نفس المرجع ، ص .76 .

121 نور الدين الزاهي ، المقاربة والاحتجاج ، مجلة وجهة نظر .السنة السادسة .الرباط عدد مزدوج 19-20 ربيع وصيف 2003 ، ص .11 .

122 نور الدين الزاهي ، المقاربة والاحتجاج ، نفس المرجع ، ص .12 .

123 Bertrand Badie, les deux états, pouvoir et société en occident et en terre d'islam ,librairie Arthemes, fayard.1987.p.225.

124 Bertrand Badie, les deux états, pouvoir et société en occident et en terre d'islam, Op.Cit.p.225.

125 " السيبة باللسان العربي الدارج بالمغرب هي حالة ناس خرجوا من وضع الرعية المنقادين لأمير هو صاحب السلطة المخزنية المركزية"

أنظر : مجموعة من الباحثين تحت إشراف محمد حجي ، معلمة المغرب ، الجزء الخامس عشر ، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ، مطابع سلا ، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص .5206 .

126 عبد الرحمن المودن ، البوادي المغربية قبل الاستعمار : قبائل إيناون بين القرن السادس عشر والتاسع عشر ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، سلسلة رسائل وأطروحات ، رقم 25 ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 1995 .ص .399 .

127Abdellah laroui, Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain, Maspero, Paris.1980.pp.5455-.

128 محمد المنوني ، مساهمة في ندوة " لماذا القرن التاسع عشر ؟ " ، مجلة المشروع ، العدد 9 ، سنة 1988 ، ص .69 .

129 لقد عانت مدينة سلا مثلا من غارات القبائل المنتمية لأحوازها مثل حصين وعامر وأعراب الرباط والوداية وبعض فرق زعير لزمن طويل ، وهو ما كان يدفع آل سلا إلى الإسراع بإقفال أبواب مدينتهم مباشرة بعد آذان العصر ، حيث تعرف المدينة وأبوابها ، في هذا التوقيت بالتحديد حركة دائبة ممزوجة بالخوف والحذر ، إلى الدرجة التي جعلت المتن الشعبي يحتفظ لهذه الحالة بوصف ساخر يبرز بأن " أهل سلا يصابون بالحمق عند آذان العصر" ، وفي هذا الصدد يؤكد صاحب الاستقصا أنه في " سنة 1849 كانت فتنة عرب عامر بأحواز سلا وفتنة عرب زعير بأحواز رباط الفتح" و يضيف قائلا بأنه " في سنة 1866 عاد أعراب البادية إلى العيث في الطرقات ، فقد حاصر عرب عامر مدينة سلا وأفسدوا جناتها ومسوا الداخل إليها والخارج منها واستمر ذلك إلى عيد الأضحى" .

أنظر : أحمد بن خالد الناصري ، كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ، تحقيق : أحمد الناصري ، أشرف عليه : محمد حجي ، إبراهيم بوطالب ، أحمد التوفيق ، الجزء التاسع .منشورات وزارة الثقافة والاتصال .الرباط ، الطبعة الأولى 2001 ، ص .60 و ص .118 .

130 • لقد قضى السلطان مولاي الحسن فترة من حياته يجول على رأس جيشه ، وقد أقام ثكنات شرفية حتى ببعض

السهول لتهدئة القبائل المضطربة ... وفي سنة 1874 قام بحركة ضد أيت أومالو ، وفي سنة 1875 ، كان عليه تهدئة قبائل الرحامنة وأولاد بوسبع ، وأيت شغروشن (زيان ، بني مكيلد ، أيت شخمان) وأيت اسيكرن وأيت إسري سنة 1888 و قبائل زمور وغياثة في سنة 1889 ، والريف ومنطقة البوغاز سنة 1894 ."
انظر :

Henri Terrasse, Histoire du maroc : des origines à l'établissement du protectorat français,Ed atlantides, Casablanca,1949.p.335.

131 ولقد ضرب السلطان مولاي الحسن رقما قياسيا في عدد رحلاته وحركاته التي كانت بمعدل واحدة في السنة ، حتى اشتهر بأن عرشه كان هو صهوة جواده"

انظر : مصطفى بوشعراء ، علاقة المخزن بأحواز سلا : قبيلة بني حسن 1860-1912 ، مرجع سابق ،ص 62 .

132 ألبير عياش ، المغرب والاستعمار : حصيلة السيطرة الفرنسية ، ترجمة : عبد القادر الشاوي ؛ نور الدين سعودي ، مراجعة وتقديم : إدريس بنسعيد ، عبد الأحد السبتي ، سلسلة معرفة الممارسة ، دار الخطابي للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، 1985 .ص .58-59 .

133 " الحركة مصطلح مخزني- بسكون الراء – وتعني شبه الغزوة أو المسيرة العسكرية والمشارك فيها يسمى الحارك ، وقد احتفظت الكلمة في اللسان الدارج بمعنى يرتبط بالفرس والركض به ... وتعني الحركات تلك العمليات العسكرية التي تنظمها السلطة المركزية لإثبات سيادتها على البلاد ... وكانت الحركة مثلا في عهد السلطان المولى الحسن تضم ما بين 15 ألف إلى 170 ألف رجل ، وفي إحدى الحركات الحسنية ، نجد أن عدد المشاركين ناهز 15 ألف و900 شخص موزعين كالآتي : 8000 من العسكر و1500 من المسخرين 1000 من رماة الخناطي البرانيين والداخليين (المقصود أصحاب الحرف الموجودين داخل القصر وخارجه) 400 من الحمارة و1000 من الراجلين و400 من أصحاب الخيل وغيرهم ... ولقد كانت هذه الحركات تستهدف تأديب بعض القبائل إما لطغيانها وتعديها أو من أجل استخلاص الضرائب ، فمن أجل السبب الأول نذكر حركة المولى عبد الرحمان ضد بني موسى الذين قتلوا عاملهم أحمد بن زيدوح ، وحركة المولى الحسن ضد زمور الذين قتلوا نائب عاملهم أحمد بن المودن الفرجي ، وحركته ضد بني مطير الذين هجموا على مكناس وحركته ضد بني يزناسن الذين اجبروا عامل السلطان بن الشليح على التنازل لصالح بن الشرشة سنة 1876 ، أما الحركات من أجل تحصيل الضرائب فنذكر منها الحركة على زمور سنتي 1843, 1843 ، وعلى تافيلات سنة 1854 وعلى الرحامنة سنة 1875 وعلى سوس سنة 1886 "

انظر : مجموعة من الباحثين تحت إشراف محمد حجي ، معلمة المغرب ،الجزء الحادي عشر ، مرجع سابق ، ص .3379-3380 .

134 مجموعة من الباحثين تحت إشراف محمد حجي ، معلمة المغرب ،الجزء الحادي عشر ، مرجع سابق ، ص .3379 .

135 ألبير عياش ، المغرب والاستعمار : حصيلة السيطرة الفرنسية ، مرجع سابق ،ص .58-59 .

136 الهادي الهروي ، القبيلة ، الإقطاع والمخزن : مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844-1934 ، أفريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 2005 ،ص .65 .

137 محمد حنداين ، المخزن وسوس(1672-1822) : مساهمة في دراسة تاريخ علاقة الدولة بالجهة ، دار أبي رقراق للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، الرباط ، 2005 ،ص .184 .

138 محمد حنداين ، المخزن وسوس(1672-1822) : مساهمة في دراسة تاريخ علاقة الدولة بالجهة نفس المرجع . ص .184 .

139 عبد الرحمن المودن ، البوادي المغربية قبل الاستعمار : قبائل إيناون بين القرن السادس عشر والتاسع عشر ، مرجع سابق ،ص .222 .

140 إدريس بنعلي ، الانفتاح على السوق العالمية وانعكاساته على التنظيم الحضري في القرن التاسع عشر ، ترجمة : بشير القمري ، مجلة المشروع ، العدد 9 ، سنة 1988 ، ص .29 .

141 الهادي الهروي ، القبيلة ، الإقطاع والمخزن : مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844-1934 ، مرجع سابق ،ص .23 .

142 محمد الضعيف الرباطي ، تاريخ الضعيف الرباطي : تاريخ الدولة السعدية 1165-1233هجرية ، تحقيق وتعليق وتقديم : أحمد العماري ، الرباط 1986 ،ص .382 .

143 Alain, claisse, le Makhzen Aujourd'hui, Ed CNRS, Paris, 1992, p 286.

144 مصطفى بوشعراء ، علاقة المخزن بأحواز سلا : قبيلة بني حسن 1860-1912 ، مرجع سابق ، ص .64 .

145 « من خلال إحصائية استخرجت من أعمال المؤرخين أحمد بن خالد الناصري (1835-1897) وعبد الرحمان

بن زيدان (1878-1946) ، يتبين أن جنود السلاطين المتعاقبين على الحكم في الفترة الممتدة من عام 1632 إلى 1892 قاموا بأزيد من 350 حملة عسكرية ضد قبائل مختلفة "

أنظر : عبد الله رشد ، كفاح المغاربة في سبيل الاستقلال والديموقراطية 1953-1973 ، الشركة الجديدة للمطابع المتحدة ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 2004 ،ص 16 .

146 محمد سبيلا ، المغرب في مواجهة الحداثة ، منشورات الزمن ، الكتاب الرابع ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 1999 ، ص72 .

147 محمد سبيلا ، المغرب في مواجهة الحداثة ، نفس المرجع ، ص72 .

148 فاطمة العياوي ، كلف البوادي في القرن التاسع عشر ، في كتاب : البادية المغربية عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ص 144 .

149رحمة بورقية ، العرف ، العلماء والسلطة في القرن التاسع عشر ، المجلة المغربية للاقتصاد والاجتماع ، العدد السابع 1984 ،ص . 173 .

150رحمة بورقية ، العرف ، العلماء والسلطة في القرن التاسع عشر ،نفس المرجع ، ص . 173 .

151محمد جسوس ، النظام المخزني وضرورة الديمقراطية والتحديث ، حوار : يونس مجاهد ، يومية الاتحاد الاشتراكي ، 28 يناير 1995 .

152 مجموعة من الباحثين تحت إشراف محمد حجي ، معلمة المغرب ،الجزء الخامس عشر ، مرجع سابق ، ص 5206 .

153 محمد الطوزي ، الملكية والإسلام السياسي في المغرب ، ترجمة : محمد حاتمي وخالد شكراوي ، مراجعة : عبد الرحيم بنحادة ، نشر الفنك ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2001 ،ص 53 .

154 محمد الطوزي ، الملكية والإسلام السياسي في المغرب ، نفس المرجع ، ص 53.

155 الهادي الهروي ، القبيلة ، الإقطاع والمخزن : مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844-1934 ، مرجع سابق ،ص 21 .

156 Robert Montagne, les berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc, Librairic Félix Alian, 1930, P 375. dans :

الهادي الهروي ، نفس المرجع السابق ،ص 23 .

157 الهادي الهروي ، نفس المرجع ، ص 56 .

158 محمد الضعيف الرباطي ، تاريخ الضعيف الرباطي : تاريخ الدولة السعدية 1165-1233 هجرية ، مرجع سابق ،ص 631 .

159 أحمد التوفيق ، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان) ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط ، الطبعة الثانية ، 1983 ،ص 119 .

160 محمد حنداين ، المخزن وسوس(1672-1822) : مساهمة في دراسة تاريخ علاقة الدولة بالجهة ،مرجع سابق ، ص 101 .

161 محمد حنداين ، نفس المرجع ،ص 101 .

162 سعيد علوش ، معجم المصطلحات الأدبية المعاصرة ، مطبوعات المكتبة الجامعية ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 1984 ،ص 41 .

163 محمد جسوس ، جدلية الكم والكيف في الدراسات السوسيولوجية المعاصرة ، في كتاب : المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية ، تنسيق : المختار الهراس ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، سلسلة ندوات ومناظرات ، رقم 100 ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2002 ،ص 16 .

164 مارتن هيدغر ، مفهوم الزمن ، مجلة العرب والفكر العالمي ، بيروت ، العدد الرابع ، خريف 1988 ، ، ص 57 .

165 رولان بارث ، المغامرة السيميولوجية ، ترجمة : عبد الرحيم حزل ، دار تينمل للطباعة والنشر ، مراكش ، الطبعة الأولى ، 1993 ،ص 26 .

166 Abdellatif Menouni, Le syndicalisme ouvrière au maroc, Edma, Casablanca, 1979.p.29.

167 و تسمى منلمة السوق أو مستفاد السوق وهي ضريبة تفرض على السلع والمبيعات داخل الأسواق ، وهي ما يطلق عليه أنا " الصنك " .

168 وكان أمين الأمناء بفاس ، وقد أقطعه السلطان مولاي الحسن رخصة لتصدير القطاني والحبوب كتعويض عن خسائره

أيام هذه الثورة .

أنظر :

Michaux Bellaire, villes et tribus du maroc : Tanger et sa zone, A.M.vol. paris.1921p.130.

169 أحمد بن خالد الناصري ، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ، الجزء التاسع مرجع سابق ، ص .129 .

170 عبد الرحمن المودن ، البوادي المغربية قبل الاستعمار : قبائل إيناون بين القرن السادس عشر والتاسع عشر ، مرجع سابق ، ص .20 .

171 " لقد أطلقت على الرجل عدة ألقاب من بينها الروكي ، وهي كلمة جاءت من روك في القاموس المخزني بمعنى خرج عن طاعة السلطان ، فالروكي من قبيلة روّاكة ، ثائر ضد المخزن ، وبوحمارة أي صاحب الحزام الذي يوضع فيه البارود ، كما أطلق عليه المخزن المزيزي اسم بوحمارة للتقليل من أهميته وتبخيسه لأنه يركب أتان الدواب ثمناً " إلا أن إسمه الحقيقي" كما أثبته بنفسه فهو الجيلالي بن عبد السلام بن إدريس اليوسفي الزرهوني ، وهو من مواليد 1862"

أنظر : محمد الصغير الخلوفي ، بوحمارة من الجهاد إلى التآمر : المغرب الشرقي من 1900 إلى 1909 ، دار نشر المعرفة ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 1993 ، ص .6 و ص .23 .

172 مجموعة من الباحثين تحت إشراف محمد حجي ، معلمة المغرب ،الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص .1654 .

173 مصطفى فنير ، المخزن وقواد البوادي ، في كتاب : البادية المغربية عبر التاريخ ، مرجع سابق ،ص .80 .

174 « لقد استغل الجيلالي الزرهوني النزاع الذي اندلع بين المولى عبد العزيز وأخيه المولى عبد الحفيظ حول الملك في غشت 1907 ، فأحكم سيطرته على جل القبائل الواقعة بنهر ملوية . . . وقد تعقبته جيوش السلطان مولاي عبد الحفيظ ، إلى أن ألقت عليه القبض بزاوية مولاي عمران يوم 22 غشت 1909 ، واقتيد إلى فاس سجينا في قفص وأعدم يوم الخميس 9 شتنبر 1909"

أنظر : مجموعة من الباحثين تحت إشراف محمد حجي ، معلمة المغرب ،الجزء الخامس ، مرجع سابق ، ص .1656 .

175 محمد الصغير الخلوفي ، بوحمارة من الجهاد إلى التآمر : المغرب الشرقي من 1900 إلى 1909 ، مرجع سابق ، ص .29 .

176 حتى لا نقع في فخ التحقير آثرنا تسمية الحركة باسم صاحبها بدل الانسياق وراء اللقب التحقيري الذي يعطى لها أي بوحمارة .

177 Abdelghani abou hani, l'état et les quartiers populaires au maroc,Op.Cit. p.144145-.

178 مباشرة بعد عيد الأضحى اعتقل الإسكافي علال لحسن بسجن مراكش إلى أن تم ترحيله إلى فاس ،لتنقطع أخباره في النهاية ، بما يفيد أنه تعرض للتصفية الجسدية .

179 لقد فسخت السلطة المخزنية العقد الذي كان يربطها بالبنك الألماني وقامت بسحب النقود الجديدة وتم إعفاء المحتسب والباشا من مهامهما وتم إلغاء عدد من الضرائب على الأسواق والأبواب والمعاملات .

180Abdellatif Menouni, Le syndicalisme ouvrière au maroc, Ibid.p.50.

181 Charles André Julien, Le Maroc face aux impérialismes (14151956-), Editions Jeune Afrique, paris, pp.257.258.

182 إقليم الرشيدية حاليا

183 " حكم على عدي أوبيهي بالإعدام سنة 1959 ، لكنه مات مسموما داخل سجنه ، كما تؤكد ذلك أغلب الروايات"

أنظر : مجلة الصحيفة المغربية ، عدد خاص بمرور 50 سنة على الاستقلال ، الدار البيضاء ، العدد9 ، بتاريخ 11-17 نونبر 2005 ،ص .10 .

184 إثر ذلك قام الثوار بتشكيل تنظيم مسلح يحمل اسم " جبهة النهضة الريفية " ، لكن في التاسع من يناير 1959 سيشرع في سحق الانتفاضة ، حين وصل الملك الراحل الحسن الثاني ، كان حينها وليا للعهد ، على رأس 20 ألف مقاتل ، رفقة الجنرال أوفقير ، أثناء ذلك أعطيت مهلة 48 ساعة للثوار المتحصنين في الجبال للنزول والاستسلام ، إلا أنهم رفضوا ، فتم الهجوم على آيت بوعياش ، إمزورن ،آيت حذيفة إيقيون ، أربعاء تاوريرت وباقي المناطق ، وفي شهر فبراير 1959 ستتعرض قرى الريف للقصف جوي عنيف طيلة أسبوع ،لتظل المنطقة إلى غاية 1962 منطقة عسكرية .

أنظر : عبد الرحيم العطري ، صناعة النخبة بالمغرب : المخزن والمال والنسب والمقدس طرق الوصول إلى القمة ، منشورات دفاتر وجهة نظر ، العدد التاسع ، الرباط ،الطبعة الأولى ، 2006 ،ص .264 .

185 مصطفى بوعزيز ، هنا وهناك : جدل الالتزام والموضوعية ، منشورات منظمة العمل الديموقراطي الشعبي ، مطبوعات القدس ، الطبعة الأولى ، 1997 .ص .106-107 .

186 Mohamed Lahbabi, Positions et Propositions au fil des jours : 19601980-, Editions Maghrébines, Casablanca, 1982.p.128.

187 جون واتربوري ، أمير المؤمنين : الملكية والنخبة السياسية المغربية ، ترجمة : عبد الغني أبو العزم ، عبد الأحد السبتي ، عبد اللطيف الفلق ، مؤسسة الغني ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2004 .ص 422 .

188 عزيز خمليش ، الانتفاضات الحضرية بالمغرب : دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981 ، مرجع سابق . ص 98 .

189 عبد الحميد عقار ، 20 يونيو : التحول والتحول العاق ، مجلة الجسور ، السنة الأولى ، الدار البيضاء ، العدد الثاني ، يونيو ، غشت 1981 ، ص .185 .

190 " لقد ظهرت المؤسسة العسكرية دوما كحليف أساسي للقصر في مواجهة الانتفاضات الشعبية التي عرفتها منطقة الريف سنة 1959 والدار البيضاء سنة 1965 ، بل إن حضور الجيش من أجل ضبط النسق أمنيا وقمعيا ظل مستمرا في مختلف لحظات المغرب العصيبة ، ففي سنوات 1981 و1984 بالبيضاء و1990 بفاس ولحد الآن يقدم الجيش الدليل تلو الدليل على انه بمقدوره التدخل في الوقت المناسب لإنهاء جولات الصراع لصالحه طبعا"

أنظر : عبد الرحيم العطري ، صناعة النخبة بالمغرب : المخزن والمال والنسب والمقدس طرق الوصول إلى القمة ، مرجع سابق ، ص .238 .

191 عزيز خمليش ، مرجع سابق ، ص .108 .

192 يمكن أن نجزم بأن ما وقع ليس من صنع أية قوة سياسية منظمة ومسؤولة ، ذلك لأن الأحزاب السياسية جميعها ، وبدون استثناء ، لم تتخذ أي قرار في هذا المضمار ، ولم تعمل على المساهمة ، كتنظيمات ، في الإضراب والمظاهرات . والنقابات ، بدورها ، ظلت بعيدة عن هذه الأحداث ولم تقم فيها بأي دور ، بل ولم تتبناها ولم تزكها"

أنظر : علي يعته ، تغيير الاتجاه لضمان الاستقرار وتحقيق المطالب ، مطبوعات البيان ، أبريل 1984 .ص .17 .

193 " الأوباش اللي ناضو في الحسيمة وتطوان والقصر الكبير والناظور ، الناس ديال الشمال راهم عارفين ولي العهد ، وحسن ما يعرفوش الحسن الثاني فهاذ الباب"

أنظر : مجلة نيشان ، السنة الثانية ، العدد 106 ، بتاريخ 16-22 يونيو 2007 .ص .28 .

194 Mounia Bennani Chraibi, Soumis et Rebelles : Les jeunes au Maroc, Editions Le Fennec, 1995.p.284.

195 عبد الرحيم العطري ، المغرب الاجتماعي خلال سنة 2006/2005 : سنة بطعم الهشاشة والاحتقان ، في كتاب : حالة المغرب 2006/2005 ، كراسات استراتيجية رقم 2 ، منشورات مجلة وجهة نظر ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2006 . ص .150 .

196 المختار الهراس ، التحليل الانقسامي للبنيات الاجتماعية في المغرب العربي : حصيلة نقدية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 54 ، غشت 1983 .ص . 98 .

197 عزيز خمليش ، الانتفاضات الحضرية بالمغرب ، مرجع سابق .ص .53 .

198 نديم البيطار ، المثقفون والثورة : الأنتيليجنسيا كظاهرة تاريخية ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام بيروت ، الطبعة الثانية 2001، .ص .27 .

199 صابر بركات ، حركة الطبقة العاملة في مصر ، في كتاب : الحركات الاجتماعية في الوطن العربي ، مجموعة من الباحثين تقديم : سمير أمين ، تحرير : عزة خليل ، مركز البحوث العربية والإفريقية والملتقى العالمي للبدائل ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2006 . ص .346 .

200 عماد عصام ، الفكر الليبرالي ومستقبل التحركات الاجتماعية ذات المرجعية الدينية ، في كتاب : الحركات الاجتماعية في الوطن العربي ، نفس المرجع السابق .ص .374 .

201 عبد الرحمان رشيق ، الانتفاضة ومنطق السببية ، حوار : عزيز خمليش ، بتاريخ 28 فبراير 1998 ، في كتاب : الانتفاضات الحضرية بالمغرب مرجع سابق .ص .245 .

202 عبد الرحمان رشيق ، الانتفاضة ومنطق السببية ، نفس المرجع .ص .245 .

203 عبد الصمد الديالمي ، الانتفاضات بالمغرب ، حوار : عزيز خمليش ، بتاريخ 18 فبراير 1998 ، نفس المرجع ، ص 242 .

204 عبد الرحمن المودن ، التوتر والانفراج في علاقات البادية والمدينة في مغرب ما قبل الاستعمار ، في كتاب : العلاقات

بين البوادي والمدن ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، سلسلة ندوات ومناظرات ، رقم 10 ، الرباط ، الطبعة الأولى 1988، ص .43 .

205 "في سنة 1965 ذاتها ستنفجر قضية اختطاف واغتيال المهدي بن بركة من أمام مقهى ليب بباريس ، وسيبدو واضحا أن المواجهة بين الأطراف المتنافسة قد اتخذت مسارا دمويا من غير شك ، وأمام فشل هذه التجربة السياسية وارتفاع درجات الصراع بين القصر والأحزاب السياسية ، وعدم فعالية الوصفات التي اقترحها المستشار الملكي أحمد رضا كديرة عن طريق تأسيس جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية بغية مزاحمة هذه الأحزاب وتحجيم دورها وامتدادها الجماهيري"

أنظر : عبد الرحيم العطري ، صناعة النخبة بالمغرب : المخزن والمال والنسب والمقدس طرق الوصول إلى القمة ، مرجع سابق . ص .229-230 .

206 عبد الصمد الديالمي ،الانتفاضات بالمغرب ، حوار : عزيز خمليش ، بتاريخ 18 فبراير 1998 ، مرجع سابق ، ص .242 .

207 عبد الصمد الديالمي ،نفس المرجع ، ص .242 .

208 حسنين توفيق إبراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، مرجع سابق ،ص .98 .

209 Chombart De Lauwe,Des Hommes et des villes,PAYOT.paris.1970.p.19.

210 "في 28 ماي 1981 قررت الحكومة رفع أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة 39% بالنسبة للسكر و40% فيما يتعلق بالحبوب والدقيق ، 28% بالنسبة للزيوت الغذائية ، 77% فيما يخص الزبدة و14% فيما يتعلق بالحليب ، أي ما يقارب 40% من أثمان مجموع مواد الاستهلاك الأساسية » أنظر :

Mohamed Lahbabi, Positions et Propositions au fil des jours : 19601980-, Ibid. p.138.

211 انتفاضة يناير 1977 بمصر جاءت كرد فعل مباشر على الزيادة في أسعار المواد الغذائية الأساسية وفرض رسوم جمركية وضريبية جديدة ، وفي نفس الاتجاه يمكن قراءة انتفاضة يناير 1978 بتونس ، فقد كانت بسبب ارتفاع الأسعار ، وهو ما تكرر في أحداث 2 يناير 1984 لما قررت الحكومة التونسية إلغاء صندوق المقاصة والزيادة ب 70% في أسعار الدقيق . انتفاضات الخبز ستسجل حضورها أيضا بالجزائر لما خرج الأطفال والشباب في الرابع من أكتوبر 1988 ، في مظاهرات للاحتجاج على ندرة مواد الاستهلاك الأساسية

212Larbi Talha, révoltes urbaines : dépendance alimentaire et endettement extérieure. AAN, Editions de CNRS.1984.p.531.

213 جون واتربوري ، أمير المؤمنين : الملكية والنخبة السياسية المغربية ، مرجع سابق ،ص .421 .

214 حسنين توفيق إبراهيم ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، مرجع سابق ،ص .287 .

215 حسنين توفيق إبراهيم ، نفس المرجع ،ص .331 .

216 نفس المرجع ،ص .306 .

217مجموعة من الباحثين ، الحركات الاجتماعية في الوطن العربي ، مرجع سابق . ص .29 .

218 تاوستو أنطونيني ،عنف الإنسان أو العدوانية الجماعية ،مرجع سابق . ص70 .

219 « لقد جاءت حركة اللطيف كرد فعل احتجاجي على ظهير 16 ماي 1930 المتعلق بتنظيم القضاء في المناطق التي تحكمها الأعراف الأمازيغية ، وهو ما يعرف ، بالظهير البربري ، وقد كان الناس يرددون قبل كل صلاة وبعدها الدعاء التالي : يا لطيف ، يا لطيف ، نسألك اللطف فيما جرت به المقادير ، ولا تفرق بيننا وبين إخواننا البرابر"

أنظر : محمد مونيب ، الظهير البربري : أكبر أكذوبة سياسية في المغرب المعاصر ، دار أبي رقراق ، الرباط الطبعة الأولى ، 2002 ،ص .24 .

220 عزيز خمليش ، الانتفاضات الحضرية بالمغرب ، مرجع سابق ،ص .175 .

221 عبد الرحيم العطري ، أعطاب المغرب الاجتماعي : سنة لتكريس التفاوت وتجذير الهشاشة ، في كتاب : حالة المغرب : 2006-2007 ، كراسات استراتيجية عدد 3 ، منشورات مجلة وجهة نظر ، الرباط ، الطبعة الأولى 2007، ص .228 .

222 رحمة بورقية ، الدولة والسلطة في المجتمع المغربي : دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب ، دار الطليعة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1991 ،ص .11 .

223 عبد الرحمان رشيق ، تعامل الدولة مع الاحتجاجات ، حوار : لطيفة بوسعدن ، مجلة وجهة نظر ، عدد مزدوج 19-20 ، مرجع سابق ،ص .32 .

224 عبد الصمد الديالمي ، الانتفاضات بالمغرب ، مرجع سابق . ص .242 .

225 عزة خليل ، الحركات الاجتماعية في الوطن العربي ، نظرة عامة ، في كتاب : الحركات الاجتماعية في الوطن

العربي ، مرجع سابق .ص .80 .

226 محمد الساسي ، الحركات الاحتجاجية داخل الفضاء الحزبي المغربي ،مجلة وجهة نظر ، عدد مزدوج 19-20 ، مرجع سابق .ص .27 .

227 Alain Touraine, La voix et Le regard Editions Serial .Paris.1978.p.86.

228 مجموعة من الباحثين ،الحركات الاجتماعية في الوطن العربي ،مرجع سابق . ص .27 .

229 صابر بركات ، حركة الطبقة العاملة في مصر ، في كتاب : الحركات الاجتماعية في الوطن العربي ، نفس المرجع .ص 346 .

230 نديم البيطار ، المثقفون والثورة : الأنتليجنسيا كظاهرة تاريخية ، مرجع سابق .ص .85 .

231 إن الأطفال والشباب الذين يتم نقلهم من مدارسهم إلى وسط المدينة للمشاركة في الاحتفالات الوطنية أو لاستقبال ضيف دولة شقيقة أو صديقة ،عبر حافلات عمومية ، تجدهم يحرصون على تخريب هذه الحافلات وهم يرددون " خرسوا خرسوا الحكومة تخلصو " يعني خربوا خربوا فالحكومة سوف تؤدي الثمن ، فالأمر يتعلق بتجمع تأييدي ، لكنه يتحول ، إلى مناسبة لإعلان الرفض والاقتصاص من الحكومة .

232 Yves Michaud, Violence Et Politique, Editions Gallimard, Paris, 1978.p.80.

233 عبد الله ساعف ، تصورات عن السياسي في المغرب ، ترجمة : محمد معتصم ،دار الكلام ،الرباط ،الطبعة الأولى ، 1990 .ص .99 .

234 نور الدين الزاهي ، المقاربة والاحتجاج ، مرجع سابق ، ص 12 .

235 نور الدين الزاهي ، نفس المرجع .ص 12 .

236 بعد سلسلة من الإضرابات والاعتصامات لم يجد مهنيو المجازر البلدية بالدار البيضاء من أسلوب للاحتجاج غير الخروج إلى الشارع عراة ،احتجاجا على الشركة الإسبانية التي تشرف على تسيير المجازر
أنظر : يومية المساء ، العدد 201 ، السبت الأحد 12-13 ماي 2007 .

237 عبد الرحيم العطري ، سوسيولوجيا الشباب المغربي : جدل الإدماج والتهميش ، مرجع سابق .ص .49 .

238 عبد الرحيم المنار سليمي ، السلوك الاحتجاجي والموت التواصلي في الفضاء السياسي المغربي ، مجلة وجهة نظر ، عدد مزدوج 19-20 ، مرجع سابق .ص 14 .

239 "احتجاجا على ارتفاع فواتير الماء والكهرباء وتدني الخدمات الصحية وتدهور ظروف المعيشة وتحطيم القدرة الشرائية ، وبتأطير من بعض الأحزاب اليسارية والمنظمات الحقوقية تأسست تنسيقيات محلية لمناهضة ارتفاع الأسعار ، بلغ عددها 70 تنسيقية ، استطاعت أن تنظم العديد من الوقفات والمسيرات والاعتصامات ، وأن تتوج فعلها النضالي بمسيرة شعبية يوم 24 دجنبر 2006"
أنظر : عبد الرحيم العطري ، أعطاب المغرب الاجتماعي : سنة لتكريس التفاوت وتجذير الهشاشة ، مرجع سابق ، ص 240 .

1 مطاع صفدي ، أزمة الفكر العربي مع منهجياته ، مجلة الفكر العربي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، السنة الأولى ، العدد الأول ، يوليو 1978 .ص 30 .

240 مطاع صفدي ، أزمة الفكر العربي مع منهجياته ،نفس المرجع ، ص . 31 .

241 Guy rocher, introduction à la sociologie générale : l'action sociale .éditions HMH. Ltée .série points.1968.p.11.

242 إحسان محمد الحسن ، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ، بيروت ، دار الطليعة ، الطبعة الأولى ، 1982 ، ص .17 .

243 إحسان محمد الحسن ، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ،نفس المرجع ، ص .18 .

244 مصطفى عمر التير ، مقدمة في مبادئ وأسس البحث العلمي ، الدار الجماهيرية ، طرابلس ،الطبعة الأولى 1989 ، ص .65 .

245 المختار الهراس ، في كتاب : المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية ، مرجع سابق ، ص 10 .

246 المختار الهراس ، في كتاب : المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية ، تنسيق : المختار الهراس ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، سلسلة ندوات ومناظرات ، رقم 100 ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2002 .ص 10 .

247 عبد الرحيم عمران ، العلوم الاجتماعية بالمغرب ومناهجها بين مرجعية الضبط ومرجعية التغير الاجتماعي ، في كتاب : المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية ، نفس المرجع السابق ، ص .68 .

248 بالرغم من تقدمنا بعشرات الطلبات إلى وزارة الداخلية وولاية الرباط وسلا من أجل الاطلاع على إحصائيات

الوقفات الاحتجاجية التي عرفها شارع محمد الخامس خلال السنوات الأخيرة، فإن الرفض كان هو الجواب، ولهذا كان علينا أن ننتظر إلى حدود شهر يونيو 2007، لنقرأ في الصحافة جوابا لوزير الداخلية شكيب بنموسى في معرض رده على سؤال للفريق الاستقلالي خلال جلسة الأسئلة الشفهية بالبرلمان عن استعمال العنف من لدن قوات الأمن ضد المحتجين، مصرحا بأن شهور مارس وأبريل وماي من سنة 2007 عرفت تنظيم 372 وقفة احتجاجية توجد من بينها 202 وقفة خاصة بحملة الشهادات المعطلين. أنظر: يومية الأحداث المغربية، بتاريخ الأربعاء 20 يونيو 2007.

249 عبد الرحيم عمران، العلوم الاجتماعية بالمغرب ومناهجها بين مرجعية الضبط ومرجعية التغير الاجتماعي، مرجع سابق. ص. 68.

250 دنيال برتو، المنهجية في العلوم الاجتماعية، مجلة الفكر العربي، السنة الأولى، معهد الإنماء العربي، بيروت، العدد السادس، دجنبر 1978. ص. 15.

251 Michel forsé, les théories du changement social, dans la sociologie : histoire et idées, Coordonné par Philippe cabin et jean François dartier, éditions sciences humaines. Paris.2000.p.197.

252 المختار الهراس، منهج السيرة في السوسيولوجيا، في كتاب: إشكالية المناهج في الفكر العربي والعلوم الإنسانية، مرجع سابق. ص. 87.

253 عبد الرحيم عمران، العلوم الاجتماعية بالمغرب ومناهجها بين مرجعية الضبط ومرجعية التغير الاجتماعي، في كتاب: المناهج الكيفية في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق. ص. 60.

254 محمد جسوس، رهانات الفكر السوسيولوجي، مرجع سابق. ص. 105.

255 بول باسكون، ما الغاية من علم الاجتماع القروي، مرجع سابق. ص. 73.

256 الان تورين، هل فكرة المجتمع ضرورية، في تساؤلات الفكر المعاصر، ترجمة: محمد سبيلا، مرجع سابق. ص. 65.

257 Laila labidi, de la résistance à la confrontation,in : le Maghreb : approches des mécanismes d'articulation, édité par rahma bourqia et nicholas Hopkins,éditions al kalam , rabat.1991.p.101.

258 هاشم صالح، الفكر المستحيل: المقدمة الإبستيمولوجية أو النظرية، مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، السنة الثالثة، العدد 26/27، دجنبر 1986، ص. 43.

259 بول باسكون، في علم الاجتماع القروي، مرجع سابق. ص. 41.

260 المختار الهراس، إدريس بنسعيد، الثقافة والخصوبة: دراسة في السلوك الإنجابي بالمغرب، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى 1996. ص. 9.

261 المختار الهراس، إدريس بنسعيد، الثقافة والخصوبة: دراسة في السلوك الإنجابي بالمغرب، نفس المرجع السابق. ص. 9.

262 عبد الرحيم أيت دوصو، معجم مصطلحات علوم التربية، مرجع سابق، ص. 35.

263 Jean Pierre Malka, rabat ; hier et aujourd'hui, préface et mise à jour : abelaziz ben Abdellah, Edition Marssam, Rabat, 2002.p.145.

264 مبنى البرلمان كان خلال المرحلة الاستعمارية قصرا للعدالة، وقد امتدت أشغال بنائه من سنة 1926 إلى غاية سنة 1932، أنظر:

Jean Pierre Malka, rabat ; hier et aujourd'hui, Op.Cit.p.162.

265 مصطفى بوشعراء، علاقة المخزن بأحواز سلا: قبيلة بني حسن 1860-1912، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة دراسات وبحوث، رقم 19، الرباط، الطبعة الأولى، 1996. ص. 19.

266 عزيز خمليش، الانتفاضات الحضرية بالمغرب: دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2005. ص. 142.

267 عندما يفيض هذا الوادي يستغل بعض المضاربين المناسبة لإلهاب أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية، فكيس الدقيق من وزن 50 كيلوغراما مثلا يرتفع إلى حدود 250 درهما، وثمن قنينة الغاز الصغيرة يصير في حدود 50 درهما و، ثمن قالب السكر يرتفع إلى غاية 30 درهما

268 حينها كانت جماعة أيت بلال تابعة لنفوذ إقليم قلعة السراغنة

269 كان حينها الملك الراحل الحسن الثاني يقضي فترة نقاهة بالقصر الملكي بمراكش

270 وخلافا لما أكدته الصحافة وما أخبرنا به المبحوثون فإن وزير الدولة في الداخلية الأسبق الراحل إدريس البصري قال في معرض رده على سؤال آني موجه من طرف الفريق الاستقلالي إلى الوزير الأول، بشأن أحداث أيت بلال، قال بأن" مسيرة أيت بلال تمت بأسلوب متحضر بدون عنف ولا اصطدام، ولها ما يبررها، حيث حالة العزلة التي تتخبط فيها الجماعة بسبب انعدام الطريق"
أنظر: عزيز خمليش، الانتفاضات الحضرية بالمغرب: دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981، مرجع سابق، ص 135.

271 بتهم من قبيل "المساهمة في التجمهر المسلح غير المرخص الذي لم يتشتت إلا بالقوة رغم الإنذار" و" الإخلال بالأمن العمومي" و"إهانة موظفين عموميين واستعمال العنف في مواجهتهم "فضلا عن " العصيان والتحريض عليه والتهديد بإضرام النار"و" السب والشتم" و" عدم التوفر على بطاقة وطنية".

272 هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الرابعة، 1991، ص 31.

273 مجموعة من الباحثين، المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، تقرير الخمسينية، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2006، ص 35.

274 مجموعة من الباحثين، المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، تقرير الخمسينية، نفس المرجع، ص 41.

275 Mounia Bennani Chraibi, Soumis et Rebelles : Les jeunes au Maroc, Editions Le Fennec, 1995.p.250.

276 مجموعة من الباحثين، المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، تقرير الخمسينية، مرجع سابق، ص 108.

277 مجموعة من الباحثين، المغرب الممكن: إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، تقرير الخمسينية، مرجع سابق، ص 166.

278 Bertrand Badie, les deux états, pouvoir et société en occident et en terre d'islam ,librairie Arthemes, fayard.1987.p.223.

279 Mounia Bennani Chraibi, Soumis et Rebelles : Les jeunes au Maroc, Editions Le Fennec, 1995.p.253.

280 عزيز خمليش، الانتفاضات الحضرية بالمغرب: دراسة ميدانية لحركتي مارس1965 ويونيو 1981، مرجع سابق، ص 172-173.

281 كما حدث في الأسبوع الأخير من شهر يوليوز 2007، حينما عمد المكفوفون حاملو الإجازة إلى اقتحام المقر العام لحزب الاستقلال الكائن بساحة باب الحد بالرباط، بدعوى أن الوزيرة المعنية بشؤونهم، وهي ياسمينة بادو كاتبة الدولة في الأسرة والمرأة والطفولة ورعاية المعاقين، والتي تنتمي لهذا الحزب أوصدت في وجههم باب الحوار، وهذا ما دفعهم إلى الاعتصام بمقر حزبها.

282 عبد السلام بنعبد العالي، ثقافة الأذن وثقافة العين، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1994، ص 7.

283 فريد الزاهي، النص والجسد والتأويل، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2003، ص 29.

284 عبد الكبير الخطيبي، حضارة تقاطع العلامة، ترجمة: عبد المجيد نوقراء، مجلة الملتقى، السنة الخامسة، مراكش العدد السابع والثامن، 2001، ص 65.

285 Laila ben Salem, questions méthodologiques posées par l'étude des formes de pouvoir : articulation du politique et du culturel, du national et du local, in : le Maghreb : approches des mécanismes d'articulation, Op.Cit.p.187.

286 علي حرب، لعبة المعنى، فصول في نقد الإنسان، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1991، ص 106.

287 سامي أدهم، إبستيمولوجيا المعنى والوجود، مركز الإنماء القومي، بيروت، الطبعة الأولى، 1990، ص 6.

288 سعيد بنكراد، السيميائيات، مفاهيمها وتطبيقاتها، منشورات الزمن، سلسلة شرفات، رقم 11، الرباط، الطبعة الأولى، 2003، ص 148.

289 حليم بركات، الدين والسلطة في المجتمع العربي المعاصر، في كتاب: الإسلام والحداثة، ندوة مواقف، دار الساقي،

لندن ، الطبعة الأولى ، 1990 ، ص 245 .

290 نور الدين الزاهي ، الفلسفة واليومي ، مرجع سابق ، ص 5 .

291 نصر حامد أبو زيد ، إشكالية القراءة وآليات التأويل ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، الطبعة الخامسة ، 1999 ، ص 27 .

292 هيجل ، مبادئ فلسفة الحق ، ترجمة : تيسير شيخ الأرض ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، الطبعة الأولى 1974 ، ص 272 .

293 عبد الباسط عبد المعطي ، أزمة عقلانية أم أزمة الطبقات المسيطرة : أفكار أولية ، مجلة الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، السنة الخامسة ، العدد 51 ، دجنبر 1988 ، ص 76 .

294 محمد سبيلا ، الإيديولوجيا والحداثة ، مجلة الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، السنة السابعة ، العدد 75 ، دجنبر 1990 ، ص 30 .

295 عبد الله العروي ، مفهوم الدولة ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، الطبعة الثانية ، 1983 ، ص 145 .

296 ماكس فيبر ، من الشرعية التقليدية إلى الشرعية الحديثة ، في كتاب : الحداثة ، إعداد وترجمة : محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي ، سلسلة دفاتر فلسفية ، نصوص مختارة ، العدد 6 ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 1996 ، ص 81 .

297 رحمة بورقية ، مواقف : قضايا المجتمع المغربي في محك التحول ، مرجع سابق ، ص 43 .

298 نفس المرجع ، ص 43 .

299 عبد الله العروي ، مفهوم الدولة ، مرجع سابق ، ص 146 .

300 عبد الرحيم العطري ، صناعة النخبة بالمغرب : المخزن والنسب والمال والمقدس طرق الوصول إلى القمة ، مرجع سابق ، ص 146 .

301 عبد الله حمودي ، مصير المجتمع المغربي : رؤية أنثروبولوجية لقضايا الثقافة والسياسة والدين والعنف ، حوار وإعداد : توفيق بوعشرين ومحمد زرنين ، دفاتر وجهة نظر ، العدد 5 ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص 130 .

302 عبد الله حمودي ، مصير المجتمع المغربي : رؤية أنثروبولوجية لقضايا الثقافة والسياسة والدين والعنف ، نفس المرجع ، ص 168 .

303 ميشيل فوكو ، حفريات المعرفة ، ترجمة : سالم يفوت ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 1986 ، ص 26 .

304 ميشيل فوكو ، حفريات المعرفة ، نفس المرجع ، ص 128 .

305 تماما كما هو الأمر بالنسبة لـ 15 مكفوفا من حملة الشهادات الذين حاولوا الانتحار بتناول مادة سامة بساحة مليلية بالرباط يوم 31 يناير 2007 . انظر : جريدة الأحداث المغربية ، العدد 2920 ، بتاريخ فاتح فبراير 2007 ، ص 1 .

306 تصعيد الأشكال الاحتجاجية إلى درجة التهديد بالانتحار الجماعي ، لم يعد حكرا على المكفوفين وحاملي الرسائل الملكية ، فقد جربه أيضا في الثاني من مارس 2006 أفراد المجموعة الوطنية المتبقية من المجازين خريجو البرنامج الوطني للتكوين التأهيلي الفوج الأول 1999/2000 ، بتجرع مواد سامة وصب البنزين عليهم قصد إشعال النار في أنفسهم . ولم تكن الرباط وحدها محتضنة لي يوميات الاحتجاج المغربي لهذه الأشكال التصعيدية ، فقد حدث الأمر نفسه بمناطق بعيدة عن العاصمة في مناسبات متفرقة ، ففي شتنبر 2004 أقدم أفراد من الفرع المحلي للجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب بأولاد عباد بإقليم بني ملال على تناول مواد سامة .

307 لقد نظم مثلا سكان تونفيت بأقاصي إقليم خنيفرة مسيرة احتجاجية يوم الإثنين 27 يناير ، إلى حيث يوجد ملك البلاد ، كما جاء في الخبر المنشور بجريدة المساء ، وقد شارك في هذه المسيرة زهاء 120 شخصا . انظر : جريدة المساء ، العدد 115 ، بتاريخ فاتح فبراير 2007 ، ص 1 .

308 مكسيم رودنسون ، عن الإيديولوجيا وعلم الاجتماع وحركة التحرير العربي والاستشراق ، حوار : حسان شاتيلا ، مجلة الفكر العربي ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، الطبعة الثانية ، السنة الأولى ، العدد السادس ، نونبر ، دجنبر 1978 ، ص 209 .

309 تبين من خلال عملية جرد أخبار الاحتجاجات المنشورة بالصحافة الوطنية (جريدة الصباح نموذجا) خلال ثلاثة أشهر من سنوات 2005 و2006 و2007 أن وتيرة الاحتجاجات ترتفع من سنة لأخرى ، فبعد أن تم إحصاء 122 حركة احتجاجية في الدورة الأولى من سنة 2005 ، نجد أن العدد سيرتفع في سنة 2006 إلى 147 ، ليصل في سنة 2007 إلى 166 احتجاجا في نفس الفترة .

310 احتجاجا على حرمانهم من الترقية نفذ نحو 80 من رجال الشرطة بوجدة إضرابا عن العمل ، يوم الأربعاء 20 شتنبر

2007 ، وذلك في سابقة من نوعها . أنظر : يومية المساء ، العدد 314 بتاريخ 21 شتنبر 2007 .

311 مثلما حدث لسكان دوار بكارة بالعرائش الذين نظموا عددا من الاحتجاجات منددين بتدخلات عامل الإقليم ، وكذا بعض الفعاليات الصحفية والحقوقية بالخميسات التي نظمت وقفة احتجاجية أمام مقر عمالة الخميسات استنكارا لسلوك عامل الإقليم الذي أقدم على صفع تلميذ .

أنظر : جريدة المساء ، العدد 88 ، بتاريخ 2يناير 2007 .ص .1 .

312 عبد الرحيم العطري ، الحال والمآل في مرآة تقارير التنمية البشرية : المراتب الأخيرة من نصيب مغرب الألفية الثالثة ، مجلة وجهة نظر السنة العاشرة ، الرباط العدد 32 ، ربيع 2007 .ص .15 .

313 من أصل 166 حركة احتجاجية نشرت على مدى ثلاثة أشهر من سنة 2007 بجريدة الصباح ، كانت الاحتجاجات ذات الطابع السوسيواقتصادي تشكل 76.51% من مجموع الاحتجاجات المنشورة .

314 Paul Ricœur, Du texte à l'action, éditions seuil et esprit.paris.1986.p.374.

315 ماكس فيبر ، من الشرعية التقليدية إلى الشرعية الحديثة ، في كتاب : الحداثة ، إعداد وترجمة : محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي ، مرجع سابق .ص .81 .

316 أقدم أربعة شبان من حاملي الرسائل الملكية على إضرام النار في أجسادهم ، بعدما صبوا عليها مادة البنزين ، وذلك يوم الخميس 15 دجنبر 2005 ، احتجاجا على عدم توظيفهم بالرغم من توفرهم على رسائل موقعة من ولي العهد أنئذ الملك محمد السادس ، تفيد بضرورة تشغيلهم ، حدث ذلك خلال اعتصام لهم قبالة وزارة الصحة جربوا فيه صيغة احتجاجية تقوم على تكبيل الأرجل . وفي محاولة انتحار أخرى قام عشرة أفراد من حاملي هذه الرسائل يوم الإثنين 9 أبريل 2007 بتناول مادة سامة(دواء البرغوت) ، أثناء وقفة احتجاجية لهم أمام مبنى وزارة المالية والخوصصة . يذكر أن أعضاء هذه المجموعة وعددهم 20 قاموا بمحاولتين سابقتين الأولى في الثاني من يونيو 2004 عبر محاولة تدبير عملية شنق جماعي وتم ثنيهم عن ذلك ، والثانية في 17 مارس 2005 عن طريق الإحراق ، وتم ثنيهم عن ذلك أيضا .

317 Paul Ricœur, Du texte à l'action, Op. Cit. p. 374

318 Ibid. p. 375

319 رحمة بورقية ، مواقف : قضايا المجتمع المغربي في محك التحول ، مرجع سابق .ص .10 .

320 Pierre Bourdieu, Introduction à la socioanalyse, in : actes de la recherche en sciences sociales, n 90.decembre.1991.p .5.

321 Guy Rocher, introduction à la sociologie générale : l'action sociale, éditions HMH, ltée.1968.p.18.

322 Pierre Bourdieu, Questions de sociologie, éditions Minuit, paris.1980. p.268.

323 Pierre Bourdieu, Questions de sociologie, Ibid.p.268.

324 مكسيم رودنسون ، عن الإيديولوجيا وعلم الاجتماع وحركة التحرير العربي والاستشراق ، مجلة الفكر العربي ، مرجع سابق ، ص .209 .

325 بعدما كان حاملو الشهادات العليا منضوين تحت لواء واحد ، صارت لهم خمس مجموعات وهي : النصر ، المبادرة ، الحوار ، الاستحقاق ، الغد ، فضلا عن ميلاد مكون جديد أطلق عليه أصحابه إسم المستقلون ، وقد بلغ عدد أعضاء هذه المجموعات 2768 فردا ، فبماذا نفسر هذه الانقسامات؟ هل هي امتداد طبيعي لما يعرفه الحقل السياسي بالمغرب من انشقاقات؟ أم هي خطة دولتية لتبخيس الصراع وتحويل واجهته من صراع المعطلين / الدولة ، إلى صراع المعطلين / المعطلين ؟

326 بدءا من صيف 1998 دأبت جماعة العدل والإحسان على تنظيم مخيم صيفي لأتباعها بشاطئ بونعايم قريبا من اثنين شتوكة بإقليم الجديدة ، وقد كان هذا المخيم يأوي أزيد من 30 ألف مصطاف ، واعتبارا لنجاح هذه التجربة في أول خطوها ، فقد تم الانتقال بها شكلا ومضمونا إلى شواطئ أخرى في شمال وجنوب المغرب ، إلا أنه في صيف 2000 ، ستقرر السلطات المغربية منع هذه المخيمات الصيفية تخوفا من "الخطر الإسلامي" ، لترد الجماعة على قرار المنع هذا بالنزول إلى الشواطئ وإقامة الصلاة بها ، وهكذا فقد جرب أنصار العدل والإحسان شكلا احتجاجيا جديدا عبر تنظيم خرجات يومية وأسبوعية إلى الشواطئ العمومية ولإقامة الصلاة بها ، وقد عمت هذه العملية عددا من الشواطئ كان أهمها عين السبع وعين الذئاب بالدار البيضاء ، الجديدة ، أكادير ، تطوان والمهدية بالقنيطرة والتي عرف شاطئها تدخلات أمنية عنيفة في حق أتباع عبد السلام ياسين .

327 جين شارب ، من الدكتاتورية إلى الديمقراطية : إطار تصوري للتحرر ، ترجمة : خالد دار عمر ، مؤسسة ألبرت أينشتاين ، بوسطن ، 2003 .ص .68 .

328 وهي : "الوقفة الاحتجاجية ، المسيرة الاحتجاجية ، الإضراب عن الطعام ، الاعتصام المفتوح ، الإضراب عن العمل ،

احتلال البنايات العمومية ، وقفات الشموع ، قافلة احتجاجية ، محاكمات رمزية ، جلسات استماع عمومية " ، وقد تمكن من سردها جميعا 13 مبحوثا .

329 أنظر : يومية المساء ، العدد 201 ، السبت الأحد 12-13 ماي 2007 .

330 تحمل هذه الحركة على نفسها شعار " كيف كيف " بمعنى المساواة

331 ولعل هذه النتيجة كانت من المبررات الموضوعية لاختيار جريدة الصباح لتقديم جرد للاحتجاجات وتتبع وتيرة تطورها على مدى ثلاث سنوات من نفس الفترة ، فالصباح جريدة "مستقلة " وتبدو أكثر نشرا لأخبار الاحتجاجات من باقي الجرائد الأخرى ، والواقع أن اختيار جريدة الصباح لهذه الغاية لم يأت عبثا ، فقد سبقت عملية الاختيار محاولات لجرد للاحتجاجات في عدد من الصحف اليومية الحزبية ، والتي لوحظ فيها أن بعضها لا ينشر خبر اي احتجاج له علاقة بالقطاع الذي يتحمل مسؤولية تدبيره أحد وزراء الحزب .

332 طبعا لا نتحدث هنا عن المسيرات الكبرى المرتبطة بأحداث من قبيل فاتح ماي أو مساندة كفاح الشعبين الفلسطيني والعراقي او غير ذلك من المسيرات الجماهيرية التي يقدر فيها المشاركون بالآلاف .

333 Guy Rocher, introduction à la sociologie générale : l'action sociale, Op.Cit. p58..

334 عبد الله حمودي ، الشيخ والمريد : النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة ، ترجمة : عبد المجيد جحفة ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، الطبعة الثانية ، 2000 ، ص .57 .

335 كما حدث في 14 دجنبر 1990 بفاس

336 Guy Rocher, introduction à la sociologie générale : l'action sociale, éditions HMH, ltée.1968.p.41.

337 عبد الله حمودي ، الشيخ والمريد : النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة ، مرجع سابق ، ص .56 .

338 Pierre Bourdieu, Questions de sociologie, Ibid.p.268.

339 جان دوفينو ، نشأة العلوم الإنسانية ، في كتاب : تساؤلات الفكر المعاصر ، ترجمة : محمد سبيلا ، مرجع سابق . ص .32 .

340 آلان تورين ، هل فكرة المجتمع ضرورية ، في كتاب : تساؤلات الفكر المعاصر ، نفس المرجع ، ص .63 .

341 نفس المرجع ، ص .63 .

342 كما أن الردود تتخذ طابعا تمويهيا لكسب مزيد من الوقت الإضافي وتبخيس مقولات الصراع الاجتماعي ، وذلك باستبعاد الدولة من شرط المحاسبة والمسؤولية ، وتقديم مسؤولين جدد عن الوضع ، ففي أعقاب انتفاضة مدينة صفرو يوم الأحد 23 شتنبر 2007 ، انبرى الإعلام الرسمي إلى تقديم وربورتاجات شبه يومية في النشرات الإخبارية الرئيسية عن تحركات لجان مراقبة الأسعار بمختلف الأقاليم ، مع الحرص على عرض حالات لتحرير محاضر للغش والبيع بدون فواتير ، وذلك للتأكيد على أن ارتفاع الأسعار هو من توقيع الباعة ، وأن الدولة لا تتحمل فيه أية مسؤولية ، ولهذا فلم يكلف صحافيو هذا الإعلام أنفسهم عناء استطلاع آراء تنسيقيات مناهضة الأسعار أو تحليل الأسباب العميقة لهذه الانتفاضة .

343 لقد عمدت عدة شركات خاصة لفك اعتصام العمال إلى طلب خدمات شركات الأمن الخاص والتي لم يتردد أفرادها في مهاجمة المحتجين بالهراوات والكلاب المدربة كما حدث في مصانع بطنجة وواد الناس والبيضاء .

344 يقول أحد المعطلين بأن" مكتبة سينما ماريفو التي أغلقت وصارت تحمل في "نسختها" الجديدة إسم مكتبة الألفية الثالثة ، والموجودة بوسط شارع محمد الخامس ، كانت تقدم خدمة جليلة للمعطلين ، ففي انتظار ساعة الصفر يلجون هذه المكتبة ويستمرون في التجوال بين أروقتها إلى غاية الموعد المعلوم ، و يضيف قائلا بأن أصحاب المكتبة كانوا يعلمون بأننا لا نريد شراء الكتب ، فقط نرغب في الاختباء عن أعين الأمن ، ومع ذلك لم يكونوا يمنعوننا من الدخول ، فالجميع يتعاطف معنا" .

345 Alain Touraine, pour la sociologie, éditions seuil, paris.1974.p.60.

346 تأسست في البدء جمعية لمحاربة الاستغلال الجنسي للأطفال تحت اسم " ما تقيس ولدي " على غرار " شعار " ما تقيس بلادي" الذي أنتج عقب تفجيرات السادس عشر من ماي 2003 ، إلا أن الخلافات بين مسيرات الجمعية جعلت البعض منهن يتجه إلى تأسيس إطار بديل تحت " ما تقيس ولادي" بالانتقال من صيغة المفرد إلى الجمع ، ودون التفريط في الإسم الذي يعد أصل ملكية في سوق التبادلات الرمزية والمادية .

347 محمد الطوزي ، الملكية والإسلام السياسي في المغرب ، مرجع سابق ، ص .53 .

348 محمد الطوزي ، نفس المرجع ، ص .54 .

349 محمد جسوس ، رهانات الفكر السوسيولوجي ، مرجع سابق ، ص .45 .

350 طبعا هي حالات معزولة لأنها لا تكاد تظهر في مجموع النسق الاحتجاجي ، وتقتصر على الانتفاضات والهزات

الاجتماعية العفوية التي يتعذر التحكم فيها ، تماما كما هو الأمر في أحداث العيون لسنة 1999 ، أو الأحداث التي جرت بنفس المدينة بحي معطى الله سنة 2005 ، ففي هذه الأحداث تم رمي سيارات الشرطة بالزجاجات الحارقة وتم رشقها بالحجارة ، كما عرفت سنة 2007 أحداث شغب انفضت إلى إحراق سيارة للدرك الملكي بحاميد الغزلان حيث كان يعتصم زهاء 180 شخصا احتجاجا على التهميش الذي تعاني منه المنطقة ، مثلما عرفت مدينة صفرو أحداث شغب أفضت إلى إحراق مقاطعة وجرافة وسيارة مقدم الحي ومحاولة اقتحام السجن المحلي ، وذلك في أعقاب تطورات وقفة احتجاجية لمناهضة ارتفاع الأسعار ، وذلك يوم الأحد 24 شتنبر 2007 .

أنظر : يومية الصباح ، العدد 2114 ، بتاريخ 27يناير 2007 . ص .1 . وكذا يومية المساء ، العدد 317 بتاريخ 25 شتنبر 2007

351 Pierre Bourdieu, questions de sociologie, Ibid.p.19.

352 Alain Touraine, pour la sociologie, Ibid.p.60.

353 أحمد شراك ، سوسيولوجيا التراكم الثقافي ، منشورات المركز الوطني للإبداع المسرحي والسينمائي ، فاس ، الطبعة الأولى .2004 .ص .22 .

354 Guy Rocher, introduction à la sociologie générale : l'action sociale, Ibid. p.111.

355 محمد جسوس ، طروحات حول الثقافة واللغة والتعليم ، منشورات الأحداث المغربية ، كتاب الشهر ، العدد 7 ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 2004 .ص 3 .

356 محمد جسوس ، طروحات حول الثقافة واللغة والتعليم ، مرجع سابق .ص3-4 .

357 نفس المرجع . ص .4 .

358أحمد شراك ، سوسيولوجيا التراكم الثقافي ، مرجع سابق .ص .28 .

359 نفس المرجع . ص .28 .

360 نفس المرجع السابق .ص .24 .

361 Armand Cuviler, Manuel de Sociologie, PUF, paris.1967.p.170.

362 المختار الهراس ، الإسم الشخصي والنسبة واللقب والتفاعل فرد/ جماعة : حالة المجتمع الجبلي بالجرة ، في كتاب : التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية ، تنسيق : المختار الهراس ، إدريس بنسعيد ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، سلسلة ندوات ومناظرات ، رقم 102 ، الرباط ، الطبعة الأولى ، 2002 .ص .156 .

363 Armand Cuviler, Manuel de Sociologie, Ibid.p.171.

364 المختار الهراس ، الإسم الشخصي والنسبة واللقب والتفاعل فرد/ جماعة : حالة المجتمع الجبلي بالجرة ، في كتاب : التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية ، مرجع سابق .ص .179 .

365 المنظمة بالرباط بتاريخ 24 دجنبر 2006 .

366 بنسالم حميش ، في الهمة المغربية ، وكالة شراع لخدمات الإعلام والاتصال ، طنجة ، العدد 20 ، الطبعة الأولى ،1997 .ص .51 .

367 بنسالم حميش ، في الهمة المغربية ، نفس المرجع .ص .50 .

368 Remy leveau, le fellah marocain défenseur du trône, presse de la fondation nationale des sciences politiques, paris.1976.p.81.

369 حماني أقفلي ، الحزب والقبيلة : ملاحظات حول بعض عوائق التحديث السياسي في العالم القروي ، في كتاب : التحولات الاجتماعية والثقافية في البوادي المغربية ، مرجع سابق .ص .27 .

370 Paul Pascon et Mekki Ben Taher, ce que disent 226 jeunes ruraux , in Etudes sociologiques sur le Maroc. BESM. N° : 331978 ,34-, P. 222224-

371 كارل ماكس وفريدريك إنجلز ، بيان الحزب الشيوعي ، في كتاب : تيموتز روبيرتس وآمي هايت ، من الحداثة إلى العولمة : رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي ، ترجمة : سمير الشيشكلي ، مراجعة : محمود ماجد عمر ، الجزء الأول ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، العدد309 .نونبر 2004 . ص .53 .

372 محمد جسوس ، طروحات حول الثقافة واللغة والتعليم ، مرجع سابق .ص .32 .

373 محمد جسوس ، نفس المرجع .ص .32 .

374 ليسلي سكلير ، الحركات الاجتماعية والرأسمالية العالمية ، في كتاب : تيموتز روبيرتس وآمي هايت ، من الحداثة إلى العولمة : رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي ، الجزء الثاني ، ترجمة : سمير الشيشكلي ، مراجعة : محمود

ماجد عمر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد310، دجنبر2004، ص. 237 .

375 تضم في تشكيلتها هذه اللجنة إدريس الكراوي مستشار الوزير الأول، مكلف بالقطب الاجتماعي ومحمد وكراكة الكاتب العام السابق لولاية الرباط، ممثلا لوزارة الداخلية، فضلا عن ممثل لوزارة التشغيل والتكوين المهني .

376 كارل ماكس وفريدريك إنجلز، بيان الحزب الشيوعي، مرجع سابق، ص. 46 .

377 أنظر في الملاحق جردا لبعض الأناشيد والشعارات التي تردد خلال الحركات الاحتجاجية، ص. 246 .

378 أوسكار لويس، دراسة لثقافة الفقر: خلفية للافيدا، في كتاب تيموتز روبيرتس وأيمي هايت، من الحداثة إلى العولمة: رؤى ووجهات نظر في قضية التطور والتغيير الاجتماعي، نفس المرجع، ص. 170 .

379 في أعقاب انتفاضة صفرو لجأت وزارة الداخلية إلى عقد عدد من اللقاءات مع بعض القيادات اليسارية من أمثال محمد مجاهد الأمين العام للحزب الاشتراكي الموحد، وعبد الله الحريف الكاتب الوطني لحزب النهج الديموقراطي، مرفوقا بعضو الكتابة الوطنية مصطفى البراهمة، وذلك أملا في تهدئة الوضع والانتهاء من تنظيم وقفات احتجاجية لمناهضة ارتفاع الأسعار، بدعوى أن البلاد تمر بفراغ حكومي. أنظر: يومية المساء، العدد 324 بتاريخ 3 أكتوبر 2007 .

380 أوسكار لويس، دراسة لثقافة الفقر: خلفية للافيدا، نفس المرجع، ص. 170 .

381 هل نقابل في مشهدنا الحزبي أنا مفكرين/ ممارسين سياسيين من قبيل الراحلين المهدي بن بركة، عبد الله إبراهيم، عمر بنجلون، عزيز بلال... ؟؟

382 رونالد أرونسون، كامي وسارتر، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 334، دجنبر 2006، ص. 1 .

383 عقب الإعصار الكارثي الموسوم بتسونامي، والذي تعرضت له منطقة جنوب شرق آسيا يوم 26 دجنبر2004، نشرت صحيفة التجديد المقربة من حزب العدالة والتنمية مقالا في السادس من يناير 2005 تحت عنوان "إنذار مبكر للمغرب قبل فوات الأوان: السياحة الجنسية وزلزال تسونامي"، من توقيع رئيس تحريرها آنئذ الحسن السرات. مباشرة بعد صدور هذا المقال سترد جريدة بيان اليوم، لسان حزب التقدم والاشتراكية، قائلة بأن "أهل التجديد يتغذون على جثث ضحايا تسونامي"، لتتواصل "الحرب" على أعمدة صحف أخرى مناوئة لحزب العدالة والتنمية، بل إن القناة الثانية دوزيم، ستدخل على خط الصراع، مؤكدة في روبورتاج قدمته بالمناسبة بأنه "في خضم تضامن عالمي مع ضحايا الكارثة الطبيعية التي ضربت أغلبية البلدان الآسيوية، طلع علينا في المغرب صوت نشاز مقرب من حزب العدالة والتنمية يرجع ما وقع لأسباب أخلاقية، صحيفة "التجديد"، ومن خلال موقع المقال، اعتبرت في عددها لسادس يناير أن الكارثة استعادة مشهدية لما وقع لعاد وثمود وقوم لوط، وذلك ضمن تعسف واضح على النص القرآني من جهة، وعلى الشرط العلمي المفسر للظواهر الطبيعية من جهة ثانية، ويبلغ استبلاد المغاربة والذكاء الإنساني مداه في قول صاحب المقال بأن ما وقع جنوب آسيا هو عقاب إلهي". سيستمر تبادل الاتهامات بين طرفي النزاع، إلى غاية تنظيم نحو 18 جمعية لوقفة احتجاجية قبالة مقر جريدة التجديد، بساحة باب لعلو بالرباط، في التاسع والعشرين من نفس الشهر، احتجاجا، برأيها على " التشفي والحقد والعنصرية" . آل التوحيد والإصلاح والعدالة والتنمية سيردون على المحتجين عليهم بوقفة مضادة في نفس التوقيت والمكان، حضرها قرابة ألفي مؤيد مقابل 200 محتج للجمعيات وبعض التنظيمات السياسية .

384رونالد أرونسون، كامي وسارتر، مرجع سابق، ص. 205 .

385 هربرت ماركوز، الإنسان ذو البعد الواحد، مرجع سابق، ص. 216 .

386 عبد اللطيف اللعبي، مكانان للقراءة، مجلة الكرمل، العدد 11، 1984، ص. 205 .

387 ميشيل فوكو، المفرد والجمع: نحو نقد العقل السياسي، ترجمة: عبد اللطيف قطيش، مجلة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، السنة العاشرة، العدد 57، ماي- غشت 1989، ص. 217 .

388 ألن غولد شليغر، في سيمياء الخطاب السلطوي، ترجمة: مصطفى كمال، مجلة بيت الحكمة، الدار البيضاء، السنة الثانية، العدد 5، أبريل 1987، ص. 136 .

389 ألن غولد شليغر، في سيمياء الخطاب السلطوي، نفس المرجع، ص. 137 .

390 هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الرابعة، 1991، ص. 47 .

391 بيير بورديو، الرمز والسلطة، ترجمة: عبد السلام بنعبد العالي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1986، ص.52 .

392 عبد الرحيم العطري، هيئة الإنصاف والمصالحة: تغييب للحقيقة واستبعاد لسيناريو الاعتراف الرسمي، مجلة وجهة نظر، الرباط، السنة العاشرة، العدد31 شتاء 2007، ص. 62 .

393 عبد الرحيم العطري، هيئة الإنصاف والمصالحة: تغييب للحقيقة واستبعاد لسيناريو الاعتراف الرسمي، نفس المرجع السابق، ص. 62 .

394 عبد الله حمودي ، الشيخ والمريد : النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة ، مرجع سابق ،ص .77 .

395 محمد عباس نور الدين ، التمويه في المجتمع العربي السلطوي : قراءة نفسية اجتماعية للعلاقة بالذات والآخر ،المركز الثقافي العربي ،الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 2000 ،ص .13 .

396 صبيحة يوم الخميس 29 مارس 2007 قامت عناصر من المجموعتين الوطنية والمستقلة للمكفوفين المعطلين باعتراض سبيل الراغبين في الدخول إلى محطة القطار الرباط المدينة ، بل قاموا باقتحام السكة الحديدية وعرقلة برنامج سير القطارات ،كشكل جديد من أشكال التصعيد الاحتجاجي ، بعدما جربوا قبلا محاولة ابتلاع سم الفئران والبنزين وبعض المبيدات السامة

397 عبد الله ساعف ، المجتمع المغربي بين الاستمرارية والتغير ، مجلة الوحدة ، المجلس القومي للثقافة العربية ، الرباط ، العدد السادس ، السنة الأولى ، 1985 ،ص .67 .

398 تحيل هذه الشهادة إلى ما رواه جون واتربوري عن التوتر والجمود كخاصيتين ملازمتين للمجتمع المغربي ، فقد قال :" ظهيرة أحد الأيام ، وأنا في منزلي تناهى إلى سمعي صخب شديد وأناشيد لحشود تصدر من صوب الجامعة ، المجاورة ، لم يكن هناك لدي شك بأن الانفجار وشيك الوقوع ، فودعت زوجتي الحائرة ، وطلبت منها إنذار السفارة الأمريكية إذا لم أعد بعد ساعتين ، وتقدمت بحذر واحتراس . . كان هناك شرطة ولا طلبة ، ولكن في الملعب المقابل لجامعة محمد الخامس ينازل الفريق الرباطي فريقا من الدار البيضاء ، ليس لهذه القصة مغزى سوى أنه في المغرب لا يحدث شيء في الواقع كما قد كان من اللازم أن نتوقعه حسب المنطق"

أنظر : عبد الله ساعف ، المجتمع المغربي بين الاستمرارية والتغير ، مجلة الوحدة ، مرجع سابق ،ص .67 .

399 تعود قضية النجاة التي جرى تسويقها إعلاميا باسم الفضيحة ، إلى سنة 2002 لما سبقت الحكومة المغربية مع شركة تدعى النجاة الإماراتية ، بهدف تشغيل 80 ألف مغربي على متن بواخر سياحية بأجور مغرية ، وهي العملية التي ارتبطت فضيحتها بوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية آنئذ عباس الفاسي ، اعتبارا لكون الإشراف على العملية كان من توقيع وزارته بمعية الوكالة الوطنية للكفاءات وإنعاش التشغيل(الأنابيك) التابعة لها . وقد كان على المرشحين لشغل الوظائف التي تقترحها الشركة إجراء فحص طبي مضاد بمبلغ مالي يصل إلى ألف درهم ، وتحديدا بمصحة واحدة محظوظة بالدار البيضاء ، وبالرغم من التحذيرات التي توصلت بها الحكومة المغربية عبر رسائل من طرف "الفيدرالية الدولية للنقل ومركز حقوق البحارة وسفراء المغرب بكينيا والولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة عن سوابق الشركة الإماراتية في النصب والاحتيال في كل من كينيا وسوريا وباكستان" ، فإنها استمرت في التأكيد على جدية مناصب العمل التي تقترحها شركة النجاة ، بل إنها عبرت عن طريق الأنابيك أن التحاق الفوج الأول من العمال سيكون في منتصف شهر غشت 2002 وبعد انصرام آجال الالتحاق بالعمل وشيوع خبر الشركة الوهمية نشأت في العديد من المدن حركات احتجاجية ستلتئم بعدما في إطار اللجنة الوطنية للتنسيق والحوار لضحايا النجاة ، والتي ستطالب بمحاكمة المسؤولين على فضيحة النجاة وجبر الضرر الجماعي والتعويض عن البطالة والتعويض عن 13 شهر المبرمة في العقد الذي وقعه المرشحون للعمل من طرف واحد بمقرات فروع الأنابيك .

400 عبد الرحيم العطري ، الحال والمآل في تقارير التنمية البشرية : المراتب الأخيرة من نصيب مغرب الألفية الثالثة ، مرجع سابق ، ص .19 .

401 جون واتربوري ، أمير المؤمنين : الملكية والنخبة السياسية المغربية ، مرجع سابق .ص .424 .

402 نفس المرجع .ص .424 .

403 في العام 2002 تأسست حركة كفاية بمصر بمبادرة من مجموعة من النشطاء الحقوقيين والأدباء والكتاب والفنانين الذين رفعوا عقيرتهم مطالبين بوضع حد لكل سياسات التفقير والتبخيس التي تستهدف المواطن المصري ، وقد نشأت في المغرب حركة مماثلة أطلقها الدكتور المهدي المنجرة تحت إسم باركا ، لكنها لم تلق فائق الاستجابة ، والواقع أن حركة كفاية بمصر سجلت حضورا قويا في ساحات الاحتجاج ، إلى درجة وقوفها ضد إعادة ترشيح الرئيس حسني مبارك لولاية أخرى ووقفت بشراسة ضد مناورات توريث الحكم التي يراد من خلالها جعل رئاسة الجمهورية من نصيب نجل الرئيس مبارك . وفي سياق تطوير الثقافة الاحتجاجية لحركة كفاية ، فقد انبرى عدد من روادها إلى التنظير إلى ممارساتها من خلال الاشتغال على نماذج رقة الفراشة وكرة الثلج وجبل الجليد . للاستزادة عن حركة كفاية يرجى الاطلاع على الموقع الإلكتروني : www. kefaya. org

404 فاوستو أنطونيني ، عنف الإنسان أو العدوانية الجماعية ، مرجع سابق ، ص .102 .

405 " لقد عرفت السنوات الخمسين الأخيرة عودة قوية للفقر ، ولم يتراجع عدد الفقراء في واقع الأمر بنسبة مطلقة ، إذ يناهز عددهم اليوم خمسة ملايين فردا ، وحسب نتائج البحث الأخير حول مستوى عيش الأسر ، فإن 4 ملايين من المغاربة يعيشون تحت عتبة الفقر النسبي(إنفاق سنوي أقل من 3235 درهم بالوسط الحضري و2989 درهم بالوسط القروي) ، وهكذا يعيش3 مليون من مجمل الفقراء في القرى ، ومليون واحد في المدن ، كما يعاني 25% من المغاربة من ضعف اقتصادي كبير (إنفاق سنوي أقل من 4500 درهم) ، وبذلك يعد الفقر ظاهرة قروية حسب الخريطة الأولى للفقر التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط والبنك الدولي مؤخرا ، فمن مجموع 1200 جماعة قروية تعرف 50% منها نسبة فقر أعلى من 20% ، كما أن نسبة

الفقر بالبوادي تعادل تقريبا ثلاث مرات نسبته بالتجمعات الحضرية . و تظل مظاهر التفاوت بين مستويات عيش الأفراد كبيرة ، حيث يصرف الأفراد الأكثر غنى ونسبتهم 10% ما يعادل 12 مرة ما 10% الأكثر فقرا»

أنظر : مجموعة من الباحثين ، المغرب الممكن : إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك ، تقرير الخمسينية ، مرجع سابق ،ص .127-128 .

406 هشام شرابي ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي ، مرجع سابق ،ص .67 .

407 محمد عباس نور الدين ، التمويه في المجتمع العربي السلطوي : قراءة نفسية اجتماعية للعلاقة بالذات والآخر ، مرجع سابق ، ص .9 .

408 مصطفى حجازي ، التخلف الاجتماعي : مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور ،المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، الطبعة الثامنة ، 2001 ،ص .44 .

409 مصطفى حجازي ، التخلف الاجتماعي : مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور ، نفس المرجع ،ص .54 .

410 ألم يقم سكان الأحياء الهامشية بفاس بإحراق فندق من فئة خمس نجوم خلال انتفاضة سنة 1990 ، على اعتبار أن البورجوازية التي تملك أو تستفيد من هذا الفندق هي خصمهم الطبقي الذي يتوجب الانتقام منه .

411 مصطفى حجازي ، التخلف الاجتماعي : مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور مرجع سابق ،ص .41 .

412 في معرض جواب لوزير الداخلية شكيب بنموسى عن سؤال آني بالبرلمان حول استعمال العنف من لدن قوات الأمن ضد المحتجين حاول الوزير التقليل من تدخلات هذه القوات والعنف الذي تمارسه ضد المعطلين ، وباقي الهيئات الأخرى حيث حصر عدد الوقفات الاحتجاجية التي نظمت بالرباط خلال شهور مارس وأبريل وماي من سنة 2007 "في372 وقفة احتجاجية توجد من بينها 202 وقفة خاصة بحملة الشهادات المعطلين عن العمل ، أما تدخل قوات الأمن فقد اقتصر على ثماني تظاهرات فقط أي ما يمثل 2% من مجموع الوقفات الاحتجاجية ، على أساس أنه ليست هناك سياسة عنف ممنهجة ضد حملة الشهادات" وأعلن وزير الداخلية في معرض رده أنه "في إطار تعزيز المنظومة الأمنية سيتم لاحقا اللجوء إلى استعمال كاميرات مثبتة في الشوارع العمومية التي ستمكن من تدبير أمثل للتدخلات الأمنية أثناء مختلف التظاهرات ، مما يساعد على اتخاذ ما يلزم من قرارات فورية ومتابعة وتسجيل تصرفات كل الأطراف والتجاوزات التي قد تتخلل هذه الأنشطة" . وقال وزير الداخلية إن تدخل قوات الأمن "يندرج في صميم واجباتها القانونية لفض بعض الوقفات الاحتجاجية ، ولمعالجة الوضع ومنعه من التفاقم حينما يتعلق الأمر بتصرفات تهدد في بعض الأحيان السلامة الجسدية للمحتجين ، وتمس مباشرة بحرية الغير وتخرق للمقتضيات القانونية ، وتؤدي إلى إرباك سير العمل ببعض الإدارات ، وعرقلة حركة السير واحتلال الساحات العمومية وإلحاق الأضرار بالممتلكات العامة والخاصة" .

413 غي هيرميت ، الديموقراطية قهوة بالحليب ، في كتاب : محمد بنعبد القادر ، حوارات : في مساءلة الذات والغير ، وكالة شراع ، طنجة ،العدد 21 ، الطبعة الأولى ، 1997 ،ص .67 .

414 هشام شرابي ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي ، مرجع سابق ، ص .53 .

415 جون واتربوري ، أمير المؤمنين : الملكية والنخبة السياسية المغربية ، مرجع سابق ، ص .226-227 .

416 جون واتربوري ، نفس المرجع ، ص .226 .

417 أحمد شراك ، فسحة المثقف : قبل وما بعد 11 شتنبر 2001 ، انصالات سبو ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 2006 ،ص .84 .

418 بالرغم من كل الحملات الإعلانية التي نظمتها جمعية 2007 دابا لصاحبها نور الدين عيوش ، والذي صرح غير ما مرة بأن نسبة المشاركة في انتخابات السابع من شتنبر ستفوق 70% ، فإن نتائج الانتخابات التشريعية حملت المفاجأة لأكثر من طرف ، فنسبة المشاركة لم تتجاوز 37% حسبما أفاد به وزير الداخلية عشية الإعلان عن النتائج . علما بأن 19% من الأصوات المعبر عنها هي أصوات ملغاة .

419 رحمة بورقية ، مواقف : قضايا المجتمع المغربي في محك التحول ، مرجع سابق ،ص .21 .

420 مصطفى حجازي ، التخلف الاجتماعي : مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور ، مرجع سابق ،ص .53 .

421 نفس المرجع ،ص .52 .

422 مقولة لوزير الداخلية البروسي فون بوتكامر استشهد بها لينين في تقريره عن ثورة 1905

423 جون واتربوري ، مرجع سابق ، ص .111 .

424 رحمة بورقية ، مواقف : قضايا المجتمع المغربي في محك التحول ، مرجع سابق ،ص .20-21 .

بطاقة عبور

باحث في علم الاجتماع

استاذ علم الاجتماع بكلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة بن طفيل بالقنيطرة

عضو المجلس الإداري للجمعية المغربية لعلم الاجتماع

عضو هيئة تحرير مجلة وجهة نظر

عضو اتحاد كتاب المغرب

عضو اتحاد كتاب الإنترنيت العرب

عضو منظمة كتاب بلا حدود

من مؤلفاته:

دفاعا عن السوسيولوجيا، بابل للطباعة، الرباط.2000

سوسيولوجيا الشباب المغربي: جدل الإدماج و التهميش، طوب بريس، الرباط.2004

المؤسسة العقابية بالمغرب، دار الكتاب، بيروت.2005

صناعة النخبة بالمغرب: المخزن و المال و النسب و المقدس، طرق الوصول إلى القمة، دفاتر وجهة نظر، الرباط.2006

الليل العاري، قصص من أجل ياسمين، دفاتر الحرف و السؤال، سلا.2006

للاتصال:

البريد الإلكتروني:aelatri@yahoo.fr
المدونة:www.aelatri.maktoobblog.com



عبد الرحيم العطري

"إن الحركات الاحتجاجية متوترة وآنية بطبيعتها، باعتبارها ردات فعل على ضغوط أو إكراهات لا تطاق، يرتفع فيها صوت الحناجر ويخبو صوت اللغة و بعدها المكتوب، و تلك صعوبة إضافية أمام التحليل السوسيولوجي الذي يجب أن يضاعف من حذره ويقظته في ظل غياب نص أو أثر مكتوب يسمح بفهم وترتيب الحركة الاحتجاجية. فعمل عبد الرحيم العطري يندرج في هذا الإطار بالنظر لطمحه لتناول موضوع "ساخن" هو الحركة الاحتجاجية بمنهج "بارد" هو السوسيولوجيا، وهو أمر تصدى له بكيفية تستحق التنويه، بناء على تمثل جيد لمجمل الصعوبات والمنزلقات المشار إليها أعلاه، كان بمثابة محطة طبيعية قاده إليها اهتمامه بالشباب وبالنخب السياسية"

• الدكتور ادريس بنسعيد

T Jibreel

الثمن: 20 درهما